الأمم المتحدة

A/AC.253/13 E/CN.5/2000/2

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 1999
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية
الدورة الثانية
نيويورك، ٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثامنة والثلاثون
٨-١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: المساهمة في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة

التقرير الشامل عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقدته الأمم المتحدة في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ نقطة هامة في عملية تعزيز التزامات الحكومات بالتنمية الاجتماعية وباعتماد استراتيجيات لتحسين الحالة الإنسانية. وكان اختيار مواضيعه الأساسية القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والسعي إلى إقامة مجتمعات يسودها الأمن والاستقرار والعدل دليلا على اعتراف الدول بأهمية جعل تحسين الظروف الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي، وجعل الناس محور الجهود الإنمائية.

وبناء على توصية مؤتمر القمة، قررت الجمعية العامة، في عام ١٩٩٥، أن تعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم نتائج مؤتمر القمة واتخاذ قرار بشأن مبادرات إضافية لتعزيز فعالية التنفيذ. وفي الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات جديدة،

050200 040200 00-22596 (A)
0022596

المعقودة في نيويورك من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، طلبت اللجنة التحضيرية إلى الأمين العام أن يقدم لها، في دورتها الموضوعية الثانية في عام ٢٠٠٠، تقريرا شاملا يقيم المستوى العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بما في ذلك تحديد القيود والعوائق وأوجه النجاح والدروس المستفادة، ويتضمن كذلك توصيات بشأن اتخاذ مزيد من الاجراءات والمبادرات على الصعيدين الوطني والدولي. ودعت اللجنة التحضيرية، في دورتها الموضوعية الأولى في أيار/مايو ١٩٩٩، لجنة التنمية المستدامة إلى القيام، في دورتها الثامنة والثلاثين في شباط/فبراير ٢٠٠٠، بإجراء استعراض عام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وإحالة نتائج مداولاتها إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٥٩/١٩٩٩، على جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، الذي يتضمن، كجزء من الوثائق المطلوبة، تقريرا من الأمين العام عن التقييم الشامل للمستوى العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

وبناء على طلب اللجنة التحضيرية، دعا الأمين العام الحكومات إلى تزويد الأمانة العامة بمعلومات عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة (انظر المرفق الأول). وصيغت مبادئ توجيهية بشأن تقديم التقارير الوطنية (انظر المرفق الأول، التذييل)، لتيسير تقديم التقارير الوطنية وكفالة درجة معقولة من قابلية البيانات للمقارنة ومن الاتساق في عرضها. ودعا الأمين العام الحكومات إلى تقديم تقاريرها الوطنية قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وحتى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، تم تلقي ١٨ ردا. بيد أن هذا التقرير يستند إلى ٧٤ وثيقة وطنية تلقتها الأمانة العامة حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق الثاني). وبالرغم من تأخر كثير من التقارير الوطنية، بذلت الأمانة العامة قصارها لتعكس، في حدود الموارد البشرية المتاحة، عمق الوثائق الواردة وتنوعها وثراءها.

وفي سياق العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية قدم تقريران من الأمين العام عن التقييم الأولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة (E/CN.5/1999/4 و A/AC.253/7) وذلك على التوالي إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين في شباط/فبراير ١٩٩٩ وإلى اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى في أيار/مايو ١٩٩٩، وقامت اللجنتان بمناقشة التقريرين. وما زال هذان التقريران اللذان يستندان أساسا إلى المعلومات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة آنذاك، يشكلان تكملة مفيدة لهذا التقرير الشامل.

ويتألف هذا التقرير من أربعة أجزاء. ويرد الجزء الأول بعد اللمحة العامة، وهو يبرز الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ولا يستند إلا إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية. وإضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق الأهداف

الرئيسية الثلاثة التي وضعها مؤتمر القمة، يبرز الجزء الأول أيضا السياسات الوطنية المحددة المتعلقة بتعبئة الموارد واستخدامها من أجل التنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن جهود بناء القدرات لتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية. وبالرغم من أن بعض الدول لم تتمكن من الرد على المذكرة الشفوية التي أرسلها الأمين العام، فإن التقارير الواردة تكفي من حيث عددها وتوزيعها الجغرافي لتكون نماذج يستند إليها في عرض وتحليل المسائل المطروحة. ويتناول الجزء الثاني نطاق التعاون الإقليمي والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الطرائق والترتيبات المؤسسية الجديدة الرامية إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة، وهو يستند إلى المعلومات التي أتاحتها اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج وسائر الهيئات الوطنية والدولية.

ويقدم الجزء الثالث سلسلة من اللمحات العامة والتحليلات الإقليمية تقيِّم تنفيذ مؤتمر القمة في سياق التقدم المحرز، والقيود التي ووجهت والدروس المستفادة، ويستند إلى التقارير الوطنية الواردة وإلى المعلومات الأخرى التي أتيحت للأمانة العامة. وفي الجزء الثالث محاولة لإجراء تحديد منتظم وشامل قدر الإمكان لفعالية الجهود الوطنية وأثرها، وهو يبرز هذه الجهود في سياق إقليمي وبالقياس إلى الأهداف الرئيسية التي وضعها مؤتمر القمة. ويهدف الجزء الثالث أيضا إلى سد بعض الثغرات في التغطية الجغرافية والمعلومات المتخصصة. وختاما، يقدم الجزء الرابع لمحة عامة تحليلية واستنتاجات التقرير بأكمله استنادا إلى ١١ مسألة شاملة مستمدة من التقارير الوطنية وناشئة عن الاتجاهات الإقليمية والعالمية. كما يتيح سياقا لمناقشة المقترحات التي قدمتها الحكومات فيما يتصل بالتدابير الإضافية. وفي المرفق الثالث، يبرز التقرير بإيجاز التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الكمية التي وضعها مؤتمر القمة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – لمحة عامة	١-١٠٩	١١
ألف – الاستنتاجات الرئيسية	١-١٩	١١
باء – تقييم التقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي وتعبئة الموارد وبناء القدرات	٢٠-٦٦	١٥
جيم – تسخير التعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية الاجتماعية	٦٧	٢٤
دال – تقييم التنمية الاجتماعية بحسب المنطقة	٦٨-١٠٧	٢٥
هاء – الاستنتاج	١٠٨-١٠٩	٣٢
الجزء الأول – الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١١٠-٤٧٤	٣٣
ثانيا – نحو القضاء على الفقر	١١٣-١٦٣	٣٣
ألف – سياسات الاقتصاد الكلي: تثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي	١١٣-١١٩	٣٣
باء – السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر	١٢٠-١٢٧	٣٥
جيم – الضمان الاجتماعي	١٢٨-١٣٧	٣٦
دال – التحويلات العامة والإنفاق على الخدمات الاجتماعية	١٣٨-١٤١	٣٧
هاء – برامج/مشاريع القضاء على الفقر	١٤٢-١٥٢	٣٨
واو – الاستنتاجات	١٥٣-١٦٣	٤٠
ثالثا – العمالة الكاملة	١٦٤-٢٣١	٤٢
ألف – العمالة الكاملة كهدف وطني	١٧١-١٧٨	٤٣
باء – تقييم التقدم المحرز في توفير العمالة	١٧٩-١٨٧	٤٥
جيم – هيكل السكان النشطين اقتصاديا واتجاه العمالة إلى القطاع غير النظامي	١٨٨-١٩٠	٤٧
دال – سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تعزيز عملية توفير العمال	١٩١-١٩٤	٤٨
هاء – سياسات محددة لسوق العمل من أجل زيادة العمالة	١٩٥-٢٢٠	٤٩
١ – الربط بين الدعم السلبي والإيجابي لسوق العمل	١٩٦	٤٩
٢ – تقاسم العمل وتقليل وقت العمل	١٩٧	٥٠

	الفقرات	الصفحة
٣ - المساعدة في البحث عن العمل والدور المتغير لخدمات العمالة	١٩٨-١٩٩	٥٠
٤ - تشجيع المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم	٢٠٠-٢٠١	٥٠
٥ - التعليم والتدريب المهني	٢٠٢-٢٠٣	٥١
٦ - برامج دعم القطاع غير النظامي	٢٠٤-٢٠٦	٥٢
٧ - المبادرات المحلية المتخذة لإيجاد فرص عمل	٢٠٧-٢١٠	٥٢
٨ - الاستثمارات العامة والعمالة	٢١١-٢١٢	٥٣
٩ - البرامج التي تستهدف مجموعات معينة من الناس	٢١٣-٢٢٠	٥٤
واو - تحسين نوعية الوظائف	٢٢١-٢٢٦	٥٥
١ - التشريعات المتعلقة بالعمل ومعايير العمل الدولية	٢٢١-٢٢٢	٥٥
٢ - الحوار الاجتماعي	٢٢٣-٢٢٤	٥٦
٣ - التوفيق بين احتياجات الأسر والعمل	٢٢٥	٥٧
٤ - المساواة في المعاملة	٢٢٦	٥٧
زاي - النتائج	٢٢٧-٢٣١	٥٧
رابعا - الاندماج الاجتماعي	٢٣٢-٣٠٨	٥٩
ألف - بناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة في الحكم	٢٣٤-٢٤٥	٥٩
١ - المساواة في المعاملة وحقوق الإنسان	٢٣٤-٢٣٦	٥٩
٢ - الحكم القائم على المشاركة	٢٣٧-٢٤٥	٦٠
باء - إدماج المجموعات المهددة بخطر التهميش	٢٤٦-٢٧٩	٦٢
١ - الأطفال والشباب	٢٤٦-٢٥٦	٦٢
٢ - كبار السن	٢٥٧-٢٦٤	٦٥
٣ - المعوقون	٢٦٥-٢٧٩	٦٦
جيم - الفئات ذات الاحتياجات الخاصة	٢٨٠-٣٠١	٦٩
١ - تقديم الدعم إلى الأسر والمجتمعات المحلية	٢٨٦-٢٩٠	٧٠
٢ - الأقليات الإثنية والمهاجرون	٢٩١-٢٩٩	٧١
٣ - اللاجئون والمشردون	٣٠٠-٣٠١	٧٣

	الفقرات	الصفحة
دال – استنتاج	٣٠٢-٣٠٨	٧٤
خامسا – تعبئة واستخدم الموارد من أجل التنمية الاجتماعية	٣٠٩-٣٨٦	٧٦
ألف – الجهود الوطنية	٣٠٩-٣٤٧	٧٦
١ – تعبئة الموارد	٣١١-٣٢٣	٧٦
٢ – استخدام الموارد	٣٢٤-٣٤٣	٧٨
٣ – الاستنتاجات	٣٤٤-٣٤٧	٨٢
باء – الجهود الدولية	٣٤٨-٣٨٦	٨٢
١ – مقدمة	٣٤٨	٨٢
٢ – دور المساعدة الدولية في تعزيز التنمية الاجتماعية	٣٤٩-٣٥٢	٨٣
٣ – المساعدة الإنمائية الرسمية	٣٥٣-٣٥٥	٨٥
٤ – المبادئ والأولويات الناظمة للمساعدة الخارجية المقدمة للتنمية الاجتماعية	٣٥٦-٣٨٦	٨٦
سادسا – بناء القدرة على التنمية الاجتماعية	٣٨٧-٤٧٤	٩٦
ألف – مقدمة	٣٨٧-٣٩٤	٩٦
باء – الاجراءات التي اتخذتها الحكومات في بناء القدرة على تنفيذ أهداف مؤتمر القمة	٣٩٥-٤٦٣	٩٧
١ – رؤية واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية ...	٣٩٥-٤١٨	٩٧
٢ – تقييمات القدرة المؤسسية والتحسينات المدخلة عليها ...	٤١٩-٤٢٨	١٠٠
٣ – الاجراءات التشريعية	٤٢٩-٤٣٣	١٠٢
٤ – الشراكات مع المجتمع المدني	٤٣٤-٤٤١	١٠٣
٥ – اللامركزية والحكم المحلي	٤٤٢-٤٤٨	١٠٤
٦ – الحكم الرشيد، والمساءلة والشفافية	٤٤٩-٤٥١	١٠٦
٧ – تنفيذ السياسات والمشاريع	٤٥٢-٤٥٥	١٠٦
٨ – رصد المشاريع	٤٥٦-٤٦٢	١٠٦
٩ – تقييم الأثر وتقييم البرامج	٤٦٣-٤٦٥	١٠٧
جيم – استنتاجات	٤٦٦-٤٧٤	١٠٨

		الفقرات	الصفحة
الجزء الثاني –	التعاون الإقليمي والدولي من أجل التنمية الاجتماعية	٤٧٥-٥٨٢	١١٠
سابعا –	التنفيذ المتعدد الأطراف	٤٧٥-٥٨٢	١١٠
	ألف – مقدمة	٤٧٥-٤٧٦	١١٠
	باء – التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي	٤٧٧-٤٩١	١١٠
	١ – الجمعية العامة	٤٧٧	١١٠
	٢ – المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤٧٨-٤٨٢	١١١
	٣ – لجنة التنمية الاجتماعية	٤٨٣-٤٨٧	١١٢
	٤ – اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية	٤٨٨-٤٩١	١١٣
	جيم – التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة	٤٩٢-٥٦٢	١١٤
	١ – لجنة التنسيق الإدارية	٤٩٢-٤٩٤	١١٤
	٢ – الأمم المتحدة	٤٩٥-٥٣٠	١١٤
	٣ – الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة	٥٣١-٥٦٢	١٢٤
	دال – الطرائق الجديدة في التعاون والشراكة الدوليين	٥٦٣-٥٨٠	١٣١
	هاء – خاتمة	٥٨١-٥٨٢	١٣٦
الجزء الثالث –	عمليات التقييم الإقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التقدم المحرز والمعوقات المصادفة والدروس المستفادة	٥٨٤-٨٤٦	١٣٨
ثامنا –	جنوب آسيا	٥٨٧-٦٢٨	١٣٨
	ألف – مقدمة	٥٨٧	١٣٨
	باء – التقدم المحرز	٥٨٨-٦١٣	١٣٩
	١– التخفيف من وطأة الفقر	٥٨٨-٥٩٩	١٣٩
	٢ – العمالة الكاملة	٦٠٠-٦٠٧	١٤١
	٣ – الاندماج الاجتماعي	٦٠٨-٦١٣	١٤٣
	جيم – العقبات المصادفة	٦١٤-٦٢٢	١٤٤
	دال – الدروس المستفادة	٦٢٣-٦٢٨	١٤٦

	الفقرات	الصفحة
تاسعا – شرق آسيا والمحيط الهادئ	٦٢٩-٦٧٠	١٤٦
ألف – مقدمة	٦٢٩-٦٣٢	١٤٦
باء – التقدم المحرز	٦٣٣-٦٦١	١٤٧
١ – التخفيف من وطأة الفقر	٦٣٣-٦٤١	١٤٧
٢ – العمالة الكاملة	٦٤٢-٦٥٢	١٤٩
٣ – الاندماج الاجتماعي	٦٥٣-٦٦١	١٥٢
جيم – العقبات المصادفة	٦٦٢-٦٦٤	١٥٤
دال – الدروس المستفادة	٦٦٥-٦٧٠	١٥٥
عاشرا – أوروبا الشرقية ودول البلطيق ورابطة الدول المستقلة	٦٧١-٧١٣	١٥٦
ألف – مقدمة	٦٧١-٦٧٦	١٥٦
باء – التقدم المحرز	٦٧٧-٧٠٥	١٥٧
١ – التخفيف من وطأة الفقر	٦٧٧-٦٨٧	١٥٧
٢ – العمالة الكاملة	٦٨٨-٦٩٦	١٦٠
٣ – الاندماج الاجتماعي	٦٩٧-٧٠٥	١٦١
جيم – العقبات المصادفة	٧٠٦-٧٠٩	١٦٣
دال – الدروس المستفادة	٧١٠-٧١٣	١٦٤
حادي عشر – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧١٤-٧٤١	١٦٥
ألف – مقدمة	٧١٤-٧١٨	١٦٥
باء – التقدم المحرز	٧١٩-٧٣١	١٦٦
١ – تخفيف حدة الفقر	٧١٩-٧٢٢	١٦٦
٢ – العمالة الكاملة	٧٢٣-٧٢٦	١٦٧
٣ – الاندماج الاجتماعي	٧٢٧-٧٣١	١٦٨
جيم – العقبات المصادفة	٧٣٢-٧٣٦	١٦٩
دال – الدروس المستفادة	٧٣٧-٧٤١	١٦٩
ثاني عشر – غرب آسيا وشمال أفريقيا	٧٤٢-٧٦٤	١٧٠
ألف – مقدمة	٧٤٢-٧٤٤	١٧٠

		الفقرات	الصفحة
	باء – التقدم المحرز	٧٤٥-٧٥١	١٧١
	١ – التخفيف من وطأة الفقر	٧٤٥-٧٤٧	١٧١
	٢ – العمال الكاملة	٧٤٨	١٧١
	٣ – التكامل الاجتماعي	٧٤٩-٧٥١	١٧١
	جيم – العقبات المصادفة	٧٥٢-٧٦٠	١٧٢
	دال – الدروس المستفادة	٧٦١-٧٦٤	١٧٣
ثالث عشر –	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٦٥-٧٩٦	١٧٤
	ألف – مقدمة	٧٦٥-٧٧٤	١٧٤
	باء – التقدم المحرز	٧٧٥-٧٨٨	١٧٧
	١ – التخفيف من وطأة الفقر	٧٧٥-٧٨٠	١٧٧
	٢ – العمال الكاملة	٧٨١-٧٨٦	١٧٩
	٣ – الاندماج الاجتماعي	٧٨٧-٧٨٨	١٧٩
	جيم – العقبات المصادفة/الدروس المستفادة	٧٨٩-٧٩٦	١٨٠
رابع عشر –	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان	٧٩٧-٨٤٦	١٨٢
	ألف – مقدمة	٧٩٧-٨٠٣	١٨٢
	باء – التقدم المحرز	٨٠٤-٨١١	١٨٣
	١ – التخفيف من وطأة الفقر	٨٠٤-٨١١	١٨٣
	٢ – العمالة الكاملة	٨١٢-٨٣١	١٨٥
	٣ – الاندماج الاجتماعي	٨٣٢-٨٣٩	١٨٧
	جيم – العقبات المصادفة	٨٤٠-٨٤١	١٨٩
	دال – الدروس المستفادة	٨٤٢-٨٤٤	١٩٠
الجزء الرابع –	الاستنتاجات	٨٤٧-٩٠٠	١٩١
خامس عشر –	النتائج الرئيسية	٨٤٧-٩٠٠	١٩١
	ألف – مقدمة	٨٤٧-٨٥٠	١٩١
	باء – المسائل الشاملة لعدة قطاعات	٨٥١-٨٩٥	١٩٢

	الفقرات	الصفحة
١ - أهمية إصلاح القطاع العام	٨٥١-٨٦٠	١٩٢
٢ - ازدياد عدم المساواة	٨٦١-٨٦٥	١٩٤
٣ - تحول العمالة إلى القطاع غير الرسمي	٨٦٦-٨٦٩	١٩٥
٤ - الفقراء العاملون	٨٧٠-٨٧٢	١٩٦
٥ - جعل النمو الاقتصادي أكبر اعتمادا على كثافة اليد العاملة	٨٧٣-٨٧٥	١٩٧
٦ - الصراع والأزمات والتنمية الاجتماعية	٨٧٦-٨٧٨	١٩٨
٧ - تمويل الحماية الاجتماعية	٨٧٩-٨٨٣	١٩٨
٨ - عكس الاتجاه إلى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية	٨٨٤-٨٨٦	٢٠٠
٩ - تخفيض الديون	٨٨٧-٨٨٨	٢٠٠
١٠ -العولمة وتحرير التجارة	٨٨٩-٨٩١	٢٠١
١١ -دور التنمية المحلية والقيم في الاقتصاد العالمي	٨٩٢-٨٩٥	٢٠٢
جيم - الخاتمة	٨٩٦-٩٠٠	٢٠٣

المرفقات

الأول - مذكرة شفوية مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن تقديم التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ٢٠٩

تذييل : مبادئ توجيهية بشأن تقديم التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ٢١١

الثاني - التقارير الوطنية التي وردت ٢١٣

الثالث - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٠ ..... ٢١٥

أولا لمحة عامة

ألف الاستنتاجات الرئيسية

١ - واجهت التنمية الاجتماعية تحديات ضخمة في السنوات الخمس التي انقضت منذ أن تعهد ١١٧ من رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأن يجعلوا في مقدمة أهدافهم القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والسعي إلى إقامة مجتمعات يسودها الأمن والاستقرار والعمل. والغرض من هذا التقرير هو تقييم مدى تنفيذ الالتزامات العشرة المعقودة في كوبنهاغن في مجال التنمية الاجتماعية ومدى تأثيرها الملموس على رفاه البشر.

٢ - ولعل أهم تغيير حدث في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة هو زيادة الأولوية المعطاة للتنمية الاجتماعية بالقياس إلى غيرها من أهداف السياسة العامة. فعلى سبيل المثال، عندما حدثت الأزمات المالية الكبرى في شرق وجنوب شرقي آسيا وفي الاتحاد الروسي والبرازيل، احتلت النتائج الاجتماعية لهذه الأزمات مكان الصدارة في مداولات السياسات العامة الدولية حول الضرر الذي تتسبب فيه هذه الكوارث وكيفية التصدي لها والحيلولة دون حدوث أزمات مماثلة في المستقبل. وعندما تجري مفاوضات بشأن قضايا التجارة الدولية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، لم يعد القادة السياسيون والرأي العام الوطني أو الدولي يعتبرون هذه القضايا شواغل اقتصادية أو تقنية بحتة يتعين ترك أمرها للخبراء. ومن الخصائص الجديدة لفترة ما بعد مؤتمر القمة زيادة ما يولى من أهمية للأبعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية وزيادة الانفتاح والنقاش العام بشأن هذه السياسات.

٣ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، ما برح الوعي يتزايد بضرورة التوفيق بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية. وأبلغت حكومات كثيرة عن مستويات من الفقر وتفاوت الدخل والبطالة غير مقبولة من الناحية الإنسانية، وأصبح استمرارها غير ممكن من الناحية السياسية، وهي تتسبب في تكاليف مالية باهظة إلى درجة أنها استوجبت رؤية جديدة في مجال السياسة الاقتصادية. ويتجلى هذا الوعي في مظاهر شتى، منها تزايد اهتمام عدد من المؤسسات الوطنية والدولية التي كانت من قبل تركز على السياسة الاقتصادية دون غيرها، ولكنها اتخذت الآن من القضاء على الفقر هدفا محوريا لها.

٤ - وبصفة عامة، شهدت التنمية الاجتماعية تقدما واضحا إلى حد ما. ومن مجالات التقدم:

- زيادة الوعي والالتزام بالتنمية الاجتماعية بوصفها من أهم أهداف السياسة الحكومية؛
- زيادة التشديد على مختلف أبعاد التنمية الاجتماعية في السياسات الوطنية وداخل المؤسسات الدولية؛
- إيلاء مزيد من الاهتمام لهدف العمالة الكاملة، مما جدد الأمل في أنه قابل للتحقيق.

بيد أن التقدم كان بطيئا ومتفاوتا وكثيرا ما تهدده العمالة الناقصة المقنعة واتساع نطاق العمالة في القطاع غير النظامي ونقص الحماية الاجتماعية؛

- استمرار التقدم في مجالي محو الأمية ومتوسط العمر المتوقع، وزيادة القيد في المدارس والحصول على الخدمات الاجتماعية وانخفاض معدل وفيات الرضع، بالرغم من وجود معوقات محلية وخطيرة أحيانا؛
- حدوث تقدم كبير صوب المساواة بين الرجل والمرأة في مناطق العالم الرئيسية، بالرغم من أن المرأة لا تزال بشكل عام أول من يتكبد الخسارة وقت الأزمات وإعادة الهيكلة؛

- قيام كثير من الحكومات بزيادة الموارد المحلية التي تخصصها للتنمية الاجتماعية بالقيمة النسبية وفي كثير من الأحيان، بالقيمة المطلقة؛
- المحاولات الرامية إلى تحسين السياسات والبرامج والمرافق لدعم أكثر الناس تهميشا وأضعفهم حالا في معظم البلدان.

٥ - ومن ناحية ثانية، شهد العالم تراجعا واضحا من جوانب أخرى:

- بالرغم من أن الفقر النسبي قد يكون تقلص، فإن الأعداد المطلقة للفقراء على نطاق العالم استمرت في التزايد؛
- تسببت الصراعات المحلية والإقليمية في إعاقة التكامل الاجتماعي في كثير من البلدان؛
- تزايدت اللامساواة في العالم داخل البلدان وفيما بينها، مع تزايد التفاوتات في الدخل والعمالة والحصول على الخدمات الاجتماعية وفرص المشاركة في المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني؛
- بالرغم من الالتزام الذي عقد في كوبنهاغن بتعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية من خلال الأمم المتحدة، انخفضت الموارد المخصصة لهذا الغرض. وثُقُل عبء الدين بشكل ملحوظ، فزاد ذلك من تقليص الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. بيد أن الاعتراف باستحالة تحمل هذا الدين أدى إلى تعزيز سياسة تخفيف الدين المتبعة إزاء أفقر البلدان؛
- نتيجة لتحرير تدفقات رأس المال أصبح العالم أكثر عرضة للهزات المالية المفاجئة بما لها من نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة. وفضلا عن ذلك، يتزايد عجز ضحايا هذه الهزات الحقيقيين على تلافي حالتهم الاجتماعية.

٦ - ولا يستوفي هذا الموجز الإشكاليات والتعقيدات التي ينطوي عليها تقييم التقدم أو الانتكاس الحاصل منذ انعقاد المؤتمر. والتعميم الدقيق مستحيل لأن الاتجاهات متنوعة جدا. وأوجه التقدم أو التقهقر جلية في عدة فترات وأماكن ولا تكاد تلاحظ في فترات وأماكن أخرى. كما أن التقدم في حد ذاته ليس مفهوما بسيطا. لذلك يجدر الاهتمام بعدد من المسائل الشاملة عند تقييم أسباب التقدم ومعوقاته على حد السواء.

٧ - وترد فيما يلي القضايا الرئيسية المستخلصة من التقارير والتي ينبغي تناولها في النقاش المتعلق بالمبادرات الإضافية.

أهمية إصلاح القطاع العام

٨ - أدت عملية الإصلاح الاقتصادي، في كثير من الحالات، إلى إضعاف قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاجتماعية. وأحد الدروس المستفادة من الأزمات المالية الحاصلة مؤخرا هو أن تحرير الاقتصاد والتحويل إلى القطاع الخاص ينبغي ألا يتما على حساب وجود إطار تنظيمي مناسب. ومن الضروري توافر قطاع عام قوي وشفاف للإشراف على عملية الإصلاح الاقتصادي وتهيئة بيئة تمكن من التنمية الاجتماعية. وقد حدث تحول في دور القطاع العام فأصبح دورا ممكنا بدلا من أن يلبي جميع الاحتياجات، ولكن هذه المهمة الجديدة تتطلب تعزيز المؤسسات العامة وليس إضعافها. ويستتبع "إصلاح" القطاع العام تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وشفافية المؤسسات العامة وثباتها وكذلك قدرتها على الإنجاز.

زيادة التفاوت

٩ - يتطلب تزايد التفاوت داخل البلدان وفيما بينها سياسات أشد تركيزا تهدف إلى توزيع أعدل للموارد والفرص داخل البلدان وفيما بينها. وقد يكون التفاوت، الذي كان يعتبر ثمنا للنمو الاقتصادي، تحول في الواقع إلى عائق أمام النمو المستدام. وللتفاوت صلة مباشرة بالمواضيع الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة وهي الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي. ويشكل التفاوت في الدخل والمهارات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية قضية ستؤثر على أجيال المستقبل فضلا عن الجيل الحالي. وتدعو الحاجة إلى إجراءات عاجلة لإحلال التضامن محل التفاوت وكفالة إتاحة الفرص للجميع بدلا من جعلها حكرا على الأقلية المحظوظة.

اتجاه العمالة إلى القطاع غير النظامي

١٠ - يمثل قطاع العمالة النظامي، في كثير من البلدان النامية حصة صغيرة ومتدنية من سوق العمل. وبما أن قطاع العمالة النظامي، في كثير من أنحاء العالم، لا ينمو بالسرعة الكافية لاستيعاب قوة العمل المتزايدة، هناك اهتمام متجدد بالقطاع غير النظامي كوسيلة لاستيعاب طالبي العمل الجدد. وفضلا عن ذلك، لم يعد القطاع غير النظامي سمة تختص بها البلدان النامية: فهو ينمو، في جميع أنحاء العالم، متكافلا مع القطاع النظامي. وتنشأ عن العولمة وتحرير الاقتصاد صلات جديدة بين القطاعين النظامي وغير النظامي. لذلك فإن كيفية زيادة الإيرادات الآتية من القطاع غير النظامي والحماية الاجتماعية المتاحة فيه هي من أهم التحديات أمام سياسة العمل. وفي بعض أنحاء العالم، تعتمد الشركات على التعاقد من الباطن على العمال والمنتجات كوسيلة لتجنب دفع استحقاقات العمل. وما برح عدد أعضاء النقابات العمالية يتناقص في كثير من أنحاء العالم.

الفقراء العاملون

١١ - لقد تزايدت العمالة في بعض أنحاء العالم، ولكن فرص العمل هي في الغالب رديئة النوعية، حيث الأمن الوظيفي منعدم والأجور منخفضة والحماية الاجتماعية غير كافية. وأصبحت العمالة بشكل متزايد لا تكفي لتخليص الناس من براثن الفقر. لذلك هناك قضية مهمة هي ظاهرة "الفقراء العاملون" الآخذة في الانتشار، وما الذي يمكن القيام به لزيادة الأجور والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية للفئات الدنيا في سوق العمل.

جعل النمو الاقتصادي كثيف الاستخدام لليد العاملة

١٢ - من أهم التحديات التي تواجهها عملية مؤتمر القمة كيفية تهيئة فرص عمل أكثر عددا وأفضل نوعية ليس عن طريق زيادة سرعة النمو الاقتصادي فحسب وإنما بزيادة استخدامه لليد العاملة. وهناك مجال واسع لتهيئة فرص عمل جديدة في حدود الموارد القائمة واستخدام بارامترات السوق بإعادة توجيه سياسات الاستثمار لتصبح مناصرة للفقراء ومواتية للعمالة. ومن مصلحة جميع البلدان القائمة بتنفيذ سياسات الرعاية التي تعد الفرد للعمل، أو الشروع في برامج للأشغال العامة أو تطوير الهياكل الأساسية المجتمعية القاعدة أو الإصلاح العمراني أن تجعل هذه المبادرات تحقق أقصى أثر ممكن على العمالة. وتمثل البطالة تكلفة باهظة بالنسبة للمجتمع، شأنها شأن تلوث البيئة. وينبغي موازنة تكاليف وفوائد إدخال حوافز لخلق العمالة بالقياس إلى ما يتكبده المجتمع بسبب ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة. ولكي تكون هذه البرامج مستدامة ينبغي أيضا أن تشجع زيادة إنتاجية العمال والتدريب وأن تعتمد على آليات السوق.

الصراعات والأزمات والتنمية الاجتماعية

١٣ - خلفت الحروب والصراعات المحلية والكوارث الطبيعية أثرا سلبيا مدمرا على التنمية الاجتماعية في كثير من البلدان. ويجري تخصيص الموارد الإنمائية القليلة لعدد متزايد من تدخلات حل الأزمات التي هي، من الناحيتين الإنسانية والمالية، أبهظ تكلفة بكثير من منع نشوب الأزمات ومن الاستثمار الأطول أجلا في التنمية البشرية. وهذه الأزمات ليست أبهظ من الاستثمار في التنمية الاجتماعية فحسب وإنما هي في أحوال كثيرة ناتجة عن انعدام هذا الاستثمار. وفي عدة بلدان، تعرقلت التنمية بشدة من جراء الجزاءات الاقتصادية. فكيف يمكن تحسين إدارة الصراعات والأزمات والكوارث للحد من هذه الآثار المدمرة؟ إن من أهم التحديات المطروحة أمام الدورة الاستثنائية ترجمة ما يتولد عن الصراعات والكوارث الإنسانية من إرادة سياسية وشعور بخطورة الموقف إلى عمل إيجابي متواصل يخدم التنمية الاجتماعية.

تمويل الحماية الاجتماعية

١٤ - تعمل بعض الحكومات على تحسين نظم الضمان الاجتماعي بينما تعمد حكومات أخرى إلى تقليص النظم التي توفر الحماية الاجتماعية أو المساعدة الاجتماعية. وتوجه هذه النظم بشكل متزايد نحو أكثر الفئات ضعفا في المجتمع. غير أن التوجيه واختبار سبل الحصول على الاستحقاقات قد يؤديان إلى تقلص التضامن الاجتماعي الذي يتمخض بدوره عن ضعف الدعم السياسي وانخفاض الموارد المرصودة لتلك الخدمات. فكيف يمكن التوفيق بين التضامن والاستدامة وضرورة كفالة قدر أكبر من الفعالية في تقديم الخدمات الاجتماعية؟

عكس اضمحلال المساعدة الإنمائية الرسمية

١٥ - بالرغم من أن بعض البلدان زادت من مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد قامت بذلك في وقت يسوده الاتجاه العام إلى اضمحلالها بالرغم من التعهدات التي أعلنت في كوبنهاغن. فما هي الاستراتيجيات التي ينبغي اعتمادها لعكس هذا الاتجاه وزيادة التضامن بين الأمم والشعوب؟ ويجوز اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية تكلفة تتكبدها البلدان المانحة، ولكنها في واقع الأمر تمثل استثمارا جيدا يقي من التكاليف الباهظة في المستقبل التي تنجم عن التفاوت على الصعيد العالمي. وقد اتخذ عدد من البلدان الأوروبية إجراءات ثابتة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بل لتجاوز هذه الالتزامات. غير أن الأثر الكامل لذلك لن يبرز إلا إذا حدت الاقتصادات الكبرى ذلك الحدو.

تخفيض الديون

١٦ - تحولت خدمة الدين إلى عبء مرهق ومتنام: فكيف يتسق تخفيف عبء الديون بأقصى قدر ممكن من الفعالية بما يتيح زيادة النفقات الاجتماعية؟ وما هي الترتيبات المؤسسية والسياسات العامة التي يمكن أن تعتمدها البلدان كي تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الخاصين، دون أن تبدد مواردها أو ما ستجنيه من فوائد محتملة؟ ويتعين إنشاء آليات إضافية على الصعيدين الوطني والدولي لضمان أن يدعم تخفيف عبء الديون القضاء على الفقر والإسراع بوتيرة تخفيض الديون وتوسيع نطاقه ومساعدة الحكومات المستفيدة على تفادي السقوط ثانية إلى مستويات من المديونية تتجاوز طاقتها على التحمل.

العولمة وتحرير الاقتصاد

١٧ - تطرح العولمة وتحرير الاقتصاد تحديات جديدة، وإن لم تكن متشابهة، فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية وتفتح أمامها

فرصا جديدة. وهناك اهتمام متزايد باقتسام فوائد العولمة على نحو أكثر عدلا. وينتاب عدد كبير من الحكومات التي قدمت تضحيات كبيرة في إطار الإصلاحات الاقتصادية وتحرير اقتصاداتها شعور بأنها لم تجن بعد الثمار المنتظرة. فما هي الآليات المؤسسية العالمية التي يجب إنشاؤها لمواجهة أثر تحرير التجارة وتحركات رؤوس الأموال على التنمية الاجتماعية؟ بالرغم من أن تدفقات اليد العاملة لم تساير وتيرة تحرير التجارة والاستثمارات فلا بد من استباق حركية العمل واليد العاملة في أشكال جديدة وتناولها في الاقتصاد العالمي. فما هي السياسات والاستراتيجيات والأدوات التي يمكن إحداثها لإدارة عملية العولمة على نحو أفضل لما فيه مصلحة التنمية البشرية؟ ومن التحديات الكبرى التي تواجهها الدورة الاستثنائية كيفية التعامل مع التنمية الاجتماعية بطريقة متكاملة بمعنى كيفية إضفاء العولمة على التنمية الاجتماعية مع احترام القيم والثقافات المحلية في ذات الوقت.

التنمية والقيم المحلية ضمن الاقتصاد العالمي

١٨ - أعربت حكومات عديدة عن انشغالها بتدهور القيم التقليدية من جراء الأسواق المهيمنة. ويعتقد أيضا أن هناك تناقضا متزايدا بين القيم التي تتأتى من السوق العالمية والقيم المحلية التي تقوم على الخصوصية الثقافية والإقليمية. ولا يمكن التعامل مع العولمة بمعزل عن الاتجاه المزامن لها نحو اللامركزية ونقل المسؤوليات إلى الحكومات المحلية. وقد تنامى هذا الاتجاه نحو الإدارة المحلية بفعل التحضر على صعيد العالم، مما زاد من أهمية إدارة المدن والحواضر. وقد كان التحضر في وقت من الأوقات رديفا لتنمية الاقتصادات المصنعة، لكن أعلى معدلات التحضر توجد الآن في المناطق النامية. والتحضر عنصر حاسم يؤثر على الاندماج الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية. ويمكن أن تسهم اللامركزية في زيادة المشاركة والمساءلة ولكنها ليست مؤاتية بالضرورة للمساواة في توزيع الموارد بين المناطق وفئات السكان. فكيف يمكن التوفيق على أفضل وجه بين هذه الشواغل المتعارضة؟ وكيف يتسنى للثقافة والمجتمع المحليين أن يواكبا وتيرة الاقتصاد العالمي وفسح المجال في ذات الوقت للاستقلال على الصعيد المحلي والتنوع؟

١٩ - وقد حددت التقارير الوطنية هذه القضايا وغيرها في إطار تقييم التنفيذ. فكل واحدة من هذه القضايا قضية عالمية تهم جميع مناطق العالم وإن كان ذلك بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة. والأمل معقود على أن يسهم هذا التقرير الشامل، من خلال توفير مجال لتبادل الخبرات وإجراء مقارنة بين ما تكلل بالنجاح وما أصابه الفشل في حالات مختلفة، ليس فحسب في تقييم التقدم المحرز بل أيضا في إعداد مزيد من المبادرات من أجل التنمية الاجتماعية.

باء - تقييم التقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي وتعبئة الموارد وبناء القدرات

٢٠ - يتضمن الجزء الأول محتويات التقارير الوطنية البالغ مجموعها ٧٤ تقريرا والواردة من الحكومات ضمن ردودها على مذكرة شفوية من الأمين العام. (يرد نص المذكرة الشفوية في المرفق الأول) ويرد عرض للجهود والانجازات الوطنية في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة في الفروع الثاني إلى الرابع التي تتناول القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي وتعبئة الموارد وبناء القدرات من أجل التنمية الاجتماعية.

٢١ - وتؤكد جميع التقارير التزام الحكومات بتحقيق أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي.وتولي الحكومات، في استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها، الأولوية للتنمية الاجتماعية العامة وصاغ عدد كبير منها استراتيجيات للقضاء على الفقر على مدى فترات

محددة من الزمن. وأقامت الحكومات أيضا مؤسسات وآليات أُسندت إليها، على وجه التحديد، مسؤوليات عن تنفيذ البرامج التي التزمت بها البلدان خلال مؤتمر القمة.

٢٢ - ويتضح من ردود الدول أن تحقيق أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي ليس فحسب نتيجة السياسات التي تتسم بقدر كبير من التكامل وإنما أيضا تلك التي تؤثر تأثيرا عميقا على الجوانب الأخرى للمجتمع بما في ذلك الجانب السياسي. فالنمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة يمتص بقايا القوى غير العاملة ويقلل من البطالة على المدى الطويل، لكن من الواضح أيضا أن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتحقيق العمالة الكاملة؛ ويجب أن يقترن بتوازن مناسب بين الطلب والعرض في مجال اليد العاملة. وبالمثل، فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يكون مؤاتيا للاندماج الاجتماعي، مع العلم أنه من الأساسي أيضا رسم سياسات هادفة ترمي تحديدا إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي. وتشكل العمليات السياسية وطبيعة الدولة وكفاءة الحكومة عناصر أساسية لتعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية سواء على الصعيد الداخلي أو في الخارج ولبناء القدرات لغرض صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج. وتحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى شريك لا غنى عنه فيما تبذله الحكومات من جهود للقضاء على الفقر وخلق فرص العمل والنهوض بالاندماج الاجتماعي.

القضاء على الفقر

٢٣ - أبلغت الحكومات عن اتخاذ طائفة واسعة من المبادرات للتخفيف من وطأة الفقر، منها وضع تدابير لتعزيز نمو الاقتصاد الكلي وترسيخ الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ واعتماد برامج وسياسات واستراتيجيات لمكافحة الفقر؛ وإنشاء نظم الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطيتها؛ وبذل جهود من أجل زيادة تحويل الأموال العامة والإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية ولا سيما من أجل إدخال تحسينات في مجالي الصحة والتعليم؛ وتنفيذ مشاريع وبرامج محددة في ميادين من قبيل تطوير الهياكل الأساسية في الأرياف وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل من أجل تحسين المنتوج الزراعي.

٢٤ - وبالرغم من هذا الكم الهائل من التدابير الوطنية، يتبين من التقارير الوطنية أن السنوات التي انقضت منذ انعقاد القمة شهدت مشاكل حادة في مجال القضاء على الفقر. ففي أقل الاقتصادات نموا، ومعظمها في أفريقيا، يستأنف النمو الاقتصادي نشاطه بالكاد. أما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن نظم الضمان الاجتماعي المعمم تفككت دون أن تستحدث ترتيبات كافية تحل محلها. وعانت الدول الأعضاء التي طالتها الأزمات المالية الحديثة من تدني الدخل وتنامي الفقر. وفي بعض البلدان المتقدمة النمو، لم يساهم ارتفاع معدلات البطالة وتنامي اللامساواة في توزيع الدخل والتغييرات في سياسات الرعاية الاجتماعية، بطبيعة الحال، في الحد من الفقر. وزاد عدد الفقراء أيضا بفعل الفيضانات والجفاف والأعاصير والزلازل. وفتك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بعدد كبير من الناس ووسع من دائرة الطلب على الخدمات الطبية وخلف عددا كبيرا من الأيتام والفقراء. وأدت الحروب الأهلية والنزاعات العرقية في عدد من البلدان إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي وهدم المنشآت وإصابة عدد كبير من الأشخاص بعاهات ووفاة كثيرين آخرين. وقوضت العقوبات الاقتصادية قدرات البلدان المعنية على النمو وزادت من عدد الفقراء في مجتمعاتها. وحُمل عدد كبير من السكان على التشرد أو اللجوء مواجهين ظروف عيش قاسية للغاية. كما أهدرت الحروب موارد كان يستحسن استخدامها في توفير الخدمات الاجتماعية.

٢٥ - وتسعى جميع البلدان إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام باعتباره أساس التنمية الاجتماعية السليمة. وقد قامت بلدان نامية عديدة بإصلاحات اقتصادية جذرية لتثبيت الأسعار والحد من دور الحكومة وتغيير بنية اقتصادها. غير أن هذه الإصلاحات أدت مجتمعة، في كثير من الأحيان، إلى زيادة البطالة وتقليص فرص العمل والدخل المضمونين وبالتالي زادت من عدد الفقراء. وتسببت الاقتطاعات في الإنفاق الحكومي فضلا عن تزايد خدمة الديون الخارجية في انخفاض الموارد للتخفيف من وطأة الفقر. ولم يتحقق لحد الآن بصفة عامة حلم القضاء على الفقر بسبب النمو السريع الذي نجم عن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي. وحتى في الحالات التي استمر فيها النمو الاقتصادي على المدى القصير، لم تشهد العمالة زيادة كبيرة في معظم الأحوال.

٢٦ - وقد أدى تقلص النشاط الاقتصادي إثر الأزمة المالية إلى تنامي الحاجة إلى وضع ترتيبات في مجال الضمان الاجتماعي من أجل رعاية العاطلين عن العمل مؤقتا. وتسبب تراجع النمو الاقتصادي أو ركوده وكذا التضخم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تقلص الموارد المتاحة للتخفيف من الفقر. وبفعل طول عملية بناء المؤسسات، بما فيها المؤسسات الحكومية، حُرم السكان من آليات توفير الضمان الاجتماعي. أما في البلدان المتقدمة النمو، فإن التركيز على استقرار الأسعار والقرار السياسي الذي اتخذته بعض هذه البلدان للحد من الاعتماد على استحقاقات الرعاية الاجتماعية طرحا تحديات جديدة في مجال الحد من الفقر. ويطرح الاتجاه المتمثل في انخفاض أجور العمال غير المهرة إبان نمو الاقتصادات وفي الوقت الذي ترتفع فيه أجور غيرهم من العمال مجموعة جديدة من المشاكل في بعض هذه الاقتصادات.

٢٧ - وبفعل القيود المفروضة على موارد الحماية الاجتماعية وإخفاق النمو الاقتصادي في خلق عدد كبير من فرص العمل يواجه واضعو السياسات، ولا سيما في البلدان النامية معضلة تتمثل في الاختيار بين أولويات تخفيف حدة الفقر على المدى القصير والاستثمار من أجل النمو على المدى الطويل. ودفع عدم وجود قطاع خاص متين بحكومات عدد كبير من البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى التسليم بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية من شأنها أن تمكن منظمي المشاريع والقطاع الخاص من أداء دور مؤثر في عملية النمو والتنمية.

٢٨ - ويمثل انعدام الموارد وضعف الهياكل الأساسية وقصور الأجهزة الإدارية عوائق رئيسية أمام القضاء على الفقر ولا سيما في البلدان النامية. ومما يحد أكثر من قدرة عدد كبير من الحكومات تدهور معدلات التبادل التجاري على الصعيد الدولي وتقلص تدفق الموارد المالية نحو الداخل وعلاوة على ذلك، لم تُجار معدلات النمو الاقتصادي النمو السريع في أعداد السكان. وفي عدد كبير من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، تمخض تقليص الإنفاق الحكومي عن مشاكل حادة. فلا تزال هناك حاجة كبيرة في هذه المجتمعات إلى موارد من أجل توفير الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم الابتدائي والمنشآت وحماية البيئة وبناء المؤسسات الأساسية. ويتسم القطاع الخاص فيها بالضعف وعدم الاكتمال ويحتاج إلى دعم المؤسسات القانونية والاقتصادية التي توفرها الحكومات عادة.

٢٩ - وأشارت بعض الحكومات إلى عدم وعي الجمهور بأهمية القضايا الاجتماعية. وهو ما أدى أحيانا إلى انعدام الدعم، من جانب المجتمع المدني، للبرامج والمبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر. كما أن عدم الوعي حد من مشاركة المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ سياسات من أجل القضاء على الفقر أو التخفيف من وطأته. وفي بعض البلدان، ما زالت المنظمات غير الحكومية في أوائل طور النمو ولذلك ليس بوسعها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحمل المسؤوليات المتصلة

بتوفير الضمان الاجتماعي للفقراء. وتكمن المفارقة في أن الحكومات نفسها أصيبت بالوهن من جراء تخفيض أعداد موظفي الخدمة المدنية والأجور؛ وتفاقم الفساد وسوء إدارة الموارد في بعض البلدان. وكي تتمكن الحكومات من أداء مهامها بشكل أنجع، بما في ذلك مهمة توفير الخدمات للفقراء، باشر عدد كبير منها تحسين نوعية الحكم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

العمالة الكاملة

٣٠ - يتضح من معظم التقارير الوطنية أن العمالة موضوع ذو انعكاسات على المواضيع الرئيسية الأخرى للقمة ومنها تخفيف وطأة الفقر والاندماج الاجتماعي وتعبئة الموارد وبناء القدرات. وتتبوأ العمالة مركز الصدارة ضمن جوانب التنمية الاجتماعية كافة كما تشكل السياسات الرامية إلى تحقيق العمالة الكاملة جزءا لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا.

٣١ - وأبلغت الحكومات عن تدابير من قبيل رسم سياسات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تحرير التجارة والتدفقات الرأسمالية على الصعيد الدولي والسياسات المالية والنقدية والتكييف الاقتصادي والهيكلي على الصعيد الوطني؛ وإنشاء آليات للتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني بشأن رسم سياسات للعمالة؛ ورسم سياسات محددة لسوق العمل ترمي إلى الحد من بطالة النساء والشباب والكهول والمعوقين والسكان الأصليين والعاطلين عن العمل لمدد طويلة؛ وتعزيز تعليم القوى العاملة وتدريبها وتطوير مهاراتها؛ وبذل الجهود من أجل زيادة مرونة سوق العمل بما في ذلك التوزيع المتكافئ لفرص العمل؛ واتخاذ مبادرات محلية وإقليمية في مجال العمل بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية وتحسين نوعية العمل.

٣٢ - وقد أُهمل هدف تحقيق العمالة الكاملة في كثير من الأحيان على المستوى العملي لمصلحة سياسات الاقتصاد الكلي التي ترمي إلى تثبيت الاقتصاد والتقشف المالي والتوازن المالي. ويعكس تحليل التقارير الوطنية اختلافا في الرأي بشأن ما إذا كان خلق فرص العمل سيتم على نحو أفضل بطريقة غير مباشرة عن طريق إعداد ما يعتبر سياسات سليمة تتصل بالاقتصاد الكلي أو بطريقة مباشرة عن طريق تعديل وتوجيه تلك السياسات بشكل صريح لتعزيز خلق فرص العمل.

٣٣ - ومنذ انعقاد القمة لم تعد السياسات الاجتماعية والاقتصادية حكرا على التكنوقراطيين. فقد أصبحت هذه المسائل بشكل متزايد موضع فحص من جانب الممثلين المنتخبين وكذا الشركاء الاجتماعيين الذين يمثلون العمال، وأصبحت بالتالي خاضعة لمسؤوليتهم. وأبرزت التقارير الوطنية أهمية الاعتراف بما لهدف تحقيق العمالة الكاملة من انعكاسات سياسية واجتماعية يجب أن تستجيب لها السياسة العامة الاقتصادية على النحو الكافي. ولئن ظل النمو الاقتصادي المتين يشكل عاملا محددا قويا في خلق العمالة، يولى مزيد من الاهتمام لكيفية الزيادة في عنصر كثافة العمل من النمو الاقتصادي، سواء في الاقتصادات الكثيفة المهارات والقائمة على المعرفة والاقتصادات النامية الكثيفة العمالة.

٣٤ - وسجلت اتجاهات لتحقيق التكامل بين السياسات التي تدعم توفير الدخل للمهمشين والضعفاء وسياسات سوق العمل النشطة التي توضع لصالح القادرين على العمل. وإذ يتبوأ هذا الاتجاه مكانة بارزة في سوق العمل، فإنه يشكل محور السياسات الرامية إلى مكافحة التهميش الاجتماعي. وقد أنشئت أنظمة الضمان الاجتماعي لتوفير شبكات للأمان الاجتماعي. ويتزايد الاعتراف بضرورة أن تسعى سياسات سوق العمل النشطة إلى القضاء على الاتكال والتقليل من مستويات المساعدة الاجتماعية المرهقة ماليا وسياسيا، عن طريق إعطاء الأولوية للعمالة والاندماج.

٣٥ - غير أن التحول من الرعاية إلى العمل يسهم، إذا ما تم بطريقة غير موفقة، في زيادة أعداد الفقراء من العاملين. ففي بعض البلدان دفع التقليص الحاد من نطاق تغطية مختلف أشكال الضمان الاجتماعي (منها المعاشات وبدلات الإعاقة والتأمين ضد البطالة والإعانات) بالناس إلى مزاولة أعمال زهيدة الأجر في سوق عمل غير مضمونة. وفي البلدان التي أبلغت عن زيادة في هذا النوع من العمالة، فإن الزيادات سجلت إلى حد كبير في العمالة القصيرة الأجل والعمل غير التفرغي وغير ذلك من أنواع العمالة غير المضمونة وغير المحمية أما في البلدان النامية، فإن التوظيف في القطاع النظامي اتسم بالركود بل بالتراجع في حالات كثيرة حيث انحصرت الزيادة في العمالة إلى حد كبير في الاقتصاد غير النظامي. وبناء على ذلك، فإن التحدي أمام سياسات العمالة لا يكمن فحسب في إيجاد عدد أكبر من فرص العمل وإنما أيضا في خلق ما أسماه المدير العام لمنظمة العمل الدولية العمل ''الكريم''. ومن الضروري رفع طابع عدم اليقين وعدم الضمان عن العمالة في البلدان النامية وتحسين الانتاجية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية في القطاع النظامي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٦ - والاستنتاج النهائي المستمد من التقارير، فيما يتعلق بالعمالة، هو أهمية أن يجري تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف التي تحددها الحكومات وبقية طوائف المجتمع. لقد وضعت الحكومات في بلدان عديدة سياسات وبرامج وطنية لخلق فرص العمل، لكن هذه الفرص إما شهدت ركودا أو انحسارا، في بعض الحالات. إن تحديد الأهداف والسياسات الوطنية وإن كان أمرا أساسيا، إلا أنه لا ينجز الكثير ما لم يقترن تنفيذ هذه الأهداف والسياسات ببذل جهود حازمة.

الاندماج الاجتماعي

٣٧ - توضح تقارير الحكومات أن الاندماج الاجتماعي يمثل حصيلة تفاعل عديد من القوى في المجتمع، وأنه هدف يتسم في تحقيقه بالتعقيد بصورة خاصة. وتتراوح الجهود الوطنية لتشجيع الاندماج الاجتماعي بين تعزيز إقامة الديمقراطية، وكفالة المساواة في المعاملة وحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون العامة بأشكال قائمة على المشاركة، والحماية الاجتماعية واستعمال الفئات الاجتماعية، مثل الأطفال والشباب والمسنين والمعوقين والأسر والأقليات العرقية والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا.

٣٨ - وتبين التقارير الوطنية أن توسيع الأفق الاقتصادي غالبا ما يمكن دمج مختلف الفئات في المجتمع على نحو أفضل، لكن ما شهدته السنوات الخمس الأخيرة من بطء في النمو الاقتصادي والتنمية لدى بعض الفئات، وتدهور اقتصادي لدى البعض الآخر شكل عائقا رئيسيا حال دون متانة هذا الاندماج الاجتماعي. فالفقراء هُمشوا، ولم يسمح لهم ضعف إمكانياتهم بالمشاركة الكاملة في تسيير آليات مجتمعاتهم. كما أن البطالة لا تدفع الأشخاص إلى الفقر فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تقطيع الوشائج ونسيج العلاقات التي تتاح في مكان العمل. وأفضت البطالة والفقر إلى إنقاص فرص الأطفال في تحصيل العلم وفي المشاركة الكاملة في الأنشطة الاجتماعية العادية.

٣٩ - وأدى خفض الموارد الحكومية إلىإنقاص قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات والبرامج اللازمة لتعزيز الاندماج الاجتماعي. غير أن حكومات عديدة قامت بسن قوانين، وإنشاء وكالات حكومية جديدة وتنفيذ سياسات وبرامج لتقريب طوائف المجتمع من بعضها البعض وتمكين المعوقين والمسنين من المشاركة الكاملة في أنشطة مجتمعاتهم، وخفض مستوى الحرمان والقضاء على التمييز وتوفير الحماية

الاجتماعية وزيادة تفهم واحترام كل فئة للأخرى. واعتمدت عدة حكومات فعليا القواعد والمعايير العالمية في مجال تعزيز الاندماج الاجتماعي. وثبت أن زيادة الموارد وزيادة فعالية استخدامها في البرامج الرامية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي يسهمان بصورة جوهرية في تحقيق تلك الغايات.

٤٠ - ويساهم تبني عدة بلدان للأساليب الديمقراطية في الحكم في إتاحة الفرص أمام مشاركة الشعب في صنع القرار المتعلق بإدارة السياسات العامة وتنفيذها. وقيل إن تفويض السلطة السياسية وتحقيق لا مركزية الإدارة وتشكيل حكومات محلية وبلدية، يسهم في زيادة الاندماج الاجتماعي. وفي بعض البلدان، أفضى اعتماد إحدى الوسيلتين الآنفتي الذكر إلى تسوية الصراع القائم بين المجموعات العرقية والدينية أو التخفيف من وطأته. كما أن استمرار الصراع في عدة بلدان أخرى أعطى دليلا على عدم كفاية هذه النُهج فيها من أجل التوفيق بين المطالبات المتنازعة للأطراف المتنافسة. وثمة حاجة إلى وضع تفاهمات ونهج بأشكال جديدة سعيا إلى تجنب حدوث العنف الواسع النطاق والدمار الذي يطاول الأشخاص والممتلكات ويضر بالرعاية الإنسانية.

٤١ - وفي بلدان عدة، شكل تفادي الصراع بين فئات المجتمع وتخفيف حدته أمرا ضروريا حاسم الأهمية لزيادة الاندماج الاجتماعي. وفي بعض الأحيان، حدث الانقسام بسبب الصراع على توزيع الموارد والامتيازات المتأتية من الإجراءات التي تتخذها الحكومات. وفي أحيان أخرى، نشأت نزاعات بشأن أي الأطراف الذي ينبغي له السيطرة على أجهزة الحكم.

٤٢ - وتصبح مهام الاندماج الاجتماعي أكثر صعوبة بكثير عندما تقترن بالبحث عن الهوية لدى الفئات التي تقل عن مستوى الدولة القومية. لقد حولت هذه المهام الاهتمام والموارد عن الجوانب الإيجابية للتنمية الاجتماعية وركزتها على جوانب حل الصراع وإعادة إعمار الهياكل الأساسية المادية المدمرة، وتأهيل السكان الذين شردوا أو فروا كلاجئين، وإعادة توطيد السلام. وهذه المهام الرئيسية تتمثل في نزع السلاح، وبناء الثقة بين الأطراف الشديدة الإنقسام، وإعادة بناء الآلية المؤسسية وتطويرها وإقامتها لتجنب النزاعات في المستقبل.

٤٣ - ويتمثل أحد التطورات التي تبعث على مزيد من التشجيع بالنسبة لزيادة مشاركة الناس في الحكم والمجتمع في تمتين مؤسسات المجتمع المدني. فهذه المؤسسات توفر للناس الوسائل للعمل معا من أجل تعزيز المصالح المشتركة، والعمل باستقلالية عن الحكومة، والتحقق من تجاوزاتها.

٤٤ - وتقدم التقارير الواردة من الحكومات سردا تفصيليا لمبادرات في مجال السياسات الرامية إلى إندماج مختلف الفئات الاجتماعية في صلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي معظم البلدان تقريبا، يحظى الأطفال والشباب والمسنون والمعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة بالاهتمام. وغالبا ما تعتبر الأسرة في هذه المبادرات مؤسسة رفيعة القيمة.

٤٥ - لقد تعددت نوعيات الاهتمام الدولي الذي أولي لحل مشكلات الاندماج الاجتماعي. فالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تؤدي دورا مفيدا في وقف العنف وترسيخ السلام في عدد من الحالات. وهناك حالات كثيرة كان يمكن للمجتمع الدولي فيها لو أتيحت له الموارد المطلوبة، أن يعمل بمزيد من الفعالية لوقف الصراع الداخلي. وقد عانت الأعمال المتعلقة بالعناية بالمشردين واللاجئين بسبب وجود شح مماثل في الموارد. ويمكن للمجتمع الدولي، بمزيد من الالتزام، أن يساهم بقدر أكبر بكثير في اندماج الأشخاص

المتأثرين بالنزاعات في مجتمعاتهم، كما يمكنه، وهو الأهم، أن يمنع تفجر الاستياء والخلاف وتحولهما إلى حرب علنية وعمليات للتخريب.

تعبئة الموارد واستخدامها للتنمية الاجتماعية

٤٦ - تمثل تعبئة الموارد المحلية والأجنبية، وتوزيعها واستخدامها الفعال عنصرا محوريا في تحقيق أهداف القمة. وعلى المستوى الوطني، تبلغ الدول الأعضاء عن الوسائل المحسنة التي تجري بها تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك إصلاح أنظمتها الضريبية وتمويل الخدمات الاجتماعية بفرض رسوم على المستفيدين أو تطبيق مختلف خطط تقاسم التكاليف. ومن أجل تحسين كيفية الإفادة من الموارد المتوافرة تقوم حكومات عديدة بإعادة رصد الاعتمادات في حدود الميزانيات من أجل زيادة الإنفاق الاجتماعي وتنفيذ الإصلاحات التي تؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة استخدام الموارد العامة. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد على المستوى الدولي، تشدد التقارير على أهمية ما تمثله المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لتعزيز التنمية الاجتماعية، مع إعراب البلدان المستفيدة وكثير من البلدان المانحة عن قلقها إزاء تدني مستوياتها. وقد أبلغت عدة بلدان مانحة عن تغيير وجهة الأولويات والمبادئ التي تنطوي عليها المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل توجيهها نحو أهداف التنمية الاجتماعية الأساسية.

٤٧ - وتبلغ الحكومات عن طائفة من الترتيبات الوطنية لتوفير الموارد للتنمية الاجتماعية. وفي معظم الحالات، تكون الحكومات هي مصدرها الرئيسي. وتختلف أهمية مساهمة القطاع الخاص باختلاف البلدان، فهي ذات شأن في بعضها وهامشية في البعض الآخر. ولا تساهم المنظمات غير الحكومية والمجتمع عامة بقدر ذي شأن في موارد التنمية الاجتماعية. وقد أبلغت عدة حكومات عن قيمة المساهمات العينية التي قدمتها لمشاريع رأسمالية في المجال التعليمي.

٤٨ - وتعتبر بعض الخدمات الاجتماعية، ومنها التعليم الابتدائي والرعاية الصحية، من السلع العامة وتمول من الإيرادات الحكومية. لكنها ليست الخدمات العامة الوحيدة التي تُدفع تكلفتها من الأموال العامة. ويمكن للحالات التي تمول فيها خدمات التعليم العالي والخدمات الصحية العلاجية المعقدة من الأموال العامة، أن تؤثر سلبا في جانبي الفعالية والإنصاف؛ فالخدمات المقدمة تتجاوز أحيانا ما تقتضيه الضرورة، ويستفيد ذوو الدخل الأعلى من تمويل الخدمات الضمني على حساب ذوي الدخل المنخفض. وقد جرب عدة بلدان نظام فرض رسوم على المستفيدين كوسيلة لخفض الطلب على الخدمات التي لا ضرورة لها. إلا أن بعض هذه الحالات أدى إلى نتائج عكسية غير منصفة: فالفقراء يحرمون من الخدمات لعجزهم عن دفع حتى ما يشكل رسوما ضئيلة لتغطية جزء صغير من مجموع تكاليف هذه الخدمات. غير أن هناك طائفة متنوعة من الآليات يمكن من خلالها استرداد تكاليف التعليم العالي والخدمات الصحية المكلفة دون أن تترك أي نتائج سلبية على كفالة الإنصاف.

٤٩ - ويحظى تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية بأولوية عالية في السياسات الحكومية في جميع البلدان التي تقدم تقارير عن المسألة. وقد أبلغت حكومات عديدة عن شُح الموارد وعن مشاكل تخصيصها على الكثير من البرامج الهامة والملحة. ومن الأهمية الفائقة في تلك الظروف، كفالة تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى وضمان مستوى عال من فعالية النفقات. وقد اعتمد عديد من البلدان أساليب متطورة في مجالي الميزانيات والحسابات. وثبت أن التعاون بين الحكومات المحلية وجماعات المستفيدين يؤدي دورا قيِّما في زيادة الفعالية في مجال تقديم الخدمات. كما تبين أن اختلاف طرائق الدفع لقاء الخدمات المقدمة مجد في الحد من التكاليف، رغم أن بعض هذه الأساليب يتطلب على نحو غير واقعي معلومات عن الأسواق في البلدان النامية.

٥٠ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الدولية، تتناول عدة بلدان، في مقدمتها البلدان المانحة، مسألة دور المساعدات الدولية في تحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

٥١ - وبشكل عام، تُبرز غالبية البلدان الأهمية التي يكتسبها التمويل الدولي للتنمية الاجتماعية، وتزايد الاهتمام الذي يولى للتنمية الاجتماعية في مجال التعاون الإنمائي. وتحدد بلدان عديدة هدف القضاء على الفقر عن طريق التنمية المستدامة باعتباره الهدف الرئيسي للمساعدة الإنمائية الدولية. وغالبا ما تنص سياسات التمويل صراحة على الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في قطاعي التعليم والصحة. وتشكل الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي، وعلى نطاق أضيق البطالة، جزءا من معظم استراتيجيات القضاء على الفقر التي يدعمها المانحون.

٥٢ - وتتجه نسبة هامة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا. وثمة إقرار شائع بأن عبء الديون الذي تواجهها غالبية البلدان المدينة صعب على التحمل ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية الاجتماعية. ويقابل ذلك بمبادرات جديدة لمعالجة مشكلة الديون ومسألة التنمية الاجتماعية، وقد تتزامن هذه المبادرات في بعض الحالات.

٥٣ - وثمة شعور بالقلق واسع النطاق يعتري العديد من المانحين التقليديين إزاء التناقص العام في المساعدة الإنمائية الرسمية، فمستوى المساعدة الإنمائية الرسمية هبط من ٠,٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة في السبعينات والثمانينات و ٠,٣٣ في المائة في فترة أقربها عام ١٩٩٢، إلى ٠,٢٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، تعيد التقارير الوطنية بشكل عام التأكيد على الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن حفنة قليلة من البلدان هي التي تبلغ عما تتخذه من خطوات ملموسة لوضع حد لهذا الاتجاه، أو أنها قامت باعتماد جداول زمنية لتحقيق الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وقد أفيد بأن نقص المساعدة الخارجية لسبب أو لآخر أثر سلبا في برامج التنمية الاجتماعية في عدة بلدان نامية. إن الجهود التي تبذلها أكبر الاقتصادات وأغناها في مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة يمكن أن تحدث عظيم الأثر في حفز البيئة التمكينية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٥٤ - وأعادت بعض البلدان هيكلة سياساتها في مجال المساعدة بحيث تركز فيها على عدد قليل من القطاعات والبلدان استنادا إلى مستوى الفقر ونوعية السياسات الاجتماعية والاقتصادية ونوعية الحكم فيها. غير أن ربط المساعدة الإنمائية الرسمية أو الإعفاء من الديون بالأداء ينطوي على خطر استبعاد وتهميش البلدان التي تعجز لسبب أو لآخر عن بلوغ الحد اللازم الذي يؤهلها للإفادة من مثل هذه المساعدة أو الإعفاء وهو ما يلغي الأهداف التي حددها مؤتمر القمة والمتمثلة في تسريع مسيرة التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا بصورة خاصة، ودمجها في الاقتصاد العالمي.

٥٥ - ويمكن أن تسهم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرات ذات الصلة بكفالة سبيل وصول افريقيا وأقل البلدان نموا إلى الأسواق التجارية، في إحداث تقدم هام في حل مشكلة الديون التي تعاني منها هذه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، غير أن كثيرا من البلدان النامية ارتأى أيضا أنه لا بد من توسيع نطاق المبادرات لتشمل فئات أخرى. فبينما تطلق المبادرات للإعفاء من الديون، وتقديم المساعدة، وفتح سبيل الوصول إلى الأسواق التجارية، والاستثمارات، مستهدفة أفقر البلدان، فضلا عن بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبعض الأسواق الناشئة، فإن هناك بلدان تقع بينهما لا تزال تعاني من وجود بيئة غير مؤاتية للتنمية الاجتماعية. وقد أشار بعض البلدان إلى أن

التصنيف الحالي للبلدان المستند إلى الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد يخفي وراءه حالات تفاوت داخل البلدان، ويحد من قدرة بعضها، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل على الحصول على التمويل بشروط تساهلية.

٥٦ - وقد ساهمت مبادرة ٢٠/٢٠ في تحسن طريقة تخصيص الأموال للتنمية الاجتماعية ولكن هذه المبادرة تستحق أن ينظر إليها على أنها مبادرة يبذل البلد الشريك المتلقي جهدا فيها لا كما نظر إليها وصورت عادة حتى الآن بأنها مبادرة تخص البلدان المانحة. وإذا وضعت شروط ترهن تقديم المساعدة الإنمائية بتحقيق نتائج يصعب تحقيقها، فإن الصعوبات التي تجدها بعض البلدان في تجميع أو إعادة تخصيص موارد محلية، قد تؤثر حتى على حجم الموارد المستثمرة في القطاع الاجتماعي الذي يعتمد فيه عدد من البلدان اعتمادا كبيرا على المساعدة الخارجية.

٥٧ - وتتمثل المجالات التي ينبغي زيادة الاهتمام بها، في علاقة التدابير المباشرة وغير المباشرة لمكافحة الفقر، ودور التدابير الفورية في تحسين حالة الفقراء، كأن توفر لهم في السوق فرص عمل بأجر منصف للحصول على السلع والخدمات، وزيادة التدابير المتوسطة المدى كأن يوفر لهم التعليم الابتدائي والصحة الأساسية، والمعادلة السليمة في توزيع الاستثمارات فيما بين الهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي.

٥٨ - وينبغي كذلك الاستفادة بقدر أكبر من دور التعاون الإنمائي في تعزيز القدرات الإنتاجية لسكان البلدان النامية وبناء قدرة القطاع الخاص على المنافسة في السوق العالمية بمزيد من الفعالية، والاستفادة من دور القروض الصغيرة في توفير فرص العمل ولا سيما لفائدة المرأة.

٥٩ - ومن شأن زيادة الاهتمام بالعوامل والسياسات الاقتصادية الكلية وزيادة فرص التجارة أمام البلدان النامية بشروط تفضيلية، أن يزيد من الإيرادات ويقلل على المدى الطويل من الاعتماد على المساعدة. ويمكن النظر في تخفيف عبء الدين بربطه بما توفره الصادرات من إيرادات تتيحها زيادة فرص التجارة.

بناء القدرات لأغراض التنمية الاجتماعية

٦٠ - بناء القدرات وسيلة هامة لخلق بيئة وطنية تساعد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا على تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي. وقد اتخذت الدول الأعضاء عددا من الإجراءات لتعزيز قدراتها على تحقيق أهداف القمة بما في ذلك اعتماد استراتيجيات طويلة المدى للتنمية الاجتماعية وإجراء تقييمات لقدراتها واتخاذ تدابير تشريعية لخلق بيئة تمكينية وإقامة شراكات مع المجتمع المدني وتعزيز اللامركزية والحكم المحلي وزيادة المساءلة والشفافية والحكم الرشيد وتعزيز تنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية.

٦١ - وقد اتخذت كل البلدان تقريبا بشكل أو بآخر تدابير ترمي إلى تحسين قدرة المؤسسات المعنية بالتنمية الاجتماعية. وتأتي هذه التدابير أحيانا في شكل عملية لإعادة تنظيم المهام الوزارية وتجميع كل الإدارات المتعاملة مع عموم الجمهور في وكالة واحدة. وهي تشمل في حالات أخرى إنشاء مجالس أو هيئات للتعاون فيما بين أجهزة الدولة. وقد وردت الإشارة أيضا إلى ضرورة تحسين نظم المعلومات وتدريب الموظفين الحكوميين على اكتساب مختلف المهارات.

٦٢ - أما الإجراءات التي تتخذ بموجب تشريعات، فهي غالبا ما توصف بأنها وسيلة لتعزيز قدرة الحكومة على معالجة المسائل الاجتماعية. بيد أنه يتضح من التقاريرالوطنية أن هذه التشريعات لا تكفي وحدها بالطبع للمساهمة بصورة فعالة في تعزيز قدرة الحكومة، إذ أنها وإن كانت تدعم بالتأكيد سلطة الحكومة في اتخاذ الإجراءات، تظل

بحاجة إلى توفر شروط أخرى ليتسنى وضع برامج وسياسات اجتماعية فعالة.

٦٣ - ومن بين هذه الشروط، إقامة شراكات نشيطة مع المجتمع المدني. وتتضمن التقارير أمثلة تثبت أنه كلما عظمت قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات في المجتمع تنفيذا فعالا وسلسا ومباشرا، عظمت قدرتها على التجارب مع الجهات الفاعلة في المجتمعات المستفيدة من خدماتها. وقد أقيمت معظم هذه الشراكات على مستويات محلية. ذلك أن الحكم المحلي أداة قيمة للتصريف السليم للشؤون العامة وبناء قدرات فعالة. ويتضح من مختلف التجارب المذكورة في التقرير أن النتائج الجيدة تتحقق في أي برامج للتنمية الاجتماعية تتوفر له قنوات مؤسسية تصله بالجماعات المحلية المستهدفة.

٦٤ - وكما أن الحاجة إلى الشفافية والمساءلة والممارسة السليمة تقتضي من الحكومة مباشرة أن تؤدي مهامها بمزيد من الكفاءة والفعالية، كذلك. فإن للحكم الرشيد تأثيرا مباشرا في بناء المؤسسات. فهو يتطلب مجتمعا مدنيا قويا حرا، خاليا من أي عقبة تحول دون إجراء تقييمات دقيقة لأداء الحكومات مما يجعله يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

٦٥ - إن الأخذ في مجال التنمية الاجتماعية برؤية واستراتيجية بعيدتي المدى، هو المبدأ الرئيسي الذي ينبغي الاهتداء به في بناء القدرات إذ أن الأخذ بهما معناه أن هناك مواعيد محدد لتحقيق الأهداف والمنجزات المزمع تحقيقها. فمن المهم أن تنفذ برامج وسياسات ومشاريع التنمية الاجتماعية على وجه السرعة وعلى النحو المرسوم. ذلك أن الرؤية البعيدة المدى لا تترجم دوما إلى عمل ملموس إذ يشير بعض البلدان إلى أنه ليس ثمة رابط يربط بين الاستراتيجيات والسياسات. ولذا ينبغي التأكد عند اتخاذ تدابير بناء القدرات من أنها ستحول الرؤية إلى عمل ملموس.

٦٦ - وأخيرا، هناك دور لا يمكن إنكاره تضطلع به منظمات المجتمع المدني في رصد وتقدير وتقييم ما تحرزه الحكومات من تقدم صوب تحقيق أهداف في مجال التنمية الاجتماعية. فحرية الناخبين ومنظمات المجتمع المدني والحقيقة المتمثلة في أنهم هم أصحاب المصلحة الرئيسيين أمر يقتضي من هذه المجموعات أن تنقل أحكامها إلى الحكومة بطرق مناسبة ومعلنة.

جيم - تسخير التعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية الاجتماعية

٦٧ - يصف الجزء الثاني من هذا التقرير الأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرز في مجال التعاون الدولي والإقليمي. بيد أن الأهم من كونه لا يترك أي مبادرة رئيسية للتعاون الدولي أو الإقليمي دون أن يتناولها بالوصف، أنه يصف العزم الجديد والروح الجديدة اللذين أصبح يتسم بهما هذا التعاون العابر للحدود القائم في مجال التنمية الاجتماعية. فصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المختصة تركز أنشطتها على نحو متزايد في حدود ما يقع في دائرة ولاية كل منها دون أن يغيب عنها في نفس الوقت أنه ينبغي لها أن تبحث خارج مجالات اختصاصها عن حلول للعديد من المشاكل التي تعترض دوائرها المناصرة. ومن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، أن مجالات العمل المتعلقة بالصحة والتعليم وتوفير فرص العمل متداخلة بشدة، الأمر الذي تترتب عليه آثار هامة تنعكس على أساليب عمل المؤسسات سواء كانت قائمة داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ولعل الأهم من ذلك، المبادرات الجديدة التي تتخذ الآن بين منظمات كانت ينظر إليها في السابق على أنها ذات ولاية إما اقتصادية أو اجتماعية على وجه الحصر. ويصاحب روح التشاور والتعاون الجديدة بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات مثل منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الـ ٧ ومجموعة البلدان الصناعية الخمسة عشر، إيمان متعاظم بأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية ليست متداخلة فحسب، بل تشكل كلا لا يتجزأ.

دال – تقييم التنمية الاجتماعية بحسب المنطقة

٦٨ – يرد أدناه البعض من الاستنتاجات المأخوذة من الاستنتاجات المستعرضة في الجزء الثالث من هذا التقريروفقا لما تم التوصل إليه في ضوء تحليل التقدم المحرز بحسب المنطقة. وتستند هذه الاستنتاجات إلى تقييم ما نفذ من الأهداف الرئيسية في إعلان كوبنهاغن، فضلا عن الصعوبات التي واجهتها البلدان في تحقيق تلك الأهداف. وبالرغم من أن البلدان قد اصطدمت على اختلاف مناطقها بعقبات متشابهة، عند تنفيذ الإعلان، تقدم الاستنتاجات بحسب المنطقة. ذلك أن المسائل المشتركة بين المناطق كالعولمة وبناء المجتمع المدني والتخفيف من عبء الدين والمسائل الأخرى التي هي محل اهتمام مشترك، تناقش بمزيد من التفصيل في الجزء الرابع.

جنوب آسيا

٦٩ – في ما يلي البعض من الاستنتاجات التي يمكن استقاؤها من تجربة جنوب آسيا في التعامل مع الالتزامات الرئيسية في إعلان كوبنهاغن.

٧٠ – أولا، لا يزال ارتفاع معدل نمو السكان يشكل عبئا ثقيلا على العديد من بلدان هذه المنطقة. ويستبعد أن تتمكن هذه البلدان من تحقيق التنمية المرجوة إن لم يتراجع معدل الخصوبة بصورة مستمرة. وثانيا، يتضح من تجربة جنوب آسيا أن تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع والعادلة لفائدة شتى الفئات على مختلف مستويات دخلها شرط لازم للحد من الفقر على نحو مستدام. فالاستثمار في النمو الاقتصادي وفي التقدم الاجتماعي يدعم بعضه البعض وينبغي توظيفه بينهما على نحو متواز.

٧١ – ثالثا، كانت الظروف المسببة للفقر تختلف في المناطق الريفية عما هي عليه في المناطق الحضرية، ينبغي وضع استراتيجيتين واحدة للمناطق الريفية وأخرى للمناطق الحضرية. بيد أنه لما كان ما يزيد عن ٨٠ في المائة من الفقراء في جنوب آسيا يعيشون في المناطق الريفية، فسيتطلب القضاء على الفقر في هذه المناطق زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات فيها وفي حجم برامج دعم الزراعة. ولما كانت تجارب واضعي السياسات متباينة في مجال التخفيف من الفقر، ينبغي الاعتماد على قصص النجاح والتعريف بها.

٧٢ – ورابعا، هناك حاجة ماسة إلى زيادة الموارد المخصصة للتعليم. فهناك ٣٩٥ مليون من الكبار في المنطقة لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة نسبة النساء فيهم ٦٠ في المائة وهناك ٥٠ مليون من الأطفال الذين لا يرتادون المدارس ينضم إليهم سنويا بحكم النمو السكاني ٢,٢ مليون طفل. وتشير التقديرات إلى أن توفير التعليم الابتدائي للجميع يتطلب إنشاء مرافق لاستيعاب عدد إضافي من الأطفال قدره ٦٥ مليون طفل. ولقد كان الاستثمار الضخم في التنمية البشرية عاملا أساسيا في النجاح الاقتصادي لمنطقة شرق آسيا، ويمكن تكرار هذه التجربة في جنوب آسيا.

٧٣ – خامسا، تعزيز المجتمع المدني سيكون شرطا أساسيا لسد الفجوة الفاصلة بين الدولة والمواطنين وتسهيل إشراك الناس في الاعتماد على أنفسهم في كسب أرزاقهم وتشجيع الحكومات على التعاون معهم بسبل أكثر فعالية. وسادسا، السلم شرط أساسي لتحقيق التنمية في جنوب آسيا. فالموارد المخصصة للدفاع في الميزانية تحرم التنمية من موارد كثيرة وكثيرة جدا. وفي حين أن المنطقة تمثل ٤٠ في المائة من الفقراء في العالم فهي تنفق ١٢ بليون دولار في أغراض

الدفاع ولا بد من إيجاد سبل لتوظيف مكاسب السلام في التخفيف من حدة الفقر.

٧٤ - وأخيرا، فإن إمكانات التعاون الإقليمي بين بلدان جنوب آسيا هي إمكانات هائلة إذا ما أخذت الروابط الثقافية والتاريخية بين هذه البلدان في الاعتبار. فبوجود ١,٥ مليون مستهلك في المنطقة وطبقة وسطى كبيرة ونشطة وأيد عاملة منخفضة الأجر، ينفتح مجال واسع لإطلاق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الخلاقة للمجتمعات. ففي عصر العولمة، يصبح العمل على زيادة التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية لزيادة الازدهار والرفاه.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

٧٥ - يمكن اكتساب عدة دروس من التجارب الأخيرة التي مرت بها بلدان شرق آسيا، لاسيما تلك التي مرت بمرحلة زادت فيها معدلات البطالة والفقر والاضطرابات الاجتماعية بعد فترة اتسمت بنمو اقتصادي جيد.

٧٦ - فالدرس الأول الذي يمكن أن يستخلص من ذلك النمو الذي كان يثير الإعجاب أحيانا وأثره الإيجابي بالنسبة للفقر والعمالة هو أن آثاره تلك لم تكن على الدوام ناتجة عن تدخل مدروس من جانب الحكومات، ولكنها تحققت بفضل الأسر المعيشية والأسر التي توفرت لها القدرة نتيجة لزيادة الطلب، وصمّمت على أن ترفع مستوى معيشتها. وفي الوقت ذاته، فإن التخفيف من الآثار السلبية التي ترتبت على الأزمة في مجالي الصحة والتعليم يمكن أن يرجع إلى قدرة الأسر الآسيوية على التكيف بأن اختارت أن تنفق حصة أكبر من ميزانية الأسرة المعيشية على الصحة والتعليم بدلا من أن ترغمها الحكومات على ذلك. وبطبيعة الحال، لا بد من الإشادة بما اضطلعت به الحكومات من دور هام في تمكين الأسر المعيشية من اتخاذ هذه القرارات.

٧٧ - أما الدرس الثاني، فهو أن استجابة البلدان للأزمة في مجال السياسات العامة تمثلت في اتخاذ موقف صحيح وهو ألا تقف أمام قوى العولمة ولكن أن تحد من مدى تعرضها للأزمات إلى حد ما نتيجة لانفتاحها، وأن تتصدى لمسائل الاقتصاد الكلي التي أضعفتها أمام الأزمة منذ بدايتها، من قبيل طريقة الحكم، وسياسات أسعار الصرف، والديون العامة والخاصة، وإعادة هيكلة الشركات.

٧٨ - وهناك درس ثالث واضح مستمد من تجربة منطقة شرق آسيا ويتمثل في ضرورة توفر استجابة سريعة في مجال السياسات العامة وقت حدوث صدمات خارجية. وقد أصبح واضحا أن أي سياسات تتخذ في مجال الإغاثة الاجتماعية وتهدف بصورة مباشرة إلى الحد من الآثار المترتبة على الصدمات الخارجية في مجالات العمالة والصحة ونظم التعليم ينبغي أن تدمج في استراتيجية المواجهة منذ بداية الأزمة. ويتطلب هذا بطبيعة الحال أن تتوفر لدى الحكومات قدرة كبيرة على رصد تلك الآثار الاجتماعية عن كثب. ولتوضيح تلك النقطة بعد أن مضت ثلاث سنوات تقريبا من بداية الأزمة، لا تتوفر حتى الآن سوى أدلة شحيحة عن أثر الأزمة في دخل الأسر المعيشية في إندونيسيا بل والأدلة على ما أحدثته من أثر في أنماط العمالة أقل من ذلك. ولا تتوفر سوى أدلة قليلة بينة على الآثار السلبية الملموسة التي أحدثتها الأزمة في معدلات الجريمة والجنوح واستعمال المخدرات.

٧٩ - ويتجلى الدرس الرابع في استجابة كوريا لأزمة العمالة فقد تبين أن المشاريع الكبيرة في مجال الأشغال العامة يمكن أن تكون على الأقل بمثابة ملاذ مؤقت للعمال الذين أنهيت خدماتهم. ويبدو أن ما نجح في أوائل الثلاثينات بعد الكساد الكبير الذي اجتاح الولايات المتحدة، نجح مرة أخرى بعد ٧٠ سنة في آسيا. فقد عملت هذه المشاريع فيما يبدو على زيادة الطلب على الصعيد المحلي، وحلت في الوقت ذاته مشكلة البطالة إلى حين. وقد أشير آنفا إلى

أن جمهورية كوريا كانت تفتقر إلى ذلك السند الريفي الكبير الذي يساعد على استيعاب العمالة الفائضة في المدن، وهو ما كان عليه الأمر في تايلند وإندونيسيا وغيرها من البلدان في جنوب شرق آسيا. ولكي تنجح مشاريع الأشغال العامة هذه ينبغي ألا تكون فائضة عن الحاجة فتضاف تلك القدرات الكبيرة الفائضة الموجودة حاليا في كثير من القطاعات الصناعية في آسيا؛ فيجب أن تقوم على مبادئ اقتصادية سليمة وأن ترمي إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية واضحة للمجتمع؛ وينبغي بطبيعة الحال ألا تصمم لغرض دعم الشركات الخاصة السيئة الإدارة بأموال عامة.

٨٠ - أما الدرس الأخير الذي اكتسب من تجربة ما بعد الأزمة في جنوب شرق آسيا حتى الآن، فيتمثل في أن استمرار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عنصر حاسم لأي عملية في مجال الإصلاح والإغاثة. ولقد كان الاستثمار في مجالي الصحة والتعليم جزءا من قصة النجاح الآسيوية قبل الأزمة. وكان توفير الخدمات الأساسية في مجالي التعليم والصحة عنصرا رئيسيا في استراتيجية المنطقة فيما يتعلق بالموارد البشرية. وأحرز تقدم كبير في زيادة متوسط العمر المتوقع وخفض معدلات وفيات الرضع. فقد بلغ متوسط العمر المتوقع في المنطقة ٧٠ سنة تقريبا. ومما يثير الإعجاب بنفس القدر ما حقق من إنجازات في مجال التعليم. فقد بلغ معدل صافي الالتحاق بالمدارس مستويات تماثل تلك التي في البلدان الصناعية. وقارب العديد من البلدان تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع. وزادت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية زيادة كبيرة. علاوة على ذلك، وعلى نقيض ما حدث في جنوب آسيا، فقد تم تقريبا ردم الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي.

أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة

٨١ - واجهت عملية إعادة بناء المؤسسات الأساسية في المجتمع في أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة من الصعوبات واستغرقت من الوقت أكثر مما كان متوقعا بوجه عام. وكان ما حدث من ركود اقتصادي وفقر وبطالة وتفسخ اجتماعي على مدى السنوات منذ مؤتمر القمة نتيجة لتلك الحالات الصعبة والمتباطئة. وثمة إدراك متنام لدى كل من صناع القرارات والجمهور بوجه عام بأن الأبعاد الاجتماعية للتنمية هي جزء لا يتجزأ من عمليات التعمير الجارية. وعلى الرغم من التسليم بضرورة اتخاذ تدابير قصيرة الأجل وتدريجية، فهناك إدراك بأن التوصل إلى حلول للفقر وخلق فرص للعمل وتحقيق التكامل الاجتماعي لا بد أن تتحقق على المدى البعيد. ومشاركة الجمهور الحقة في عملية البحث عن تلك الحلول مطلب أولي أساسي. ومن الأهمية بمكان لدى السعي من أجل التوصل إلى حلول لهذه المشاكل أن تعرب الفئات المحرومة عن وجهة نظرها في ذلك. وينبغي أيضا أن تكون شريكا في عملية القرارات وتنفيذها.

٨٢ - وينبغي أن تكتسب الحكومات وعمليات الحكم مزيدا من الكفاءة والفعالية وأن تكون عرضة للمساءلة أمام الجمهور. فالمطلوب ليس العودة الى الدولة الباسطة نفوذها على كل شيء بل المطلوب أن تصبح الدولة قادرة على تحمل أعباء مسؤولياتها إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي حالات كثيرة، كان من شأن ما انتاب الدول والحكومات من ضعف عام في عملية الانتقال الطويلة هذه أن أتاح لمجموعات صغيرة أن تستولي على فوائد التغيير لصالحها الخاص ودفعت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك تكاليف باهظة. فقد نُهبت أصول الشركات العاملة وبيعت لأغراض الثراء الفردي، وحُوّلت الى الخارج مبالغ تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، وفُقدت مهارات الأيدي

العاملة التي ظلت عاطلة عن العمل لفترات طويلة، وفقد العديد أرواحهم نتيجة للبؤس والتغريب.

٨٣ فلا بد في هذه البلدان من بناء قدرة مؤسسية جديدة حتى تسير الأمور بكفاءة وفعالية. ولعل أفضل دليل على ذلك هو إخفاق إدارات الضرائب في جمع الإيرادات لتلبية احتياجات الإنفاق العام، وهو ما دفع بدوره قطاعات كبيرة في الاقتصاد إلى التحول نحو القطاع غير الرسمي.

٨٤ - ويظل أحد التحديات الرئيسية في مجتمعات ما بعد الحقبة الاشتراكية متمثلا في الحاجة الى تعزيز مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق مزيد من الاستقرار للمجتمع المدني. فمشاركة المدنيين الحقة في حياة المجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة أمر لا غنى عنه لتوطيد مسؤولية المواطنين فيما يتعلق بإدارة مجتمعاتهم وبتشكيل برامج سياسية واقتصادية تفضي إلى تحقيق التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٥ - من التجربة التي مرت بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال السنوات الخمس الأخيرة برزت ثلاث مسائل رئيسية تترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة للمستقبل، وهي تعاظم مشاركة المنظمات غير الحكومية وتعاونها مع الحكومات، واستيعاب قضايا الفقر الهامة في سياسات الحكومات، وفعالية الإنفاق الحكومي عند توجيهه الوجهة الصحيحة.

٨٦ - وليتسنى تحقيق تقدم اجتماعي، لا بد من أن تكون هناك زيادة ملحوظة في الموارد الوطنية والخارجية المخصصة للبرامج الاجتماعية. ومن شأن التخفيف من أعباء الدين وزيادة الاستقرار في التدفقات المالية الدولية أن يسهما إلى حد بعيد في الجهود الرامية الى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في المنطقة.

٨٧ - ولتحقيق الأثر المرجو، يجب أن تخضع عملية تخصيص موارد للتنمية الاجتماعية لمبادئ توجيهية واضحة تتعلق بالفعالية والكفاءة والأهداف والمساءلة. ففي البرازيل وشيلي حيث انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في فقر بنسبة ١٢ في المائة و ١٣ في المائة على التوالي بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦، هناك أدلة على أن اعتماد سياسات ملائمة تتسم بهذه الخصائص يمكن أن تفضي الى نتائج جيدة.

٨٨ - ولجعل هذه العمليات تكتسب طابع الاستدامة سياسيا، ينبغي أن يتحقق تعاون أفضل بين الحكومة والمجتمع المدني في جميع مراحل وضع السياسات وتنفيذها. ويتعين أن تنسق عملية وضع سياسات في مجالات غير مجال التنمية الاجتماعية، وخاصة في المجالات الاقتصادية، مع السياسات والأهداف الاجتماعية. ولاجتذاب مزيد من الدعم من الجمهور وزيادة الوعي لديه، ينبغي أن تحظى أهداف التنمية الاجتماعية بنفس القدر من الأولوية التي تحظى بها المسائل الاقتصادية وغيرها من المسائل الوطنية. ولا بد من تحسين القدرة على توفير بيانات مفيدة وموثوقة بشأن المؤشرات الاجتماعية. وينبغي اتباع نهج شامل في تصميم وتنفيذ السياسات من أجل تعزيز التكامل الاجتماعي. ولا ينبغي لهذه السياسات أن تشمل الفقراء والمهمشين فحسب بل والفئات المستضعفة الأخرى أيضا حتى لا تسوء أحوالهم فيما تتحسن أحوال الفئات الأخرى.

٨٩ - وينبغي لأي استراتيجية لمكافحة الفقر أن تشمل عنصرا لمواجهة الأزمات وأن تعطي الأولوية العليا لاحتياجات أفقر شرائح المجتمع. وينبغي لأي عملية الهدف منها مواجهة الصدمات الاقتصادية لصالح الفقراء أن تقوم على مبدأ حماية برامج الحكومات الرامية إلى دعم الفقراء.

غرب آسيا وشمال أفريقيا

٩٠ - من التجارب التي مرت بها منطقة غرب آسيا ومنطقة شمال أفريقيا، يمكن استخلاص أربع مجموعات من الدروس على نحو ما هو مبين أدناه.

٩١ - أولا، استفاد العالم العربي كثيرا من تحقيق المساواة إلى حد بعيد في توزيع الدخل والثروة، ومن المساواة التي تحققت إلى حد معقول في مجال الحصول على الخدمات الاجتماعية، ومن انخفاض حدة الصراعات حول الانتماءات الدينية ومن وجود شبكات غير رسمية لتقديم الدعم وتحقيق التضامن. فينبغي تعزيز هذه الروابط غير الرسمية. ويتعين أن يكون هدف صانعي القرارات هو منع تفاقم أوجه عدم المساواة. فالشبكات غير الرسمية تسهم في بناء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ففي بعض البلدان كانت المؤسسات الخيرية الإسلامية شريكا بارزا في الوكالات الوطنية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية. وفي بلدان أخرى، ظلت هناك فوارق صارمة تميز المؤسسات الدينية عن المؤسسات العامة للرعاية الاجتماعية. ومهما كان الأمر، فبفضل الموارد الكبيرة التي تعبئها هذه المؤسسات وما تحدثه من أثر في مجال الرعاية الاجتماعية، فإنها حرية بأن تعمل بمزيد من الكفاءة والفعالية.

٩٢ - ثانيا، إن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن حالات الفقر والطرق التي تنفذ بها السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الفقر من شأنه أن يعود بفوائد جّمة. وقد قامت عدة بلدان. ومنها الأردن وتونس والجزائر والعراق ولبنان ومصر والمغرب بإجراء دراسات لتقييم أحوال الفقراء، وقد تم ذلك أحيانا بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة.

٩٣ - ثالثا، كانت مساهمة الدولة في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها كبيرة، والمطلوب الآن هو تركيز الاهتمام بوجه خاص على آليات التنسيق، وجمع البيانات. فالتنسيق والتقييم هما من الأهمية بمكان في هذه البلدان حيث الدولة المركزية قوية وحيث تتعدد الجهات العامة الفاعلة. وكل قول بضرورة العمل بصورة منتظمة على تقييم ورصد أثر السياسات والبرامج يظل مقصرا. فمهما كانت جودة صياغة هذه السياسات والبرامج، فربما نجمت عنها آثار لم تكن في الحسبان فتغير البيئة ونقص المعرفة بالثقافات المحلية يمكن أن يجتمعا لإبطال مفعول أفضل السياسات وقد تم في عدد من بلدان المغرب العربي، إنشاء مراكز لمراقبة أثر الاستراتيجيات الاجتماعية التي نفذت وفي بلدان أخرى في المنطقة، تحسنت البيانات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والفقر من حيث النوعية والكم تحسنا ملحوظا. غير أن التمويل الحكومي لتقييم البرامج نادر فيها. وحيث لا يتوفر هذا التمويل فإن البديل المستصوب هو إجراء تقييم اجتماعي أسرع وأقل تكلفة.

٩٤ - وأخيرا، يوجد على نطاق واسع في هذه المجتمعات تخوف من أن ثقافاتها قد تكون تتعرض لتغيرات جذرية جراء عملية العولمة التي لا يوجد ما يكبح جماحها. وهناك خشية من أن اتباع النمط الغربي في الحياة سيحمل معه ثقافة استهلاكية، ويرفع معدلات الجريمة، ويضعف الروابط الأسرية ويقوض الالتزام بالواجبات الدينية ويحط من القيم الاجتماعية الموروثة. ويرى كثيرون أن العولمة القادمة من طرق شتى - من السياحة إلى تعاظم وفرة السلع المصنعة في الغرب - تحمل خطرا يحدق بالتكامل الاجتماعي والثقافي لمجتماعهم ويبدو أن الدرس الكبير الذي يمكن أن يستخلص هو ضرورة اكتساب قدرة على الاستفادة من العولمة من دون التخلي عن القيم والأعراف الأساسية للمجتمع. وهذه مهمة جد معقدة تتطلب، فيما تتطلب، تغييرا في المؤسسات وتيسير الوصول إلى المعلومات وتحسين خدمات التعليم.

أفريقيا جنوب الصحراء

٩٥ - إن أقسى درس يستفاد من تجربة أفريقيا في محاولتها بلوغ أهداف مؤتمر القمة من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو عدم ملاءمة الوصفات المتوفرة في ميدان السياسات للتصدي على نحو كاف وفعال لتحديات تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية في أفريقيا. وإذا كان المشكل الرئيسي يكمن في عدم كفاية الموارد، فإن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو لماذا لم تتم تعبئة الموارد على الصعيد الداخلي ولماذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى القارة بطيئة للغاية. ولعل المناقشة بشأن تحديد خطوط الفقر بدقة وتحديد أنجع السبل لذلك ليست ذات أهمية كبيرة حينما تكون هناك جماعات صغيرة تعيش في الرفاهية ويعيش معظم السكان في الفقر. وقد لا توفر النماذج القائمة استراتيجيات ملائمة وقد ينبغي إجراء استقصاءات جديدة عن طريق بحث الحالات من مختلف وجهات النظر.

٩٦ - وقد كانت المؤسسات التي تعد أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إما غائبة أو عاجزة تماما في عدة بلدان أفريقية. ومن هذه المؤسسات ليس هناك أهم من مؤسسة الحكومة. ففي العديد من البلدان، لم تعد الحكومات فعالة بسبب الحروب الأهلية أو النزاعات العسكرية، وفي بلدان أخرى، جرى الحديث عن استشراء سوء الإدارة أو الفساد. وقد تضعضعت بعض الحكومات عموما من جراء سياسات ضبط الإنفاق العام في إطار برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي. وقد أدت هزالة الأجور وظروف العمل غير المرضية في الخدمة المدنية إلى انعدام الاستقامة. ورغم أن هذه المشاكل ليست حصرا على أفريقيا، فإن حدتها تقتضي إيلاءها اهتماما عاجلا.

٩٧ - ويعني إصابة الحكومات بالوهن أو الاختلال، في المقام الأول، انعدام حكم القانون، مما ينتج عنه ارتفاع بالغ في تكاليف المعاملات يصد عن القيام بجميع أنواع الاستثمارات ما عدا أبسطها وأقصرها أجلا. وفي غياب إجراءات قضائية تتسم بالموثوقية وعدم التأخير، لا يمكن إنفاذ العقود وبالتالي فإن المستثمرين الأجانب يبحثون في أماكن أخرى عن فرص فيها مخاطر أقل. وقد يكون من شأن إقامة أشكال ديمقراطية للحكم، كما حدث ذلك مؤخرا في البلدان الشاسعة كنيجيريا وجنوب أفريقيا، أن يؤدي إلى تحسين الظروف. وقد لا يجدي إنجاز الخدمات الاجتماعية بسبب غياب المعلمين وانعدام الأدوية في المستشفيات وسوء إدارة الموارد. ومن اللازم، في هذا الصدد، تعزيز الدور الهام للمواطنين المسؤولين والمنظمات غير الحكومية وتدخلاتهم. ومن شأن لا مركزية الحكم وارتفاع مستويات التعليم العام وزيادة المشاركة الفعالة في الحكم أن تؤدي الى بعض التحسن.

٩٨ - وليس هناك بديل للحكومة الفعالة والنشطة في الجهد الإنمائي في أفريقيا. إذ ليس هناك قطاع خاص نشط، في معظم الاقتصادات الأفريقية، يمكن إطلاق العنان لطاقاته الكامنة لتنمية القارة. فتقديم خدمات الصحة العامة والتعليم الأساسي والنقل والاتصال والاضطلاع بمهام تحديد نظم العدالة ووضع الآليات التنظيمية وغيرها من المهام الكثيرة كلها تندرج في إطار مسؤولية الحكومات، وفي حالة عدم الاضطلاع بها، تظل هذه الاقتصادات دون الهيكل المؤسسي الذي يعتبر أساسيا لتحقيق الحكم السليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان التمتع بحقوق الإنسان.

٩٩ - ومن غير الواقعي توقع معدلات نمو اقتصادي بنسبة ٥ الى ٨ في المائة سنويا في معظم بلدان أفريقيا. ورغم الرغبة الشديدة في تحقيق هذه الأهداف، فإنها تبدو الآن طوبوية في معظم الحالات. وينبغي في الحالات النادرة جدا التي تم فيها بلوغ هذه الأهداف، عدم إدخار أي جهد للحفاظ على هذه المعدلات العالية. أما الاقتصادات الأخرى فتحتاج للدراسة بأقل ما يمكن من الأحكام المسبقة لتحديد

السياسات التي من شأنها رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتواجه البلدان ذات النظم الايكولوجية الهشة مخاطر التدهور السريع وتحتاج بذلك الى اهتمام خاص.

١٠٠ -ويجب أن تظل الآلية الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف هي الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية، وذلك أساسا لأن أفريقيا ليس لديها الكثير مما يمكن إعادة توزيعه. فالفقر المنتشر على نطاق واسع لا يمكن التخفيف من وطأته حتى يتقاضى العمال غير الماهرون أجورا تمكنهم من انتشال أسرهم من الفقر. وستأخذ إنتاجية العاملين غير الماهرين في الازدياد حينما يكون العمال أصحاء ومتعلمين وحينما يكون هناك طلب على خدماتهم.

١٠١ -ولا يمكن الاضطلاع بأي من هذه المهام بدون تحقيق السلم والأمن. وقد عمل الزعماء الأفارقة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية على وضع آليات لفض التراعات في أفريقيا، وعملوا كذلك من خلال المبادرات الإقليمية كتدخل الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لاستعادة السلم في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو وتدخل الزعماء في شرق أفريقيا وجنوبها لحل نزاعات متعددة في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويقوم الزعماء السياسيون وزعماء الجماعات وكذلك المفكرون وصناع الرأي في كل بلد بدور أساسي في إقامة السلام وتشكيل الحكومات القادرة على البقاء وبناء الاقتصادات المزدهرة.

١٠٢ -وفي كل هذه الأمور، هناك مسؤوليات جسيمة ولا يمكن نكرانها تقع على باقي بلدان العالم. ففي جيل تميز بفتح أبواب العالم لتجارة السلع والخدمات وبزيادة عمليات دخول وخروج الرأسمال وإسراعها وبتعزيز حرية تنقل السكان والمعارف، ظلت أفريقيا في عزلة نسبية. ولم يتم الوفاء بالوعود التي قطعت في السبعينيات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية عموما ولأقل البلدان نموا على وجه الخصوص. وتم تقليص التعاون التقني الذي توفره الأمم المتحدة والوكالات المنتسبة إليها تحت ضغط القيود المتعلقة بالموارد. ولم تستفد أفريقيا إلا قليلا من التكنولوجيات الجديدة التي تشمل الحواسيب والسواتل وتدفقات المعلومات الجديدة وحالت التراعات الداخلية وانعدام الاستقرار السياسي وعدم كفاية الهياكل دون تدفق الرأسمال الخاص الى أفريقيا. وقد فسح مؤتمر القمة المجال للعالم لتركيز اهتمامه على أفريقيا والالتزام بدمج أفريقيا في عملية التنمية العالمية. غير أن هناك الكثير مما لم ينجز خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقد حان الوقت لتجديد الالتزام

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٠٣ -رغم ارتفاع مستويات الدخل والنمو الاقتصادي الشديد وحسن سير المؤسسات، فإن الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي لا زالت تشكل مشاكل اجتماعية هامة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن الفقر في هذه المجتمعات ليس بنفس حدة الفقر في معظم البلدان النامية. وقد تم التخفيف من وطأة البطالة في معظم الوقت عن طريق المدفوعات التحويلية من الحكومات. ويرتبط التفكك الاجتماعي بالفرص الاقتصادية أكثر مما يرتبط بالاختلافات العرقية أو الدينية.

١٠٤ -وفي زمن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة وما يرافقها من ظهور أساليب جديدة للإنتاج وتغير أنماط السلوك الاجتماعي، فقد أصبح عدم المشاركة في عمليات الإنتاج الجديدة من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ويواجه هؤلاء الأشخاص المعرضون للإقصاء بطالة طويلة الأمد أو يتقاضون أجورا هزيلة، وفي كلا الحالتين يجدون أنفسهم في دوامة الفقر. وإذا لم يستطع هؤلاء العاطلون، لأسباب أخرى في غالب الأحيان توفير الدعم اللازم للأسرة، فإن الأسر والأطفال قد يكون

مصيرهم المعاناة من جميع مساوئ الفقر، بما في ذلك قصر العمر ورداءة التعليم والاستبعاد الاجتماعي.

١٠٥ -إن زيادة الموارد في حد ذاتها لا يؤدي دائما إلى تحسن نوعية أو فعالية الخدمات الاجتماعية. فهناك اختلافات كبيرة في مستويات الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، داخل البلدان وفيما بينها، لكنها لا تعكس في حد ذاتها اختلافات ملموسة في نوعية الخدمات. وما زالت تجارب الآليات البديلة لم تنضج بعد حتى يتم تقييمها. وقد مكّن الإنفاق الحكومي الكبير مجتمعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من العمل على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز العمالة وضمان الاندماج الاجتماعي. وهناك عدة أصناف من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تعمل سويا لتحقيق نفس النتائج تقريبا.

١٠٦ -وليست دائما البرامج الجديدة للانتقال من ''الرعاية الاجتماعية إلى الرعاية عن طريق العمل'' برامج مباشرة أو سهلة التنفيذ كما هو مفترض في البداية. فهناك أشخاص كثيرون يتقاضون أجورا هزيلة ويعيشون في الفقر حيث قلصت مدفوعات الرعاية الاجتماعية كما في البلدان التي حصل فيها العاطلون على استحقاقات غير منقوصة، فهم لم ينجوا لا من التبعية للرعاية الاجتماعية ولا من الفقر.

١٠٧ -وقد أسهم نقل بعض الصلاحيات الحكومية إلى منظمات أكثر مركزية كالبرلمان الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وإلى منظمات أكثر محلية كبرلمان اسكتلندا وويلز، في تحقيق الاندماج الاجتماعي. وقد كانت لهاتين العمليتين المتناقضتين ولكن المتكاملتين وظائف مختلفة.

هاء - الاستنتاج

١٠٨ -وخلاصة القول، إن المبادرات الجديدة ينبغي لها أن تعتمد نهجا متكاملا في مجال التنمية الاجتماعية. وينبغي تعبئة الإرادة السياسية والتأييد لهذه المبادرات عن طريق تشكيل جماعات خاصة تدافع عن مجموعة معيّنة من القضايا في مجالات العمالة والصحة والتعليم على سبيل المثال. غير أنه ينبغي أيضا للمناصرين أو المؤيدين لهذه القضايا أن يتجاوزوا حدود قطاعاتهم لإيجاد حلول مستدامة. فالسبيل إلى سلامة الصحة قد يكون هو العمل اللائق والسبيل إلى تحقيق العمالة الكاملة قد يكون هو توفير التعليم للجميع. ويستدعي النجاح في تنفيذ الالتزامات المتضمنة في إعلان كوبنهاغن أن يكون هناك تحديد للإرادة السياسية مقترنة بالقدرة على تجسيد الالتزامات والتحلي بالشجاعة لتجاوز حدود الدائرة والقطاع من أجل إقامة شراكات متكاملة في مجال التنمية الاجتماعية.

١٠٩ -وقررت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات جديدة ألا تتفاوض الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من جديد بشأن الالتزامات المتخذة في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. ولذلك، فإن التحدي الذي تواجهه الجمعية العامة يكمن على الأصح في تعبئة الإرادة السياسية وتوفير الأدوات العملية الضرورية لتنفيذ الالتزامات.

الجزء الأول

الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١١٠ - يتضمن الجزء الأول من هذا التقرير ملخص محتويات البيانات التي تم تلقيها من الحكومات ردا على المذكرة الشفوية للأمين العام. وترد هذه الملخصات في خمسة فصول (الفصل الثاني إلى غاية الفصل السادس) بشأن القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية وبناء القدرات من أجل التنمية الاجتماعية.

١١١ - وقد أعادت جميع التقارير التأكيد على التزام الحكومات ببلوغ أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وقد أولت الحكومات في استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها الأولوية للتنمية الاجتماعية الشاملة وصاغ العديد منها استراتيجيات للقضاء على الفقر خلال الآجال المحددة. كما أنشأت عدة حكومات مؤسسات وآليات للاضطلاع بالتحديد بمسؤوليات تنفيذ البرامج التي التزمت بها البلدان خلال مؤتمر القمة.

١١٢ - ويتضح من ردود الدول أن بلوغ أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي ليس ناتجا فقط عن السياسات التي تتسم بأكبر قدر من التكامل بل أن هذه السياسات تؤثر تأثيرا عميقا على جوانب أخرى من جوانب المجتمع، بما في ذلك الجانب السياسي. ولا شك أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تمتص احتياطات العاطلين وتقلص من نسبة البطالة على المدى الطويل، غير أنه من الواضح أن النمو الاقتصادي لوحده غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة إذ يجب أن يكون مقرونا بالتوازن بين العرض والطلب على العمل. وتساعد كذلك المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي على تحقيق الاندماج الاجتماعي، غير أنه من الواضح أنه من الضروري كذلك أن تكون هناك سياسات لا تعد ولا تحصى تهدف بجلاء إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي. وقد أصبح واضحا وضوح الشمس أثناء النهار أن العمليات السياسية، وطبيعة الدولة والفعالية في الحكم تعد من المقومات الأساسية للتغيرات التي من شأنها أن تدفع بتحقيق أهداف مؤتمر القمة. وتكتسي هذه العمليات أهمية خاصة بالنسبة لتعبئة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية سواء على الصعيد الداخلي أو فيما وراء البحار، وفي مجال بناء القدرات من أجل صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج. وقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شركاء ضروريين للحكومات في محاولتها القضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

ثانيا - نحو القضاء على الفقر

ألف - سياسات الاقتصاد الكلي: تثبيت الاستقرار والتكيف الهيكلي

١١٣ - أبلغ العديد من البلدان عن سياسات تثبيت الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها على التنمية الاجتماعية، وخاصة القضاء على الفقر وخلق العمالة. وكان الاستنتاج الرئيسي في الاقتصادات النامية أنه بالرغم من أنه يتوقع أن تضع هذه السياسات الأساس للنمو الاقتصادي، فإنها لم تساعد على تعزيز التنمية الاجتماعية. وتتطلب هذه السياسات عموما تخفيض الانفاق الحكومي، بما في ذلك

الانفاق على الخدمات الاجتماعية، وتقليص إجمالي الطلب في الاقتصاد وتحولات في الإنفاق الحكومي. وفي حالات عديدة، جرى تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ورفع أسعار الفائدة وتحرير التجارة الدولية. وفي بعض الاقتصادات، تلقى النمو دفعا (كما في ترينيداد وتوباغو وغامبيا والمغرب مثلا) وفي بلدان أخرى (جامايكا وغانا وزامبيا ونيجيريا) كان الثمن الاجتماعي لبرامج التكييف الهيكلي من حيث البطالة وانخفاض الانفاق على الخدمات الاجتماعية باهظا. وأبلغ في بعض البلدان، منها غانا ونيجيريا، عن انخفاض العمالة الحكومية. وانخفضت العائدات الفعلية في زامبيا ونيجيريا. وكان الأثر على عملية الحد من الفقر نتيجة لزيادة سرعة النمو في غامبيا ضعيفا. وفي المغرب، تحقق بعض التحسن في الخدمات الاجتماعية.

١١٤ -وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت الخاصية الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي استمرار برامج التكييف الهيكلي. وجرى تحرير أسواق الصرف وإضفاء الاستقرار على أسعار الصرف والأسعار المحلية مما كان له أثر سلبي على النمو. وفي حالة جامايكا، يتوقع أن تمتص خدمة الديون العامة ٦٢ في المائة من نفقات الحكومة في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠. وتحتاج هذه الاقتصادات، حتى تستطيع الانضمام إلى الاقتصاد العالمي، إلى استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية. وجعل اضطراب أسواق رأس المال الدولية من الصعب بالنسبة لها جمع الموارد لهذه الأغراض. وواجهت كوبا حظرا اقتصاديا، وفقدان أسواق للصادرات ومصادر تقليدية للمواد الخام لصناعاتها. ووضعت سياسات اقتصادية واجتماعية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لهذه الأزمات وتمكينها من الدخول من جديد في الاقتصاد العالمي.

١١٥ -وكانت نقطة التركيز الأساسية التي اعتمدتها حكومة كمبوديا هي وضع إطار للنمو الاقتصادي المستمر، وخلق بيئة وطنية مواتية للتنمية الاجتماعية، تتميز بعمالة أكثر إنتاجية، وتشجيع التكامل الاجتماعي. وفي نيبال، سعت الحكومة، في مخططها الثامن، (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى تعزيز النمو المستدام، والتخفيف من حدة الفقر، والتقليل من أوجه الاختلال بين الأقاليم وتحرير الاقتصاد.

١١٦ -وفي ماليزيا، شجعت الحكومة تخفيض ساعات العمل وليس عدد العمال وتطوير المهارات. وفي سنغافورة، تعاونت الحكومة مع المجتمع المدني لمساعدة الفقراء على التغلب على الصعوبات في فترة انخفاض سرعة النمو الاقتصادي الذي تسببت فيه الأزمة المالية الآسيوية. وجرى تأمين العمالة بإبقاء تكاليف إنتاج كل من الوحدات في قطاع التصنيع على مستوى يتيح القدرة على التنافس مقارنة بتكاليف الانتاج في البلدان الأخرى المصنعة حديثا. واتخذت خطوات لتعزيز المهارات وتشجيع القدرة الإبداعية لدى القوة العاملة.

١١٧ -وفي باكستان، تستهدف السياسات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي حاليا الحد من الضغوط التضخمية التي اتسمت بها الفترات الماضية، ومواصلة الجهود الرامية إلى توليد الدخل والحد من النفقات العامة.

١١٨ -وقد مرت البلدان الاشتراكية السابقة بفترات صعبة جدا. ففي الجمهورية التشيكية انخفضت سرعة النمو الاقتصادي مع تزايد البطالة والفقر. وتأثر الاتحاد الروسي تأثرا شديدا بصدمات فترة الانتقال وفي الآونة الأخيرة بالأزمة المالية التي شهدها في آب/أغسطس ١٩٩٨ والتي أدت إلى قفزة هامة أخرى للبطالة وتسببت في انخفاض كبير في الدخول الحقيقية وفي مستويات المعيشة. وفي منغوليا، لم يجر التكهن على نحو مناسب بالأثر السلبي المحتمل لعمليات التكييف على مستوى الاقتصاد الكلي، مما أسفر عن عدم وجود سياسة اجتماعية استباقية. وعلى عكس ذلك، شهدت بعض البلدان مثل كرواتيا مؤخرا زيادة في النشاط

الاقتصادي، كما سجلت زيادات في بعض فئات الإنفاق الاجتماعي، ومنها المعاشات التقاعدية والمدفوعات المقدمة للمتضررين من الحرب.

١١٩ -وكان الحفاظ على استقرار الأسعار والقيام في نفس الوقت بتخفيض البطالة والفقر، من المشاغل المشتركة في البلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، عملت حكومة بلجيكا بنشاط على الحفاظ على بيئة من الاقتصاد الكلي تؤدي إلى هذه النتائج. وكان يتوقع أن يؤدي الاتفاق على استحداث اليورو إلى بقاء التضخم على مستوى منخفض إلى توفير أساس أمتن للنمو الاقتصادي.

باء - السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر

١٢٠ -في الدانمرك، تشكل سياسة التوزيع جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية. وتعطى الأولوية في مخصصات الميزانية لتنمية الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتستأثر رعاية الأطفال والمسنين بـ ٢٦ في المائة من النفقات العامة. ويشكل تعزيز خدمات التعليم والرعاية الصحية جزءا أساسيا من تنمية الموارد البشرية. وارتفع الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية من ١٤٥ بليون كرونة دانمركية في عام ١٩٨٩ إلى ١٩٤ بليون كرونة في عام ١٩٩٨. وتم الحصول على الموارد لهذه البرامج من نظام الضرائب المتدرجة الذي يجري إنفاذه بشكل فعال. ويعد قيام مجتمع ما على حكم القانون، والممارسات الإدارية السليمة، والمشاركة الشعبية في عمليات التنمية عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

١٢١ -وفي أيرلندا، ساعدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة باستمرار، وانخفاض نسبة البطالة والانخفاض النسبي لمستويات التضخم في السنوات الأخيرة على الحد من الفقر. وزاد ارتفاع إيرادات الحكومة من قدرتها على التصدي لمشاكل الفئات المنخفضة الدخل. وقد سلمت الحكومة بأن مستوى معيشة مجموعة كبيرة تشكل الأقلية انخفض بشكل حاد مقارنة بمستوى الأغلبية. وبالإضافة إلى انخفاض الدخل، فإن الفقر النسبي في أيرلندا يتميز بالعزلة والافتقار إلى أسباب القوة والاستبعاد من المشاركة في أنشطة المجتمع العادية. وتنسق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر ١٩٩٧-٢٠٠٧ السياسة العامة في جميع الإدارات وتوفر التوجيه الشامل في مجال السياسة العامة لبرامج مكافحة الفقر، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيض عدد ''الفقراء باستمرار'' نسبة تتراوح بين ٩ و ١٥ في المائة من السكان إلى نسبة تتراوح بين أقل من ٥ و ١٠ في المائة. وتسعى الحكومة جاهدة، في إطار هذه الاستراتيجية، إلى تشجيع مشاركة الجميع في الأنشطة الاجتماعية الرئيسية؛ وضمان حقوق الأقليات، وخاصة بتنفيذ تدابير لمكافحة التمييز؛ والتقليل من أوجه التفاوت وبالخصوص معالجة البعد المتعلق بنوع الجنس من الفقر؛ والاعتماد على الشراكات الوطنية والمحلية مع إشراك المجتمع المحلي وقطاع المتطوعين بشكل فعال، وتشجيع الاعتماد الذاتي من أجل التمكين؛ وإشراك مستعملي الخدمات الحكومية في عملية التشاور.

١٢٢ -وقد رأت حكومة فنلندا أن الدعائم الرئيسية التي تسند بيئة ممكنة من أجل القضاء على الفقر تشمل شكلا ديمقراطيا للحكم له مؤسسات تشريعية، والمشاركة الشعبية الفعلية في انتخابات تجرى بانتظام، على الصعيدين الوطني والمحلي؛ واحترام حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والثقافية؛ والمساواة بين الجنسين؛ وحرية العبادة والتعبير وتكوين الجمعيات.

١٢٣ -وفي ترينيداد وتوباغو، يمثل خلق العمالة والحد من الفقر إثنان من أهم الأهداف الواردة في الخطة الاجتماعية - الاقتصادية الأولى.

١٢٤ -وتسعى حكومة الصين جاهدة إلى إرساء اقتصاد سوقي اشتراكي يشدد بنفس القدر على النمو الاقتصادي المستمر وعلى التنمية الاجتماعية. وقد نفذت مجموعة من السياسات لزيادة سرعة إنتاج الأغذية ومنع الكوارث الطبيعية والحد منها، وتوفير التعليم الإلزامي وتشجيع النهوض بالمرأة.

١٢٥ -ورغم نجاح حكومة نيبال في تحرير الاقتصاد على النحو المتوخى في الخطة الثامنة (١٩٩٢-١٩٩٧)، لم يحرز الكثير من التقدم في الحد من الفقر. وقد التزمت الحكومة بتنفيذ برنامج عمل التنمية الاجتماعية بمزيد من النشاط.

١٢٦ -واستحدثت حكومة منغوليا، وهي تواجه تزايد الفقر لدى نسبة كبيرة من السكان، برنامجا وطنيا شاملا متعدد القطاعات للتخفيف من حدة الفقر. ويستهدف هذا البرنامج عكس اتجاه الحرمان البشري وتآكل رأس المال البشري.

١٢٧ -وكان الزخم الرئيسي لبرنامج التنمية في الكويت يتمثل في بناء أسس الدولة وتحديثها. ومنحت الأولوية في الميزانية الحكومية السنوية لتكوين رأس المال والتنمية الاجتماعية. وتتوقع الحكومة تعزيز العدالة الاجتماعية، والديمقراطية والحرية، ورفاه الأسرة والشباب، وتحسين التعليم وزيادة فرص العمالة.

جيم الضمان الاجتماعي

١٢٨ -تعد نظم الضمان الاجتماعي الوسائل الأكثر شيوعا للتخفيف من حدة الفقر. فهي تلبي احتياجات الفئات السكانية الأكثر تعرضا في المجتمع وهم المعوقون والمسنون والأسر المعيشية التي ترأسها إناث واللاجئون والمشردون. ويعتمد عليها بشكل منهجي في البلدان المتقدمة النمو. ويستعاض حاليا بصفة تدريجية عن النظام الشمولي جدا للضمان الاجتماعي والذي كان سائدا في البلدان الاشتراكية السابقة بنظام بديل وذلك بتكلفة بشرية باهظة. وفي العديد من البلدان النامية، ما زالت هذه الآليات في طور التكوين.

١٢٩ -ويجري حاليا في عدة بلدان متقدمة النمو تحسين نظم الضمان الاجتماعي بتقديم الدعم لفئات أوسع من الأشخاص وعلى مستوى أعلى. ففي كندا، زاد نظام استحقاقات الأطفال الجديد من تعزيز نظام التأمين ضد البطالة وعلاوة الدخل المضمون المقدمة في إطار خطة المعاشات التقاعدية. واتخذت أيضا تدابير لكفالة أن يكون ضمان الشيخوخة وعلاوة الدخل المضمون وخطط المعاشات التقاعدية قابلة للاستمرار في المستقبل القريب. وتتخذ حكومة ألمانيا والنمسا وهولندا خطوات لتحسين نظمها للضمان الاجتماعي.

١٣٠ -ويجري حاليا في إطار إصلاحات البرنامج الحالي للتأمين الاجتماعي في بلجيكا، تعزيز قدرة الأسر على إعالة أفرادها أوقات الشدة وذلك بتوفير الرعاية للأطفال وتحسين فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والحماية من المديونية المفرطة وإيجاد العمالة والمسكن. وسيتولى تقرير عن التهميش يصدر مرة في السنتين رصد الأداء في إطار البرنامج الجديد.

١٣١ -ويجري في استراليا تعزيز الضمان الاجتماعي تعزيزا هاما بالنسبة للمتقاعدين والمعوقين والعاطلين عن العمل والذين لم يسبق لهم الحصول على عمل مثل الطلاب أو النساء اللاتي يتولين رعاية الأطفال. وتتحدد قيمة المعاشات التقاعدية حسب تغير أسعار الاستهلاك ويبلغ المعدل الأقصى للمعاش التقاعدي ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من مجموع الأجر الأسبوعي للذكور. وتوفر حوافز لتأجيل عملية التقاعد والحصول على المعاشات التقاعدية. وفي فنلندا تتيح سياسة شاملة لتوزيع الدخل التخلص من الفقر المدقع. وفي

ألمانيا، توفر الحكومة الرعاية الصحية الطويلة الأجل، والمعاشات التقاعدية في الشيخوخة والتأمين من الحوادث والحماية الاجتماعية الأساسية القائمة على الاحتياج. وفي اليابان، يضمن نظام حماية أسباب الرزق مستوى معيشة أدنى لجميع الفقراء لكي يتسنى لهم الحفاظ على ''مستوى عيش صحي رفيع'' يمكنهم في نهاية المطاف من إعالة أنفسهم.

١٣٢ -وفي البرتغال، يوفر نظام التأمين الاجتماعي دخلا مضمونا أدنى. وتتخذ الحكومة أيضا خطوات لمنع تأنيث الفقر ولضمان موارد قارة لمواصلة الخدمات الاجتماعية على الأمد الطويل.

١٣٣ -ويقوم نظام الضمان الاجتماعي في السويد على افتراض أنه بقطع النظر عن الدخل، فإنه ينبغي أن تتاح لجميع المواطنين إمكانية الحصول على مستوى جيد من رعاية الأطفال ونوعية جيدة من التعليم والرعاية الصحية والطبية. وينبغي أن تتاح لجميع المواطنين فرص إعالة أنفسهم بعملهم. وحيث أن التأهل للحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية يشترط على الفرد أن يكون قد عمل في السابق فإن الذين لم يعملوا أبدا لا يحصلون إلا على علاوة مؤقتة؛ ويجري النظر حاليا في هذا الوضع غير الطبيعي.

١٣٤ -وفي الاتحاد الروسي، يحدد القانون الاتحادي المتعلق بأجور الإعاشة معايير تقديم المساعدة الاجتماعية، حيث يركز على دخل الأسرة مقارنة بدخل الإعاشة. ونظرا لندرة الموارد، لا تقدم المساعدة إلا لمن هم في حاجة ماسة إليها.

١٣٥ -ويكفل نظام الضمان الاجتماعي في كوبا لمواطنيها رغم العديد من المصاعب الاقتصادية إمدادات غذائية إذ يوفر ٦٠ إلى ٦٥ في المائة من الاحتياجات التغذوية، وإمكانية الحصول على الخدمات الطبية والتعليم المجاني والمساعدة الاجتماعية.

١٣٦ -ويكفل قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠ في الجماهيرية العربية الليبية توفر الخدمات الاجتماعية لجميع العاطلين عن العمل، والأطفال بدون سند عائلي وغيرهم من الفئات المستضعفة في المجتمع. وفي المغرب اعتمدت استراتيجية للتنمية الاجتماعية لتمكين المعوزين من الحصول على خدمات الصحة والتعليم وإتاحة المزيد من فرص العمالة لهم، وتوفير شبكات الأمن الاقتصادي للفقراء. وفي الجمهورية العربية السورية، وضعت السياسة الاجتماعية لتوفير خدمات التعليم والخدمات الطبية مجانا للجميع ولمساعدة السكان الريفيين في تعبئة الموارد والمرأة في استغلال الفرص الاقتصادية السانحة لها في أوقات فراغها. وهي تستهدف تعزيز الاتحاد العام النسائي والاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين. وستقدم الخدمات للأسر الفقيرة وللفئات المحرومة بما فيها المعوقون واليتامى والمسنون. وفي الإمارات العربية المتحدة، جرى توسيع نظام الضمان الاجتماعي ليشمل عددا أكبر من الأشخاص، مع توجيه اهتمام خاص للمسنين والمعوقين. وأنشئ صندوق زواج لمساعدة المتزوجين الجدد.

١٣٧ -وفي سنغافورة تدفع في إطار برنامج المساعدة العامة علاوة شهرية للأفراد/الأسر الذين لا تتوفر لهم الإمكانيات أو الإعانات لرعاية الأطفال. وتوفر المساعدة القصيرة الأجل للأسر غير القادرة على دفع الإيجار وفواتير المرافق.

دال - التحويلات العامة والإنفاق على الخدمات الاجتماعية

١٣٨ -يحاول العديد من البلدان النامية، رغم مواجهة قيود حادة في مجال الموارد، زيادة الموارد لمساعدة المعوزين والفقراء. وفي البلدان المتقدمة النمو، تتخذ خطوات لزيادة الإنفاق على الدعم الاجتماعي لرفع مستوى معيشة

الأشخاص الذين هم تحت خط الفقر وتوسيع نطاق تغطيتهم.

١٣٩ - وتمثل الضرائب الرامية إلى الحد من أوجه التفاوت في الدخل والإنفاق الحكومي على توفير الخدمات الاجتماعية، عناصر هامة للسياسة الاجتماعية. ويرمي إصلاح الضرائب الأسرية إلى إفادة الأسر الفقيرة وأطفالها وتذليل الفارق في الدخل بين الأغنياء والفقراء. وفي كندا، تستخدم نسبة كبيرة من الضرائب والتحويلات من الفئات ذات الدخل الأعلى لتمويل البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات المعوزة والمستضعفة من المجتمع الكندي. واستحدثت حكومتا ألمانيا وفنلندا أيضا سياسات صارمة للتحويلات العامة من أجل إتاحة موارد لمن هم في أمس الحاجة إليها.

١٤٠ - وفي بوركينا فاصو، ارتفعت النفقات في القطاع الاجتماعي من ١٧,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي كمبوديا، بلغ الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ٤٢ في المائة من النفقات الحكومية في عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وازداد الإنفاق على الصحة والتعليم في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨ بنسبة ٤٢ في المائة.

١٤١ - وفي الصين، تتمتع الحكومات المحلية بسلطة تخفيض الضرائب المفروضة على المنتجين الزراعيين في المناطق الزراعية الفقيرة أو الإعفاء منها. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح القروض بشروط ميسرة للفقراء. وفي جامايكا، ارتفع الإنفاق على الصحة من ٥ إلى ٧ في المائة من مجموع نفقات الميزانية، كما أوصت بذلك منظمة الصحة العالمية. وفي نيبال، ارتفعت حصة الإنفاق الحكومي على الصحة من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٧. وارتفع الإنفاق على التعليم من ١٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٣,١ في المائة في عام ١٩٩٧.

هاء - برامج/مشاريع القضاء على الفقر

١٤٢ - يضطلع العديد من الحكومات بمشاريع وبرامج محددة للقضاء على الفقر. ويتمثل معظمها في أنشطة مدرة للدخل تستهدف تحسين الإنتاج الزراعي وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية.

١٤٣ - وجرى في المغرب تنفيذ برنامج لتوفير الكهرباء، وبرنامج وطني للبناء في المناطق الريفية وبرنامج لتوفير مياه الشرب للمناطق الريفية وذلك للحد من الفقر. وفي الجمهورية العربية السورية، شملت برامج ومشاريع الحد من الفقر تقديم الدعم لصغار المزارعين بتوليد قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بأسعار فائدة رمزية؛ وقروض للإسكان؛ وخدمات الإرشاد الزراعي؛ وإعانات للمواد الغذائية الأساسية. وفي بوليفيا، وضعت الحكومة تدابير ترمي إلى تحسين إنتاج المواد الزراعية واستغلالها. وفي كمبوديا يجري التشديد على المشاريع الزراعية الصغيرة؛ ومشاريع الإصحاح والصحة؛ وبرامج التعليم ومشاريع الحراجة ومصائد الأسماك وتربية الماشية. وفي الصين يشجع الفلاحون في المناطق الريفية على زرع المزيد من المحاصيل الغذائية، وتطوير تربية الأسماك وما يتصل بذلك من صناعات التجهيز فضلا عن تنمية واستغلال الأراضي البور. وتشمل الأنشطة الأخرى بناء الطرقات الثانوية لتمكين المزارعين من نقل سلعهم إلى الأسواق، وتوفير الكهرباء وتحسين التعليم الأساسي والإصحاح والرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية.

١٤٤ - وبدأت حكومة الفلبين برنامجا للقضاء على الفقر يعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية. ويقوم البرنامج على الأسرة لأنه بإمكان الأسرة أن تجعل المساعدة الاجتماعية والدعم الاجتماعي أكثر فعالية. ويبلغ العدد المتوسط للمستفيدين من البرنامج مليوني أسرة فقيرة كل

سنة. وسيساعد ذلك الهدف على تخفيض عدد الفقراء بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤. وستستخدم ١٠٠ أسرة من أفقر الأسر في كل محافظة ومدينة كمعلم لتقييم التقدم الذي يحرزه برنامج القضاء على الفقر. وفي غامبيا، تشمل العناصر الرئيسية لبرنامج مكافحة الفقر تحسين ممارسات الإنتاج الزراعي، وتقديم خدمات الدعم للمزارعات وصاحبات الحيازات الصغيرة، وتحسين الخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة وتوفير فرص العمالة للنساء والشباب.

١٤٥ -واتضح في العديد من البلدان أن مشاركة المجتمعات المحلية في مشاريع وبرامج القضاء على الفقر مفيدة بشكل خاص. ففي ترينيداد وتوباغو، تقدم المساعدة للمشاريع المجتمعية لتوسيع وبناء الطرقات الثانوية وأسوار الاحتجاز، والمدارس، والمراكز والمرافق المجتمعية لمؤسسات رعاية الفئات المستضعفة. وفي جامايكا، تشمل العناصر البرنامجية الرئيسية البرامج المجتمعية الرامية إلى تعزيز الوكالات الحكومية وبرامج التنمية الاجتماعية الرامية إلى معالجة مسائل الصحة والتعليم فضلا عن القضايا الخطيرة التي تمس العاطلين عن العمل من الشباب.

١٤٦ -وفي ليسوتو، يجري حاليا الاضطلاع بدراسات في العلاقات بين الفقر والتدهور البيئي؛ وسيجري القيام بدراسة استقصائية للأسر المعيشية لتحديد مواطن الفقر. ومن المقرر تنفيذ خطة تغذوية كبرى وتدابير لتحسين برامج الضمان الاجتماعي.

١٤٧ -واعتمدت بنما في المجالات التالية سياسات للقضاء على الفقر: (أ) توفير شهادات ملكية أراض للفقراء؛ (ب) القروض الصغرى والادخارات الريفية؛ (ج) المرافق الأساسية في المناطق الريفية؛ (د) تطوير واستغلال شبكات تقليدية للاستهلاك والتسويق. واعتمدت، من أجل مكافحة الفقر في المناطق الحضرية، سياسات لاتخاذ تدابير فعالة لـ (أ) زيادة المساكن؛ (ب) خلق فرص لتوليد الدخل؛ (ج) مناهضة حمل المراهقات؛ (د) إنشاء مراكز محلية لتقديم خدمات اجتماعية متعددة؛ (هـ) توفير المرافق الأساسية للمناطق الريفية المهمشة. واتخذت أيضا خطوات لوضع نظام لرصد الفقر لكي يتسنى تقييم نتائج البرامج ومدى فعاليتها.

١٤٨ -وتنفذ نيبال إصلاحات في مجال الأراضي وبرامج خاصة لفائدة الفقراء في المناطق الريفية. ويجري أيضا تنفيذ عملية إصلاح الأراضي في بنما. وتقوم الصين بإصلاحات في مجال الأراضي مما أسفر عن ارتفاع الإنتاجية الزراعية.

١٤٩ -ويشكل توفير مياه الشرب المأمونة وإمكانيات الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، والتغذية الأفضل والإصحاح بؤرة التركيز في برامج مكافحة الفقر في العديد من البلدان. وهناك برامج خاصة لتلبية احتياجات الشرائح المستضعفة من السكان. وفي بوركينا فاصو، هناك صندوق خاص لمساعدة المرأة على المشاركة في القوة العاملة. وأنشأت إثيوبيا، برنامجا خاصا لتأهيل الأشخاص الذين إما شردوا أو أصبحوا لاجئين.

١٥٠ -وأبلغت كمبوديا، لدى تقييمها للتقدم المحرز، بأنه تحقق تخفيض متواضع في عدد الفقراء من ٣٩ إلى ٣٦ في المائة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧. وخلال الفترة نفسها، انخفض على الصعيد الإقليمين عدد الفقراء في المناطق الريفية من ٣٧ إلى ٣٠ في المائة وفي المناطق الريفية من ٤٣ إلى ٤٠ في المائة. وتشير التقديرات المتعلقة بالفقر لعام ١٩٩٧ إلى أن السكان الريفيين، وخاصة الذين تمثل الزراعة مصدر دخلهم، ما زالوا يستأثرون بـ ٩٠ في المائة من الفقراء في البلد.

١٥١ -وفي الصين، وإثر تنفيذ البرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر، أبلغ أن عدد الفقراء في المناطق الريفية انخفض من ٨٠ مليون إلى ٤٢ مليون. وفي الفلبين، انخفض عدد الفقراء بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٧ بشكل حاد من ٢١,٦

إلى ٧,١ في المائة. إلا أن الانخفاض في المناطق الريفية كان بأقل من ٢ في المائة من ٤٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٤٤,٤ في عام ١٩٩٧. وبالأرقام المطلقة، ازداد عدد الأسر الفقيرة بنسبة ١٥ في المائة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، حيث بلغ العدد الإجمالي للأسر الفقيرة قرابة ٤,٦ ملايين أسرة في عام ١٩٩٧.

١٥٢ -وفيما يتعلق بالبلدان التي تمر بفترة انتقال، فإن الاتحاد الروسي بصدد اتخاذ خطوات لتنفيذ عدد من البرامج لمعالجة قضايا الفقر، وتتمثل عناصرها الأساسية في (أ) وضع وتنفيذ آلية لتقديم المساعدة المحددة الأهداف للفقراء؛ (ب) إصلاح القواعد والأنظمة لجعلها في خدمة الفقراء؛ (ج) تقييم مدى فعالية نظام الحماية الاجتماعية؛ (د) إنشاء نظام تسجيل محوسب لتقديم خدمات أكثر فعالية.

واو الاستنتاجات

١٥٣ -طرحت السنوات التي مرت منذ انعقاد مؤتمر القمة مشاكل عويصة في مجال القضاء على الفقر. ففي أقل البلدان نموا، وخاصة في أفريقيا، لم يستأنف النمو الاقتصادي إلا بقدر ضئيل. وانهارت نظم الضمان الاجتماعي المشمولة في البلدان التي تمر بفترة انتقال بعد الاشتراكية من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى الاقتصاد السوقي، ولم تستحدث أي ترتيبات مناسبة لتعويضها. وقد أوقع التدهور الاقتصادي وتضخم الأسعار بالأفراد في مخالب الفقر بشكل لم يسبق له مثيل في هذه الاقتصادات قبل عام ١٩٨٩. وقد تسببت المشاكل الاقتصادية التي أحدثتها الأزمات المالية في انخفاض الدخل وزادت من حدة الفقر في المناطق المتضررة. وفي بعض الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، لم يساعد استمرار البطالة بمعدلات عالية، وتزايد أوجه التفاوت في توزيع الدخل والتغيرات في سياسات الرعاية الاجتماعية على الحد من الفقر. وزادت الفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير والزلازل في عدد من البلدان من أعداد السكان الذين يعيشون في حالة فقر. وقتلت آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) العديد من العمال، وزادت من الطلب على الخدمات الطبية وتركت العديد من الأطفال يتامى وفقراء. وقللت الجزاءات الاقتصادية من قدرة البلدان المستهدفة على النمو وزادت من عدد الفقراء في تلك المجتمعات. وتسببت الحروب الأهلية والصراعات العرقية في عدد من البلدان في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدمير الأصول العادية، وإصابة أعداد كبيرة بالعجز وقتل أعداد كبيرة. وتشرد عدد كبير من السكان أو أخرجوا كلاجئين لكي يتدبروا الحياة في كنف الفقر وفي ظروف غير مربحة بالمرة. كما استنفدت الحرب أيضا موارد كان يمكن استخدامها لتقديم الخدمات الاجتماعية.

١٥٤ -إلا أنه سجلت في عدد من البلدان تحسنات في مجالي الصحة والتعليم حيث زادت الحكومات من الإنفاق على هذين القطاعين الهامين. وقام العديد من البلدان النامية بإصلاحات اقتصادية جذرية لتثبيت الأسعار وتقليل دور الحكومة وتغيير هيكل اقتصاداتها. إلا أن هذه الإصلاحات زادت في أغلب الأحيان من البطالة وخفضت من درجة الاطمئنان لاستمرار العمل والدخل وبالتالي زادت من حالات الفقر. وقلصت التخفيضات في الإنفاق الحكومي الموارد المتاحة للتخفيف من حدة الفقر. وزاد المشكلة تفاقما تزايد الطلبات على الموارد لخدمة الديون الخارجية. ولم يجر عموما الوفاء بوعد القضاء على الفقر بزيادة سرعة النمو نتيجة لبرامج تثبيت الاستقرار والتكييف الهيكلي. وحتى في الحالات التي سجل فيها نمو اقتصادي على المدى القصير، فإنه لم تسجل في كثير من الأحيان زيادة هامة في العمالة. وقد ازدادت حدة هذه المشكلة في البلدان النامية حيث ازداد حجم القوة العاملة بسبب النمو السكاني السريع. وقد

طرحت القيود المفروضة على الموارد المطلوبة للحماية الاجتماعية، وإخفاق النمو الاقتصادي في توليد فرص كبيرة للعمالة، معضلات لعملية صنع السياسات في البلدان النامية بخلق تصارع بين أولويات التخفيف من حدة الفقر على الأمد القصير والاستثمار من أجل النمو الطويل الأجل.

١٥٥ -وقد أدى عدم وجود قطاع خاص قوي في العديد من البلدان إلى تسليم حكوماتها بالحاجة إلى خلق بيئة تمكن منظمي المشاريع والقطاع الخاص من أداء دور مؤثر في عملية التنمية.

١٥٦ -وقد أوضح انخفاض النشاط الاقتصادي إثر الأزمة المالية التي شهدتها اقتصادات سجلت نموا قويا طيلة عدة عقود، بشكل حاسم، الحاجة إلى ترتيبات في مجال الضمان الاجتماعي لرعاية العاطلين مؤقتا عن العمل. وعزز تلك الحاجة تغير التكوين العمري في العديد من البلدان النامية، مما زاد من نسبة فئات السكان الأكثر تقدما في السن.

١٥٧ -وخفض النمو الاقتصادي السلبي أو الراكد، في الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال، الموارد المتاحة للتخفيف من حدة الفقر. وقد ترك بطء عمليات بناء المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، السكان بدون آليات توفر لهم الضمان الاجتماعي.

١٥٨ -وفي البلدان المتقدمة النمو، خلق التشديد على استقرار الأسعار والقرار السياسي في بعض البلدان بالحد من الاعتماد على استحقاقات الرعاية الاجتماعية، تحديا جديدا في مجال الحد من الفقر. وطرحت النزعة نحو انخفاض أجور العمال غير الماهرين في نفس الوقت الذي ينمو فيه الاقتصاد وترتفع فيه بقية الأجور، مجموعة جديدة من المشاكل في بعض هذه الاقتصادات.

١٥٩ -ومن بين القيود الرئيسية التي تحول دون القضاء على الفقر، وخاصة في البلدان النامية، انعدام الموارد، ورداءة الهياكل الأساسية وعدم كفاءة النظم الإدارية. وقد حاولت بلدان عديدة اعتماد نهج إزاء الحد من الفقر تقوم على المشاركة في التنمية الريفية ولكن أعاقها الافتقار إلى آليات كفأة في جمع البيانات الموثوقة عن الفقر وما يتصل بذلك من القضايا.

١٦٠ -وسعت جميع البلدان إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر كأساس للتنمية الاجتماعية السليمة. وفي العديد من البلدان النامية، أخفقت معدلات النمو الاقتصادي في مواكبة النمو السريع في عدد السكان. وأشار بعض الحكومات إلى عدم وعي الجماهير بأهمية القضايا الاجتماعية. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى عدم دعم المجتمع المدني للبرامج والتدخلات الرامية إلى القضاء على الفقر. كما جعل من الصعب توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في إعداد برامج القضاء على الفقر وتنفيذها. وكان وعي الجماهير بالقضايا الاجتماعية محدود في بعض البلدان مما أسفر عن انعدام الدعم لبرامج التخفيف من حدة الفقر. وقد حدَّ عدم الوعي ذلك بدوره من مشاركة المجتمع المدني في إعداد سياسات القضاء على الفقر أو الحد منه وتنفيذها.

١٦١- وفي العديد من البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا، طرحت التخفيضات في الإنفاق الحكومي عدة مشاكل. وما زالت الحاجة إلى موارد من أجل الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم الأساسي والهياكل الأساسية المادية وحماية البيئة والمؤسسات الرئيسية مرتفعة في هذه المجتمعات. والقطاع الخاص ضعيف ولم يتشكل بعد ويحتاج إلى دعم للمؤسسات القانونية والاقتصادية توفره عادة الحكومة. وفي بعض البلدان، ما زالت المنظمات غير الحكومية في المراحل الأولى من تطورها وهي غير قادرة على المساهمة بشكل هام في توفير الضمان الاجتماعي للفقراء. ومن المفارقات أن الحكومات ذاتها قد أضعفتها التخفيضات في حجم الخدمة المدنية وفي الأجور وازداد الفساد وسوء

التصرف في الموارد في بعض البلدان. وقد شرع العديد من الحكومات، لكي يتمكن من أداء مهامها بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك تسليم الخدمات إلى الفقراء، في تحسين نوعية الحكم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٢ - وزاد انخفاض معدلات التبادل التجاري الدولي في العديد من البلدان وانخفاض تدفقات الموارد المالية إلى الداخل في الحد من قدرة العديد من البلدان النامية على مواجهة عبء توفير الخدمات إلى الفقراء.

١٦٣ - وتعد فترة خمس سنوات فترة قصيرة لتصميم وتنفيذ سياسات جديدة قبل تقييم النجاح المحرز في تحقيق هدف القضاء على الفقر الذي التزمت به الحكومات في مؤتمر القمة. بيد أنها فترة كافية لفهم العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق تلك الأهداف والتعرف على المصاعب التي يواجهها صانعو السياسات. وهذه الحواجز شائكة وهذه الصعوبات حادة إلى درجة أن الحكومات والمجتمع المدني في كل بلد والمجتمع الدولي ستحتاج إلى العمل بكل تفان والتزام إذا ما أرادت كسب المزيد من المعارك في الحرب ضد الفقر.

ثالثا - العمالة الكاملة

١٦٤ - لا يجوز النظر في السياسات المعتمدة في مجال الاقتصاد الكلي بمعزل عن الطريقة التي تحيط بوضع هذه السياسات. وقد أفاد عدد من الحكومات عن الجهود المبذولة لتعزيز آليات التشاور مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على العمالة. وهي عمليات تشاورية لا تقتصر على مسائل الأجور والإيرادات بل تمتد أيضا إلى السياسات الضريبية والمالية الأوسع نطاقا، وتمس في سياق ذلك حركة وعمق عملية الإصلاح الاقتصادي.

١٦٥ - وكتب كثير من الحكومات بالتفصيل عن سياسات محددة معنية بسوق العمل هدفها تهيئة فرص العمل وخفض معدلات البطالة التي تواجه فئات المرأة والشباب وكبار السن والمعوقين والسكان الأصليين، فضلا عن مواجهة البطالة المزمنة. وثمة موضوع متكرر في هذا الصدد يتصل بالجهود المبذولة لتعزيز الصلة بين استحقاقات البطالة السلبية والتدابير الإيجابية التي تتخذ للمساعدة في حمل متلقي الرعاية على العودة إلى الاندماج في سوق العمل. وكتب عدد كبير من الحكومات عن الأدوار والمهام المتغيرة لإدارات التوظيف الحكومية والخاصة على حد سواء، وعن برامج المساعدة في البحث عن الوظائف.

١٦٦ - وينظر كثير من الحكومات إلى التعليم والتدريب ومهارات القوة العاملة كعناصر في استراتيجيات تهيئة فرص العمل. وكتبت الحكومات عن الاتجاهات السائدة في مجال تكوين وتعليم المهارات التي تؤدي في حالات كثيرة إلى عدم تكافؤ العرض والطلب في مجال العمالة. وفي عدد من الحكومات، اعتمدت سياسات للتعليم والتدريب المهني من أجل الاستجابة لما يعتقد أنه يشكل تحولا متناميا نحو المجتمع الكثيف المهارات.

١٦٧ - وبالتوازي مع اتجاهات تضاؤل العمالة في القطاع الحكومي، سعى كثير من الحكومات، في سبيل حفز فرص العمل، إلى إيجاد بيئة مهيئة لنمو القطاع الخاص وتوفير الأسباب الداعمة لها، مع إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم. وأفادت حكومات البلدان النامية أيضا عن الجهود المبذولة لرفع إنتاجية الشركات الصغيرة وزيادة إيراداتها.

١٦٨ - وكتبت الحكومات في عدد من البلدان المتقدمة النمو عن الجهود المبذولة لتوزيع فرص العمل المتاحة بشكل أفضل بين العاملين والباحثين عن العمل، عن طريق ترتيبات تقاسم

العمل وخفض ساعات العمل وزيادة مرونة سوق العمل. أما في البلاد النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فلوحظ أن الفرص النادرة المتاحة لاكتساب الدخل باتت بشكل متزايد توزع بنسب لا تكاد تذكر بين القطاعات الأفقر بين السكان، الأمر الذي يجلب معه انخفاضا في الإيرادات والإنتاجية ومزيدا من التردي في أحوال العمل في الاقتصاد غير النظامي.

١٦٩ -وتسهم الحكومات الإقليمية والمحلية أيضا في تهيئة فرص العمل وتتدخل بجدية لمساعدة العاطلين في التحول عن تلقي استحقاقات الرعاية إلى البحث عن العمل، كما تعمل على تهيئة فرص العمل فيما يدعى بالقطاع الاجتماعي الذي يشمل مجالات الرعاية الفردية، والتأهيل والصيانة في المجال البيئي. ولجأ كثير من الحكومات في البلدان التي تتفاوت فيها مستويات التنمية الاجتماعية إلى استخدام الاستثمارات الحكومية في قطاع البنية الأساسية كوسيلة لتهيئة فرص العمل، باعتبارها استراتيجية مضادة للبطالة الدورية ومن أجل التخفيف أيضا من الضغوط التي تنجم عن البطالة الهيكلية. وفي البلدان النامية، تستخدم برامج الأشغال العامة الكثيفة العمالة في تطوير الهياكل الأساسية العادية وكوسيلة للاستجابة لحالات الأزمة التي تنشأ مثلا عن وجود صراع مسلح أو كارثة طبيعية، أو عن انخفاض دوري في النشاط الاقتصادي.

١٧٠ -وينتهي هذا الفرع من التقرير باستعراض التدابير المتخذة لتحسين نوعية العمل، والإفادة عن التغيرات التي أدخلت في تشريعات العمل الوطنية واعتماد معايير أساسية بشأن العمل وأحوال العمل وحقوق العمال. وقد كتب عدد من الحكومات عن الجهود المبذولة لزيادة المواءمة بين الاعتبارات الأسرية والحياة العملية وتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وفي سياق عملية العولمة أفاد عدد من الحكومات عن المشاكل والفرص المقترنة بالعمال المهاجرين. وأشار كثير من الحكومات إلى أهمية إقامة حوار اجتماعي وعقد مشاورات ثلاثية الأطراف تضم جهات العمل والعمال والحكومات تحسينا لنوعية العمل وتحقيقا لهدف العمالة الكاملة، باعتبار ذلك من الأولويات الأساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ألف - العمالة الكاملة كهدف وطني

١٧١ -في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وضعت الحكومات في كثير من البلدان هدفي تحقيق العمالة الكاملة ومكافحة البطالة في صدارة أهداف سياساتها العامة. وبلوغا لهذه الغاية الطموحة وضع كثير من الحكومات خططا واستراتيجيات وطنية تتعلق بالعمالة، أو أدمج الشواغل المتعلقة بالعمالة في صلب خططه الوطنية القائمة. وفي بعض البلدان شاركت الحكومات في عقد مؤتمرات وطنية أو عمليات تشاورية تتعلق بصياغة استراتيجيات العمالة وتطبيقها.

١٧٢ -وقد أعربت حكومة ألمانيا عن الآراء نفسها التي ذهبت إليها أطراف كثيرة أخرى عندما رأت أن تحقيق معدل عمالة مرتفع في سياق الاقتصاد العالمي ليس هدفا خياليا، وأن التغلب على البطالة هو التحدي الأكبر الذي يواجه العملية السياسية والمجتمع في مطلع الألفية الجديدة. وأشارت حكومة النمسا إلى أن الحرص على وجود سياسة نشطة للعمل تستهدف تجنب حدوث البطالة ومكافحتها يتصدر دائما سلم أولوياتها. كما أفادت حكومة تونس بأن العمالة تحظى بأعلى أولوية في جميع خططها واستراتيجياتها الإنمائية. أما حكومة كوت ديفوار فقالت إنها أعادت لمسألة العمالة نفس الأولوية التي كانت عليها في عام ١٩٩٥.

١٧٣ -وفي الاتحاد الأوروبي تتبع الخطط الوطنية للعمالة المبادئ التوجيهية التي وضعت في أعقاب مؤتمر قمة لكسمبرغ. وفي هذا الإطار تركز البلدان الأوروبية على عدد

من المسائل تستهدف مواجهة احتياجات وطنية محددة تتعلق بالعمالة وسوق العمل. فعلى سبيل المثال، اعتمدت إسبانيا في عام ١٩٩٨ خطة عمل وطنية للعمالة تركز فيها على التدريب المهني وتشجيع توظيف المرأة وعمالة المعوقين. أما الأولويات الثلاث في خطة التوظيف الوطنية في فرنسا فتمثلت في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز القوى الشرائية للأسر المعيشية وتقوية الطلب. وتتوقع الخطة أن يكون النمو كثيف العمالة بدرجة أكبر، وأن تستفيد جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك القطاعات الضعيفة من النمو المتحقق في العمالة. وتضمنت هذه الخطة برنامجا لتوظيف الشباب، ومبادرة كبيرة لتخفيض ساعات العمل وسياسات لتطوير الأعمال الحرة. أما خطة التوظيف في بلجيكا فوضعت لنفسها خمسة أهداف هي: خفض التكاليف المرتبطة بالعمالة؛ وتقاسم العمل وزيادة مرونة سوق العمل؛ وتدابير تستهدف الفئات التي تواجه صعوبات خاصة في الحصول على العمل؛ وتطوير مصادر جديدة للعمالة المنتجة؛ والتدريب.

١٧٤ -وأفادت حكومة ألمانيا أنها اتخذت الاتفاق الأوروبي للعمالة المعتمد في عام ١٩٩٩. أساسا لاستراتيجيتها الوطنية للعمالة وفقا لمستواها المحدد في الاتحاد الأوروبي، ويذهب هذا الاتفاق إلى أبعد من النتائج المتوصل إليها في قمة لكسمبرغ فيما يتعلق بوضع استراتيجية منسقة للعمالة تتضمن مبادئ توجيهية عامة وصياغة لخطط العمل الوطنية. وفي إطار الاتفاق الأوروبي للعمالة، أدمجت هذه الاستراتيجية المنسقة للعمالة في الإصلاحات الهيكلية الجارية في أسواق السلع والخدمات ورأس المال (وهو ما يسمى بعملية كارديف) وفي القرارات المتعلقة بحوار الاقتصاد الكلي المعني بالأجور والسياسات النقدية والمتعلقة بالميزانية والمالية (التي جرى اعتمادها في مؤتمر قمة كولون).

١٧٥ -واعتمدت حكومة الفلبين برنامجيا استراتيجيا شاملا للعمالة في عام ١٩٩٥ يسهم في إضفاء طابع مؤسسي على محورية مسألة العمالة بالنسبة لعملية صياغة السياسات. كما وضعت الحكومة هدفا وطنيا لخلق ما يزيد على مليون وظيفة سنويا ابتداء من عام ١٩٩٨. وبينما تمكنت الحكومة من تجاوز هذا الهدف وهيأت ١,٥ مليون وظيفة في عام ١٩٩٦، أدى الأثر المشترك الناجم عن الأزمة المالية الآسيوية وظاهرة النينيو إلى حدوث قصور شديد في تحقيق هذا الهدف منذ ذلك الوقت. ونتيجة للمؤتمر الوطني للعمالة المعقود في عام ١٩٩٨، جرى إدخال مزيد من التحسين في خطط العمل الوطنية الموضوعة في الفلبين من أجل استيعاب آثار الأزمة المالية الآسيوية المترتبة في سوق العمل، بما في ذلك ما يتصل منها بالعمالة الموجودة في الخارج.

١٧٦ -وحددت الخطة الإنمائية الوطنية الثامنة في نيبال كهدف أساسي لها تخفيض المعدلين المتزايدين للبطالة والبطالة المقنعة. ووضعت الخطتان الثامنة والتاسعة أهدافا محددة تتعلق بخلق فرص العمل سواء بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل أو العاطلين. ووضعت سلوفاكيا أهدافا محددة تتعلق بسوق العمل تهدف إلى تخفيض البطالة مع إيلاء تركيز محدد على الفروق الإقليمية وعلى البطالة الطويلة الأجل. وتقوم هذه الأهداف في مجال سوق العمل على إعادة توجيه الإطار العام لاقتصادها الكلي في نواحيه المتعلقة بالتجارة والدخول وسياسات الأجور. ومع ذلك، لا تزال البطالة تتنامى في سلوفاكيا ووصلت في عام ١٩٩٨ إلى معدل يزيد على ١٣ في المائة.

١٧٧ -وأفادت الحكومات في بعض البلدان أنها تعكف على عملية لصياغة السياسات والأهداف الوطنية في مجال العمالة. وفي إثيوبيا تقوم الحكومة بوضع سياسة شاملة للعمالة تقودها استراتيجية للتصنيع الزراعي وتهتدي بالمبادئ الدولية في مجال

العمالة. كما أشارت النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنها تقوم الآن بإعداد سياسات وطنية لتعزيز العمالة.

١٧٨ -وسعت الحكومات في عدد آخر من البلدان إلى إدماج الشواغر المتعلقة بالعمالة بشكل بارز في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية. ففي كندا على سبيل المثال، تقوم الحكومات الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم بالعمل، كل في مجاله، لتعزيز العمالة باعتبارها أساسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي بنما، أشارت الحكومة إلى أن وجود سياسات جيدة لخلق العمالة هي جزء من الإصلاحات التي ترمي إلى إقامة اقتصاد سوقي حر يؤكد على الإنتاج لأغراض التصدير، ويشجع المبادرات الخاصة، ويقوم على قواعد واضحة ومستقرة. وأكد المصرف الاحتياطي لاستراليا أن إحدى مسؤولياته تتمثل في ضمان مشاركة السياسات النقدية والمصرفية في خلق العمالة الكاملة.

باء - تقييم التقدم المحرز في توفير العمالة

١٧٩ -قدمت حكومات بعض البلدان معلومات عن التقدم المحرز في توفير العمالة وفي الحد من البطالة والعمالة الناقصة. كما أنها أبلغت عن حدوث تحسن في نوعية العمالة. إلا أنه لم يتوفر تقييم واضح بالنسبة لعدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب الافتقار إلى معلومات يعول عليها.

١٨٠ -وشهدت ماليزيا، شأنها في ذلك شأن الاقتصادات الأخرى في جنوب شرق آسيا، عمالة تكاد تكون تامة منذ عام ١٩٩٥ وحتى بدء الأزمة المالية في منتصف عام ١٩٩٧. وتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد يسجل فيه فائض في اليد العاملة إلى اقتصاد يقوم على الإنتاجية، حيث أن المهارات وتنمية الموارد البشرية أصبحت من سماته البارزة. وفي أعقاب الأزمة المالية، تقلصت العمالة بنسبة ٣ في المائة. واستوعبت المؤسسات التي كانت تفتقر إلى اليد العاملة نسبة كبيرة من تلك اليد العاملة وارتفعت نسبة البطالة من ٣ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي سنغافورة، نشأت عن الأزمة المالية خسارة صافية في الوظائف تفوق ٠٠٠ ٢٣ وظيفة في عام ١٩٩٨؛ وفي عام ١٩٩٧، تم توفير ٠٠٠ ١٢٠ وظيفة جديدة. ووفرت للقوة العاملة فرص للتدريب المتواصل. وإن معظم العبء الناشئ عن تخفيض الأسعار من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وقع على عاتق العمال الذين انخفضت أجورهم بمعدل تراوح بين ٥ و ٨ في المائة؛ وتقلصت مساهمة أرباب العمل في صندوق الادخار المركزي بنسبة ١٠ في المائة.

١٨١ -وفي معظم بلدان شرق ووسط أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، كان لعملية التحول إلى اقتصاد سوقي أثر سلبي في العمالة من حيث النوع والكم على حد سواء. إلا أن معدلات البطالة المبلغ عنها ظلت في العديد من الحالات منخفضة بشكل غير متوقع لأن إحصاءات البطالة استندت إلى أعداد العاطلين عن العمل المسجلين لدى خدمات العمالة الحكومية. فعلى سبيل المثال، حسب العدد الرسمي للعاطلين عن العمل في أوزبكستان على أنه عدد المواطنين المتمتعين بصحة جيدة الذين يبحثون جديا عن عمل والمسجلين لدى مكاتب العمل. ووفقا لهذا التعريف، لم يرتفع معدل العاطلين عن العمل المسجلين إلا بدرجة صغيرة، أي من ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٤٥ في المائة في نهاية عام ١٩٩٨. ونظرا إلى العوائق الناشئة عن البروقراطية والمصادفة في الحصول على استحقاقات البطالة وإلى ضآلة المبالغ المدفوعة ٢,٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا في بيلاروس، فإن العديد من العاطلين عن العمل لم يكلفوا أنفسهم عناء تسجيل أسمائهم و لم يكونوا مشمولين بإحصاءات البطالة. إلا أنه عندما وضعت التقديرات باستخدام الطرائق المتفق عليها دوليا، ارتفع معدل البطالة في

أوكرانيا من ٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١١,٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وخلال تلك الفترة، سرح ما يقارب ١,٣ مليون عامل من جراء إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية. وفي رومانيا، واكب التحول إلى اقتصاد سوقي انخفاض في الإنتاج وفي الموارد المدرجة في الميزانية وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم.

١٨٢ -أما تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي، فقد كان لها تأثير اختلف باختلاف البلدان. ففي الجزائر، أدت الإصلاحات إلى تعزيز النمو الاقتصادي (نمو بنسبة ٥,١ في المائة في إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨) وإلى تقليص التضخم وإعادة تحقيق التوازن في ميزانية الحكومة. إلا أن معدل البطالة ارتفع من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٨ في المائة ما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وإن الزيادة الحاصلة في نسبة الأفراد النشطين اقتصاديا والمنتمين إلى القوة العاملة قد أدت إلى تفاقم المشكلة. أما في ترينيداد وتوباغو، فإن الإصلاحات الاقتصادية نجم عنها، على العكس من ذلك، نمو في الاقتصاد بما متوسطه ٣ في المائة سنويا بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ بعد عقد من التدهور غير المنقطع، وتراجع في معدل البطالة من ١٧ في المائة إلى ١٤ في المائة.

١٨٣ -وكثيرا ما أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تقلص العمالة في القطاع العام. ففي النيجر، عدلت الحكومة عن توظيف خريجي الجامعات بصورة تكاد تكون تامة. وبين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، شهدت زامبيا خسارة في الوظائف بما يقارب ٢٠ ٠٠٠ وظيفة في القطاع الرسمي، كان معظمها في القطاع الحكومي والمؤسسات المملوكة للحكومة. وفي الصين، استلزم التحول إلى اقتصاد سوقي اشتراكي إصلاح المؤسسات المملوكة للحكومة وتقليص العمالة في القطاع العام بدرجة كبيرة جدا.

١٨٤ -وفي جامايكا، دخل المصدرون الاقتصاد العالمي دون أن يكونوا مستعدين بما فيه الكفاية للمشاركة في الأسواق العالمية. وأدت الأزمات المالية إلى تفاقم الوضع. ونتج عن ذلك تراجع في الإنتاج، لا سيما في القطاع الزراعي وفي قطاع الصناعة التحويلية. وإن التغيرات غير المؤاتية في الأسعار ومعدلات التبادل التجاري الدولية بالنسبة للسلع الأساسية والمواد الخام كان لها تأثير سلبي في العمالة بشكل عام. وشهد اقتصاد موزامبيق خسارة في فرص العمل تزيد عن ٤٠٠ ٨ فرصة عمل في مناجم الذهب الموجودة في جنوب أفريقيا، وذلك بسبب انهيار سعر الذهب بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

١٨٥ -أما أشد البلدان فقرا، فإن العديد منها لم يبلغ عن نجاح يذكر بالنسبة لإيجاد فرص للعمل. وأن الافتقار إلى معلومات موثوقة ومتاحة في الوقت المناسب يحول جزئيا دون تقييم التقدم المحرز. أما المعلومات المتعلقة بالعمالة، والتي تم الحصول عليها مؤخرا من النيجر، فقد أوهمت بأن معدل البطالة المسجل في عام ١٩٩٨ كان منخفضا، حيث أنه بلغ ٢,٣ في المائة. إذ أنه على غرار الحال في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أن الإحصاءات كثيرا ما تستند إلى عدد الباحثين عن عمل المسجلين لدى الوكالات الحكومية. علاوة على ذلك، إن الإحصاءات اتصلت بالقطاع الرسمي الذي لا يستوعب سوى نسبة ضئيلة من إجمالي القوة العاملة. وأفادت حكومة موزامبيق بأنه لا توجد إحصاءات عن البطالة في الاقتصاد ككل، إلا أن أغلبية السكان يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة أو يعملون في القطاع غير النظامي.

١٨٦ -وقد نشأ أيضا عن المنازعات الداخلية والكوارث الطبيعية انخفاض في العمالة في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى العاطلين عن العمل المعلنين في كمبوديا، فإن المعوقين والمشردين واللاجئين يبحثون أيضا عن العمل. أما في

بوروندي، فقد نجمت عن المجزرة العرقية المفجعة التي بدأت في عام ١٩٩٣ والجزاءات الاقتصادية، التي فرضها فيما بعد المجتمع الدولي، خسارة فادحة في فرص العمل.

١٨٧ -وقد أبلغ عدد من البلدان الأوروبية الصغيرة ذات الاقتصاد الموجه نحو التصدير عن إحراز تقدم بالنسبة لتحقيق العمالة الكاملة، ومن هذه البلدان الدانمرك والنمسا وهولندا التي نجحت أكثر من البلدان الأوروبية الأخرى في تقليص البطالة إذ أن معدلات البطالة في هذه البلدان بلغت في المتوسط ٤ في المائة تقريبا بالمقارنة مع المعدل المسجل في الاتحاد الأوروبي والذي يبلغ في المتوسط ١٠ في المائة تقريبا. وقد تبين أنه من الممكن رفع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات مع الحفاظ على مزايا الدولة الراعية. وبالرغم من أن معدل البطالة في سويسرا منخفض حسب المعايير الدولية، فإنه ارتفع حتى بلغ المستويات المسجلة في مرحلة ما بعد الحرب. إلا أنه من المشجع أن يكون معدل البطالة قد شهد مرونة سلبية بالمقارنة مع ازدياد نمو الاقتصاد الكلي.

جيم - هيكل السكان النشطين اقتصاديا واتجاه العمالة إلى القطاع غير النظامي

١٨٨ -يمكن تقييم الاتجاهات في العمالة ليس من حيث التغيرات الكمية فحسب، بل من حيث التغيرات الهيكلية في العمالة أيضا. وكما هي الحال في العديد من البلدان النامية، تواجه كوت ديفوار انخفاض في معدل العمالة في القطاع الحديث ونمو مذهل في العمالة في القطاع غير النظامي. واعتبارا من عام ١٩٩٦، كانت نسبة السكان النشطين اقتصاديين والعاملين في القطاع الحديث تقدر بنسبة ٧ في المائة فقط بينما كان ٦٦ في المائة منهم يعملون في القطاع الزراعي والباقون يعملون في القطاع غير النظامي. وفي زامبيا، ازداد معدل العمالة في القطاع غير النظامي بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. واستندت هذه الزيادة بدرجة كبيرة إلى الأنشطة الزراعية التي يضطلع بها صغار الملاك والتي لا توفر إمكانيات تذكر لتوفير العمالة. وفي حين أن مستوى البطالة المعلنة منخفض نسبيا في إثيوبيا (٢ في المائة فقط على الصعيد الوطني، بالاستناد إلى إحصاءات عام ١٩٩٤)، فقد قدر أن ٣٩ في المائة فقط من السكان النشيطين اقتصاديا يعمل بصورة منتجة. فالأغلبية الكبرى من القوة العاملة تعمل في القطاع الزراعي. ولا يشكل المهنيون والعمال التقنيون سوى ١ في المائة من القوى العاملة المستخدمة، ويكاد يكون جميعهم من الرجال المقيمين في المناطق الحضرية. ولا توجد فرص العمل المأجور في إثيوبيا إلا بالنسبة للوظائف ذات الإنتاجية والأجور المنخفضة في القطاع غير النظامي واقتصاد الأسر المعيشية. وإن خمس أولئك العمال يمثلون يدا عاملة مأجورة في حين أن الآخرين يعملون لحسابهم الخاص.

١٨٩ -وقد أفادت حكومات بوروندي وجامايكا ونيبال والنيجر بأن أكثر من يعاني بصورة متزايدة من استفحال البطالة في القوة العاملة هم المثقفين. وتفيد جامايكا بأن الوضع غير سليم حيث أن العاطلين عن العمل هم أكثر ثقافة من الفئات التي تنعم بالعمالة. إذ أن الفئات الأقل ثقافة يسعون إلى المشاركة في الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمدرة للدخل في إطار القطاع غير النظامي، بما في ذلك قطاع الخدمات.

١٩٠ -وأفاد عدد من البلدان بأن دور القطاع العام في توفير فرص العمل آخذ في التقلص. علاوة على ذلك، إن التحول نحو الخصخصة لم يقابله دائما توفير فرص عمل جديدة في القطاع الخاص حيث أن العديد من الذين كانوا يعملون في القطاع العام لم يسعهم سوى اللجوء إلى العمل في القطاع غير النظامي. وأن ٧٤ في المائة من القوة العاملة في أوزبكستان موجودة في القطاع غير الحكومي، وارتفعت العمالة في المزارع والأسر المعيشية للفلاحين بنسبة ٥٠ في

المائة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨. ونظرا إلى أن القطاع الزراعي في أوزبكستان غير قادر على توفير فرص عمل منتجة للسكان الريفيين الذي يزداد عددهم بسرعة، فإن الحكومة اضطلعت ببرنامج شامل لإقامة هياكل أساسية شاملة وإيجاد إنتاج غير زراعي في المناطق الريفية يقوم على أساس تجهيز المواد الخام المحلية. وبما أن ٢٥ في المائة فقط من السكان يعملون في قطاع الخدمات، فإن الحكومة عملت على زيادة العمالة في الخدمات الاجتماعية المنحى و ''غير الموجهة نحو الإنتاج''، وذلك بالمقارنة بالخدمات الموجهة نحو الإنتاج ''المادي''. إلا أنه تم الإبلاغ عن اتجاه استثنائي في بيلاروس حيث نسبة السكان العاملين في القطاع الخاص انخفضت من ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٨، وهي أدنى نسبة مسجلة في بلدان رابطة الدول المستقلة؛ الأمر الذي يدل على أن درجة التنظيم الحكومي للعمالة عالية وأن التحولات في أسواق اليد العاملة بطيئة في ذلك البلد.

دال –سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تعزيز عملية توفير العمالة

١٩١ –أفاد العديد من الحكومات بأن أفضل طريقة لتوفير العمالة هي تعزيز النمو الاقتصادي الطويل الأجل والمستدام مع تخفيض معدلات التضخم وأسعار الفائدة. إلا أن حكومة سويسرا أبلغت أن تعزيز النمو الاقتصادي غير كاف بحد ذاته لمعالجة بعض أشكال البطالة، ولا سيما البطالة الطويلة الأجل. وقد اعتمدت بعض الحكومات نهجا مزدوجا لكفالة حد أدنى من الدخل للذين يعانون من البطالة ولتمديد فترة الحماية، كما أنها اتخذت تدابير لإعادة دمج العاطلين عن العمل في سوق اليد العاملة. وفي زامبيا حيث تم تحرير القطاع المالي من القيود، كان هناك أمل في أن ما تم اتباعه بعد ذلك من نهج تخصيص الائتمانات لأوجه الاستخدام الأكثر إنتاجية من شأنه أن يولد فرص عمل جديدة. غير أن حكومة جامايكا أبلغت أن إيجاد أسعار فائدة عالية وسياسات ثابتة لمعدلات الصرف لم يؤدي إلى زيادة الاستثمار، بل إلى تقلص النواتج والعمالة.

١٩٢ –وإن النموذج التوافقي الذي اعتمدته هولندا قد لفت الانتباه على الصعيد الدولي بوصفه طريقة ناجحة في الجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي والدخل والتدخلات في أسواق اليد العاملة والحوار الاجتماعي. وضمن هذا الإطار التوافقي، خفضت الحكومة الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي وسمحت لقوى السوق بالتأثير بدرجة أكبر. وإن كانت انتقائية، في أسواق اليد العاملة، وعدلت الأنظمة لتعبئة العاطلين عن العمل، وفعلت كل ذلك معتمدة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين.

١٩٣ –وأبلغت حكومة أيرلندا أن تقليص العبء الذي تمثله الضرائب بالنسبة للعمالة سيظل مسألة تتسم بالأولوية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تخفيض التكاليف المتصلة بتوظيف عاملين إضافيين وغير المدرجة في جدول الرواتب، وإلى تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات من أجل حفز الاستثمار، وبالتالي، تعزيز نمو العمالة. ويتمثل الهدف من الإصلاحات المتعلقة بالضرائب في تعزيز الحوافز بالنسبة لفئات الدخل المنخفض من أجل حثهم على البحث عن عمل. وقد استثنى النظام الضرائبي ما يزيد عن ٨٠ ٠٠٠ عامل من ذوي الأجور المتدنية. ومن المتوقع مواصلة العمل بهذه السياسة وتمديد فترة تطبيقها. ومن المقرر تنقيح التشريعات المتعلقة بالضرائب في هولندا من أجل تشجيع الشعب على التخلي عن استحقاقات البطالة وحثه على التوجه نحو العمالة المنتجة.

١٩٤ –ومن المشاكل التي تصادفها الحكومات التي تود تطبيق سياسات فعالة بالنسبة لأسواق اليد العاملة ضرورة

القيام بذلك في إطار القيود الصارمة المفروضة على الميزانية. بالرغم من ذلك، فإن كندا رفعت مستوى الإنفاق المتصل بوضع برامج فعالة لأسواق اليد العاملة. وفي النمسا، ارتفعت نسبة الإنفاق المتصل بوضع برامج فعالة لأسواق اليد العاملة بنسبة ٣٦ في المائة في أعقاب اعتماد برنامج العمل الوطني للعمالة لعام ١٩٩٩. أما في أوكرانيا، فإن الصندوق الحكومي للعمالة المخصص لتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل يمثل ٠,٤٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة تقل عن النسب المسجلة في الاقتصادات المتقدمة بما يتراوح بين خمس وعشر مرات.

هاء – سياسات محددة لسوق العمل من أجل زيادة العمالة

١٩٥ –وكان الاعتقاد الذي استرشدت به سياسات الأسواق المالية لكثير من الحكومات هو أن العمل هو أفضل سبيل للخروج من الفقر، وأولي اهتمام متجدد لنوعية العمالة وتزايد مشكلة الطبقة العاملة الفقيرة. وفي البلدان النامية، حيث نادرا ما تكون البطالة المعلنة خيارا عمليا، يكون أفراد الطبقة العاملة الفقيرة، إلى حد كبير، ضمن القطاع غير النظامي، ومالت سياسات سوق اليد العاملة إلى التركيز على تحسين الدخول والإنتاجية في هذا القطاع. أما في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، حيث يعتبر التأمين ضد البطالة وغيره من مدفوعات الضمان الاجتماعي ممارسة معمولا بها، وإن كان ذلك يتم أحيانا عن طريق التهديد، فقد كان التركيز على وضع استراتيجيات وبرامج لا تغطي العاطلين باستحقاقات الرعاية الاجتماعية لغرض إدماجهم في سوق اليد العاملة. وهذا التركيز المتجدد على انتهاج سياسات فاعلة فيما يتعلق بسوق اليد العاملة يستند في جزء منه إلى الإدراك بأن ارتفاع مستويات البطالة من شأنه أن يؤدي إلى مستويات لا يمكن تحملها من العزل الاجتماعي، مما يمثل خطرا على الاستقرار الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالبطالة من شأنه أن يجدد المعارضة السياسية لتعبئة الموارد الضرورية.

١ – الربط بين الدعم السلبي والإيجابي لسوق العمل

١٩٦ –في البلدان التي نأت بنفسها عن تحديد مستحقات شاملة كاستحقاقات للبطالة، فإن الأشخاص الذين حرموا مؤخرا من هذه الاستحقاقات وجدوا أنفسهم في عداد أفراد الطبقة العاملة الفقيرة. وتشمل هذه البلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا وبعض الاقتصادات السوقية المصنعة. وفي بعض البلدان، اقترن هذا التغيير في السياسات بزيادة استحقاقات هؤلاء العاجزين بالفعل عن العمل، مع ضمان أن تتوفر للقادرين على العمل بالفعل فرص العمل والاحتفاظ بها. وفي استراليا، وفي ظل مبدأ ''الالتزام المتبادل''، أكدت الحكومة على إعادة الارتباط بالعمل والمجتمع بدلا من الاعتماد على إعانات الدخل. ويتوقع من العاطلين عن العمل الذين يحصلون على دعم مالي من المجتمع المحلي أن يسعوا بنشاط للحصول على العمل، وأن يثابروا على تحسين قدرتهم التنافسية في أسواق اليد العاملة، وأن يقدموا إسهاماتهم في المجتمع المحلي الذي يمد لهم يد العون. وفي كندا، تضطلع ببرامج العمالة والخدمات الاجتماعية، بصورة متزايدة، إما نفس الوكالة أو وكالات قريبة من بعضها البعض وتتعاون فيما بينها تعاونا وثيقا. وفي العديد من المقاطعات أدخلت برامج جديدة تستهدف التحول ''من الرعاية إلى العمل''. وفي هولندا وقع الكثير من العاطلين عن العمل في ''مصيدة الفقر''، حيث لم يعد قبولهم بالعمل يفتح لهم الباب دائما نحو تحسين دخولهم تحسينا ملموسا. وأخذت السلطات المحلية في الاعتبار الحاجة إلى زيادة جذب الاهتمام بالعمالة لدى قيام هذه السلطات بتوزيع الأموال التي توفرها الحكومة المركزية لدعم دخول

مستهدفة. وأنشئت مراكز العمل وإدرار الدخل على أساس مبدأ ''المركز الجامع المتعدد الخدمات''. والأساس الذي يقوم عليه هذا المبدأ هو إعطاء العمل الأسبقية على الاستحقاقات.

٢ - تقاسم العمل وتقليل وقت العمل

١٩٧ - تسعى بلدان عديدة إلى تحقيق توزيع أفضل لفرص العمالة عن طريق التشجيع على الأخذ بترتيبات عمل أكثر مرونة، وتقليل وقت العمل، وغير ذلك من ترتيبات تقاسم العمل. وبعد سلسلة لم يسبق لها مثيل من المفاوضات الثلاثية، أجيزت في فرنسا قوانين سيكون من شأنها أن تؤدي تدريجيا إلى تقليل ساعات العمل إلى ٣٥ ساعة أسبوعيا في عام ٢٠٠٠ (وبحلول عام ٢٠٠٢ بالنسبة للمؤسسات التي يعمل فيها أقل من ٢٠ موظفا). وفي اليابان، تسعى الحكومة إلى تطبيق نظام العمل ٤٠ ساعة في الأسبوع، وتشجيع العمال على الحصول على كل إجازاتهم المدفوعة الأجر، والتقليل من عدد ساعات العمل غير المقررة.

٣ - المساعدة في البحث عن العمل والدور المتغير لخدمات العمالة

١٩٨ - تعكف وكالات العمل والبحث عن الوظائف على تعديل مهامها وأنشطتها للتكيف مع ما يطرأ من تغيرات على سوق اليد العاملة. ففي اليابان، تعاونت دائرة التوظيف العامة مع منظمات أصحاب الأعمال في إعادة توظيف العاطلين عن العمل عن طريق البحث عن الوظائف، وتقديم المشورة، وتوفير التدريب المهني من أجل إعادة التوظيف، وتقديم الإعانات الحكومية. وفي رومانيا، وبعد إجراء تقليص شامل للقطاع العام (حيث حصل ما يربو على ٠٠٠ ١٩٦ من العاطلين عن العمل على تعويضات في عام ١٩٩٨، وقرابة ٠٠٠ ٦٤ في عام ١٩٩٩)، اقترضت الحكومة ٨,٥ مليون دولار من البنك الدولي للإنفاق على مختلف الأنشطة المتعلقة بسوق اليد العاملة، بما في ذلك تنسيب الموظفين، وخدمات المعلومات المتعلقة بسوق اليد العاملة، وتخطيط التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي، وفرص توليد الأعمال التجارية، ونوادي التوظيف.

١٩٩ - وفي موزامبيق، كانت دوائر التوظيف العامة غير فعالة إلى حد كبير في مواءمة أوجه التضارب بين الطلب على العمل وفرص توفره. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، كان هناك قرابة ٠٠٠ ٩٦ من العاطلين عن العمل المسجلين في موزامبيق. بيد أن سوق العمل لم تكن محددة الملامح حيث كانت نسبة ٢٧ في المائة من المرشحين لشغل وظائف هم الذين يحصلون بالفعل على وظيفة كما أن نسبة ٦٣ في المائة فقط من عروض الوظائف التي يقدمها أصحاب الأعمال هي التي يجري شغلها. وسعيا إلى معالجة صعوبات مماثلة، جرى تحويل مكتب التوظيف الوطني في النيجر لكي تشتمل وظائفه ليس فقط على تسجيل العرض والطلب المتعلقين بالوظائف، ولكن أيضا تعزيز فرص العمل. ومن أجل تعزيز فرص العمل، يدفع هذا المكتب لخريجي الجامعات نفقات التدريب لفترة قصيرة في المؤسسات الخاصة والحكومية ولمساعدتهم على البدء في مشاريعهم الخاصة.

٤ - تشجيع المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم

٢٠٠ - كان هناك تركيز متزايد على المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في القطاع الخاص من أجل توفير الوظائف؛ إذ ينظر إلى هذه المشاريع باعتبارها تقوم على كثافة اليد العاملة أكثر من المؤسسات الكبيرة الحجم. ومع ظهور التكنولوجيات الجديدة في مجالات الاتصالات والمعلومات والتحول من الصناعات التحويلية الكبيرة الحجم إلى اقتصاد الخدمات القائمة على كثافة المعرفة، فإن وفورات الحجم التي اعتمدت من قبل على المشاريع الكبيرة فقدت

أهميتها باعتبارها عاملا لتحديد الربحية، وفتحت الباب أمام فرص جديدة لإنشاء المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم والتوسع فيها. ومع تزايد معدل أعمار السكان، سيزداد الطلب على خدمات الرعاية الشخصية. ووفرت الحكومات المحلية والوطنية الحوافز لإنشاء المشاريع الصغيرة الحجم لتقديم هذه الخدمات لكي تتيح جزئيا فرص العمل للذين لم يعد يمكن لهم الحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية الحكومية.

٢٠١ -وفي اليابان، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف مجموع أنشطة الإنتاج والتوزيع، كما توفر العمالة لنسبة ٧٨ في المائة من السكان العاملين. ومما يحد من إنشاء هذه المشاريع الارتفاع الحالي في تكاليف بدئها وتشغيلها، وقامت الحكومة بالكثير من تدابير تحرير النظم لتيسير التمويل، وساعدت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الموارد البشرية. وفي اسبانيا، تستند السياسات الرامية إلى توفير فرص العمل استنادا كبيرا إلى تيسير فرص وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أسواق رأس المال، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بإنشاء مؤسسات الاستثمار الجماعية وإتاحة بنود الائتمان التفضيلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من معهد الائتمانات الرسمي. وفي بنن، نفذت الحكومة برنامجا للإنعاش الحضري بغرض تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل للفقراء.

٥ - التعليم والتدريب المهني

٢٠٢ -حسبما بينت غالبية التقارير الواردة من البلدان على مختلف مستوياتها الإنمائية، فإن السياسات الرامية إلى تحسين معارف ومهارات القوى العاملة كانت لها أهميتها على الصعيد العالمي. وفي بعض البلدان، تمثل الهدف في تحسين مستوى الموارد البشرية لجعلها قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على كثافة المعرفة. وفي بلدان أخرى، وفرت برامج التدريب للعاطلين عن العمل والفئات الضعيفة فرصة اكتساب المهارات والقدرات لإعادة إدماج أنفسهم في سوق اليد العاملة. وفي موزامبيق، يتعذر على أصحاب الأعمال تحديد العمال الذين يتمتعون بالمؤهلات والمهارات اللازمة. وفي اليابان، وعلى الرغم من تزايد معدلات البطالة، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة تلك التي لا تزال في بدايتها، تواجه صعوبة في الحصول على الموظفين ذوي المهارات اللازمة. ولمعالجة هذه الشواغل يجري توفير التدريب المهني وتقديم الإعانات للموظفين المعينين حديثا وتحسين ظروف العمل. وفي اسبانيا، هناك برنامج وطني جديد للتدريب المهني يستعان به في زيادة إمكانية استخدام أعضاء الفئات الأشد حرمانا من المزايا في سوق العمل. وفي الصين، وفي إطار خطة لإعادة تشغيل ١٠ ملايين عامل بعد تزويدهم بالإرشادات والمهارات المهنية العامة، أعيد تدريب ٣ ملايين عامل في عام ١٩٩٨. وفي الكثير من البلدان النامية الأخرى استخدمت برامج التدريب التقني ومباشرة الأعمال الحرة لتشجيع العمل الحر وإنشاء المشاريع الصغرى لصالح أعضاء الفئات الضعيفة والعمال الذين استغنى عنهم القطاع العام.

٢٠٣ -وأكد التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ في ماليزيا في عام ١٩٩٧ على أهمية تنمية المهارات من أجل زيادة الإنتاجية. بل إن سنغافورة وجدت أن تحسين مستوى المهارات والاحتفاظ بها هو أمر أكثر أهمية في ظل التراجع الاقتصادي إذ أن ذلك من شأنه المساعدة على زيادة الإنتاجية وتحسين فرص إمكانية تشغيل العمال والحد من البطالة الهيكلية. ومن المتوقع أن تؤدي إعادة التدريب على المدى الطويل إلى زيادة القدرة التنافسية لسنغافورة على نحو يكفل توفر القوى العاملة القادرة على تلبية متطلبات أنواع الوظائف الجديدة في الاقتصاد القائم على كثافة المعرفة. وقد وسعت سنغافورة من نطاق مؤسساتها التدريبية وفرص التدريب المتاحة للعمال

الذين يشتغلون بالفعل في مجال الصناعة ولا سيما نصف مليون من العمال الذين لم يصيبوا حظا يذكر من التعليم.

٦ - برامج دعم القطاع غير النظامي

٢٠٤ -أفادت تقارير الحكومات من مختلف المناطق بحدوث نمو في حجم العمالة والنشاط الاقتصادي في القطاع غير النظامي. وكان نمو حجم العمالة في القطاع غير النظامي سمة ملحوظة منذ انعقاد مؤتمر القمة. فقد دفعت الأزمة المالية في آسيا بملايين العمال إلى قطاع الاقتصاد غير النظامي. وأفادت تقارير الكثير من البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بحدوث نمو في حجم العمالة في القطاع غير النظامي. وحتى في البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك كندا، كانت هناك زيادة في الأشكال غير المعتادة للعمل. وينظر إلى القطاع غير النظامي في أحيان كثيرة باعتباره مصدرا لفرص العمل الجديدة ولظهور أصحاب المشاريع الصغرى الناشئة. بيد أن معظم أنشطة القطاع غير النظامي اتسمت بضعف الإنتاجية، وعدم كفاية الدخول، وبظروف العمل الرديئة بل والمستغلة. ولذلك فإن القطاع غير النظامي يشكل معضلة أمام راسمي السياسات الذين حاولوا من وقت لآخر اتخاذ تدابير لتحرير النظم أو للمراقبة من أجل تحسين فرص العمل حتى لا تضار فرص العمالة في القطاع النظامي. وفي بلدان أخرى، اعتبر القطاع غير النظامي أفضل مصدر بديل لتوفير فرص العمالة واتخذت التدابير اللازمة لتعزيزه.

٢٠٥ -وفي أحيان كثيرة ركزت الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز القطاع غير النظامي على تيسير فرص حصول متعهدي القطاع غير النظامي على الائتمانات، والتدريب التقني والمتعلق بالأعمال التجارية، وتحسين الهياكل الأساسية، وتوفير المهارات السوقية. بيد أن هناك أيضا مجالا لتحسين نوعية وإنتاجية العمالة في القطاع غير النظامي عن طريق معالجة المسائل المتصلة بالطلب، بما في ذلك إقامة الروابط بين القطاعين النظامي وغير النظامي. وفي مواجهة الإمكانات المحدودة لتوفير الوظائف في القطاع النظامي، حددت حكومة بوركينا فاصو أهدافا وطنية لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في القطاع غير النظامي بنسبة ٩ في المائة و ١١ في المائة، على التوالي. ودعما لهذه الأهداف، أنشئ صندوق لدعم القطاع غير النظامي. وأنشئت مجموعة من الصناديق الأخرى لدعم أنشطة إدرار الدخل لدى الشباب والنساء، وتستهدف أيضا المشاريع الصغيرة والصغرى. وفي واقع الأمر، فإن المشاريع الصغرى أصبحت تقرن دائما بالقطاع غير النظامي. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لدى وضع السياسات لتعزيز القطاع غير النظامي أن معظم المشاريع الصغرى تستخدم اليد العاملة ذات الأجور البسيطة أو غير المدفوعة الأجر. وقد أنشأت سورينام صندوقا للاستثمار الاجتماعي يقوم بتوفير التدريب التقني لأصحاب المشاريع الصغرى مع تقديم ضمانات القروض لهم.

٢٠٦ -ويقع معظم العمال في البلدان النامية خارج نطاق برامج الضمان الاجتماعي الرسمية وقامت الحكومات بتنفيذ السياسات الرامية إلى توفير الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع غير النظامي. وسنت حكومة الفلبين قانونا جديدا للضمان الاجتماعي في عام ١٩٧٧ جعلت فيه الشمول بالضمان الاجتماعي إجباريا بالنسبة لذوي الأعمال الحرة والمزارعين وصيادي الأسماك.

٧ - المبادرات المحلية المتخذة لإيجاد فرص عمل

٢٠٧ -كونت الحكومات الوطنية والمحلية شراكات جديدة لوضع سياسة عامة تتعلق بإيجاد فرص عمل. وفي كثير من البلدان، المؤسسات الحكومية المحلية والبلدية مسؤولة عن دفع مستحقات البطالة فضلا عن تنفيذ برامج نشطة لسوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تقع في كثير من الأحيان

مسؤولية تطوير مصادر جديدة للعمل في القطاع الاجتماعي وفي المحافظة على البيئة على الحكومات المحلية. ويتم أحيانا إنفاذ ووضع لوائح كثيرة ذات أثر محتمل قوي على العمل، على الصعيد المحلي. وتتصل هذه اللوائح بتسجيل وأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والإجراءات المتبعة في التعاقد على تنفيذ الأعمال وتقييم الخدمات، والمقاييس المتعلقة بالعمالة والبيئة. وفي الأرجنتين، قدمت الحكومات البلدية، في إطار برنامج دعم التنمية المحلية، للمشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، المساعدة التقنية، والتدريب على إنشاء المشاريع، والدعم المالي للصناديق الائتمانية المحلية الدائرة.

٢٠٨ -وأبرمت حكومة النمسا اتفاقات عمل إقليمية ترمي إلى إيجاد تنسيق أفضل لسياسات سوق العمل التي يتم تنفيذها في كل منطقة. وتم توزيع هذه المسؤوليات ونقلها إلى تلك الأماكن المعنية.

٢٠٩ -وقامت حكومة أوزبكستان، من أجل زيادة فرص العمل، بالتعاون مباشرة مع الحكومات المحلية لتنظيم أعمال مؤقتة وأعمال بأجر في مجال الخدمات الاجتماعية واعتماد دوام مرن. وهكذا فإن العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية يتلقون أجورا تزيد عن الحد الأدنى، كما يحصلون على التأمينات الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية ومنح العجز على المدى القصير.

٢١٠ -وواجهت عدد من الحكومات، بما في ذلك حكومتا اليابان وكندا، تفاوتا إقليميا كبيرا في مجال البطالة. وساعدت حكومة اليابان الصناعات في المناطق الزراعية والجبلية لتحسين إدارة شؤون العاملين. وفي هولندا وفرنسا، ارتبطت الجهود المبذولة لمكافحة البطالة ارتباطا وثيقا بالسياسات الحكومية في المدن الرئيسية. وبعد أربع سنوات، انخفضت البطالة في عدة مدن، وازداد عدد المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما تحسنت حالة السلامة والأمن في أماكن العمل.

٨ الاستثمارات العامة والعمالة

٢١١ - أفادت حكومات كثيرة أنها ربطت بين برامج الاستثمارات العامة وإيجاد فرص عمل. وفي البلدان النامية، تعتبر في كثير من الأحيان الاستثمارات العامة، لا سيما في الهياكل الأساسية، إحدى الوسائل المتاحة لإعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي وإيجاد فرص عمل. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، تم تنظيم الأشغال العامة المتصلة بتحسين البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن توظف فيها لفترات طويلة المجموعات الضعيفة والعاطلون عن العمل. وتستخدم في كثير من الأحيان البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية برامج العمل التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة لتشغيل الأيدي العاملة المتوفرة بكثرة. وقد تم تنفيذ برامج من هذا النوع للتصدي للحالات الطارئة حيث يتعين إيجاد فرص عمل لفترات قصيرة وإنشاء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما اتسمت الأشغال التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة بالفعالية من حيث التكلفة وبالقدرة على المنافسة في إعادة التأهيل والصيانة وتطوير الهياكل الأساسية بما في ذلك الطرق الريفية، والأشغال الرامية إلى وقف التآكل، بموجب برامج الاستثمارات العامة. وشجعت حكومة كامبوديا على اعتماد طرائق تعتمد على اليد العاملة الكثيفة في مجال الري، وإصلاح الأراضي، والحراجة، وبناء الطرق وصيانتها. وفي إندونيسيا، تم الاستفادة من برامج المعونة الاسترالية الموضوعة لمساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على وضع وتنفيذ الأشغال اللازمة للقرى بالاعتماد على اليد العاملة الكثيفة. وفي موزامبيق، تم تشغيل أكثر من ٠٠٠ ٥٣ شخص في أعمال قصيرة الأجل لبناء الهياكل الأساسية. وفي الفلبين،

كان اللجوء إلى اليد العاملة الكثيفة في مشاريع الهياكل الأساسية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية العمالة.

٢١٢ -واستخدمت حكومة النمسا بصورة منتظمة الاستثمارات العامة كوسيلة لمكافحة البطالة الموسمية العالية. وأفادت حكومة لكسمبرغ أنها ستزيد الاستثمارات العامة لتطوير وتحديث الهياكل الأساسية العامة وإيجاد فرص عمل وتشجيع النمو الاقتصادي.

٩ البرامج التي تستهدف مجموعات معينة من الناس

الشباب

٢١٣ -البطالة عند الشباب مسألة تهم بصفة خاصة البلدان مهما كان مستوى تنميتها. وفي البلدان المتقدمة، إيجاد فرص عمل للشباب أمر هام لتجنب البطالة الطويلة المدى والشعور بالغربة في المجتمع. وفي كثير من البلدان النامية، أفيد أن نظم التعليم العالي خرج أعدادا متزايدة من الشباب غير القادرين على إيجاد عمل. كما أن البطالة بين الشباب ارتبطت بأشكال مختلفة من الاضطرابات الاجتماعية، بما في ذلك النزاعات المسلحة.

٢١٤ -وأفادت حكومات ألمانيا والنمسا وهولندا في الاتحاد الأوروبي أن معدلات البطالة بين الشباب منخفضة نسبيا مقارنة بمعدل البطالة العام في كل بلد، ومقارنة بمستوى معدل البطالة بين الشباب في الاتحاد الأوروبي ككل. واتخذت حكومات معظم البلدان في الاتحاد الأوروبي خطوات للحد من البطالة بين الشباب، واعتمدت في ذلك على المبادئ التوجيهية للسياسة العامة المتعلقة بالعمالة.

٢١٥ -ووضعت زامبيا خطة عمل وطنية للشباب تؤكد بصفة رئيسية على تمكين الشباب. وفي ترينيداد وتوباغو، بلغت البطالة بين الشباب الذي يتراوح عمرهم بين ١٥ و ١٩ سنة حوالي ٣٩ في المائة، أي ضعف المعدل في الاقتصاد ككل. ومن أجل التصدي لهذه المشكلة وتسهيل الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل، نفذت الحكومة عدة مخططات تستهدف إيجاد عمل للشباب. وتم وضع نظام لدعم تنمية المشاريع لزيادة عدد الأعمال التجارية الصغيرة الحجم لكي ينجح الشباب الذين يتراوح عمرهم بين ١٨ و ٣٥ سنة من امتلاكها وإدارتها. وتقدم برامج أخرى مثل برنامج تدريب الشباب والشراكة في المشاريع تدريبا شاملا للشباب لمساعدتهم على إيجاد عمل بأجر أو العمل لحسابهم .

٢١٦ -وفي كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك أوكرانيا، الشباب والنساء الذين بلغوا سن العمل، وهي فئة كبيرة نسبيا بين العاطلين عن العمل، معرضون بصفة خاصة.لأن يكونوا من فئة الفقراء.

إيجاد أعمال للمعوقين

٢١٧ -ارتبط إيجاد فرص عمل للمعوقين بهدف إيجاد مجتمع يشعر فيه جميع الناس بالانتماء إليه. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت أعداد متزايدة تعتمد على الخدمات الاجتماعية مما جعل نظام التأمينات الاجتماعية الوطنية يتحمل أعباء تفوق طاقته، وتم بذل جهود أكبر لمساعدة المعوقين على الانتقال من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية إلى المشاركة الفعالة في سوق العمل. وفي أوكرانيا اهتمت الحكومة مجددا بإعادة تأهيل المعوقين مهنيا، للحرص على تكافؤ فرص الوصول إلى سوق العمل والانتقال من حالة سلبية يتم فيها الحصول على تعويضات البطالة المتصلة بالعجز إلى سياسة إيجابية تتصل بسوق العمل. وفي كندا، في إطار مساعدة المعوقين على إيجاد عمل، تم توفير الأموال من خلال الأقاليم لمساعدة المعوقين على التهيؤ للعمل وإيجاد عمل والمحافظة عليه. ووضعت حكومة أوزبكستان شروطا خاصة وقدمت اعتمادات ومنح للمعوقين الذين يرغبون في بدء مشروع

تجاري، وأعفت المشاريع التجارية التي يعمل فيها أكثر من ٥٠ معوقا من دفع الضرائب.

العمال المهاجرون

٢١٨ -قدرت منظمة العمل الدولية أن المهاجرين يشكلون ما بين ٢ و ٣ في المائة من القوى العاملة في العالم. وعلى الرغم من أن السياسات الوطنية حدت كثيرا من التدفق الدولي للعمال، لا سيما مقارنة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية، ازداد عدد العمال المهاجرين منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتتسم إحدى المشاكل بأن تدفقات العمال المهاجرين يمكن أن تسير في اتجاه معاكس، كما هو الحال في ماليزيا بعد الأزمة المالية في عام ١٩٩٧. والعمال المهاجرون مصدر هام للدخل بالنسبة لبعض البلدان غير انه يتم في كثير من الأحيان إثارة المسائل المتعلقة بالحماية الاجتماعية وحقوق العمال.

٢١٩ -وتقوم حكومة أوزبكستان، وفقا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة بتنظيم هجرة العمال على صعيد رابطة الدول المستقلة وجمهوريات آسيا الوسطى من أجل الاعتراف بحقوق المهاجرين وحمايتها. وفي ترينيداد وتوباغو، قدمت أعداد متزايدة من العمال الذين يعملون بصورة منتظمة في أشغال موسمية في الخارج شكوى إلى وزارة العمل والتعاونيات بشأن المعاملة غير المنصفة. وردا على ذلك، عالجت اللجنة الثلاثية الدائمة المعنية بمسائل العمال والتي تم إنشاؤها في عام ١٩٩٨ الأمور المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين في إطار اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وفي الفلبين، ازداد في المتوسط عدد العمال المهاجرين بنسبة ٢ في المائة كل سنة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨. ووصل عدد الأشخاص العاملين في الخارج إلى حده الأقصى في عام ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٥، تم سن التشريع الجديد بشأن العمال المهاجرين والعمال العاملين في الخارج، ووفر هذا التشريع قدرا أكبر من الحماية للعمال المهاجرين وأسرهم. وفي زامبيا، بينما انخفض العدد الإجمالي للمتعاقدين للعمل في جنوب أفريقيا انخفاضا طفيفا في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨، حدث تحول في العقود الجديدة فتم الانتقال من أشغال تدفع أجورا عالية نسبيا في المناجم إلى أشغال تدفع أجور أقل في الزراعة.

السكان الأصليون

٢٢٠ -قدمت بلدان قليلة تقارير عن سياساتها في مجال العمالة إزاء السكان الأصليين. وتحترم هذه السياسات الهوية الثقافية، والتنوع، والاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين، ومن ناحية أخرى تقدم فرصا للسكان الأصليين للمشاركة في سوق العمل العام . وبموجب سياسات العمالة تجاه السكان الأصليين، تخلى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من الاستراليين الأصليين بصورة طوعية عن حقوقهم في المستحقات للمشاركة في مشاريع تطوير أشغال في المجتمعات المحلية ، وهي مشاريع تساعد الأفراد على اكتساب المهارات التي تفيد المجتمعات المحلية، وتطوير المشاريع التجارية، وتؤدي إلى أشغال غير مدعومة ماليا.

واو - تحسين نوعية الوظائف

١ - التشريعات المتعلقة بالعمل ومعايير العمل الدولية

٢٢١- أفادت عدة حكومات أنها تجري تنقيحات رئيسية لتشريعات العمل فيها. ووضعت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قوانين جديدة للعمل لتتكيف مع احتياجات الاقتصاد السوقي؛ وحاولت تنقيحات أخرى إدخال مرونة متزايدة في أسواق العمل. وأفادت بلدان كثيرة أنها اعتمدت اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك تلك الاتفاقيات المتصلة بالمبادئ الأساسية والحقوق أثناء العمل. وأفادت بلدان أخرى أنها استخدمت معايير منظمة العمل الدولية

وتوصياتها كدليل تسترشد به في سياساتها الوطنية وممارساتها في مجالات محددة، مثل العمال المهاجرين والخدمات المقدمة لإيجاد فرص عمل.

٢٢٢ -وفي أوزبكستان، يستند قانون العمل الجديد إلى مزيج من سياسات الاقتصاد السوقي وسياسات اجتماعية تنفذها الحكومة، وبموجبها تقدم الحكومة خدمات لإيجاد فرص عمل، وتقدم الدعم المادي، والتعويض المالي للانفصال عن العمل، وبدلات بطالة للعمال، وجزاءات مدنية شديدة لانتهاك حقوق العمال. وأفادت حكومة فنلندا أنها صدقت على ما مجموعه ٩٤ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك جميع الاتفاقيات الأساسية السبع المذكورة في إعلان منظمة العمل الدولي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل ومتابعة هذه الاتفاقيات. واستعملت حكومة سلوفاكيا اتفاقيات منظمة العمل الدولية لوضع وتنفيذ سياسات العمالة وسوق العمل الواردة في قانونها الوطني المتعلق بالعمالة. وأفادت حكومة ترينيداد وتوباغو أنها صدقت على ١٤ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك ست اتفاقيات من الاتفاقيات السبع الأساسية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢ - الحوار الاجتماعي

٢٢٣ -وهناك اتجاهات قوية لزيادة العمالة في القطاع غير الرسمي كما أن هناك انخفاضا ملحوظا في عدد العمال المنظمين في نقابات للعمال. غير أن عدة حكومات أفادت عن حدوث تطورات إيجابية فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي. ومن بين هذه التطورات النمو العرضي للمنظمات التي تمثل أرباب العمل والعمال وقوتها التقليدية في المساومة الجماعية بين أرباب العمل والعمال، وكذلك توسع الحوار الاجتماعي ليشمل صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها. وأفادت حكومة فنلندا عن وجود عدد كبير من نقابات العمال، وكثافتها كبيرة بين العمال في القطاع المنظم. وأفيد أن هذه الآلية الثلاثية القوية أنشأت بيئة اقتصادية ثابتة في بعض الصناعات على الرغم من أنها حدت أحيانا من دينامية سوق العمال. غير أن نموذج سوق العمالة الثلاثي القوي مورد قيم يساهم في جعل الاقتصاد مرنا ويدعم الاستراتيجيات الوطنية في مجال الاقتصاد والعمالة. ومثال على الجمع بين الاستراتيجيات في مجال الاقتصاد والعمالة الاتفاقات المتعلقة بسياسات الدخل التي تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات الثلاثية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨. وأنشأت حكومة ألمانيا تحالفا من أجل العمل والتدريب والقدرة على المنافسة، مع مشاركة ممثلين عن الصناعة ونقابات العمال.

٢٢٤ -وأفادت حكومات كثيرة أن الشراكة الاجتماعية هي إحدى أهم العوامل في تنظيم العمليات الاجتماعية والاقتصادية. وفي أوكرانيا، بموجب قانون العمالة، تم تعيين لجنة تنسيقية لتعزيز العمالة فضلا عن لجان إقليمية مقابلة، وتتألف هذه اللجان من عدد متساو من الممثلين عن نقابات العمال والهيئات الإدارية الحكومية، وأرباب العمل. ودعا قانون العمالة الأوروبي المعتمد في عام ١٩٩٩ إلى الانضمام إلى الشراكات الاجتماعية على جميع المستويات لا لتنسيق استراتيجيات العمالة فحسب بل أيضا لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتطوير سياسات نقدية وسياسات تتعلق بالميزانية وسياسات مالية. غير أن النموذج الهولندي لتوافق الآراء الذي كان الأساس في نجاح تعزيز العمالة يستند إلى احترام مسؤولية منظمات أرباب العمل ونقابات العمال والحكومة. وبفضل نموذج توافق الآراء، كانت زيادة الأجور بالأرقام الحقيقية أقل من زيادتها في الاتحاد الأوروبي ككل، مما سمح بالاستمرار بالاحتفاظ على القدرة على المنافسة مع ازدياد العمالة. ولم يتح نموذج توافق الآراء ظهور اتفاقات غير

رسمية بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين فحسب بل أتاح أيضا مشاركة عدة مؤسسات وطنية، مثل مؤسسة العمال والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - التوفيق بين احتياجات الأسر والعمل

٢٢٥ - كان الاتجاه العام هو نحو تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في القوى العاملة؛ غير أنه حدثت حالات فشل. ففي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، انخفضت مشاركة المرأة في القوى العاملة وانخفض عدد المرافق التي تستقبل الأطفال. وفي البلدان النامية، تعمل المرأة ساعات أطول فتجمع بين مسؤولية رعاية الأسرة والدخل. ولاحظت حكومة ألمانيا أن الرجال لا يشاركون بما فيه الكفاية في الأعمال المترلية؛ وعلى المرأة أن تحل المشاكل المتصلة بالتوفيق بين الأسرة والعمل بأجر. وأدخلت عدة حكومات تدابير للاعتراف بأهمية رعاية الأطفال بالنسبة للمشتغلين. واتخذت حكومة سويسرا تدابير لكي يوضع في الاعتبار الوقت الذي يتم تمضيته للاهتمام بتعليم الأطفال عندما يتم تحديد شروط الحصول على التأمين ضد البطالة. واتخذت حكومة هولندا تدابير لتسهيل التوفيق بين العمل ومسؤولية رعاية الأطفال. وفي عام ١٩٩٦، تم إدخال مبدأ معاملة ساعات العمل معاملة متساوية سواء أكانت هذه الساعات لعمل غير متفرغ أم عمل متفرغ في القانون المدني. وتهتم الحكومات اهتماما خاصا بتوسيع مرافق رعاية الأطفال بسبب الحاجة الماسة إليها.

٤ - المساواة في المعاملة

٢٢٦ - لاحظت حكومة كندا أنه على الرغم من تضاعف عدد النساء العاملات بأجر لم ينخفض عدد النساء العاملات بدون أجر إلا بشكل طفيف منذ الستينات. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن دخل المرأة مقارنة بدخل الرجل ازداد بصورة تدريجية، فهي ما زالت في المتوسط تتقاضى أقل بكثير مما يتقاضاه الرجل. واعتمدت حكومة ألمانيا شروطا قانونية واضحة تفيد أن المرأة ينبغي أن تشارك في تدابير سياسات سوق العمل وتحصل على ترقيات بنسبة تتساوى مع نسبة النساء العاطلات عن العمل. وفي اليابان، شجعت الحكومة على اتخاذ تدابير لتغيير مواقف الناس إزاء الدور الذي تؤديه المرأة بشكل تقليدي في الأسر المعيشية وأماكن العمل والمجتمع، بهدف مساعدة المرأة على استخدام مهاراتها وقدراتها. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد قانون يضمن إيجاد فرص متساوية ومعاملة متساوية بين المرأة والرجل في مجال العمل، وقد أزال هذا القانون القيود المفروضة على المرأة في مجال العمل الإضافي، والعمل خلال العطل، والعمل خلال فترات متأخرة من الليل.

زاي النتائج

٢٢٧- واضح من معظم التقارير الوطنية أن العمل قضية تؤثر على المواضيع الرئيسية الأخرى المعالجة في مؤتمر القمة الاجتماعي، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر، والاندماج الاجتماعي، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات. والعمل يشكل صميم جميع جوانب التنمية الاجتماعية، وإن سياسات العمالة الكاملة جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع، إذا أريد لهذه السياسات أن تكون فعالة. وهذا الاندماج، من الناحية العملية يأخذ أشكالا كثيرة. وبينما تقوم كثير من المؤسسات الوطنية في مجال السياسات الاقتصادية، بما في ذلك المصارف المركزية الوطنية، والمجالس الاقتصادية والاجتماعية، بدمج العمالة تحديدا في ولاياتها، كثيرا ما يتم إهمال العمالة الكاملة من الناحية العملية لصالح سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى تثبيت الاقتصاد، والتقشف الضريبي، وموازنة الميزانية. ويتضح من تحليل التقارير الوطنية أن هناك خلافا حول ما إذا كانت العمالة يمكن تحقيقها بصورة غير مباشرة، عن

طريق إنشاء ما ينظر إليه على أنه ''سياسات سليمة للاقتصاد الكلي'' أو بصورة مباشرة عن طريق القيام بصراحة بتعديل هذه السياسات أو توضيح أهدافها لتعزيز إيجاد فرص العمل. وحتى إذا تم قبول الفرضية الأولى، فما زال هناك خلاف وتباين كبيران حول ما يجب أن تكون عليه السياسات السليمة للاقتصاد الكلي.

٢٢٨ -ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الاجتماعي لم تعد السياسات الاقتصادية من اختصاص التكنوقراطيين كما كان الحال من قبل. فأصبحت هذه المسائل موضع دراسة وتمحيص يقوم بها الممثلون المنتخبون سياسيا، فضلا عن الشركاء الاجتماعيين الذين يمثلون عالم العمل. وسواء أكان مؤتمر القمة الاجتماعي شجع على ظهور هذه التطورات، أم أنه اكتفى بتوفير زخم جديد لهذه الاتجاهات الجاهزة أصلا ليس أمرا يتسم بأهمية خاصة. فالمهم هو التسليم بأن هدف العمالة الكاملة له تفرعات سياسات واجتماعية يجب أن تستجيب إليه بصورة كافية السياسات الاقتصادية. وفي حين أن النمو الاقتصادي القوي ما زال يشكل بالفعل عاملا مهما لإيجاد فرص عمل، يتم الاهتمام بصورة متزايدة بكيفية زيادة كثافة العمالة لتحقيق النمو الاقتصادي في كل من الاقتصادات التي تعتمد على المعرفة المكثفة والاقتصادات النامية التي تعتمد على اليد العاملة المكثفة.

٢٢٩ -وهناك اتجاه نحو إدماج سياسات دعم الدخل لمن يعيشون على هامش المجتمع وللمجموعات الضعيفة في سياسات سوق العمل لصالح القادرين على العمل. وبينما هذا الاتجاه بارز في سوق العمل فهو أيضا من صميم السياسات الرامية إلى مكافحة الشعور بالغربة في المجتمع. وقد تم إنشاء نظم الضمانات الاجتماعية لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. وقد تم الاعتراف بصورة متزايدة بأن سياسات سوق العمل ينبغي أن تعمل على القضاء على التبعية وعلى الحد من السياسات غير المستدامة ماليا وسياسيا في مجال المساعدة الاجتماعية عن طريق إعطاء الأولوية للعمالة والاندماج في المجتمع.

٢٣٠ -غير أن الانتقال من التبعية الاجتماعية إلى سوق العمل، إذا تم تنفيذ ذلك تنفيذا رديئا، سيساهم في زيادة عدد الفقراء العاملين. وإن التقليص الحاد لنطاق ومستوى وتخطيط الأشكال المختلفة للضمانات الاجتماعية (مثلا المعاشات التقاعدية، وبدلات العجز، والتأمين ضد البطالة، والمعونات المالية) أدى إلى دفع الناس نحو مزاولة أعمال يتقاضون منها أجرا رديئا في سوق عمل غير مستقر. وفي تلك البلدان التي أفادت بزيادة هذا النوع من العمل، تم في كثير من الأحيان عزو هذه الزيادة إلى حد كبير إلى العمل لفترات قصيرة، أو إلى العمل غير المتفرغ، أو إلى أشكال أخرى من العمل غير المضمون أو الذي لا يتلقى حماية كافية. وفي البلدان النامية، ساد الكساد في سوق العمل في القطاع النظامي، بل تراجع أحيانا، وتركزت البطالة في الاقتصاد غير النظامي. وعليه، لا يقتصر التحدي الذي تواجهه سياسات العمل على إيجاد فرص عمل إضافية، بل على إيجاد ما سماه مدير عام منظمة العمل الدولية عملا كريما. ومن الضروري التخلص من عدم الاستقرار وعدم الأمان في العمالة في المدن المتقدمة وتحسين الإنتاجية ومدى توفر الحماية الاجتماعية في القطاع غير النظامي في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٣١ -وآخر النتائج وأهمها المتصلة بالعمالة والتي يمكن استنتاجها من التقارير هو أهمية تنفيذ السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومات وسائر المجتمع. وفي كثير من البلدان، طورت الحكومات سياسات وبرامج وطنية لإيجاد فرص عمل غير أن العمالة أصابها الكساد أو تراجعت في بعض الأحيان. وإن تحديد الأهداف والسياسات الوطنية أمر ضروري ولكنه في حد ذاته خطوة غير كافية لتحقيق هدف العمالة الكاملة.

رابعا – الاندماج الاجتماعي

٢٣٢ –إن الهدف من الاندماج الاجتماعي في برنامج عمل القمة هو بناء ''مجتمع للجميع''، يقوم فيه كل فرد بدور فعال. وتعترف القمة بأن أي مجتمع شامل يجب أن يقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعدالة الاجتماعية والاحتياجات الخاصة للمجموعات الضعيفة والمحرومة، والمشاركة الشعبية وسيادة القانون. ويحدد برنامج العمل الوسائل التي تستطيع بها الحكومة تحقيق هذه الأهداف، ومنها تشجيع الحكومات على الاستجابة للمشاركة الكاملة في المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح والاحترام المتبادل للجميع، واحترام التنوع، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ومقاومة العنف، والجرائم والمشاكل المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، وتشجيع الأسرة والمجتمع على تحمل مسؤولياتهما.

٢٣٣ –وقدمت الدول الأعضاء تقارير بشأن التدابير التي اتخذتها للوفاء بهذه الالتزامات. ووضعت الحكومات أدوات جديدة تتعلق بالسياسات، كما وضعت ترتيبات مؤسسية، وعززت المشاركة والحوار مع جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية ونفذت برامج لتعزيز الوئام والتضامن الاجتماعيين. واتخذت مبادرات برنامجية لتعزيز الحكم السليم، والعدالة الاجتماعية والمساواة، وتوفير الحماية والرعاية، وتكافؤ الفرص وتشجيع زيادة مشاركة المجموعات الضعيفة، بما فيها الأطفال، والشباب، والمرأة، والمعوقين، وكبار السن، والمجموعات العرقية، واللاجئين والمجموعات المهمشة. وبذلت جهود لمعالجة المسائل المتعلقة بالتفاوت الاجتماعي، لا سيما مكافئة الفرص لصالح الأقليات العرقية وسائر المجموعات الضعيفة. وتم التأكيد بوجه خاص في عدد من البلدان على امتثال الاتفاقات والمعايير الإقليمية والدولية. وشملت هذه الاتفاقات والمعايير صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية حقوق الطفل، ومنهاج عمل بيجين، والبرنامج العالمي المتعلق بالمعوقين إلى غاية عام ٢٠٠٠ وما بعده، والقواعد الموحدة بشأن مكافئة الفرص لصالح المعوقين، وعقد آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمعوقين (١٩٩٣-٢٠٠٢)، وبرنامج العمل العالمي للشباب في عام ٢٠٠٠ وما بعده، والسنة الدولية لكبار السن.

ألف – بناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة في الحكم

١ – المساواة في المعاملة وحقوق الإنسان

٢٣٤ –شملت الإجراءات الحكومية الرامية إلى الحد من التمييز والتفاوت وضمان المساواة في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في المشاركة في اتخاذ القرارات والتمثيل، والمساواة في الوصول إلى فرص العمالة والخدمات الاجتماعية، كما شملت اتخاذ تدابير للحد من التفاوت في توزيع الدخل وحالات التفاوت الأخرى.

٢٣٥ –وهناك في أرمينيا تفاوت كبير في توزيع الدخل ومشاكل تهميش كبيرة. وارتفع عدد الفقراء والذين لا مأوى لهم بسبب انهيار البرامج الحكومية السابقة المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وفي الجمهورية التشيكية، بادرت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بتنفيذ عملية لتحديث برامج الرعاية والحماية الاجتماعية بهدف تحقيق المزيد من المساواة في الحصول على الخدمات لجميع المواطنين. وبذلت حكومة كوبا جهودا للقضاء على جميع أشكال التمييز، واحترام التنوع، وتعزيز تكافؤ الفرص وحماية الحقوق الأساسية. وفي ترينيداد وتوباغو، أنشأت الحكومة لجنة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز في العمل، والتعليم وتوفير السلع والخدمات وأسباب الراحة.

٢٣٦ -ومن الوسائل الأخرى المستخدمة في تعزيز مشاركة المواطنين في النشاط الرئيسي للمجتمع إذكاء الوعي بحقوق الإنسان. وأنشأت حكومة كرواتيا لجنة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لزيادة الوعي وتثقيف المواطنين بحقوقهم السياسية والقانونية.

٢ - الحكم القائم على المشاركة

٢٣٧ -أبلغت معظم البلدان عن تحقيق تقدم في مجال تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في تخطيط أنشطة التنمية الاجتماعية وتنفيذها. واعتمد العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أطرا قانونيا لتحديد دور المنظمات غير الحكومية وتنظيم مشاركتها في عمليات صنع القرارات. وأنشأت بلدان نامية عديدة، لا سيما في أفريقيا وآسيا برامج لدعم مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والمؤسسية وتدريب قادة المجتمعات المحلية.

٢٣٨ -وفي عام ١٩٩٥، أنشأت حكومة بلجيكا مؤتمرا دائما مشتركا بين الوزارات يعنى بالاندماج الاجتماعي، وذلك بمشاركة ممثلين عن الحكومات المركزية والإقليمية والبلدية والمنظمات الأهلية. وصممت البرتغال سياسات اجتماعية تنص على مشاركة ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المجلس الوطني للأسرة، والمجلس الوطني لتأهيل المعوقين والمجلس الوطني لوضع سياسة للشيخوخة. واعتمدت أرمينيا قانونا يتعلق بالتنظيم العام ينص على حقوق المنظمات غير الحكومية في المشاركة في الحياة العامة، ونطاق مشاركتها فيها، فضلا عن حق الحكومة في الحد من أنشطة بعض المنظمات.

٢٣٩ -وما فتئت رومانيا تعتمد في سياستها الإنمائية والاقتصادية على مبدأ اللامركزية. وسمحت للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في توفير الخدمات الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٨، نفذت برنامجا لإفساح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في الحكم عن طريق دعم المنظمات غير الحكومية في مجال الخدمات الاجتماعية. وشرعت حكومة بوتان في تنفيذ عملية لإلغاء المركزية في الحكومة. وأنشأت مؤخرا لجانا للنهوض بالأحياء ولجانا منتخبة للنهوض بالمقاطعات، هدفها المساهمة في تخطيط السياسات الإنمائية الاجتماعية وتنفيذها. ووضعت برنامجا خاصا لتدريب أعضاء لجان التنمية المحلية لتمكينهم من المساهمة في عملية صنع القرارات والمشاركة فيها. وأنشأت حكومة كمبوديا شبكة لجان لا سياسية منتخبة تعنى بالتنمية الريفية تساهم في تخطيط التنمية الاجتماعية. وارتفع عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في كمبوديا من ١٥٠ منظمة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٠ منظمة في عام ١٩٩٩، ويعمل الكثير منها بصورة مستقلة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية وتوعية الجمهور بمسائل التنمية الاجتماعية.

٢٤٠ -وأنشأت حكومة الصين لجانا لإحياء المدن ولجانا للقرى في الريف تضم ممثلين منتخبين وتعمل مستقلة بوصفها منظمات شعبية يمكن أن يمارس المجتمع المدني من خلالها حقوقه الديمقراطية مباشرة. وما فتئت مشاركة المنظمات الشعبية تزداد في مجال تقديم المساعدة الاجتماعية وتنفيذ المشاريع في المناطق الفقيرة. وفي الفلبين، أوكلت إلى الوحدات الحكومية المحلية مسؤولية أكبر في وضع مشاريع التنمية الاجتماعية وتخطيطها وتنفيذها. وتشارك المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر. وتقوم حكومة سنغافورة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها مجالس التنمية المجتمعية، بتقديم المساعدة المالية إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وتقوم المجموعات المحلية بدور رئيسي للتخفيف من حدة الآثار الأكثر سلبية الناشئة

عن الأزمة الاقتصادية. ولتنسيق عمل المجتمع المحلي في مجال التنمية الاجتماعية، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٩مركزا وطنيا للمتطوعين.

٢٤١ -وبادرت الأرجنتين بتنفيذ برنامج لدعم التنمية المحلية لتعزيز قدرة المواطنين على المشاركة في تخطيط التنمية الاجتماعية. ويشمل برنامج تعزيز المجتمع المدني تدابير لتحسين المعارف، وتعزيز المجموعات المحلية وإنشاء شبكات اجتماعية عن طريق تدريب ممثلي المجتمعات المحلية. وقامت حكومة كوبا بإصلاح دستورها لتحسين المشاركة الشعبية وإلغاء المركزية في عملية صنع القرارات لتشمل الحكومات على صعيد المقاطعات والبلديات. واعتمدت حكومة بنما برنامجا جديدا لتقديم المعونات المالية للمنظمات غير الهادفة للربح وسائر مجموعات المجتمع المدني بهدف تحسين برامج الخدمات الاجتماعية لصالح المجموعات الضعيفة وتوسيع نطاقها.

٢٤٢ -وقامت حكومة جامايكا في إطار برنامجها الوطني للقضاء على الفقر، بتنفيذ العديد من الأنشطة لتعزيز المشاركة الشعبية. وسنت إصلاحات لتعزيز سيادة القانون وإنشاء مكتب محامي دفاع وأمين مظالم برلماني. ولتعزيز المساءلة والشفافية، سنت حكومة ترينيداد وتوباغو قانونا يتعلق بالنزاهة في الحياة العامة، ينص على معايير وعقوبات قانونية لجميع العاملين في الخدمة المدنية. وتم إصلاح مكتب أمين المظالم لتعزيز دوره في رصد القرارات الإدارية وإنفاذ حقوق الإنسان. وأنشأت صندوقا للتنمية المحلية لتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

٢٤٣ -وفي الجزائر، تم إدراج مادة حقوق الإنسان في مناهج العديد من البرامج الجامعية بدعم من اليونسكو، ولتشجيع مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات الوطنية بشأن السياسة الاجتماعية، أنشأت الحكومة المجلس الأعلى للتعليم والشباب، واللجنة الوطنية لحماية الأسرة والنهوض بها والمجلس الوطني للمرأة. وتضمن الإطار الوطني للسياسة الاجتماعية في بوركينا فاصو، وإعلان النوايا المتعلق بسياسة التنمية البشرية المستدامة، اللذين اعتمدا بعد القمة، تضمنا أحكاما تتعلق بحماية حقوق المواطنين وأمنهم. واعتمدت حكومة غامبيا نظاما للحكومات المحلية وبرنامجا لإلغاء المركزية لتحسين العملية الديمقراطية والمشاركة في صنع القرارات على المستوى المحلي. وأكملت البرنامج بأنشطة إنمائية ريفية لا مركزية مختلفة. واعتمدت حكومة ليسوتو إصلاحات شاملة لتحسين إدارة الحكم وذلك لجعل الحكومة أكثر ديمقراطية ولا مركزية ولتعزيز مجالس التنمية الريفية المنتخبة.

٢٤٤ -وتم في إطار الإصلاحات الشاملة من أجل إلغاء المركزية في مالي إنشاء شبكة من البلديات على الصعيد الوطني لتعزيز المؤسسات الديمقراطية المحلية للمشاركة الشعبية. ولتعزيز الحكم السليم، أنشأت حكومة إثيوبيا لجنة لحقوق الإنسان ومكتبا لأمين المظالم. ونفذت إصلاحات في مجال الخدمة المدنية لتحسين المساءلة والشفافية والكفاءة في جميع مستويات الحكومة.

٢٤٥ - وفي موزامبيق، تم إنشاء إطار قانوني ينص على مشاركة المجتمع المدني في تقرير سياسة التنمية الاجتماعية وتنفيذها وتبسيط الإجراءات المتعلقة بموافقة الحكومة على المنظمات غير الحكومية الجديدة. واعتمدت مدغشقر تشريعا مماثلا. وأنشأت حكومة موريتانيا في عام ١٩٩٨ لجنة لحقوق الإنسان وتخفيف حدة الفقر والاندماج لتيسير مشاركة المنظمات الشعبية ودعمها. وفي عام ١٩٩٩، اعتمدت حكومة زامبيا إطارا لسياسة عامة يتعلق بالحكم السليم يشمل مبادرات تهدف إلى تحسين الوصول إلى العدالة، وتعزيز سيادة القانون واستقلال الجهاز القضائي، والحد من الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة. وتشمل أيضا سياسة الاندماج الاجتماعي في زامبيا جهودا تهدف

إلى تمكين المجتمع المدني، لا سيما من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم، والصحة والسكن. وفي الكويت، تشارك المنظمات غير الحكومية بنشاط في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وشجعت الكويت المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية للحد من دور الدولة وإضفاء المشروعية على هذه الأنشطة.

باء – إدماج المجموعات المهددة بخطر التهميش

١ – الأطفال والشباب

٢٤٦ – حققت بلدان عديدة تقدما في مجال تحسين حقوق الطفل. وأبلغت حكومات كثيرة أنها اتخذت خطوات ترمي إلى إدراج حقوق الطفل، بما في ذلك حمايته من عمل الأطفال، في خطط العمل والسياسات الوطنية. وأنشأت بعض البلدان لجانا وطنية لرصد تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وأنشأ عدد من البلدان آليات لدعم الأسر المنخفضة الدخل والأمهات الوحيدات والأمهات اللاتي تواجهن خطر العنف المترلي وإدمان المخدرات. واتخذت حكومات عديدة خطوات لتعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال عن طريق تعزيز برامج التنمية البشرية والتعليم الأساسي في الطفولة المبكرة، كما اتخذت خطوات للحد من إساءة استعمال العقاقير ومقاومة النشاط الجنائي في أوساط الأطفال والأحداث.

٢٤٧ – بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لحماية حقوق الطفل وإدماجه في المجتمع. ولا تزال مشاكل عمل الأطفال، واستغلال الأطفال وفقر الأطفال والأطفال المهمشين والأطفال بدون مأوى قائمة في بعض المناطق كما لم تعالج بلدان عديدة بنجاح العنف والجرائم، لا سيما العنف المترلي والعنف ضد الأطفال. وازداد استخدام العقاقير غير المشروعة وإساءة استعمال المواد المخدرة في أوساط الأطفال والشباب منذ عام ١٩٩٥ مما ترتبت عليه آثار اجتماعية واقتصادية سلبية كبيرة. وفي بعض البلدان تدهورت الحماية الاجتماعية ومستويات معيشة المرأة والطفل، كما لم يعد من الممكن في بلدان عديدة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للأطفال.

٢٤٨ – ونفذت حكومة كندا المبادرة الوطنية من أجل الطفل دعما للأسر المنخفضة الدخل لمقاومة فقر الأطفال وتعزيز فرص العمالة للوالدين. في الجمهورية التشيكية، تحظى الأسر التي لها أطفال بحماية اجتماعية خاصة، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية المباشرة فضلا عن تعزيز إمكانية حصولها على الخدمات الاجتماعية والإعفاء من الضرائب. وأنشأت حكومة الكويت مرافق لرعاية الطفل للنساء العاملات في القطاع العام وزاد في عدد دور حضانة الأطفال. ووضعت ليتوانيا برنامجا لدعم الأسرة يحصل من خلاله أطفال الأسر الفقيرة المستحقين للمساعدة على المساعدة المباشرة من مؤسسات مرحلة ما قبل الدراسة والمؤسسات الدراسية. واعتمدت حكومة سنغافورة عددا من برامج لدعم رعاية الأطفال لصالح الأسر المنخفضة الدخل والأمهات الوحيدات، بما في ذلك المساعدة المالية لتسديد رسوم الدراسة وسائر النفقات التعليمية. وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت سورينام برنامجا لتحسين حقوق الأطفال والشباب وحمايتها، قامت في إطاره استثمارات ذات أهداف محددة لتعزيز الخدمات المقدمة للمرأة والطفل.

٢٤٩ – ولتحسين حماية حقوق الإنسان للطفل، أنشأت حكومة البرتغال في عام ١٩٩٨ لجنة وطنية لحماية الأطفال والشباب المعرضين للخطر، كما وضعت خطة وطنية للقضاء على استغلال عمل الأطفال. وبالمثل، أنشأت حكومة بنما لجنة للقضاء على عمل الأطفال وحماية العمال الشباب، كما أنها تنفذ برنامجا لتشجيع المشاركة الشعبية وتعزيزها، يشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي السويد، عينت الحكومة في عام ١٩٩٦ لجنة برلمانية ، هي لجنة الطفل، لاستعراض مدى تطابق السياسات والممارسات الحالية

المتعلقة بالطفل مع اتفاقية حقوق الطفل. وفي بربادوس، أنشأت الحكومة لجنة رصد وطنية معنية بتنفيذ الاتفاقية. وأنشأت حكومة الكونغو الديمقراطية شبكة من المجالس الوطنية والإقليمية تعنى بالطفل، تقوم بدعم الإصلاحات المؤسسية لتحسين الحماية الاجتماعية للطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٥٠ -وسنت حكومة أرمينيا قانونا يحدد حقوق الطفل، بما في ذلك دور الحكومة في حماية هذه الحقوق، وحق الطفل في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم الملائمين. ووضعت حكومة بوركينا فاصو خطة عمل لحماية حقوق الطفل فضلا عن خطة عمل وطنية مستقلة تتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه (١٩٩٧-٢٠٠٠). واتخذت مدغشقر خطوات لوضع سياسة وطنية بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وشملت هذه المبادرة إجراء استعراض للقانون الوطني بمساعدة من اليونيسيف وذلك فيما يتعلق بحقوق الطفل والحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية من سوء المعاملة. وفي المغرب، أبلغت الحكومة أنه أحرز تقدم محدود فقط في تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الطفل، لا سيما حقوق الفتاة التي لا يزال تشغيلها ظاهرة متفشية على نطاق واسع. ولمعالجة هذه الحالات، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لحماية حقوق الطفل.

٢٥١ -ونفذت حكومة ليتوانيا برنامجا وطنيا لمنع جريمة الأطفال وجريمة الأحداث يستفيد منه الأطفال والشباب من الأسر المحرومة اجتماعيا. واعتمدت حكومة الجمهورية التشيكية مؤخرا برنامجا لمنع الجريمة يعالج مسائل تتعلق بسوء معاملة الأطفال واستغلال الأطفال جنسيا وبغاء الأطفال. وتقوم لجنة وطنية معنية بمنع الجريمة وتعمل على الصعيد المحلي، برصد تنفيذ هذه البرامج، وهي تسعى إلى تحديد الأسباب الاجتماعية للنشاط الإجرامي ومعالجته. واتخذت حكومة كمبوديا خطوات لمعالجة مشاكل الاتجار بالمرأة والأطفال لأغراض اقتصادية وجنسية، وذلك من خلال تحسين مراقبة الحدود، وتدريب السلطات المحلية والشرطة ومساعدة ضحايا الاستغلال. وفي ماليزيا، يهدف قانون الطفل إلى حماية الأطفال من سوء المعاملة، والإهمال، ومن الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي، وفي الأردن، أنشأت الحكومة مركزا لحماية الطفل من الفساد، تتعاون في تشغيله الحكومة والمؤسسات الطوعية. وفي موزامبيق، تشكل الحماية الاجتماعية للأطفال الذين همش الكثير منهم بسبب الحرب والبطالة والفقر، جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر. وقد وضعت الحكومة برامج خاصة بالحرب لإعادة إدماج الأطفال، بما في ذلك برنامج لتحديد أماكن الأسر وإعادة توحيدها.

٢٥٢ -يشكل التهميش الاجتماعي للشباب مشكلة تتسم بحدة متزايدة في كثير من البلدان. وأحد المصادر المهمة لتهميش الشباب هي البطالة ومعوقات الدخول إلى سوق العمل. وأدى الارتفاع المستمر في معدلات البطالة في أوساط الشباب إلى استبعادهم وانعزالهم عن المجتمع بل أفضى في بعض الحالات إلى زيادة الجريمة وإساءة استعمال المخدرات وممارسة العنف. وتدرك الحكومات على نحو متزايد الحاجة إلى إيجاد سياسات شاملة بالنسبة للشباب. وقام عدد كبير من الحكومات بوضع خطط عمل وطنية لإدماج الشباب وزيادة عمل الشباب. وفي كانون/الثاني ١٩٩٩ كانت نسبة ٨٣ في المائة من الدول الأعضاء قد اعتمدت سياسات وطنية شاملة لجميع القطاعات من أجل الشباب كما أن نسبة ٦٢ في المائة منها قد نفذت خطط عمل وطنية من أجل الشباب (انظر A/54/59) وتشمل المبادرات الأخرى التي أبلغت عنها الحكومات تنفيذ البرامج لتسهيل الانتقال من مرحلة النظام التعليمي إلى سوق العمل وبذل الجهود لتعزيز ممارسة الشباب للأعمال الحرة والعمل الذاتي وتحسين الخدمات الاجتماعية للشباب وزيادة مشاركة

الشباب في الشؤون العامة واتخاذ التدابير لمكافحة الاستعمال غير المشروع للعقاقير ومنعه في أوساط الشباب.

٢٥٣ -اعتمد عدد من الحكومات استراتيجيات للعمل تهدف بصفة خاصة إلى إدماج الشباب في سوق العمل. ففي النمسا يعتبر تشجيع العمل الوسيلة الرئيسية لتعزيز الاندماج والمشاركة الاجتماعية للشباب. وساعدت أشكال جديدة لتقديم الدعم للعمل مجموعات الشباب الضعيفة والمعزولة على الاندماج في المجتمع. ففي كندا يمثل تسهيل انتقال الشباب من المراحل الدراسية إلى سوق العمل عنصرا مهما في السياسة الوطنية للشباب. ونفذت حكومة البرتغال برنامجا لإدماج الشباب في سوق العمل من خلال التدريب والتعليم المهني وأدخلت حكومة استراليا مؤخرا برنامجا لتقديم المساعدة وتوفير العمل للشباب هو ''مبادرة الالتزام المتبادل'' الذي يوفر الدعم المالي للعاطلين من الشباب بشرط أن يعملوا على تحسين قدراتهم الوظيفية ويساهموا في المجتمع المحلي.

٢٥٤ -شرعت حكومة بيلاروس في عام ١٩٩٦ في تنفيذ برنامج لتقديم قروض قصيرة الأجل من الصندوق الوطني للعمل للعاطلين من الشباب. ونفذت حكومة أوكرانيا سياسة وطنية جديدة من أجل الشباب تشمل توسيع شبكة المراكز المحلية التي تقدم الخدمات الاجتماعية للشباب. وكما بدا أيضا تنفيذ تدابير مستقلة لإدماج الشباب في سوق العمل وفي الصين تركز سياسات الشباب على توفير فرص التعليم والعمل في خطة تنمية عمل الشباب وزيادة فرص المشاركة. وتساهم منظمات الشباب الوطنية في برامج التدريب وخدمات المتطوعين ومساعدة الحكومة في إعادة تعيين العمال المسرحين عن العمل مؤقتا. واعتمدت حكومة الفلبين خطة إنمائية وطنية من أجل الشباب اشتملت على آليات لإجراء مشاورات مع الشباب وتوفير الفرص للشباب للمشاركة في عملية صنع القرار.

٢٥٥ -يمثل تحسين مستوى الحماية الاجتماعية للشباب العاطلين المنخفضي الدخل وأبائهم وأطفالهم عنصرا رئيسيا في خطة جامايكا الوطنية للقضاء على الفقر. كما تم إنشاء برنامج الشراكة الوطني لتوظيف الشباب وتدريبهم في ترينيداد وتوباغو يهدف إلى تحسين فرص الشباب في الحصول على أعمال دائمة بأجر أو توفير الفرص للعمل الذاتي. وتشمل الوسائل الأخرى لتحفيز الشباب فيالق الصيانة المدنية وبرنامج مشروع الشباب. وأنشأت حكومة الجزائر صندوقا وطنيا لدعم عمل الشباب يقدم المساعدة المالية للمشاريع الصغيرة الحجم. كما أنشأت حكومة موريتانيا في عام ١٩٩٦ مجلسا وطنيا للشباب وتعمل على وضع سياسة وطنية لتنمية الشباب. وفي المغرب بدأ في عام ١٩٩٦ برنامج العمل الخاص لتوظيف الشباب من أصحاب الاحتياجات الخاصة في مشاريع صغيرة ويتوقع له أن يوفر العمل لـ ٤٠ ٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٠٤. كما أنشأت الحكومة أيضا نظاما لمساعدة أصحاب العمل من الشباب ولأصحاب العمل الذاتي. واعتمدت حكومة زامبيا خطة عمل وطنية من أجل الشباب تعتمد على تمكين الشباب مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك الشباب في العمل المنتج وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة.

٢٥٦ -اتخذت حكومة أيرلندا بعض التدابير لمعالجة المشكلة المتنامية للأطفال والشبان بدون مأوى شملت إنشاء مرافق للسكن الطارئ. ولتحسين التنسيق مع أنشطة المنظمات الطوعية تم إنشاء محفل من أجل الشباب بدون مأوى. وفيما يتعلق بمشكلة إساءة استعمال المخدرات أنشأت الحكومة صندوقا للمرافق والخدمات للشباب لتعزيز برامج الوقاية والتحفيز. وشرعت حكومة كوبا في تنفيذ برنامج لدعم الشبان المحرومين اجتماعيا يوفر الوقاية والوسائل الاجتماعية لإدماجهم في سوق العمل وإعادة إدماجهم في النظام التعليمي. واعتمدت وزارة الصحة في عام ١٩٩٨ برنامجا

لمنع إساءة استعمال المخدرات والحد من الاعتماد على المخدرات. واستندت جهود حكومة نيبال لمكافحة مشاكل إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها والتي كان لها جميعها آثار اجتماعية خطيرة لا سيما في أوساط الشباب، إلى استراتيجية عام ١٩٩٦ الوطنية للحد من الطلب على المخدرات.

٢ - كبار السن

٢٥٧ -ترتب على الشيخوخة المتسارعة للسكان في كثير من البلدان آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على نظم الضمان الاجتماعي وعلى الأفراد والأسر. وتدرك الحكومات الحاجة إلى إدماج المسنين في إطار إنمائي أوسع.

٢٥٨ -ففي كثير من البلدان تم سن القوانين وتنفيذ السياسات والبرامج لمصلحة المسنين. وفي بعض البلدان تم تخصيص اعتمادات لتعزيز التعليم مدى الحياة (الشيخوخة النشطة) وأساليب الحياة الصحية. وتعتبر مشاركة الشركاء في القطاعات الخاصة وغير الحكومية أساسية في معالجة هذه القضايا. وقد أوليت العناية إلى تنفيذ اتفاقات ومبادئ دولية لمصلحة كبار السن. ففي كثير من البلدان تم أثناء السنة الدولية لكبار السن بعنوان (من أجل مجتمع لجميع الأعمار) رعاية الأنشطة لمصلحة المسنين (انظر A/54/268).

٢٥٩ -وتم إنشاء آليات وطنية للتنسيق لمعالجة القضايا ذات الصلة بكبار السن في بعض البلدان. فأُنشئت لجنة وطنية من أجل المسنين في الأردن كهيئة تنفيذية مسؤولة عن تنفيذ سياسات الحكومة. وتوفر مراكز الرعاية اليومية للمسنين أيضا خدمات لإعادة التأهيل. أما في سنغافورة فقد أنشئت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بشيخوخة السكان في عام ١٩٩٨ لوضع توجيهات تتعلق بالسياسة وتنفيذ التوصيات. وفي المغرب تم تنقيح المركز القانوني والمالي لصناديق المعاشات كما تمت زيادة الحد الأدنى للمعاش. ولتحسين الخدمات الصحية للمسنين أنشأت حكومة الجمهورية العربية السورية لجنة وطنية لرعاية المسنين بمشاركة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية الأخرى.

٢٦٠ -اعتمدت حكومة الصين قانون حماية حقوق ومصالح المسنين ووضعت برنامج عمل من أجل المسنين وأنشأت شبكات لتقديم الدعم للأسر والخدمات في المجتمع المحلي لرعاية المسنين وتوفير الضمان الاجتماعي. ويتوقع إعداد سياسة وطنية بشأن الشيخوخة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين وإعداد ورقة بيضاء عن حالة المسنين في الصين. وتعمل كل من اللجنة الوطنية الصينية المعنية بالشيخوخة ولجان العمل على الصعيد المحلي وكذلك جمعيات كبار السن في المجتمعات الحضرية والريفية على نحو نشط بشأن هذه المسائل.

٢٦١ -تولي حكومة اليابان أهمية خاصة لتعزيز فرص العمل لكبار السن. فهي تشجع المشاريع على توفير العمل حتى سن ٦٥ سنة وتحسين شروط العمل بما في ذلك الأجور ونظم إدارة الأفراد. وتم من خلال البرنامج ''تمويل مكان العمل لكبار السن'' تحسين بيئة وإجراءات العمل الصالحة للمسنين. ولتوسيع فرص العمل لفترة قصيرة، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز إنشاء مركز لتجميع الموارد من الخبرات المهنية لكبار السن. وتمت مساعدة العمال من كبار ومتوسطي الأعمار لتحسين قدراتهم المهنية والتدريبية والحصول على المعلومات، ووضعت (خطة ذهبية) جديدة لتنفيذ تدابير شاملة لتعزيز خدمات الرعاية والرعاية الصحية لكبار السن.

٢٦٢ -وفي سنغافورة تشمل البرامج والخدمات القائمة على المجتمع المحلي أندية كبار السن وخدمات توفير العمل للمسنين ومرافق الرعاية اليومية والرعاية المترلية ونُزل

المسافرين. وتهدف خدمات إدارة الحالة إلى منع دخول المسنين إلى دور الرعاية قبل الوقت المناسب. ومن بين التدابير المتخذة لتحسين البيئة المادية للمسنين، تركيب مصاعد في محطات النقل الجماعي السريع الجديدة وإضافة ملامح تناسب المسنين في الشقق وتوفير الدعم للعمل والعمل الطوعي في المجتمعات المحلية والرعاية النشطة للجدود. وتم وضع مبادئ توجيهية للعمل بوقت جزئي لجذب المتقاعدين إلى قوة العمل. واعتمدت حكومة الفلبين مؤخرا قانونا يُعنى بكبار السن يمنح كبار السن تخفيضات تصل إلى ٢٠ في المائة من قيمة النقل والوجبات في المطاعم وشراء الأدوية. وأنشئ مكتب لشؤون كبار السن يتبع للعمدة في جميع المدن والبلديات لرصد تنفيذ قانون كبار السن وإصدار بطاقات الهوية لكبار السن لتمكينهم من الحصول على بعض الاستحقاقات.

٢٦٣ - سنت حكومة بوليفيا في عام ١٩٩٨ قانونا يمنح تخفيضات وامتيازات للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما كما أنهم يستفيدون من تخفيضات بنسبة ٢٠ في المائة من سعر الطاقة الكهربائية والمياه وضرائب الممتلكات العقارية والنقل. وأجرت حكومة المغرب تنقيحا للمركز القانوني والمالي لصناديق التقاعد ورفعت الحد الأدنى للتقاعد. وقامت حكومة كوبا بتنفيذ برنامج لتقديم الدعم لكبار السن العُزاب يوفر الدعم للمسنين ويشجع أساليب الحياة المستقلة والمشاركة التامة في حياة المجتمع. ويساعد البرنامج في حصول كبار السن على الخدمات الاجتماعية ويوفر الحماية الاقتصادية والاجتماعية ويوفر الدعم بالخدمات الاجتماعية لأسر كبار السن. وتكفل السياسات في سورينام الدخل لكبار السن لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتوفير خدمات الرعاية الصحية وخدمات المدربين. وتخضع صناديق التقاعد للتنقيح كما يجري تحليل شامل لمركز المسنين. وفي ترينيداد وتوباغو تم إنشاء مكتب لكبار السن لتشجيع المسنين على ممارسة حياة نشطة والمساهمة في التنمية الوطنية. وتم إنشاء قاعدة بيانات لتحديد القدرات المتاحة في أوساط المسنين لإتاحتها لمشاريع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٢٦٤ - وسعت حكومة النمسا برامجها المتعلقة بكبار السن وأنشأت لجنة وطنية لتضع سياسة طويلة الأجل من أجل كبار السن. وفي البرتغال يرمي برنامج الدعم الموحد للمسنين إلى تشجيع استقلالهم وتدريب أقربائهم والمتطوعين وأفراد المجتمعات المحلية على توفير الرعاية والدعم لكبار السن. وسوف تستخدم الأموال المتوفرة من ميزانية الضمان الاجتماعي في زيادة عدد الأماكن في مراكز الرعاية. وأنشأت حكومة اسبانيا مجلس دولة لكبار السن لتسهيل تشغيل منظمات كبار السن وتحسين مستوى الوقاية الاجتماعية بما في ذلك فرص الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية. وفي أذربيجان وبيلاروس تم إصلاح نظم التقاعد. وتم في استونيا اعتماد تشريع لإصلاح نظام التقاعد. وذكرت الحكومة أنه بالرغم من الحالة الاقتصادية فإن حالة المتقاعدين قد تحسنت بالمقارنة إلى الفئات الأخرى وتم إحراز تقدم بطيء ويظل تحسين نوعية الحياة للمسنين مهمة رئيسية لها في المستقبل.

٣ - المعوقون

٢٦٥ - ثمة إدراك متزايد في العديد من البلدان بالحاجة إلى معالجة مشاكل المعوقين في سياق التنمية الشاملة وفي الإطار الأوسع الخاص بحقوق الإنسان. ويتضح ذلك من التحول في تركيز السياسات من إدماج المعوقين في الحياة الاجتماعية إلى إشراكهم الكامل في التنمية العامة. وبرزت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المعنيان بقضايا الإعاقة كدوائر مناصرة جديدة في العديد من البلدان. وتتضح في سياسات الحكومات أهداف الإشراك الكامل

والمساواة وإعادة التأهيل وتحقيق تكافؤ الفرص. وقد حظي أيضا تنفيذ المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالمعوقين باهتمام كبير.

٢٦٦ - نفذت الحكومات في العديد من البلدان أنشطة ترمي إلى تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات لتعزيز حقوق وتلبية احتياجات المعوقين. وأقرت عدة حكومات في بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشريعات شاملة تتعلق بالعجز ومجالات أخرى محددة على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق تكافؤ الفرص. فقد نقحت حكومة الصين تشريعها المستند إلى قانون حماية المعوقين وأدرجت أحكاما تتعلق بالمساواة في الحقوق للمعوقين. وفي ماليزيا بذلت جهود لوضع قانون يحمي حقوق المعوقين ويحظر التمييز ضدهم ويمنع الإساءة إليهم وإهمالهم. وفي الفلبين، وقع الميثاق الأعظم للمعوقين وأصبح قانونا.

٢٦٧ - في الأردن وبوركينا فاصو، وضعت سياسات وطنية لتأهيل المعوقين في المجتمعات المحلية ولإدماجهم في المجتمع. وأنشأت حكومة المغرب لجنة رفيعة المستوى معنية بالمعوقين، حولت إلى وزارة في عام ١٩٩٨.

٢٦٨ - نفذت حكومة كوبا خطة عمل وطنية للمعوقين، شملت ٣٦ برنامجا لإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وأولي اهتمام خاص للصحة والتوظيف والتعليم، والضمان الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، وأوقات الفراغ والمعلومات. وفي عام ١٩٩٧ اعتمدت حكومة ترينيداد وتوباغو سياسة بشأن المعوقين تهدف إلى إدماجهم إدماجا تاما في صلب المجتمع. وأنشئ مجلس تنسيقي وطني معني بالمعوقين للعمل بوصفه هيئة استشارية للحكومة. واعتمدت حكومة بنما عددا من التدابير أرسى قواعد تحقيق مساواة المعوقين بغيرهم في المعاملة وتصميم أماكن عامة يمكنهم الوصول إليها.

٢٦٩ - في أذربيجان اعتمدت عدة تدابير لصالح المعوقين، بما في ذلك برنامج وطني للمعوقين (١٩٩٨-٢٠٠١). وتعاونت الهيئات الحكومية ومنظمات المعوقين على وضع استراتيجيات في المجالات المتعلقة بإعادة التأهيل، والتوظيف والتدريب، والتعليم والضمان الاجتماعي وإدماج المعوقين في المجتمع. واعتمد القانون المتعلق بالتأهيل والضمان الاجتماعي للمعوقين. وقد أرسى القانون المتعلق بالتعليم الخاص (١٩٩٨) في ليتوانيا هيكل التعليم الخاص للأطفال المعوقين وتعليم الكبار ذوي الاحتياجات الخاصة. ونفذت حكومة أوزبكستان برنامجا لتنظيم شبكة واسعة النطاق من مراكز إعادة إدماج وتأهيل المعوقين. وهيئت الظروف المواتية لزيادة الأنشطة الاقتصادية وأنشطة تنظيم المشاريع بتقديم قروض ومنح إلى المعوقين لبدء مشاريع خاصة بهم. ووضع المجلس الوطني المعني بالمعوقين في فنلندا خطة عمل طويلة الأجل عن الإعاقة لدمج المعوقين في المجتمع العام. وأنشأت حكومة أيرلندا هيئة وطنية للمعوقين، يتألف مجلسها من المعوقين، ومقدمي الرعاية والأسر للإشراف على البحوث المتعلقة بالمعوقين ورصد السياسة والتشريعات الوطنية المتعلقة بالإعاقة.

٢٧٠ - في الكويت، توفر الحكومة رعاية شاملة في بيوت الرعاية الاجتماعية تشمل خدمات اجتماعية، ونفسية وطبية وتأهيلية وتدريبية للمعوقين. ووسعت دور "الرعاية النهارية". ونفذت حكومة الجمهورية العربية السورية مشروعا لإقامة مؤسسات للتدريب المهني للمعوقين ولتيسير توظيفهم. ونفذت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية مشروعا مجتمعيا لتعزيز الاندماج الاجتماعي للمعوقين. واضطلع في موزامبيق بعدة برامج ومبادرات لتقديم المساعدة الاجتماعية إلى المعوقين. والأهم من ذلك كله هو برنامج المساعدة المجتمعي الذي يقدم خدمات وموارد إلى المعوقين من خلال زيارات متزلية

وتقديم المشورة. وأعد قاموس لغة الإشارات للصم والمكفوفين وأتيحت فرص لتدريبهم على مهارات مختلفة. ووسعت حكومة سورينام الفرص التعليمية المتاحة للمعوقين، ولا سيما الأطفال، وعملت على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية بتدريب مقدمي الخدمات.

٢٧١ - في الصين، أدت المجتمعات المحلية والأسر في مجال تأهيل المعوقين دورا رئيسيا في سياسات الإدماج. وشملت مشاريع التأهيل تقديم اليود باعتباره مادة غذائية تكميلية إلى فئات معينة، ومعالجة شلل الأطفال وتعليم الأطفال الصم. ووجه الاهتمام أيضا إلى توفير التعليم والتدريب للمعوقين من الأطفال والشباب. وفي عام ١٩٩٨ وضع برنامج إعانة الفقراء المعوقين لتقديم مزيد من الدعم إلى الفقراء المعوقين. وركزت حكومة ماليزيا بصفة خاصة على خدمات التأهيل المجتمعية، وقدمت مساعدة مالية لإنشاء برامج وتدريب العاملين في مجال إعادة التأهيل. ويتوقع أن تغطي البرامج المجتمعية المحسنة البلد برمته بمرور الوقت. وفي الفلبين اضطلع بمشروع كبير للاكتشاف المبكر للإعاقة والوقاية منها، لا سيما بين الأطفال، في إطار البرنامج الخمسي المتعلق بالتعبئة الاجتماعية للمعوقين. وشمل المشروع ٢١٠ ٠٠٠ طفل. وأنشأت حكومة سنغافورة مجلسا استشاريا معنيا بالمعوقين لصياغة برامج لدمج المعوقين في المجتمع. وقدم قانون ''الوصول إلى المباني دون عوائق''.

٢٧٢ - استحدثت في ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٩٨ منح إعاقة للأفراد البالغين من العمر ٤٠ سنة وأكثر. وفيما يتعلق بالتدريب المهني للمعوقين وتعليمهم، منحت الحكومة مساعدة مالية إلى المركز الوطني للمعوقين. وفي بنما، دخل اتفاق مع الحكومات البلدية حيز النفاذ لوضع قواعد لتصميم وإقامة الأبنية العامة والفضاءات لضمان إمكانية دخول المعوقين إليها.

٢٧٣ - في ١٩٩٨، وضعت فنلندا اقتراحا تشريعيا لتحسين توظيف وتدريب المعوقين. ووضعت برامج لتوظيف المختلين عقليا وفئات أخرى كانت تستبعد من العمل كلية في الماضي، واضطلعت حكومة أيرلندا باستعراض شامل لاحتياجات المعوقين، ويجري وضع برامج عمل خاصة للأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية وذوي الإعاقات الحسية والجسدية.

٢٧٤ - بدأت حكومة ألمانيا مؤخرا مشروعا نموذجيا على مستوى البلد يموله الصندوق الاتحادي التعويضي لتحسين دمج وتوظيف العاطلين ذوي الإعاقات الشديدة بحلول عام ٢٠٠١. ويوجه اهتمام خاص إلى حالة النساء المعوقات بمشاريع بحوث وندوات لتحديد احتياجاتهن الخاصة. ومن المنتظر أن توفر النتائج أساسا لوضع نهج جديدة لسياسات مشاريع في هذا المجال. ويتوقع أن يشيد في بيتبيرغ مركز تأهيل مهني أوروبي للمعوقين من الشباب. وسيصمم المركز لتقديم التدريب المهني إلى ٢٥٠ شخصا في البلدان المجاورة. وفي ١٩٩٩ نظمت حكومة ألمانيا اجتماعا دوليا لخبراء بشأن السياسات الأوروبية لتوظيف المعوقين وضع المعايير الدنيا للمعدات التقنية اللازمة لإمكانية الوصول في مكان العمل وإليه. كما أوصى بتوفير خدمات تقديم المشورة والتوظيف.

٢٧٥ - في كندا، دعمت استراتيجية وطنية لدمج المعوقين العديد من المشاريع الهادفة إلى تحسين حصولهم على السكن وتيسير استخدامهم لوسائل النقل والتعليم والاتصالات. وعملت فرقة العمل المعنية، بقضايا الإعاقة، التي تضم أعضاء في البرلمان ومراقبين عن مجتمع المعوقين، على تحديد المجالات ذات الأولوية. وترد توصياتها في تقرير بعنوان ''المساواة في المواطنة للكنديين المعوقين: الرغبة في اتخاذ إجراءات''.

٢٧٦ - في الجمهورية التشيكية، ظهر نهج شامل تجاه المعوقين في الخطة الوطنية لسنة ١٩٩٨ لتحقيق التكافؤ في

الفرص للمعوقين. وتركز الخطة على التعليم والتدريب والضمان الاجتماعي والحياة الأسرية والثقافة. ووجه اهتمام خاص للتعليم المتكامل للأطفال المعوقين. وتقدم منح إلى المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقات الصحية والمنظمات الإنسانية. ويقدم إعفاء من ضريبة الدخل إلى أرباب العمل فيما يتعلق بجميع المستخدمين ذوي القدرات المتدنية على العمل.

٢٧٧ - في أذربيجان، شملت برامج إدماج المعوقين وضع أنشطة إبداعية لهم وإشراكهم في الأنشطة البدنية والرياضية. إلا أن القيود على الموارد حدت من توافر المواد الحديثة وقاعدة تقنية قوية. وفي ليتوانيا، تقوم خدمات تقديم المشورة في المدارس ومؤسسات الرعاية الصحية المتخصصة بموجب قانون التعليم الخاص، بتقديم المساعدة التعليمية والنفسية والاجتماعية إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ووالديهم. وتخصص أموال لنشر كتب دراسية للطلبة المعوقين من الميزانية المركزية. وتقبل بعض المدارس الثانوية والمهنية ومؤسسات التعليم العالي المعاقين. وأدخلت إصلاحات على المناهج الدراسية للأشخاص الذين يعانون من خلل في سمعهم.

٢٧٨ - يولي العديد من الحكومات اهتماما خاصا لخلق فرص عمل للمعوقين، ففي الصين، أنشئت شبكة خدمات لتوظيف المعوقين. وفي الفلبين أنشئت من أجل ضمان فرص عمل للمعوقين مراكز للتأهيل المهني في أربع مناطق لتقديم خدمات طبية نفسية وتدريب مهني وإحالات للتوظيف. وفي أذربيجان، أقيمت بموجب قانون الوقاية من الإعاقة وتعزيز التأهيل والضمان الاجتماعي للمعوقين أماكن عمل خاصة ورصدت وحصص للمعوقين.

٢٧٩ - في استراليا ترمي عدة برامج إلى تحسين وصول المعوقين إلى مكان العمل. وتساعد خدمات توظيف المعوقين على البحث عن وظائف والتأهيل وتقدم التأهيل والتدريب السابق للتوظيف. وتقوم الحكومة بتمويل طائفة من البرامج لتحفيز أصحاب العمل تشمل دعم الأجور وإدخال تعديلات على أماكن العمل. وتسعى الحكومة إلى إدماج دعم الدخل على نحو أكثر فعالية، وبرامج نشطة لتأهيل المعوقين وللمساعدة على توظيفهم. وفي كندا، يساعد صندوق الفرص الجديدة المعوقين على العثور على وظائف ويقدم أموالا إلى منظمات الكنديين المعوقين. ووضعت الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم مبادرة جديدة لمساعدة المعوقين على التوظف وتوصلت إلى رؤية مشتركة بشأن قضايا الإعاقة. ويجري تحسين الوصول إلى الخدمات التجارية والمساعدة المالية للمعوقين الذين يزاولون أعمالا تجارية والذين ينظرون في إمكانية العمل لحسابهم.

جيم - الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

٢٨٠ تعهدت الحكومات في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بتأمين الحماية والإدماج التام في الاقتصاد والمجتمع للفئات ذات الاحتياجات الاجتماعية الخاصة. وشجعت الحكومات على تحديد مؤسسات وخدمات معينة للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية للفئات الضعيفة والمحرومة لتحسين قدراتها وخبراتها لتمكينها من الإسهام في المجتمع على نحو إيجابي. ويتوقع أن تكفل التشريعات ووسائل التنظيم الأخرى من قدرة الفئات الضعيفة والمحرومة على الوصول إلى العمل والخدمات الاجتماعية. وقد ورد تطبيق القواعد والمعايير الدولية على الأطفال والشباب المعوقين والمسنين والأقليات واللاجئين والمهاجرين في ردود الحكومات المتعلقة بالسياسات.

٢٨١ - منذ مؤتمر القمة الاجتماعية، نفذت العديد من الحكومات طائفة واسعة النطاق من السياسات والبرامج لدمج الفئات الضعيفة وتقوية وضعها ومشاركتها في

العمليات الإنمائية. وبذلت جهود للتقليل من التفاوت وخاصة لتحقيق التكافؤ في الفرص للفئات الضعيفة والمحرومة لتمكينها من أداء أدوار مفيدة في المجتمع. ووضعت مبادرات لإدماج الشرائح المهمشة في المجتمع من خلال توفير حماية اجتماعية أفضل وتحسين فرص العمل، والتقليل من ضعف هذه الفئات وتحسين الوعي العام. ونفذت برامج لتأهيل الفقراء وأكثر الناس حرمانا من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية، وتنمية المهارات والتدريب، وزيادة إشراكهم. وركز بشكل متزايد على القضايا المتعلقة بالفئات الضعيفة ووضعت في إطار أوسع لحقوق الإنسان.

٢٨٢ - في بربادوس، تتمثل إحدى المهام الرئيسية لوزارة التحويل الاجتماعي المنشأة حديثا في زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وفي بوليفيا، خولت الحكومات البلدية لتقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والثقافية إلى السكان المحليين. وابتكر نظام لتوزيع الموارد العامة على الحكومات المحلية. وأنشئ صندوق للتعويضات لتحويل الموارد إلى الدول التي انخفض فيها متوسط دخل الفرد إلى دون المعدل الوطني.

٢٨٣ - اعتمدت حكومة جامايكا نهجا مجتمعيا في مجال التنمية، ينطوي على شراكة بين الحكومة والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص والجهات الأخرى في المجتمع المدني فضلا عن المجتمع الدولي. واتخذت مبادرات لزيادة قدرة سلطات الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على التخطيط، والتنظيم وتعبئة الموارد والتنفيذ، والإدارة والرصد والتقييم. وصندوق الاستثمار الاجتماعي في جامايكا هو جزء من هذا النهج المجتمعي الذي يهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية المجتمعية.

٢٨٤ - في ليتوانيا، يتضمن قانون الخدمات الاجتماعية (١٩٩٦) أحكاما لكي تتعاون الحكومات المحلية مع المنظمات غير الحكومية والطوائف الدينية والكيانات الأخرى على تقديم الخدمات الاجتماعية. وفي ١٩٩٧، أنشئ تحالف الشراكة الاجتماعية لمقاطعة كاوناس الذي ضم ممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية من ثماني مدن ومناطق. وركزت حكومة سورينام في بيانها عن سياستها العامة بشكل خاص على الفئات المحرومة وتركز وزارة الخدمات الاجتماعية والإسكان أنشطتها على تحسين الرفاهية الاجتماعية للفئات الضعيفة، بما في ذلك المسنون والمعوقون والشباب والأسر المنخفضة الدخل والأسر المعيشية التي ترأسها أنثى وتوفير الخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية. وأنشأت الحكومة وحدة مظالم لتعزيز ومراقبة تقديم الضمان الاجتماعي.

٢٨٥ - في البرنامج الاجتماعي (١٩٩٨-٢٠٠٠) في رومانيا، يتوخى تقديم مساعدة اجتماعية إلى الفئات الضعيفة بما فيها الأسر التي تضم العديد من الأطفال والمعوقون والمسنون. ونقحت التشريعات المتعلقة بهذه الفئات لتصبح متفقة مع تشريع الاتحاد الأوروبي. وشملت استراتيجية التنمية البشرية المستدامة التي اعتمدت في بنما في ١٩٩٨ برامج لتقوية رأس المال البشري، وإشراك المرأة في عملية التنمية، وتشجيع المشاركة الشعبية، وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتقديم الدعم إلى الفئات الضعيفة ورفع القدرة الإنتاجية للفئات المهمشة ودمج السكان الأصليين في العمليات الإنمائية.

١ - تقديم الدعم إلى الأسر والمجتمعات المحلية

٢٨٦ - تمثل الأسرة والمجتمع المحلي قوتين شديدتين تحققان التماسك والاندماج الاجتماعيين. ولذلك، تأخذ الحكومات في اعتبارها أثناء وضع استراتيجيات التنمية الاجتماعية دور الأسرة في المجتمع بوصفها قوة أساسية توفر للمجتمع الأمن والحماية. وتنفذ السياسات والبرامج من أجل مساندة الأسر

في أداء مهامها المجتمعية والإنمائية. ويولى اهتمام متزايد للمساواة بين الجنسين لأنها مسألة أساسية لرفاه الأسرة. وقد ازداد الانشغال برعاية الأطفال والنساء، والقيم الأسرية ومهارات الأبوة والأمومة. وتوجه بعض الحكومات أوجه تدخلها من أجل تحسين الحالة المالية للأسرة. بينما قامت حكومات أخرى باستعراض وتنقيح صكوكها القانونية الوطنية المتعلقة بالأسرة لكي تتماشى مع الصكوك والمعايير الدولية.

٢٨٧ -وركزت وحدة شؤون الأسرة المنشأة حديثا في وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن جهودها على حماية المرأة والأسرة. كما أعدت الحكومة استراتيجية اجتماعية من أجل الأسرة. بينما أنشأت حكومة الإمارات العربية المتحدة صندوقا للزواج من أجل تقديم مزايا مالية لتيسير إعادة الأسر المنخفضة الدخل إلى أوطانها. أما في ليبيا، فتشمل تشريعات الضمان الاجتماعي الجديدة أحكاما خاصة لحماية الأسر المنخفضة الدخل والكبيرة. وفي ترينيداد وتوباغو، تقدم الوحدة الوطنية لخدمات الأسرة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي المشورة وخدمات التدريب للأسر والأحداث الجانحين، والمدارس، والجماعات القائمة على صعيد المجتمع المحلي.

٢٨٨ -وشرعت الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية فضلا عن المجتمعات المحلية في النمسا، كلها مجتمعة، في حملة استثمارية من أجل إنشاء مزيد من مرافق رعاية الطفولة لتمكين الوالدين من التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. ونتيجة لذلك، أنشئ ٢٠ ٠٠٠ مكان جديد للأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة. وفي الجمهورية التشيكية، يولي نظام الدولة الجديد لدعم الأسرة اهتماما خاصا بالأسر المنخفضة الدخل التي لديها أطفال، وتقدم الحكومة المزايا للحيلولة دون سقوط الأسر إلى ما دون حد الفقر.

٢٨٩ -وفي ماليزيا، ينفذ عدد من البرامج المبتكرة لمساعدة الأسر التي تواجه مخاطر التفكك. وهي تشمل دورا للأطفال ومراكز لأنشطة الطفل والأسرة، وتقديم المشورة وتوفير المساعدة والخدمات المالية. وقد وضعت خطة العمل الوطنية لأجل الأسرة من أجل إقامة أسر قوية ومرنة. وأولي اهتمام خاص لتعزيز ''الشراكات الذكية'' فيما بين الأفراد، والجماعات، والمنظمات العامة والخاصة، فضلا عن المجتمع المدني. وقد أنشئت شبكات مجتمعية عديدة، مثل فرق حماية الطفولة، ولجان رعاية الأحداث، ومراكز رعاية نهارية للمسنين.

٢٩٠ -وحظيت سياسات دعم الأسرة وتمكينها بأولوية كبرى في استراليا. فقد استحدثت الحكومة نهجا شاملا متكاملا إزاء الأسرة، يركز على توفير الخدمات والدعم من أجل تعزيزها. ويمول برنامج خدمات الروابط الأسرية المنظمات القائمة على صعيد المجتمع المحلي من أجل توفير خدمات من قبيل المشورة والعلاج المتعلقين بالأسرة، و التوسط فيما يتعلق بالأسرة والطفل، والتثقيف في مجال الزواج والعلاقات، والتدريب على المهارات الأسرية. وفي إطار هذه الاستراتيجية الجديدة، تعتزم الحكومة تعزيز فعالية برامج التدخل المبكر والبرامج الوقائية، وتوفير المعلومات لمقدمي الخدمات والأسر والمجتمعات المحلية. ويتوخى الربط فيما بين البرامج الموجودة على كافة أصعدة الحكومة وتعزيز الشراكات فيما بين قطاع الأعمال التجارية والمجتمع المحلي. ووضعت مبادرات رئيسية أخرى من أجل رعاية الطفل وإيجاد خيارات للتوظيف والتدريب أوسع نطاقا.

٢ - الأقليات الإثنية والمهاجرون

٢٩١ -إن الأقليات، والسكان الأصليين، والمهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخليا معرضون بشكل خاص للفقر والاستبعاد الاجتماعي؛ ولذلك تلزم لهذه الفئات تدابير

خاصة لضمان حمايتها اجتماعيا. وقد ألزم برنامج العمل الحكومات بالعمل من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي ومشاركة الأقليات، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان للمجموعات القومية، أو الإثنية، أو الدينية، أو اللغوية. وقد كفل للأقليات الحق في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار بالمجتمع الأكبر الذي تنتمي إليه مع الحفاظ على هويتها الثقافية المتميزة. وقد شملت سبل ادماج مصالح الأقليات واحتياجاتها التشاور مع مجموعات الأقلية في المراحل الحاسمة من عملية اتخاذ القرار، وإنشاء مجالس غير رسمية، واعتماد اللامركزية ومبدأ الحكم الذاتي المحلي (انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1997/18).

٢٩٢ - كما دعا برنامج العمل الحكومات إلى العمل من أجل توفير الحماية الخاصة للسكان الأصليين وإدماجهم. وتعهدت الدول الأعضاء بصون وتعزيز هويتهم وثقافتهم، فضلا عن تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم مجتمعاتهم، بما فيها تعزيز فرص العمل وإتاحة سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية. وبالرغم من أنه يتعين عمل المزيد لتحقيق الحماية الكاملة لهوية السكان الأصليين ولحقوق الإنسان المقررة لهم، فثمة وعي عالمي متزايد بمشاكلهم. فقد اعتمد العديد من الدول الأعضاء التشريعات وقام بمبادرات في مجالات تشمل ملكية الأراضي، والتعليم، والبرامج اللغوية.

٢٩٣ - وقامت حكومة كندا بمبادرات جديدة من أجل تحسين حالة السكان الكنديين الأصليين، لا سيما بتحسين فرص مشاركتهم في المجتمع، وذلك في إطار خطة عمل وطنية جديدة، تسمى خطة ''استجماع القوى''. وهذه الخطة تستهدف إيجاد شراكة بين الحكومة والسكان الأصليين، والاعتراف بأعرافهم التقليدية وممارسات شؤون حكمهم ولغاتهم المحلية، وذلك بهدف تطوير ظروفهم المعيشية إجمالا وتحسينها. وخطت حكومة الأرجنتين خطوات من أجل تعزيز المجتمعات المحلية الأصلية من خلال التعليم وبناء القدرات على الصعيد المجتمعي وإنشاء مؤسسة وطنية لشؤون السكان الأصليين. ويضمن الدستور حقوق السكان الأصليين في التعليم، والملكية، والمشاركة في إدارة الموارد المحلية. أما حكومة بنما، فقد اعتمدت استراتيجية من أجل التنمية البشرية المستدامة، توفر في إطارها برامج خاصة بالدعم الاقتصادي للفئات الضعيفة، بما فيها السكان الأصليون. وفي عام ١٩٩٧، أنشئ إقليم إداري خاص لمجموعة نغوبه بوغله المؤلفة من سكان أصليين. أما في بوليفيا، فقد أنشئت وظيفة نائب وزير لشؤون السكان الأصليين والأهالي من أجل منح سندات ملكية الأراضي المشاع، والاعتراف بأقاليم السكان الأصليين، وتوفير التعليم بلغات الأهالي. ويعمل مجلس السكان الأصليين بوصفه المؤسسة التي تتشاور الحكومة من خلالها مع مجموعات السكان الأصليين.

٢٩٤ - واعتمدت حكومة الجمهورية التشيكية مبادرات لتوفير تعليم خاص وتعزيز التوظيف لأقلية الروما. فهذه الفئة تعاني بشدة من الفقر والبطالة ومن تهميش المجتمع التشيكي لها. وأنشأت وزارة التعليم والشباب والرياضة مجلسا استشاريا خاصا يعنى بمسائل التعليم الإثني. وعلى نحو مماثل، أنشأت حكومة اسبانيا البرنامج الإنمائي للغجر، لتحسين حالة هذه الفئة من الناس وتعزيز اندماجها الاجتماعي. وفي أوكرانيا، ظلت مسألة إعادة إدماج تتار القرم المشكلة الرئيسية من مشكلات الاندماج الاجتماعي. وقد اتخذت خطوات لحل المشاكل المتعلقة بالمواطنة، والتعليم، والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم الأصليتين. أما حكومة الصين، فقد زادت من دعمها المالي واستثماراتها في الهياكل الأساسية بمناطق الأقليات القومية الفقيرة ونفذت برامج للحفاظ على ثقافات الأقليات ولغاتها. وفي إثيوبيا، اعتمدت السياسة الثقافية الوطنية (١٩٩٧) لحماية هوية الأقليات وحقوقهما

وتعزيز مشاركتها في المجتمع. وفي ماليزيا، تهدف السياسة الاقتصادية الجديدة والسياسة الإنمائية الوطنية إلى إيجاد وحدة فيما بين الفئات الإثنية العديدة ضمن سكانها. وتعالج السياسة الوطنية للرعاية الاجتماعية مشكلات واحتياجات الأفراد والمجموعات لكي يدخلوا في صلب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢٩٥ -وتستوجب الحماية الاجتماعية للمهاجرين والعمال المغتربين اعتماد سياسات اندماج محددة شاملة. ويتعين على الحكومات أن تكفل تمتع المهاجرين، لا سيما العمال المهاجرون وأفراد أسرهم، بالمعاملة العادلة والمتساوية، بما فيها الاحترام التام لحقوق الإنسان وإتاحة سبل الحصول على الفرص الاقتصادية والمساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية الأولية. وتقرر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن تتولى الحكومات المسؤولية عن كفالة تمتع العمال المهاجرين بمعاملة لا تقل قدرا عن تلك التي يتمتع بها مواطنوها. ومع ذلك، كان التقدم المحرز في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحماية المهاجرين محدودا بينما استمر وجود المشكلات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي أجزاء عدة من العالم، لا يحظى اللاجئون أو المهاجرون بالحماية الاجتماعية المناسبة، بل ويتعرضون للتمييز[١].

٢٩٦ -وفي فنلندا، اعتمد في عام ١٩٩٩ قانون إدماج المهاجرين واستقبال ملتمسي اللجوء، الذي يحتوي على تدابير لتوفير التعليم الأساسي والتدريب من أجل تيسير الانتقال والاندماج في المجتمع الفنلندي ولتعزيز سبل حصول العمال الأجانب على العمل والمشاركة في المجتمع، اعتمدت حكومة ألمانيا برنامجا مستفيضا للاندماج الاجتماعي. وتقدم الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية فضلا عن الجماعات القائمة على صعيد المجتمع المحلي المشورة الاجتماعية للمهاجرين، وتعليم اللغات، والتدريب المهني لأجل تحسين سبل وصولهم إلى سوق العمل، وبرامج تدريبية خاصة للمهاجرات، ومشروعات لتحسين العلاقات داخل الأحياء السكنية.

٢٩٧ -وأنشأت حكومة البرتغال في عام ١٩٩٦ مفوضية سامية للهجرة والأقليات الإثنية، تمثلت مهمتها في تيسير الاندماج الاجتماعي وتوظيف المهاجرين وأبناء الأقليات. وقد عمل المجلس الاستشاري لشؤون الهجرة على تحسين إمكانية استفادة المهاجرين من الآليات السياسية الوطنية. واعتمدت حكومة سويسرا خطة عمل تعنى بمشاكل المهاجرات، بما فيها مشاكل العنف والاستغلال الجنسي.

٢٩٨ -وفي أذربيجان، هناك بين كل سبعة أفراد إما لاجئ أو مشرد داخليا. ويؤثر العدد الهائل للاجئين بشكل خطير على سوق العمل. لكن الحكومة تفتقد إلى القدرات اللازمة لرصد أنشطة المهاجرين والعمال المهاجرين. وقد أقيم بدعم من المنظمة الدولية للهجرة برنامج جديد لتسيير شؤون الهجرة.

٢٩٩ -واعتمد برلمان استونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وثيقة عن سياسة الاندماج لدولة استونيا، تهدف إلى إرساء الصيغة الإستونية لمجتمع متعدد الثقافات، يتميز بالذاتية والأرضية المشتركة المتينة ودور مركزي للثقافة الإستونية. وأفادت الحكومة بأن الفصل في ما بين المجتمعين المحليين باستونيا موجود فعلا، وبأن الجهود تبذل لأجل إدماج غير الإستونيين في المجتمع الإستوني.

٣ - اللاجئون والمشردون

٣٠٠ -تعهدت الحكومات بتوفير الحماية والمساعدة الاجتماعيتين للاجئين والمشردين، وباحترام ما لهم من حقوق الإنسان وفقا للاتفاقات الدولية. وقد أدى تزايد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والصراعات الإثنية إلى تزايد عدد المشردين داخليا. كما أفضى التدهور الاقتصادي

إلى تزايد التوتر فيما بين الفئات الاجتماعية والمجموعات الإثنية، مما أدى إلى الضغط على عنصر التماسك الاجتماعي، بينما ارتفعت أعداد العمال المهاجرين وأعداد اللاجئين في العديد من البلدان. وتزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا في البلدان التي تمر بفترة انتقالية في شرق أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بسبب التدهور الاقتصادي والبطالة والصراعات المسلحة في هذه المنطقة. كما تقاسي أفريقيا من مشاكل اللاجئين والمشردين بسبب تفجر الصراعات وتدهور الحالة الأمنية في بعض الجهات. بينما حدث تحسن في حالة اللاجئين في آسيا، مع تقلص حالات التوتر والصراعات المسلحة في معظم بلدان هذه المنطقة.

٣٠١ -وفي عدة بلدان، غدت سياسات وبرامج الاندماج الخاصة أمرا ضروريا بسبب الصراعات الداخلية والحروب. ففي كرواتيا، تركز الحكومة اهتمامها على إعادة بناء المرافق المادية للمؤسسات العامة وللإسكان في معظم المناطق التي مزقتها الحرب بقسوة. وفي موزامبيق، تحظى بالأولوية حماية الفئات المحرومة، لا سيما من شردتهم الحرب وأعجزتهم، واللاجئون العائدون والجنود المسرحون. وأنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للاندماج الاجتماعي للعمل على إعادة توطين الفئات المتضررة من الحروب. وتوجد في إطار شبكة الحماية الاجتماعية التي أقامتها الحكومة، برامج لتقديم الأغذية المشمولة بالدعم، وصندوق اجتماعي لتوفير الدواء، وصندوق للمدارس. وأنشئ المعهد الوطني للمساعدة الاجتماعية من أجل تنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية وتعزيز التوظيف.

دال - استنتاج

٣٠٢ -يتضح من تقارير الحكومات أن الاندماج الاجتماعي هدف معقد يصعب كثيرا بلوغه. وكثيرا ما يسمح توسع المجال الاقتصادي باندماج مختلف الفئات في المجتمع على نحو أفضل، لكن تباطؤ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البعض منها والتدهور الاقتصادي في البعض الآخر خلال السنوات الخمس الماضية كانا عائقا رئيسيا حال دون حدوث اندماج اجتماعي أوثق. فمن يعيشون حياة الفقر يهمشون، ولا تتوافر لهم سوى قدرات ضعيفة للمشاركة مشاركة تامة في تسيير مجتمعاتهم. فالبطالة لا تقود الأفراد إلى الفقر فحسب بل تقطع أيضا الروابط والشبكات الاجتماعية التي تنشأ بفضل مكان العمل. وتحد البطالة والفقر من فرص حصول الأطفال على التعليم والمشاركة بصورة كاملة في العمليات الاعتيادية المقترنة بالتنشئة الاجتماعية.

٣٠٣ -ويحد انخفاض الموارد الحكومية، سواء بسبب ضعف النمو الاقتصادي أو بفعل قرارات مقصود بها خفض الإنفاق الحكومي أو لعدم كفاءة الإدارة الضريبية، من قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات وبرامج لتعزيز الاندماج الاجتماعي. ومع ذلك، سنت حكومات عديدة القوانين وأنشأت هيئات حكومية جديدة ونفذت سياسات وبرامج من أجل لم شمل الجماعات، وتمكين المعاقين والمسنين من المشاركة مشاركة كاملة في أنشطة مجتمعاتهم، والحد من الحرمان، والقضاء على التمييز، وتوفير الحماية الاجتماعية، وزيادة التفاهم والاحترام المتبادلين. كما اعتمدت فعلا حكومات عديدة القواعد والمعايير الدولية لتعزيز الاندماج الاجتماعي، المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية. ويمكن أن يسهم المزيد من الموارد ومن الفعالية في استخدام موارد البرامج الرامية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي مساهمة هامة في تحقيق هذه الغايات.

٣٠٤ -ويساهم الاعتماد المطرد لأشكال الحكم الديمقراطية في إتاحة فرص أمام الناس للاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الحكم وتنفيذ السياسات التي تمسهم.

وأفادت التقارير بأن تفويض السلطة السياسية واعتماد اللامركزية في الإدارة وتطوير الحكم المحلي والبلدي تساهم كلها في إيجاد المزيد من الاندماج الاجتماعي. وقد فضت الصراعات فيما بين المجموعات الإثنية والطوائف الدينية في بعض البلدان أو خففت حدتها باعتماد إحدى السبل المذكورة أعلاه. واستمرار هذه الصراعات في بلدان عديدة دليل على عدم كفاية هذه النهوج للتوفيق فيما بين المطالب المتناقضة للأطراف المتنازعة. ويتعين إيجاد تفاهمات ونهوج جديدة لتجنب حدوث العنف على نطاق واسع أو المزيد من الدمار للأشخاص والممتلكات أو الإضرار الهائل برفاه البشر.

٣٠٥ -وتجنب الصراعات فيما بين الفئات في كل مجتمع والحد منها أمر بالغ الأهمية لزيادة الاندماج الاجتماعي في عديد من البلدان. وفي بعض الأحيان يتسبب الصراع بشأن توزيع الموارد والمنافع الآتية من العمل الحكومي في إحداث التفرقة. وفي حالات أخرى، تنشأ الصراعات بصدد من ينبغي له أن يسيطر على وسائل الحكم. وتوجد خلف تلك الصراعات السافرة ذكريات تاريخية لغزوات ومظالم قديمة، سجلها التاريخ أحيانا وسجلتها الأساطير والخرافات أحيانا أخرى. وقد زاد البحث عن الهوية داخل المجموعات الأصغر من الدولة الأمة من صعوبة مهمات الاندماج الاجتماعي زيادة شديدة. إذ صرفت تلك المهمات الانتباه والموارد بعيدا عن الجوانب الإيجابية التي تنطوي عليها التنمية الاجتماعية، ووجهتهما إلى الجوانب المتعلقة بفض الصراعات وإعادة بناء البنى الأساسية المادية المدمرة، وتأهيل جموع السكان التي شردت أو نزحت لاجئة، واستعادة السلام. وثمة مهمات كبرى تتعلق بنزع السلاح وبناء الثقة فيما بين الأطراف المنقسمة بشدة، وإعادة بناء الآليات المؤسسية وتطويرها وإرسائها لتجنب الصراعات في المستقبل. ويمكن للتعليم العام الموفر على نطاق واسع أن يكون أمرا مفيدا.

٣٠٦ -وأحد التطورات الأكثر مدعاة للتشجيع بصدد تزايد مشاركة السكان في الحكم والمجتمع يتمثل في تعزيز مؤسسات المجتمع المدني. فهي تتيح السبل للناس للعمل سويا للنهوض بالمصالح المشتركة والعمل المستقل عن الحكومة وممارسة المراقبة على تجاوزات الحكومات.

٣٠٧ -وقدمت تقارير الحكومات بيانات مفصلة للمبادرات السياسية المتخذة من أجل إدماج فئات اجتماعية عدة في صلب النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ويحظى الأطفال والشباب والمسنون والمعاقون ذوو الاحتياجات الخاصة بالاهتمام في جميع البلدان تقريبا. وفي هذه المبادرات، كثيرا ما تعد الأسرة مؤسسة رفيعة القيمة.

٣٠٨ -وتنوع الاهتمام الدولي بحل مشاكل الاندماج الاجتماعي. وقد كانت نتائج المؤتمرات العديدة التي عقدتها منظومة الأمم المتحدة باعثا على التشجيع ووفرت المعارف والقواعد والمعايير والمقاييس، على الرغم من قلة الموارد المخصصة. وكان للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية دور مفيد في وضع حد للعنف واستتباب السلم في عدد من الحالات. وكان ثمة عدد أكبر من الحالات التي كان من الممكن فيها للمجتمع الدولي، لو سمحت له الموارد، أن يتصرف بصورة أشد من أجل وقف الصراعات الداخلية. كما تضررت الأعمال المتعلقة برعاية المشردين واللاجئين بسبب ندرة الموارد أيضا. ويمكن للمجتمع المدني، بزيادة الالتزام، أن يساهم مساهمة أكبر كثيرا في إدماج من تضرروا بفعل الصراعات في مجتمعاتهم، وأن يعمل، وهذا أهم، على الحيلولة دون تفجر السخط والاختلاف ليتحولا إلى حرب سافرة ودمار.

خامسا – تعبئة واستخدام الموارد من أجل التنمية الاجتماعية

ألف الجهود الوطنية

٣٠٩ –تتسم تعبئة الموارد، المحلية والأجنبية، وتوزيعها واستخدامها بصورة فعالة بأهمية مركزية لتحقيق أهداف مؤتمر القمة. وقد أكد مؤتمر القمة ذاته ضرورة استغلال مجموعة متنوعة من الموارد والعمل على ابتكار مصادر جديدة، عامة وخاصة، وضمان كفاءة استخدام تلك الموارد، وشدد على أهمية التعاون الوطني والدولي لتحقيق هذه الأغراض.

٣١٠ –ومن الجدير بالذكر أن العوامل التي تضعها الحكومات في الاعتبار لدى البت في حجم الضرائب والانفاق وفي توزيع النفقات على مجالات الاستعمال المتنافسة تتجاوز كثيرا العوامل المحددة للتنمية الاجتماعية. وتتوقف الحصة المخصصة للتنمية الاجتماعية من النفقات العامة في أي بلد على اعتبارات كثيرة، منها مدى خطورة المشاكل، وإسهام موارد القطاع الخاص في حلها، وقابليتها للحل من خلال تدخل القطاع العام. وبالتالي فإن هناك، كما هو متوقع، أوجه تفاوت كبيرة بين البلدان في حجم الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية وتوزيع تلك الموارد فيما بين عناصر الانفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية.

١ – تعبئة الموارد

الضرائب

٣١١ –أدخلت حكومة استراليا، منذ عام ١٩٩٥، عددا من التغييرات المهمة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين تعبئة موارد التنمية الاجتماعية واستعمالها. وجرى تعديل النظام الضريبي للمساعدة في تعظيم نمو فرص العمل كما جرى تخفيض معدلات الضرائب. وثمة التزام أكيد بتعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية من قطاعي الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية. ويُنتظر أن توفر الضريبة الجديدة على السلع والخدمات إيرادات للولايات والأقاليم وأن تؤدي إلى استقرار تدفق تلك الإيرادات، بما يمكن تلك الولايات والأقاليم من ضمان توفير الخدمات المجتمعية الأساسية، كالمستشفيات وخدمات الطوارئ والمدارس. وفي كولومبيا، يُنتظر أن تؤدي الإصلاحات الضريبية إلى زيادة الموارد المخصصة للرعاية الصحية، كما يجري تحصيل اشتراكات إجبارية لتمويل تلك الرعاية. وجرى إنشاء صندوق تضامني لدفع مقابل الخدمات المقدمة إلى السكان الأصليين والمشردين والفئات المهمشة الأخرى. وأفادت حكومات أرمينيا وزامبيا وكولومبيا ونيجيريا أنه جرى اتخاذ تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة إدارة الضرائب. وفي مدغشقر، جرى تنفيذ إصلاحات رئيسية في المجال الضريبي، ولكن نسبة الإيرادات إلى النفقات لم تتحسن كثيرا بسبب ضعف القدرة المؤسسية للحكومة في مجال الإدارة الضريبية.

٣١٢ –وأفادت حكومات عدة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أنها تحولت من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة، وأن الإيرادات الآتية من ضرائب القيمة المضافة وضرائب الإنتاج ستزداد. وفي أرمينيا وليتوانيا، أصبحت الضرائب المباشرة المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة.

٣١٣ –وأفادت حكومات استراليا وألمانيا والبرتغال ولكسمبرغ وهولندا عن بذل جهود في مجال الإصلاح الضريبي. كما استحدثت تلك البلدان تدابير للإعفاءات الضريبية لتقوية الوضع المالي للأسر وتخفيف عبء إعالة الأسرة. وجرى تقديم حوافز في مجال العمل والتوفير من خلال رفع عتبة الدخل التي يتم على أساسها حساب مدفوعات الأسرة (استراليا) وجعل الضرائب والرعاية الاجتماعية أكثر ملاءمة للعمل.

تغيرات في أنماط التمويل

٣١٤ - لجمع المزيد من الموارد وتقليل الإعانات المقدمة إلى السكان الأحسن حالا، استكشفت بعض الحكومات سبلا جديدة لجمع الأموال للخدمات الاجتماعية ولتوزيع تلك الموارد. ومن الطرق التي اكتسبت شعبية كبيرة طريقة رسوم الاستعمال، التي يدفع بمقتضاها المستعملون مباشرة نسبة صغيرة في العادة من التكاليف. فقد فرضت حكومة زامبيا رسوم استعمال فيما يتعلق بمجموعة مختارة من السلع العامة في إطار استراتيجيتها لتعبئة الموارد. ويُنتظر أن يؤدي تقاضي رسوم استعمال إلى المساعدة في استعمال الموارد على نحو مسؤول وتقليل الفاقد. وتسلم حكومة إثيوبيا بأن مخططات استرداد التكاليف قد تساعد في تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الحكومة. وفي جامايكا، يُنتظر أن يؤدي استرداد/تقاسم التكاليف إلى تحسين نوعية الرعاية من خلال زيادة كفاءة إدارة الخدمات العامة وزيادة الإيرادات أيضا. ومن المتوقع أن تؤدي مخططات تقاسم التكاليف في القطاعين الصحي والتعليمي في غامبيا إلى استرداد بعض التكاليف والمساعدة في زيادة إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية. وفي بوليفيا، جرى اتباع ترتيبات في التمويل يسرت توزيع الموارد العامة على نحو منصف.

٣١٥ - بيد أن تقاضي رسوم استعمال لقاء الخدمات الاجتماعية أمر مثير للخلاف في كثير من البلدان النامية، فقد أوضحت حكومة الفليبين أن مشاريع التنمية الاجتماعية، على نقيض المشاريع الاقتصادية، متصلة بإنشاء مرافق عامة، وبالتالي فإن من الصعب استرداد تكلفتها الكاملة. وأفادت حكومة جامايكا عن حدوث مشاكل في الأخذ برسوم الاستعمال، أهمها أوجه القصور في تحصيل تلك الرسوم. وفي غامبيا، كانت رسوم الاستعمال أقل بكثير من المستوى الذي يسمح باسترداد تكلفة العقاقير. وعندما يتفشى الفقر، يمكن أن يؤدي استرداد التكلفة إلى الحد من إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. وفي إثيوبيا، ليس لدى الأسر التي تصارع ندرة الموارد يوميا استعداد للاستثمار في تعليمها أو رعايتها الصحية، كما أن المرافق العامة الأساسية التي تتقاضى رسوما يتم استعمالها بدرجة تقل كثيرا عن سعتها المقررة، رغم قلة تلك الرسوم. وقد تحول رسوم الاستعمال دون حصول أفقر الفقراء على الخدمات الأساسية.

٣١٦ - وفي كثير من الاقتصاديات السوقية المتقدمة النمو، تموَّل خدمات الرعاية الاجتماعية من إيرادات الضرائب. ففي فنلندا، تُقدَّم خدمات اجتماعية وصحية شاملة إلى جميع من يحتاجون إليها دون رسوم استعمال عالية. وتدفع الحكومة المركزية في المتوسط ربع تكاليف الخدمات الصحية من خلال الإعانات التي تقدمها إلى البلديات كما تدفع نصف تكاليف التعليم.

٣١٧ - وأفادت حكومات بلدان نامية كثيرة عن زيادة مشاركة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية وتمويلها. ففي ترينيداد وتوباغو، تساعد مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط وتصميم البرامج على تقليل الفاقد من خلال وضع أهداف محددة بصورة أفضل. وفي موريتانيا، تشكل مشاركة المجتمع المحلي في تمويل نظام الرعاية الصحية وإدارته عنصرا مهما من عناصر إعادة تشكيل هذا القطاع. وفي نيجيريا، تتسم الأنشطة القائمة على مشاركة المجتمع المحلي بأهمية قصوى لإدخال تحسينات في النوعية وتقليل التكلفة. وفي غامبيا، يُسلَّم جيدا بفوائد التمويل الذي يقدمه المجتمع المحلي.

٣١٨ - وفي باكستان، تحول صندوق التخفيف من حدة الفقر إلى شركة غير ساعية إلى الربح. وهذا الصندوق، الذي يقوم بدور تاجر الجملة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة، يهدف أيضا إلى المساعدة في تمويل تطوير الهياكل الأساسية المحلية باعتباره وسيلة تنظيمية للمجتمع المحلي.

٣١٩ -وفي بعض البلدان، يوفر المجتمع المحلي موارد للخدمات الاجتماعية من خلال مساهمات تتخذ صورة أرض أو عمل يدوي أو مواد. ففي بوتان، مثلا، تساعد المساهمات التي يقدمها الأبوان في تشييد وصيانة المدارس في المجتمع المحلي، في شكل عمل يدوي ومساهمات عينية، في تلبية الطلب المتنامي على التعليم. وفي بلدان نامية أخرى، تضطلع الرابطات التي تجمع بين الآباء والمدرسين بدور حيوي في توفير موارد إضافية. وتقدم الحكومة المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية في مجال تنسيق المشاريع وتمويلها. ففي الأرجنتين، تستخدم الموارد المجتمعية منذ عام ١٩٩٥ في شراء بعض التجهيزات التعليمية وبناء الهياكل الأساسية.

٣٢٠ -وكثيرا ما تتعاون المنظمات غير الحكومية مع الحكومات في وضع البرامج وجمع الأموال. ففي عام ١٩٩٨، استحدثت حكومة ليتوانيا برنامجا مدته ثلاث سنوات تقدم بموجبه منح مناظِرة إلى المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في مجال الخدمات الاجتماعية وتطوير الهياكل الأساسية. وفي اليابان، لا تتحمل الحكومة أكثر من نصف تكلفة مشاريع التنمية الاجتماعية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية. واعتمدت الحكومة الرومانية في عام ١٩٩٨ برنامجا مماثلا لدفع نسبة مئوية من التكاليف التي تتحملها المنظمات غير الحكومية في بعض مشاريع التنمية الاجتماعية.

٣٢١ -وأوضحت حكومة لكسمبرغ أنه يجري بصورة متزايدة تمويل نسب كبيرة من النفقات الاجتماعية عن طريق ميزانية الدولة بدلا من المساهمين التقليديين: أي المؤمن عليهم وأصحاب العمل. ولكي تظل المشاريع قادرة على المنافسة من خلال إبقاء التكاليف الاجتماعية في مستوى منخفض، تَعيَّن أن تُدفع من ميزانية الحكومة جميعُ نفقات الابتكارات الاجتماعية، مثل زيادة بدلات الأسرة، ومنح إجازة الأبوين، والمساعدة في تحمل تكاليف السكن، فضلا عن المبالغ التي صرفتها الحكومة فعلا للرعاية الصحية وبدل الإعالة والمعاشات التقاعدية لكبار السن.

٣٢٢ -وفي كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، جرى بعد الخصخصة الانتهاء تدريجيا من تمويل المؤسسات للخدمات الاجتماعية وتولت الحكومة أمرها. ففي أوزبكستان، تولت الحكومة أمر مرافق رعاية الأطفال قبل بلوغهم سن القبول بالمدارس التي كانت تتولاها المؤسسات سابقا، وذلك لضمان توافر خدمات يُعوَّل عليها نظرا لأن المؤسسات كانت تجد صعوبة في مواصلة توفير الأموال لها.

٣٢٣ -وأشارت حكومة ليسوتو إلى أنها تسعى إلى تعبئة موارد من مصادر محلية في المقام الأول، وإن كانت تُبذل جهود أيضا للحصول على مساعدة مانحين خارجيين. وأفادت حكومة غامبيا أن الموارد المتاحة للخدمات الاجتماعية، وبخاصة تلك المتاحة للقطاع الصحي، قد تقلصت بالقيم الحقيقية على مر السنين. وفي كولومبيا، تعين أن تكون الزيادة في الموارد المخصصة لأحد القطاعات (الصحة) على حساب الموارد المخصصة لقطاع آخر (التعليم). وأفادت مدغشقر أن جهود الحكومة لم تكن كافية لإقامة خدمات أساسية يُعتمد عليها رغم إصلاح الخدمة المدنية، وأن تلك الخدمات لا يزال يعوقها الاقتران الغريب بين تجميد التعيينات ونقص الموارد البشرية. وأفادت تونس أنها تسعى إلى ضمان اتسام الإنفاق الاجتماعي بالفعالية من حيث التكاليف عن طريق تحسين آليات الاستثمارات الاجتماعية.

٢ - استخدام الموارد المخصصات في الميزانيات الحكومية

٣٢٤ -يخصص من الإنفاق الاجتماعي الحكومي جزء للمنافع والخدمات العامة وجزء آخر لتحقيق أهداف

التوزيع. وترتفع نسبة الإنفاق العام من الناتج الإجمالي المحلي وحصة الإنفاق الاجتماعي من مجموع الإنفاق العام بازدياد الدخل الفردي. وتتفاوت بين بلد وآخر حصة الفرد من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية. وتتفاوت أيضا المخصصات الواردة في الميزانيات الحكومية.

٣٢٥ -وأفادت حكومة ألمانيا عن إعداد ''ميزانية اجتماعية'' مفصلة. وهذه الميزانية تلخص المزايا الاجتماعية المتاحة للمواطنين وكيفية تسديد تكاليفها، إضافة إلى توقعات متوسطة الأجل. وفي الميزانيات الاجتماعية، تُحدد المزايا من قِبَل المؤسسة التي تقدم الخدمة الاجتماعية (التي من قبيل التأمين الصحي أو التقاعدي) وطبقا للأغراض العملية (التأمين ضد مخاطر الشيخوخة أو المرض أو البطالة). وبالنسبة إلى مقدار الأموال المخصصة للحماية الاجتماعية ومصادرها، يُميَز بين الإيرادات الضريبية واشتراكات الأفراد أو الشركات. ويُشار إلى الإنفاق على المزايا الاجتماعية كل سنة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للحصول على معدل للمزايا الاجتماعية يبين الثقل الاقتصادي لما يُنفق على الحماية الاجتماعية.

٣٢٦ -وما زالت حكومة استراليا ملتزمة بتخصيص الأموال للتنمية الاجتماعية من الميزانية أساسا، وبدفع تكاليف المنافع والخدمات العامة الضرورية، وبإقامة وصون شبكات أمان اجتماعي منصفة فعالة دعما للمعوزين. ولضمان استخدام الموارد الحكومية بكفاءة وفعالية، شُرع في برنامج لإصلاح سياسات الميزانية. ويُعتبر دمج الأموال العامة وخفض البطالة واعتماد سياسة توزيع دخل منصفة واحدا من أولويات الحكومة السويدية. فقد تطلب العجز الضخم بالميزانية في منتصف التسعينات من القرن العشرين تخفيض الإنفاق على عدد من القطاعات. ولتجنيب فئات معينة مشقة لا داعي لها، شددت الحكومة على وجوب تحمل جميع المواطنين خفض التكلفة. واقترن بتخفيض الإنفاق إصلاح عملية إعداد الميزانية للتحكم على نحو أفضل بالإنفاق العام.

٣٢٧ -وفي كندا، فإنه نظرا لانعدام العجز، بل وظهور فائض متواضع في الميزانية، بدأت القيود التي فُرضت في السنوات الماضية تعطي ثمارها، مما أوجد مرونة مالية تسمح بمعالجة الأولويات الاجتماعية. ومع أن تخفيض الإنفاق قد أثر في عدة حالات على البرامج الاجتماعية فإنه أدى إلى إرساء الإنفاق الحكومي على قاعدة مستدامة ومهد الطريق لإعادة الاستثمار بعناية وانتقاء لمساعدة المعوزين.

٣٢٨ -وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، تمتص أجور موظفي الحكومة حصة كبيرة من الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. ومن المسلم به أن تخفيض العدد الزائد من موظفي القطاع العام هو وسيلة لخفض حجم أجور في القطاع العام تفوق في جدواها في الأجل الطويل فرض قيود على الأجور وقد تُحسن وضع الحكومة المالي لتتيح لها الإفراج عن أموال للبرامج الاجتماعية ذات الأولوية. ولكن برزت تكاليف أخرى في الأجلين القصير والمتوسط، إذ اضطرت حكومات عديدة إلى دفع تعويضات لموظفي القطاع العام الزائدين. وقد تكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية.

٣٢٩ -وأفادت بلدان نامية عديدة بأنها حاولت، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية، الحفاظ على مستويات الإنفاق الاجتماعي، بل وحاولت زيادته. فخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، خصصت حكومة مالي في المتوسط ٢٣ في المائة من ميزانيتها للقطاعات الاجتماعية، وزادت الأموال المخصصة للخدمات الاجتماعية الضرورية من ١٢ إلى ١٣ في المائة. وأنفقت حكومة زامبيا في المتوسط ما يزيد على ٣٥ في المائة من ميزانيتها على القطاعات الاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كما زادت

الأموال المخصصة للاحتياجات البشرية الأساسية من ٦,٧ في المائة من مجموع الميزانية لعام ١٩٩٥ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وأبرزت حكومتا زامبيا وموزامبيق التدابير التي اتخذتاها لزيادة الشفافية في إعداد الميزانية.

٣٣٠ -وفي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، زادت حكومة الفلبين الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية من ١٥,٧ إلى ١٦,٤ في المائة من إجمالي الإنفاق، ولكن تعذر عليها بعد الأزمة المالية الإبقاء على هذا المستوى من الإنفاق. ومن البلدان النامية التي خصصت أموالا للتنمية الاجتماعية زادت نسبتها من المخصصات في الميزانية عن المعدل الوسطي هي: بربادوس في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، عندما أنفقت أكثر من ٤٥ في المائة من الميزانية على التعليم والصحة (بما فيها خدمات الصحة الإنجابية) والمرافق الاجتماعية والمياه والصرف الصحي؛ وبوليفيا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، عندما ارتفعت حصة الإنفاق الاجتماعي من الناتج الإجمالي المحلي من ٩ إلى ١٣ في المائة وارتفعت حصة الإنفاق الاجتماعي في الميزانية من ٣٦ إلى ٤٧ في المائة؛ وفي كولومبيا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، عندما تضاعفت تقريبا حصة الإنفاق الاجتماعي من الناتج الإجمالي المحلي لتبلغ ١٥ في المائة.

٣٣١ -وفي اليابان وسنغافورة، أعطيت الأولوية القصوى لتخصيص الموارد للتعليم والاستثمار الحكومي على نطاق واسع في إعداد رأس المال البشري. وتتميز سياسة التنمية الاجتماعية في هذين البلدين بالجهود المطردة للجمع بين الحصافة المالية وتركيز الإنفاق العام على الخدمات التي تعطي أعلى مردود اجتماعي.

٣٣٢ -ونظرا لشيخوخة السكان، وتغير الأنماط الأسرية، والتحضر، واستمرار البطالة في العديد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، أفادت حكومات هذه البلدان بأنها زادت الأموال المخصصة في ميزانياتها للحماية الاجتماعية، ولا سيما الضمان الاجتماعي. وتستحوذ تعويضات البطالة وسياسات تنشيط سوق العمل على أجزاء هامة من المخصصات، تتفاوت بين بلد وآخر.

٣٣٣ -وتترك المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية في كل دولة أثرها على الإنفاق الاجتماعي. وقد أبرزت حكومات البلدان النوردية، في تقاريرها، شمولية سياسات الرعاية الاجتماعية. ففي فنلندا، أدخلت الحقوق الأساسية المتعلقة بضمان الدخل في الدستور عام ١٩٩٥. كما تتميز السياسة الاجتماعية في فنلندا بإعادة توزيع الدخل عن طريق فرض ضرائب تصاعدية ومرتفعة نسبيا على الدخل وبإجراء تحويلات ضخمة للدخل من فئة سكانية إلى أخرى. وتبرز السويد أهمية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية، مشددة على تعذر إنفاق مزيد من الأموال المقترضة على الرعاية الاجتماعية.

٣٣٤ -ويشكل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية عنصرين هامين في الميزانيات الاجتماعية. وأشارت حكومات إثيوبيا، وغامبيا، ومالي إلى أن الإنفاق على التعليم الأساسي أولوية بديهية لأنها ما زالت تسعى إلى توفير التعليم بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية للجميع تقريبا. وغالبا ما تعتبر الموارد التي تنفق على الخدمات الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية) مصلحة عامة أو نفعا عاما مما يؤثر مباشرة على الحد من الفقر وعلى التنمية البشرية.

٣٣٥ -وفي عدة تقارير، سلمت حكومات، في أفريقيا وجنوب آسيا على وجه الخصوص، بأن التعليم العالي يتلقى إعانات مالية حكومية ضخمة بينما يعاني التعليم الابتدائي من نقص في المخصصات. فما ينفق على كل طالب في التعليم العالي يبلغ أضعاف ما يُنفق في التعليم الابتدائي. وفي

العديد من البلدان الأفريقية، تفوق حصة التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام على التعليم ما يُنفق في أي منطقة أخرى من العالم. ويتفاقم انعدام الكفاءة هذا نظرا لعجز الحكومات ذات الموارد الضئيلة عن تحمل ارتفاع تكاليف التوسع في التعليم العام.

٣٣٦ -وفي ميدان الرعاية الصحية، توجه الأموال دائما لبرامج كفؤة وضرورية، كخدمات التوليد والرعاية الصحية الأولية، وغالبا ما تُنفق على الرعاية العلاجية المكلفة.

٣٣٧ -وأشارت حكومتا غامبيا ونيجيريا إلى المشاكل التي تعترضهما في تحقيق المزج الصحيح بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات المتكررة لأن الميزانيات الحكومية لا تخصص في معظم الأحيان مبالغ كافية للتشغيل والصيانة.

كفاءة وفعالية استخدام الموارد

٣٣٨ -أفادت حكومات استراليا، وألمانيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، بأنه في حين لم تنقص أهمية الخدمات الاجتماعية الممولة تمويلا عاما بالنسبة إلى سياسات التنمية الاجتماعية التي تتبعها، فإنها تواصل زيادة الكفاءة فيما يختص بتقديم هذه الخدمات. ففي استراليا، قررت الحكومة الانتقال من المحاسبة القائمة على القيود النقدية إلى المحاسبة القائمة على القيود الحسابية التراكمية في القطاع العام، لتصبح التقارير والممارسات المحاسبية أكثر تطابقا مع متطلبات الأعمال التجارية.

٣٣٩ -وأفادت عدة حكومات بأن حصيلة التنمية الاجتماعية لا تتوقف بالضرورة على الإنفاق؛ وشددت تلك الحكومات على أهمية استخدام الموارد بكفاءة. وأشارت حكومة إثيوبيا إلى أن تخصيص المزيد من الموارد قد لا يُعطي بالضرورة المنفعة الاجتماعية المرجوة. وأبرزت حكومة المغرب الجهود التي بذلتها لزيادة كفاءة الميزنة الاجتماعية للتقليل من انعدام المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. وركزت حكومة كندا على الجهود التي بذلتها على صعيد المقاطعات لتحسين تخصيص الموارد وإعادة هيكلة الخدمات بحيث تحقق فعالية أكبر للتكلفة. إلا أنه لم تفد أي حكومات تقريبا بتقييم الإنفاق على البرامج المختلفة. وقلت فعالية الإنفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية بسبب إجراءات التنفيذ المربكة المفرطة في الطول، ومواطن الضعف في ممارسات المراقبة ومراجعة الحسابات، وعدم الوضوح في تحديد أهداف برامج التنمية القطاعية.

٣٤٠ -وأشارت حكومات عدة بلدان نامية إلى الجهود التي بذلتها لزيادة فعالية نظم تقديم الخدمات، في محاولتها التغلب على مشاكل عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي مدغشقر، فإنه بالرغم من الإصلاحات المدخلة على الخدمة المدنية أعاق تجميد التوظيف بالخدمات المدنية ونقص الموارد البشرية رغبة الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية.

٣٤١ -وتبعث كفاءة تقديم الخدمات الصحية على القلق في العديد من البلدان. وفي بعض البلدان، تخضع أسعار مجموعة متنوعة من الخدمات للتنظيم، ويراقب الالتزام بها مراقبة دقيقة. وتتطلب المراقبة نظام معلومات معقد التركيب، قلما يتوافر في البلدان النامية. ولا بد من حصول تسريب وإن توافرت المعلومات؛ ويميل مقدمو الخدمات إما إلى التضخيم فيما يُبلغ عنه من حجم الخدمات المقدمة أو إلى رفع حجم أو سعر الخدمات التي لا تشملها التغطية.

٣٤٢ -والمنهج البديل لاحتواء التكاليف هو التدخل على صعيد الطلب. ففي سنغافورة، يخصص جزء من مدخرات الفرد الإجبارية في صندوق الإدخار المركزي لحساب توفير طبي، يستعمله الفرد لتسديد تكاليف الرعاية الصحية. وتسمح هذه الخطة للفرد بتسديد تكاليف الرعاية الصحية

على امتداد حياته دون أن تجبر الأفراد على المشاركة في تحمل المخاطر. وتقدم للفقراء رعاية طبية تحظى بالدعم المالي.

٣٤٣ -وينظر العديد من البلدان في اعتماد تشريعات للتأمين الصحي الإلزامي. ففي عام ١٩٩٧، أقرت حكومة ليتوانيا نظاما للتأمين الصحي الإلزامي. ولتسديد تكاليف خدمات الرعاية الصحية، قضت حكومة كولومبيا بإنفاق نسبة مئوية من الميزانية الوطنية على الصحة والتأمين الصحي.و تزداد هذه النسبة تدريجيا منذ عام ١٩٩٥. وفي استراليا، أقرت الحكومة عددا من الحوافز لتشجيع الأفراد على الاشتراك في التأمين الصحي الخاص. وتشمل هذه الحوافز تخفيضا بنسبة ٣٠ في المائة على التأمين الصحي الخاص وبوليصة تغطية صحية لمدى الحياة.

٣ - الاستنتاجات

٣٤٤ -أفادت الحكومات عن ترتيبات وطنية متنوعة لتأمين الموارد للتنمية الاجتماعية. والحكومة هي المصدر الرئيسي للموارد في معظم الحالات. ويتفاوت حجم ما يسهم به القطاع الخاص بين بلد وآخر. كما أسهمت المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المحلي بوجه عام، بموارد للتنمية الاجتماعية. وأوردت عدة حكومات قيمة المساهمات العينية في المشاريع الرأسمالية التعليمية.

٣٤٥ -وتعتبر بعض الخدمات الاجتماعية داخلة في نطاق المنافع العامة، ولذا يُنفق عليها من إيرادات الحكومة. والتعليم الابتدائي والرعاية الصحية منفعتان بارزتان بين هذه المنافع، ولكنهما ليستا الوحيدتين بين الخدمات التي ينفق عليها من الأموال العامة. وعندما يُنفق على التعليم العالي وعلى الخدمات الصحية العلاجية المتطورة من الأموال العامة، قد يؤثر ذلك بشكل سلبي على كل من الكفاءة والإنصاف. وتقدم أحيانا خدمات تزيد عما هو ضروري، ويستفيد من ذلك ضمنا أصحاب الدخل المرتفع على حساب ذوي الدخل المنخفض. وقد فرضت عدة بلدان رسوما على استعمال الخدمات كوسيلة لتخفيف الطلب على الخدمات غير اللازمة. وفي بعض الحالات، كانت العواقب وخيمة من حيث الإنصاف، إذ حُرم الفقراء من الخدمات لأنهم غير قادرين على دفع مجرد رسوم مخفضة لتغطية جزء ضئيل من إجمالي تكلفة هذه الخدمات. وهناك آليات مختلفة تسمح دون أي إجحاف باستعادة تكاليف التعليم العالي والرعاية الصحية المكلفة.

٣٤٦ -وحاز تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية على أولوية عليا في السياسات الحكومية لجميع البلدان التي قدمت حكوماتها تقارير عن هذا الموضوع. وأشارت حكومات عديدة إلى ندرة الموارد والمشاكل المتصلة بتخصيص الموارد للبرامج المختلفة، وجميعها هامة وعاجلة. ومن المهم للغاية في هذه الظروف تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن والحفاظ على أعلى مستوى من فعالية الإنفاق. واعتمدت عدة بلدان تقنيات متطورة للمحاسبة والميزنة. وتبين أن التعاون بين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية المستفيدة لا بد منه لزيادة كفاءة تقديم الخدمات، كما ثبتت جدوى طرائق مختلفة لتسديد نفقات الخدمات في الحد من التكاليف، مع أن ما تطلبته بعض هذه التقنيات من معلومات عن السوق في البلدان النامية لم يكن واقعيا.

٣٤٧ -وقد أفادت الحكومات عن خبرات وفيرة تشكل مصدرا غنيا بالمعلومات التي يمكن الاستفادة منها.

باء - الجهود الدولية

١ - مقدمة

٣٤٨ -تطرقت عدة بلدان، ولا سيما البلدان المانحة، إلى الدور الذي تقوم به المساعدات الدولية في تحقيق أهداف

إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وعلى وجه العموم، نجح مؤتمر القمة في زيادة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية في جهود التعاون الإنمائي. فقد حدد العديد من البلدان القضاء على الفقر عن طريق التنمية المستدامة على أنه الهدف الرئيسي للمساعدات الإنمائية الدولية. وكثيرا ما تخصص سياسات التمويل الاعتمادات بشكل صريح لاستثمارها في الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة. وتشكل استراتيجيات مواجهة الاستبعاد الاجتماعي و، بدرجة أقل مواجهة البطالة، جزء من استراتيجيات القضاء على الفقر التي تدعمها معظم البلدان المانحة. وتخصص نسبة هامة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وهناك تسليم على نطاق واسع بأن عبء الديون الذي تتحملة معظم البلدان المدينة غير مستدام ويشكل عائقا هاما يحول دون التنمية الاجتماعية؛ وقد ناظرت ذلك مبادرات جديدة لمعالجة مشكلة الديون وقضايا التنمية الاجتماعية، في الوقت نفسه في بعض الحالات. ومع أن معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت من ٠,٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة في السبعينات والثمانينات، من القرن العشرين، ومن ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٨، فقد أعيد عموما تأكيد الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أن إعادة التأكيد هذه اقترنت بإدراك البلدان النامية، بل والبلدان المانحة وبلدان أخرى أيضا، أن قضايا التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية وتوافر الموارد الإضافية الجديدة لم تحرز تقدما ملحوظا، بل تقهقرت في الواقع.

٢ - دور المساعدة الدولية في تعزيز التنمية الاجتماعية

٣٤٩ -أبرز معظم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أهمية التمويل الدولي للتنمية الاجتماعية. فقد عزت بربادوس، مثلا، الكثير من إنجازاتها المبكرة في حقل التنمية الاجتماعية إلى التمويل الدولي الكبير الذي خُصص للمشاريع والبرامج المحلية، وعزت ما تبع ذلك من تراجع إلى عدم تمكنها من الحصول على قروض تساهلية. وأشارت ترينيداد وتوباغو إلى أنه بالرغم من البطء في تنفيذ أعمال تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية ساعدت المنح والقروض المقدمة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة على تحقيق عدة أهداف في ميدان التنمية الاجتماعية. والمساعدة الإنمائية الرسمية عامل رئيسي من عوامل التنمية الشاملة في ليسوتو، إذ تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الأهداف الاجتماعية. وأبرزت ليسوتو أيضا الدور الحاسم الذي أدته المعونة الدولية في القضاء على الفقر. وأشارت بلدان، منها غامبيا والكاميرون، إلى أن القروض والمنح تشكل نسبة هامة من الأموال التي قُدمت إلى القطاعات الاجتماعية. وذكرت كمبوديا أن المساعدة التي تلقتها من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تركز في الغالب على التنمية الاجتماعية وتدعيم المجتمع المدني والحكم السليم. وأشارت موزامبيق إلى اعتماد ميزانيتها الوطنية بشدة على المساعدات الخارجية لتحقيق أهدافها الاجتماعية. وتمول المصادر الخارجية نحو ٨٦ في المائة من مجموع ما تستثمره مدغشقر في الخدمات الاجتماعية الأساسية، مع أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أقل من تلك التي تتلقاها بلدان أخرى في طور إنمائي مماثل. ويسري ذلك أيضا على موريتانيا، التي تلقت من الخارج في عام ١٩٩٥ أكثر من ٩٠ في المائة مما يلزمها من تمويل لبرنامج الاستثمار الحكومي، مما شكل ٢٢,٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وأفادت موريتانيا بأن اعتمادها على المعونة الخارجية لأغراض التنمية بصفة عامة، والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة، يعود بصورة رئيسية إلى الصعوبات التي واجهتها في تعبئة ما يكفي من مواردها الذاتية وإلى خدمة الديون. وتولي الصين أيضا الأولوية إلى

برامج التنمية الاجتماعية في استخدام المساعدة الإنمائية الدولية. فمنذ عام ١٩٩٥، وجهت الصين ما يزيد على ثلثي مجموع المساعدة التي تلقتها على شكل منح مالية إلى قطاعات من قبيل الصحة، والتعليم، والإمداد بالمياه، وتخفيف وطأة الفقر والنهوض بالمرأة. وكانت آثارها الإيجابية عديدة. كما تشكل برامج التنمية الاجتماعية جزء مما تسهم به الصين للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ناشطة في هذا المجال.

٣٥٠ -وأفيد بأن انحسار المساعدات الخارجية، بغض النظر عن الأسباب، قد أثر سلبيا على برامج التنمية الاجتماعية في عدة بلدان نامية. فقد انخفضت المساعدات الخارجية الموجهة إلى برامج الاستثمار العام في موريتانيا من ٩٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨١ في المائة في عام ١٩٩٨، مما أثر مباشرة على برامج التنمية الاجتماعية. وأفادت ليسوتو بأن المساعدات الخارجية، التي كانت تمثل ٦٢,٥ في المائة من التمويل الموجه إلى قطاعات حيوية للحد من الفقر (كالنقل، والصناعة، وتطوير الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد البشرية، والطاقة)، قد طرأ عليها انخفاض منذ عام ١٩٩٥، وهذا ينطبق بصفة خاصة على المساعدات الواردة من المانحين المتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية. واضطرت سورينام إلى تجميد خطة لإقامة صندوق للاستثمار الاجتماعي يمكن استخدامه لضمان القروض المصرفية التي تقدم إلى صغار منظمي المشاريع، وذلك نظرا لانقطاع المساعدات الخارجية المتوقعة للمشاركة في تمويل الصندوق.

٣٥١ -وذكرت بعض البلدان أن تصنيف البلدان حاليا وفقا لناتجها القومي الإجمالي وللدخل الفردي قد أثر على إمكانية حصول بعض البلدان، ولا سيما البلدان ذات الدخل المتوسط، على التمويل المقدم بشروط تساهلية. فبربادوس، التي لم تعد تنتمي إلى فئة البلدان المتلقية للقروض التساهلية بمجرد أن بلغ الدخل الفردي فيها ٢ ٩١٠ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩١، واجهت صعوبات في الحصول على تمويل خاص نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وقصر فترات الاستحقاق ومحدودية إقبال رأس المال الخاص على مشاريع التنمية الاجتماعية التي لا تعطي مردودا عاليا. وأشارت بنما إلى أن تصنيفها كبلد ذي دخل متوسط استنادا إلى دخل الفرد فيها يخفي أوجه التباين وعدم التساوي بين المناطق الإقليمية وبين فئات السكان، ويحد من قدرتها على اجتذاب المساعدات من المانحين الدوليين. وذكرت زامبيا أنه رغم عدم تأثر التزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بأي انخفاض في المساعدات الخارجية يؤثر عجزها، لأي سبب، عن الوفاء بأي شروط تصاحب المعونة على الاعتمادات التي تخصص في الميزانية للقطاعات الاجتماعية.

٣٥٢- وإضافة الى البلدان النامية، تستشعر البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ضرورة الحصول على مصادر تمويل بديلة، بما في ذلك التمويل الذي تقدمه البلدان المانحة والمنظمات والصناديق الدولية، من أجل استيعاب وطأة الأثر الاجتماعي الناجم عن التحول من الاقتصادات المخططة مركزيا الى اقتصادات السوق وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وأكد الاتحاد الروسي على أهمية زيادة تطوير الالتزام بتهيئة مناخ التعاون الدولي مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقا لما ينص عليه إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وأعربت أوزبكستان عن اعتقادها بأن تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة في استئصال الفقر وتهيئة فرص العمالة المنتجة وتحقيق الحماية الاجتماعية وتعزيز التكامل الاجتماعي يقتضي من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة، وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها التقنية ووكالاتها المتخصصة والبنك وصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف العاملة في مسائل التنمية الاجتماعية. وقد تتسبب الحاجة المشروعة لحصول الاقتصادات التي تمر بمرحلة

انتقالية مصادر تمويل بدلية في وضع مزيد من الضغوط على المستويات المتدنية أصلا للمساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة للبلدان النامية. وعلى وجه التحديد، ذكرت بعض البلدان الأوروبية المانحة، وخاصة فنلندا والدانمرك، أن المساعدة المقدمة للتحول الاقتصادي والسياسي الجاري في وسط أوروبا وشرق أوروبا يشكل جزءا من برامجها لتقديم المعونة.

٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٥٣ - يعم شعور بالقلق إزاء التدهور العام في المساعدة الإنمائية الرسمية ويعتري كثيرا من البلدان المانحة التقليدية. وقد أشارت الدانمرك الى أن الاتجاه نحو تحرير التجارة واتباع نظام للاستثمار يعتمد على جذب الاستثمارات الخاصة بدلا من الاعتماد على المعونة كان أحد العوامل التي أسهمت في تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية خلال التسعينات. وأكدت أن مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية هي أساسا مسألة تضامن عالمي، وأن المجتمع المانح ملتزم بالوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه أثناء انعقاد مؤتمر القمة وفي غيره من التجمعات الدولية الرفيعة المستوى المعقودة في السنوات الأخيرة، وبأن يعكس الاتجاه المتدني الذي تسير فيه المساعدة الإنمائية الرسمية. وقالت إن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل عنصرا هاما في تهيئة البيئة المواتية للتنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وبالتالي، فإن التعاون الإنمائي الدولي وتعبئة الموارد المالية اللازمة يصبحان عنصرين رئيسيين في المساهمة المقدمة من البلدان المتقدمة في متابعة أعمال مؤتمر القمة. وأكدت أن الأسباب التي تستدعي الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية تصبح أكثر إلحاحا في حالة السوق التي تتركز فيها تدفقات الاستثمار الخاص في قلة قليلة من البلدان النامية الرئيسية وفي بعض قطاعاتها دون غيرها. وبالتالي لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا أساسيا في مساعدة البلدان الأفقر، وبناء القطاعات التي لا تجتذب اليها التدفقات الخاصة: مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وبناء القدرات بوجه عام.

٣٥٤ - وبذلت بعض الحكومات جهودا لا يستهان بها من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. منذ انعقاد مؤتمر القمة وقد زادت أيرلندا، التي حققت نموا في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٨ في المائة وفي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ في المائة، من مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية من ٠,٢٨ في المائة في عام ١٩٩٥ الى ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٩ وأعلنت التزامها بتحقيق زيادات سنوية إضافية سعيا الى بلوغ الهدف المتمثل في نسبة ٠,٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٢. وتعتزم الدانمرك الإبقاء على سياستها التي تقضي بتخصيص ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. أما هولندا، التي تنفق حاليا ٠,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المساعدة فأدرجت هدفين كميين في سياستها المتعلقة بالتعاون الدولي تجسدا في السنوات القليلة الماضية في تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانيتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية و ٤ في المائة للأنشطة في ميدان الصحة الإنجابية. وجرى أيضا تخصيص صناديق محددة للقيام بأنشطة تساهم في القضاء على عمالة الأطفال. وأكدت فنلندا من جديد التزامها ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة، رغم انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية فيها من نسبة تجاوزت ٠,٧ في عام ١٩٩٠ الى نسبة ٠,٣٨ في المائة في عام ١٩٩٥ ثم نسبة ٠,٣٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ووضعت البرتغال أيضا الخطوط العريضة لوثيقة استراتيجية إرشادية خصصت فيها نسبة ٠,٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتقديمها للمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٠، ونسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. ومثلت المساعدة الإنمائية الرسمية لفرنسا، التي بلغت نسبتها ٠,٤١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٨ (محققة انخفاضا عن نسبة ٠,٦٤ في المائة المسجلة في عام ١٩٩٤)، أعلى نسبة تخصص

من الناتج القومي الإجمالي في مجموعة البلدان الصناعية السبعة.

٣٥٥ -ورأت موزامبيق أن كثيرا من الأنشطة الحكومية التي مولتها رؤوس الأموال الأجنبية (بما في ذلك القروض) تفرض شروطا تناقض غالبا أهداف واستراتيجيات وأولويات الحكومات، وأهمها التخلص من أعباء الديون. ورصدت كوبا تناميا في الصبغة الثنائية للمساعدة مقرونا بالمزيد من الشروط التي لا تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا للبلدان النامية. وأكد بعض البلدان، وخاصة أيرلندا وكندا، أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتخذ أساسا شكل الهبات غير المقيدة. كذلك، وافقت مجموعة البلدان الثانية في مؤتمر قمة كولون على العمل في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع توصية بشأن عدم تقييد المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا. وأرجع بعض البلدان النامية (منها مثلا، ليسوتو ومدغشقر) بعض الانخفاض الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ١٩٩٥ الى المعوقات التي تواجهها قدراتها الذاتية. ومع ذلك يسود شعور قوي بضرورة أن تضمن البلدان المتقدمة النمو تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي الى المساعدة الإنمائية للبلدان النامية وأن تبذل جهدا أكبر لتمويل وتيسير إمكانية الحصول على مزيد من الموارد لدعم الجهود الإنمائية في البلدان النامية (ماليزيا والأردن ومدغشقر، ودول أخرى).

٤ - المبادئ والأولويات الناظمة للمساعدة الخارجية المقدمة للتنمية الاجتماعية

٣٥٦ -تنسجم أولويات التعاون الإنمائي، على وجه العموم، مع الخطة العالمية المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في فترة التسعينات والتي شكلت فيها مسائل القضاء على الفقر، والبيئة، والصحة، والسكان، والنهوض بالمرأة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والزراعة، والأمن الغذائي، والمساعدة الإنسانية، جوهر التعاون الإنمائي في هذه الفترة. وتعتبر غالبية البلدان المانحة (استراليا وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وكندا والنمسا وهولندا) أن هدف القضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة هو الهدف الرئيسي للتعاون الإنمائي باعتباره يتسع لميادين أخرى ذات أولوية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وتسترشد المساعدة الدولية لليابان بسياسة ركيزتها ''الأمن الغذائي'' ومبدأ الشراكة العالمية الجديدة في تناول مسألة التنمية على النحو الوارد في استراتيجية الشراكة الإنمائية التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأكد آخرون أهمية ''نهج الشراكة''. فالنهج الذي تأخذ به أيرلندا للتخفيف من حدة الفقر وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية لا يركز فقط على أقل البلدان نموا بل أيضا على المناطق الفقيرة داخل هذه البلدان، مع تأكيد يتجاوز الاحتياجات الاستهلاكية للفقراء ليشمل أيضا إمكاناتهم الإنتاجية. وتعتقد كل من الدانمرك وفنلندا عملا بمبدأ مسؤولية البلدان النامية عن تحقيق تنميتها بأن المساعدة تستهدف دعم جهود البلدان النامية التي تبذلها هي ذاتها.

٣٥٧ -وتستند الكويت في تقديم المساعدة الإنسانية الى مبدأ التضامن الدولي، والمصلحة المتبادلة، واعتبارات تتعلق بعدم الانحياز واعتبارات إنسانية وتغطي أو تشمل جوانب مثل التنمية الصناعية والهياكل الأساسية والاحتياجات الإنسانية الأساسية والتقدم التكنولوجي وتعزيز القطاع الخاص والزراعة وتحقيق الأمن الغذائي والتكوين الرأسمالي البشري. وتؤكد الصين أهمية الإقرار بالحالة الوطنية والتنمية المتناسقة للاقتصاد والمجتمع بهدف إعمال السياسات الوطنية ووضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣٥٨ -وأعربت بلجيكا عن الرأي الذي يأخذ به كثير من البلدان المانحة بتأييدها الأهداف التي تنشدها المؤسسات المالية

الدولية لتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر. وتؤيد بلجيكا أيضا إعادة توجيه تلك المؤسسات من أجل الابتعاد عن مشاريع التنمية الكبيرة في الهياكل الأساسية والنقل والطاقة لصالح برامج التنمية الاجتماعية الأصغر نطاقا والربط بين القروض التساهلية ووجود الحكم السليم. غير أن بعض البلدان يرى تكامل النفقات في هذين الميدانين، ويؤكد أن الاستثمارات في التنمية الاجتماعية ينبغي أن تكون إضافة الى تطوير الهياكل الأساسية وليس على حسابها. وتؤكد الدانمرك على تقديم مساهمة متوازنة لعملية التنمية في ٢٠ من بلدان البرنامج، تمرر فيها المساعدة الإنمائية الثنائية عبر قنوات تشمل المساهمة في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة وصيد الأسماك بطريقة مباشرة، وفي القطاعات المنطوية على تنمية الموارد البشرية.

٣٥٩ - وأعاد بعض البلدان تشكيل هياكل سياساته المتعلقة بالمساعدة منذ انعقاد مؤتمر القمة. فلقد أعلنت حكومة هولندا أنها أعادت مؤخرا النظر في سياساتها في مجال تقديم المساعدة بحيث تركز على عدد أقل من البلدان استنادا الى درجة الفقر التي تعاني منها، ونوعية السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلد ونوعية الحكم فيه. وجرى التركيز ضمن طائفة البلدان المستفيدة التي تقلص عددها بقدر أكبر، على عدد محدود من القطاعات. وأعطيت الأولوية لتوجيه المساعدة نحو الفقراء وإدماج احتياجات ومصالح النساء والأطفال والمسنين كجزء من هدف مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وتتبع سياسات المساعدة الدانمركية خطوطا مماثلة. أما المبادرات التي اتخذتها اليابان كجزء من استراتيجية الشراكة الإنمائية فشملت عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، حيث منحت سبعة بلدان الأولوية بموجب هذه الاستراتيجية. وفي سياق التعاون الإنمائي الذي تضطلع به النمسا أنشأت مكتبا مركزيا يتولى مراقبة وتنسيق أنشطة إدارة التنمية في إطار الأولوية المعطاة للقضاء على الفقر.

٣٦٠ - وتشتمل المساعدة الإنمائية عموما على برامج ثنائية للمساعدة وتمويل متعدد الأطراف يقدم من خلال مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات تمويل التنمية. ورغم قلة التقارير التي تشير الى النسبة الدقيقة لنوعي المساعدة، الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن غالبيتها يخصص ما بين ربع وثلث ميزانياتها للتعاون الإنمائي من خلال الهيئات المتعددة الأطراف، وخاصة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من جملة منظمات أخرى. وتشدد بعض البلدان، وخاصة فرنسا والدانمرك، على أهمية الأنشطة التي تقوم بها لدعم أهداف التنمية الاجتماعية من خلال منظمة العمل الدولية. وترى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمهمته للقضاء على الفقر أن يؤدي دورا رئيسيا لا يقتصر فحسب على تنسيق وتعبئة الموارد الخارجية داخل منظومة الأمم المتحدة، بل يشمل أيضا الموارد المتأتية من مصادر أخرى. وتنص خطة عمل الدانمرك المتعلقة بتعددية الأطراف الفعالة على زيادة نسبة الموارد المخصصة للبلدان الأفقر من أجل دعم الأنشطة التي تستهدف بوضوح مكافحة الفقر، وتخصيص جزء من مساهمة هذه الأطراف لتحقيق أهداف اجتماعية.

القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي

٣٦١ - ترى الدانمرك أنه من الضروري أن يكون تركيز البلدان الغنية المتقدمة النمو على التنمية الاجتماعية منصبا قبل كل شيء على تحسين الظروف والقضاء على الفقر في البلدان النامية. وفي الوقت الذي تعد فيه البلدان النامية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة الفقر، فإن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية متكافئة ولها أيضا مصلحة في

مساعدة البلدان النامية في جهودها المبذولة في هذا الصدد. ويتزايد السعي في استراتيجيات مكافحة الفقر التي تنادي بها البلدان المانحة من خلال تعاونها الإنمائي وسياساتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الى إدماج سبل وصول أصحاب المصلحة الى وسائل الإنتاج وزيادة سيطرتهم عليها والاعتبارات المتعلقة، بالتمكين والمشاركة المدنية في صلب استراتيجيات القضاء على الفقر. وأقرت سياسة القضاء على الفقر التي وضعتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية لعام ١٩٩٦ بأن الفقر ظاهرة معقدة تستفحل في بعض البلدان بفعل العولمة، وأفادت أنها تعمل على معالجة القضايا الأساسية والعوامل الهيكلية المؤدية الى الفقر من خلال نهج متعدد المستويات يشمل تدخلات على صعيد السياسات العامة وبرامج تركز على الفقر وتهيئ الفرص لتوليد الدخل، والتدريب على المهارات وإيجاد سبل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الرئيسية، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية الرئيسية للفقراء وتوجيه المشاريع مباشرة من أجل تمكين الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص من غير ملاك الأراضي والمحرومين.

٣٦٢ -وعولج موضوع تخفيف الفقر في عدة مبادرات ووسائل، مباشرة وبصورة غير مباشرة. وأشير اليه باعتباره الهدف الرئيسي لسياسة التعاون الإنمائي في الدانمرك الذي تنص عليه استراتيجية السياسات الإنمائية الدانمركية حتى عام ٢٠٠٠، ووضعت في أيار/مايو ١٩٩٨ مبادئ توجيهية جديدة تدعم الصلة بين السياسات العامة والأنشطة المحددة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وأعطى عدد من البلدان المانحة الأولوية للاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية بوصفها عنصرا رئيسيا في استراتيجيات القضاء على الفقر. وتبين برمجة الوكالة الكندية للتنمية الدولية في ميدان الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتوفير التمويل المتناهي الصغر وتنمية المشاريع البالغة الصغر، وجود هاتين المجموعتين من الأنشطة في إطار استراتيجية واحدة.

الخدمات الاجتماعية الأساسية

٣٦٣ -تمثلت إحدى نتائج مؤتمر القمة في أن تخصيص الأموال للخدمات الاجتماعية الأساسية بات يصاغ الآن بقدر أكبر من الوضوح في سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية. حيث خصصت هولندا ٢٠ في المائة من ميزانيتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتشكل الاستثمارات في برنامج الاحتياجات الإنسانية الأساسية الجزء الأكبر (٧٣ في المائة) من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية خلال فترة السنوات الثلاث بين ١٩٩٥-١٩٩٦ و ١٩٩٧-١٩٩٨. وأعلنت أيرلندا عن تركيز الاهتمام بشكل متزايد في السنوات الأخيرة على ميادين التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية والإمداد بالمياه والمرافق الصحية صغيرة النطاق، والتمويل المتناهي الصغر، والتأكيد من جديد على الزراعة والغذاء على مستوى القرية، وضمان توافر سبل العيش.

٣٦٤ -وفي إطار الخدمات الاجتماعية الأساسية، وجهت المساعدة بوضوح الى قطاعي التعليم الأساسي والصحة. وتوضيحا لذلك، خصص برنامج كندا للمساعدة الثنائية ٢٤ في المائة للرعاية الصحية الأولية، و ٢١ في المائة للتعليم الأساسي، و ٨ في المائة لتنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية، و ٧ في المائة للغذاء والتغذية، و ٨ في المائة للمياه والمرافق الصحية، و ١ في المائة للمأوى، و ٢٨ في المائة لمشاريع الاحتياجات الإنسانية الأساسية المتكاملة. وفي برامج كثيرة، اتجه الاهتمام في مجال التعليم الأساسي الى التركيز على تعليم البنات ورافق ذلك تركيز على الدعوة، والتدريب على التعبئة، والمناهج الدراسية، والمراقبة والتحفيز. ويلعب

هدف تحقيق الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، ولا سيما للفئات الأكثر حرمانا، دورا هاما أيضا في التعاون الإنمائي الذي تقدمه فنلندا من خلال برامج في ميادين التعليم والصحة وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والأمن الغذائي والنهوض بالمرأة.

النهوض بالمرأة

٣٦٥ - حظيت مسألة النهوض بالمرأة بالدعم في برامج المساعدة الخارجية، على وجه العموم، بطريقتين: الأولى من خلال تقديم الدعم المباشر للتنظيمات النسائية والثانية بإدخال المنظور الجنساني في مجال التعاون الإنمائي. ومثال ذلك، قيام الوكالة الكندية للتنمية الدولية خلال الفترة بين ١٩٩٥-١٩٩٦ و ١٩٩٧-١٩٩٨ بإنفاق ما يقارب من ١٩٨ مليون دولار، أو ما يزيد على ٤ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، في مبادرات تستهدف مباشرة تحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا وآسيا، بالإضافة الى الدعم المقدم من خلال برامج أخرى ذات أولوية. وقد أدت المنظمات غير الحكومية دورا بارزا على نحو خاص في استراتيجيات المساعدة الموجهة نحو تحقيق الأهداف المحددة في منهاج عمل بيجين.

العمالة

٣٦٦ - كان إيجاد فرص العمل من مجالات التركيز الأقل أهمية نسبيا للمساعدة الإنمائية الرسمية. فقد انصب التركيز، حسبما ذكر، على إيجاد فرص العمل عن طريق تمويل أنشطة القروض الصغيرة والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء بصفة خاصة. بيد أن المساعدة الإنمائية الدائمركية تتناول موضوع فرص العمل في صورة توفير أسباب العيش والمساواة في الحصول على فرص العمل معا. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي جرى ذلك عبر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تسهم في النمو والإصلاح، وعلى مستوى الهياكل الأساسية والمستوى المؤسسي جرى ذلك عبر إسهام المساعدة الإنمائية الرسمية في زيادة الانتاجية في مجالات الزراعة، وتطوير الخدمات المالية، والتعليم المهني والتدريب، ودعم تنظيمات سوق العمل، وعلى مستوى المؤسسات المفردة جرى ذلك عن طريق عدد من الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجهة إلى جعل قطاع الأعمال التجارية أكثر نشاطا في البلدان التي تنفذ فيها البرامج، مثل برنامج القطاع الخاص، وبرنامج التغيير التكنولوجي، وبرنامج التعاون فيما بين الأعمال التجارية في جنوب أفريقيا، والائتمانات المختلطة. وقد أعدت بلدان متعددة تقارير عن مساهمتها في تحقيق أهداف إيجاد فرص العمل عن طريق الأنشطة التي تدعم جهود منظمة العمل الدولية الرامية إلى تطوير معايير/حقوق العمل الجوهرية وحمايتها.

٣٦٧ - استخدمت البرامج الانمائية الكندية الخاصة بالقروض والمشاريع الصغيرة لتنمية القطاع الخاص، وكذلك لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، ودمج المرأة في التنمية، ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية وجودة الحكم، وتعزيز خدمات الهياكل الأساسية والبيئة المستدامة. وأبلغت كندا كذلك أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية، سعيا منها للمساعدة في تهيئة بيئة تمكن من تعزيز فرص الاكتفاء الذاتي اقتصاديا في المناطق الريفية من البلدان النامية، تعمل على استكشاف طرق تعزيز الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للتواصل، عن طريق إنشاء مراكز لتوفيرها للجمهور في البلدان التي تملك إمكانية وسائل الاتصالات لسكان الأرياف. وتسعى آيرلندا إلى تعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها أن توسع فرص التجارة مع البلدان النامية وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، كجزء من استراتيجيتها للمساعدة. وتطرقت بلدان معينة إلى المساعدة الإنمائية للأشغال العامة كثيفة العمالة بوصفها أداة لإيجاد فرص العمل. وتلمح بعض التقارير، بصورة ضمنية وليس

صراحة في بعض الأحيان، إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ربما لم يكن لها تأثير كاف فيما يختص بتوفير فرص العمل، نظرا إلى أنها تستخدم في معظمها لتوفير رؤوس الأموال بدلا عن مدخلات العمل في مشاريع التنمية الاجتماعية. ولاحظت الفلبين أن استخدام المساعدة الانمائية الرسمية في البرامج الاجتماعية الأساسية فيها قد شابه شيء من عدم الاستقرار، مما يشير بوضوح إلى تفضيل المانحين لتمويل إنتاج الخدمات والمشاريع المتصلة بالهياكل الأساسية.

الدين الخارجي

٣٦٨ - يمثل الدين الخارجي بالنسبة لبلدان نامية كثيرة عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية (بنما والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والكاميرون وكمبوديا وموزامبيق ونيجيريا). وتؤخذ تسوية الدين الخارجي، بصفة خاصة، على أنها شرط لازم للقضاء على الفقر. وترى نيجيريا أن عدم قدرة البلدان الأفريقية في جنوب الصحراء على مجاراة حجم وتعقيد دينها الخارجي جعلت عبء الدين المالي أحد المعوقات الرئيسية للنماء والتنمية. فقد حد عبء الدين الموريتاني، الذي ظل ينمو بوتيرة منتظمة حتى بلغ ٢١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٦، خيارات الاستثمارات المتاحة بصورة خطيرة. واستهلك الدين الخارجي لكمبوديا، الذي يتكون في معظمه (٨٦ في المائة) من قروض ثنائية، نسبة ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وفي زامبيا وصل نصيب الفرد من الدين الخارجي، في عام ١٩٩٧ الى ٧٠٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا مقارنة بمتوسط دخل للفرد في الناتج المحلي الاجمالي يقل عن ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. ولا تزال قيمة الدين كنسبة من عائدات الصادرات تواصل الارتفاع.

٣٦٩ - كثيرا ما يذكر أن خدمة الدين تصبح محتملة بالنسبة لهذه البلدان فقط في اطار سياسة واقعية للاقتصاد الكلي تستهدف النماء، وأن الخيار الوحيد الذي يمكن تطبيقه هو رفع عبء الديون. وترحب البلدان النامية بصفة عامة بمبادرة الدين التي أطلقتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لكنها تشعر أن المبادرة يمكن توسيعها بحيث تشمل بلدانا أكثر عن طريق التقليل من المغالاة في شروط الأهلية الجزافية. وقد تمكنت موزامبيق من أن تخفف بعض الشيء من الضائقة الناجمة عن الدين عن طريق استهلاك الدين الخارجي في ١٩٩٧ والحصول على أهلية تخفيف عبء الدين تحت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما مكنها من مواصلة الاستثمار في القطاع الاجتماعي. بيد أن عدم استيفاء شروط أهلية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يعتبر عقبة أمام إدارة الدين الخارجي بالنسبة لبعض البلدان (الكاميرون مثلا). وترى بعض البلدان، مثل مدغشقر، أنه يتوجب على شركاء التنمية أن يحددوا، بالاتفاق مع السلطات الوطنية، نسبة دين يمكن الوفاء بها وتكون كافية لخفض التزامات الحكومات الخاصة بخدمة الدين إلى ما يقل عن ٢٠ في المائة من قيمة الصادرات. وذكرت نيجيريا أنها نجحت إلى حد ما، خلال السنوات الثلاث الماضية، في وضع استراتيجية جديدة لإدارة الدين، موجهة إلى وقف المد المتزايد للدين المتراكم وتخفيضه. وتشمل العناصر الأساسية للاستراتيجية فحص أسباب الفشل في سداد القروض السابقة، ووقف الاستدانة الخارجية، والحد من مشاركة القطاع العام في المشاريع التي يستطيع القطاع الخاص تنفيذها بصورة أفضل، وإلغاء القروض/الائتمانات التي لم تسحب بعد واستبدالها بتمويل من مصادر داخلية أو باستثمارات أجنبية مباشرة، أو بمقايضة أصول الدين أو عمل ترتيبات لإعادة شرائه، أو بعمل تسويات على متأخرات الديون مع الدائنين.

٣٧٠ - شكلت مبادرة الدين التي أطلقتها الدول الفقيرة المثقلة بالديون، في اجتماع قمة ليون للبلدان الصناعية،

المنعقد في ١٩٩٦، بداية عهد جديد في معالجة مشكلة الدين بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة المدينة، بما في ذلك، ولأول مرة، تخفيف عبء الدين بواسطة المؤسسات المالية الدولية التي تزايدت حصتها في مديونية الدول الفقيرة عبر السنوات. وقرر دائنو نادي باريس أيضا، التوسع في إلغاء الاتفاقيات الثنائية للديون المستحقة لهم على البلدان التي تشملها مبادرة ليون لترتفع نسبة الديون الملغاة إلى ٨٠ في المائة. وقد استفادت خمسة بلدان فقط من تخفيف عبء الدين الناتج عن المبادرة منذ ١٩٩٨، هي أوغندا وبوليفيا وغينيا وكوت ديفوار وموزامبيق. وأعلن اجتماع قمة مجموعة الثمانية، المنعقد في كولون، عن سلسلة من التدابير لتخفيف عبء الدين ضمن إطار المبادرة، استنادا إلى مبادئ الكرم والمسؤولية والمساواة في تحمل الجهود الإضافية المتعلقة بإلغاء الدين، بغية تيسير شروط الأهلية للاستفادة من تخفيف عبء الدين بموجب المبادرة. وقرر نادي باريس إلغاء ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الديون التجارية وإلغاء جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأكثر فقرا التي تشملها المبادرة. وفضلت أيرلندا أن تستجيب بصورة أكثر كرما ومرونة لمشكلة دين البلدان النامية، خاصة المشمولة منها بمبادرة الدين، واتخذت بالتضامن مع عدد من البلدان الأخرى مبادرات شاملة لتخفيف عبء الدين عن طريق التبرع للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي ومبادرة الدين التي أطلقتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، وعن طريق المبادرات الثنائية كذلك (جمهورية تنزانيا الاتحادية وموزامبيق). ودعت أيرلندا أيضا إلى أن تكون الاعتبارات الاجتماعية ومؤشرات التنمية الإنسانية جزءا أصيلا من المبادرة، أسوة بغيرها من المانحين. وترى بعض البلدان (بلجيكا) أن مشكلة ديون البلدان الخارجة من نزاعات مسلحة أو المتأثرة بكوارث طبيعية تحتاج لأن توضع ضمن أولويات الاهتمامات. وقد اتخذت الكويت كذلك مبادرة مؤيدة لتخفيف عبء الدين على البلدان شديدة الفقر، ولتقديم المساعدة العلمية والتقنية إلى البلدان النامية التي ليست عليها قيود، واستعراض متطلبات وشروط صندوق النقد الدولي.

٣٧١ - شددت بلدان مانحة كثيرة على أن المساعدة الإنمائية الدولية لا يمكن أن تعوض نقص جهود البلدان النامية في وضع أهداف ذاتية للتنمية الوطنية والدولية، وإنما تكمل عمل البلدان التي تبذل جهدا بالفعل. وبالمثل أكد مانحون عديدون أهمية الإرادة السياسية لبدء الإصلاحات الضرورية، وأهمية الملكية المحلية كإحدى المتطلبات الرئيسية لوضع شروط أو تقديم مساعدة أكثر كرما، أو لتخفيف عبء الدين. وتعتبر الدانمرك أن إصلاحات القطاع الاجتماعي تشكل المبادئ التوجيهية الرئيسية للحصول على تخفيف عبء الدين. وأوضحت فرنسا أن البلدان التي اعتمدت سياسات اقتصاد كلي جريئة تستهدف تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة في المستقبل ستكون أول المستفيدين من مبادرة الديون. ودعت هولندا وبلجيكا إلى قيام علاقة أقوى بين تخفيف عبء الدين والتدابير المباشرة لخفض الفقر في سياق التنمية المستدامة. وبينما تفضل بلجيكا تفسير شروط الأهلية للاستفادة من تخفيف عبء الدين بموجب المبادرة بصورة أكثر مرونة، تقترح أيضا تأسيس صندوق للتنمية الاجتماعية أو لخفض الفقر في البلدان المستفيدة من مبادرة الدين، التي يمكن أن تحول إليها المدخرات المستحقة على خدمات الدين. وسيكون مطلوبا، بموجب هذا الاقتراح، من جميع برامج التكييف الهيكلي التي تنشئها البلدان المستفيدة من مبادرة الدين، أن تشمل واحدة أو أكثر من أفضل الممارسات التي يعدها البنك الدولي بغرض كفالة أن تسهم مبادرة الدين على أفضل وجه ممكن في التنمية الاجتماعية في البلدان الفقيرة. وتشارك أوزبكستان في الرأي القائل بأن الأولوية يجب أن تمنح للبلدان التي تظهر الإرادة السياسية الضرورية

والإصلاحات وتملك القدر الكافي من الاستقرار السياسي والاجتماعي، واقترحت إنشاء صندوق خاص تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم وحماية البرامج الاجتماعية في البلدان التي تطبق إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية جذرية. بيد أن التأثيرات التي قد تترتب على ربط تخفيف عبء الدين و/أو المساعدة الإنمائية الدولية بالأداء أو بالبلدان التي لا تستطيع لسبب أو لآخر (ليس بسبب قصور الجهود أحيانا) أن تظهر نتائج تستحق المقارنة، فحصت بدرجة كافية.

توفير التمويل للتنمية الاجتماعية: مبادرة ٢٠/٢٠

٣٧٢ -علقت بلدان عديدة متقدمة ونامية على تجربتها في تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ بالتضامن مع شركاء التنمية. وتؤخذ المبادرة بصفة عامة على أنها معلم بارز وذو دلالة في لفت الانتباه وتوجيه قدر كبير من المساعدة الأجنبية إلى التنمية الاجتماعية. وأبلغت كل من استراليا وأيرلندا وبلجيكا والدانمرك وكندا وهولندا عن تخصيص نفقات للتنمية الاجتماعية تفوق نسبة ٣٠ في المائة من ميزانيات مساعداتها. وخصصت النمسا أكثر من نصف ميزانيتها المعينة لمشاريع التنمية الثنائية، لبرامج التنمية الاجتماعية في البلدان الشريكة. غير أن بعض البلدان (مالي ومدغشقر مثلا) أشارت إلى أن نجاح الاستراتيجية يعتمد على قدرة الدولة المتلقية على تعبئة الموارد الضرورية ذات الصلة، الشيء الذي قد لا يتيسر في جميع الأوقات. ووصفت مدغشقر كيف أن نسبة الدخل إلى المنصرف لم تتحسن بدرجة محسوسة برغم الاصلاحات المالية. وينظر إلى الخيارات الضرائبية على أنها تشكل عائقا للمستثمرين وعوامل السوق بينما تبقى المدخرات المحلية في مستوى غير محسوس مما يتسبب في اشتداد الطلب على التمويل الخارجي. وبينما حققت مدغشقر الهدف المرصود لتخصيص نسبة ٢٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية، إلا أنها تشعر أنه في ضوء ضعف استثمارها البالغ نسبة ٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، تصبح تلك الأرقام نسبية. ويجب أيضا النظر إلى مبادرة ٢٠/٢٠ من خلال المعلومات الأساسية عن تراجع المساعدة الانمائية الرسمية. إذ إن زيادة حصة الانفاق على القطاع الاجتماعي في ظل هذه الظروف لا يعني في حد ذاته زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتساءلت الفلبين عن صحة تفسير بعض المانحين لمبادرة ٢٠/٢٠ على أنها هدف للمستويات القطرية فقط، مشيرة إلى أن مبادرة الأمم المتحدة الأصلية قد ذكرت أن تحديد نسبة ٢٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية لم يكن القصد منه تطبيق ذلك على البلدان النامية، وإنما نسبة عنيت بها البلدان المانحة للمساعدة الانمائية الرسمية. ودعت الفلبين إلى الاتفاق على تفسير موحد للأرقام المستهدفة.

أفريقيا وأقل البلدان نموا

٣٧٣ -تمشيا مع الالتزام بتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في أفريقيا، وجه قسم كبير من المساعدة الخارجية المقدمة من كبار المانحين (فنلندا وأيرلندا وكندا) إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا. وحدثت مداخلات خاصة في أفريقيا في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وتدابير تخفيف عبء الديون. وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الهدف الرئيسي لبرنامج أيرلندا للمساعدة الانمائية الرسمية. وذكرت أيرلندا أن الحصة الذاهبة إلى أقل البلدان نموا في مساعدتها تبلغ نسبة ٦٦ في المائة، مقارنة بنسبة الـ ٣٠ في المائة المخصصة للبلدان التي تعمل فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بصفة عامة. وقد ذهب معظم إنفاق كندا على التعليم الأساسي (١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة تقريبا منذ عام ١٩٩٤) إلى أفريقيا. ولأسباب تاريخية وثقافية ولغوية تعتبر الأقطار الأفريقية الخمس الناطقة

بالبرتغالية الجهة المستفيدة الرئيسية من برنامج البرتغال للمساعدة الخارجية. وقد عبرت البرتغال بوضوح أيضا عن تأييدها لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا. وتركزت المساعدة الفرنسية الثنائية منذ عام ١٩٩٧ في ''منطقة أولوية التضامن'' التي تتكون من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بصفة رئيسية.

المساعدة الإنسانية

٣٧٤ -قدمت بلدان عديدة تقارير عما قدمته من مساعدات إنسانية في سياق متابعة مؤتمر القمة. فقد ذكرت كندا أنها أنفقت أكثر من ١,٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة على المساعدات الإنسانية والمعونة الغذائية في المناطق المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية، عن طريق منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الكندية غير الحكومية بصفة رئيسية، بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨. وقامت أيرلندا بعدة مبادرات، استجابة منها لحالات الطوارئ الانسانية على المستوى الثنائي، عبر الاتحاد الأوروبي والوكالات الانسانية الدولية. وقد أعد سجل مكن من اتاحة وجود أفراد مؤهلين وذوي خبرة للانتقال الفوري إلى مواقع حالات الطوارئ الإنسانية. وقد خصصت ميزانية منفصلة في عام ١٩٩٥، تعبيرا عن الاعتراف بأهمية الربط بين المساعدة في حالات الطوارئ وما يعقب حالات الطوارئ من إعادة تأهيل وإعادة تشييد ومصالحة، بغية التمكين من تقديم الدعم عقب حالات الطوارئ، في مجال التنمية الاجتماعية بصفة خاصة، وتقديم الدعم لتهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء مجتمعات تتمتع بالسلم والاستقرار والقدرة على الاستيعاب.

العقوبات الاقتصادية

٣٧٥ -أبلغت البلدان المتأثرة بالعقوبات الاقتصادية المتعددة الأطراف والانفرادية (الجماهيرية العربية الليبية والعراق وكوبا) عن الآثار السلبية لهذه العقوبات على التنمية الاجتماعية لشعوبها. وذكر العراق أن العقوبات لم تؤد فقط إلى حرمانه من الاستفادة الكاملة من موارده الطبيعية وعائداته من التجارة وما إلى ذلك، بل شكلت عقبة أمام الحصول على المساعدة والعون الدولي. وذكرت الجماهيرية العربية الليبية أن الارادة السياسية وحدها لا تكفي لانجاز الالتزامات التي تمت في اجتماع القمة، وأن هناك حاجة أيضا إلى الموارد المحلية والتعاون الدولي. وفيما يتعلق بتدفق الموارد الأجنبية للتنمية، وبصفة خاصة المساعدة الانمائية الرسمية، ذكرت كوبا أنها عانت من تأثير الحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة ما يتعلق منه بالوصول إلى مصادر التمويل متعددة الأطراف كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وغيرهما من المصادر الإقليمية.

دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

٣٧٦ -ترى بلدان كثيرة (اليابان وفنلندا وكندا وهولندا) أن دور المجتمع المدني في التعاون الإنمائي يمثل قناة هامة من قنوات المساعدة الأجنبية التي تدعم التنمية الاجتماعية وعاملا هاما من عواملها. إذ يجري توزيع نسبة كبيرة من أموال مشاريع التنمية الاجتماعية عن طريق المنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان المانحة والمتلقية معا. وبرغم اختلاف الأساليب إلا أن مشاركة المنظمات غير الحكومية تتجه إلى الازدياد في المشاريع الخاصة بالتكامل الاجتماعي والمشاركة، خاصة ما يتعلق منها بتعزيز النهوض بالمرأة، كما في حالة كندا وهولندا. وقد عكفت هولندا على وضع مذكرات عن سياسات محددة، يشكل التكامل الاجتماعي محور خطابها مع التركيز بصفتها الخاصة على تمكين المرأة (منحها الاستقلال الذاتي)، موجهة إلى عدد من المجموعات المستهدفة. ووزعت اليابان مخصصات ميزنتها في شكل دعم ومعونات عبر المنظمات غير الحكومية، كما وسعت نطاق

تنسيقها وتشاورها مع هذه المنظمات. وتشكل المشاورات المخططة مع منظمات المجتمع المدني بشأن مسائل الفقر في كندا وخارجها جزءا من سياسة الوكالة الكندية للتنمية الدولية الخاصة بخفض الفقر. وأشارت هولندا إلى الخصائص النوعية والقدرات الاستيعابية للحكومات والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، بوصفها بعضا من المعوقات المتعددة التي تواجه التنمية الاجتماعية في العالم النامي. وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ نفذت كندا نسبة ١٠ في المائة من برامجها الخاصة بالاحتياجات الإنسانية الأساسية عبر المنظمات غير الحكومية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد

٣٧٧ -تشكل حقوق الإنسان والحكم الرشيد أيضا مكونا هاما من مكونات المعونة الدولية الخاصة بالتنمية الاجتماعية. إلا أن هناك اختلاف في مفاهيم التعاون في حقوق الإنسان. ففي معظم الحالات يوجه التعاون إلى البرامج المصممة لتعزيز سلطة القانون وتطبيق العدالة وتحقيق ديمقراطية والحكم الرشيد. وذكرت كندا أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية أنفقت بين الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ والفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ نسبة ١٣ في المائة تقريبا (٦٣٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) من مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية على دعم حقوق الإنسان وديمقراطية والحكم الرشيد. وتساعد الوكالة الكندية للتنمية الدولية المجتمعات المدنية في البلدان النامية أيضا في فهم النتائج التي قد تترتب على العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل المشاريع تطوير الأنظمة القضائية (رواندا) ودعم المجتمعات المدنية عبر المنظمات المحلية غير الحكومية (جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون ونيجيريا) وتأسيس ممارسات انتخابية أكثر شفافية وإنصافا وإنشاء مؤسسات وطنية/دواوين مظالم لحقوق الإنسان. وتمنح المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمعات المحلية أدوارا هامة في هذه البرامج في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص. بيد أن بعض البلدان (الصين مثلا) ترى في هذا ''التعاون'' مجابهة مخفية وتسييسا لحقوق الإنسان وتدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان النامية.

التعاون الدولي في سياق الاقتصاد العالمي

٣٧٨ -أبرزت بعض البلدان، بجانب مسألة المعونة والمساعدة الدولية، دور التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالاقتصاد والتمويل العالمي وبالتعاون الإنمائي، الذي إما أن يؤثر بصورة إيجابية على التنمية الاجتماعية ويقابل أهداف اجتماع القمة، أو يخفف وطأة التوجهات السلبية للاقتصاد الدولي. وكشفت الصين عن أن تمتعها بفائض في ميزان المدفوعات (١٤٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة بنهاية عام ١٩٩٨) مكنها من التعاون مع العالم الخارجي في مقاومة تأثيرات القلاقل المالية، التي تضررت منها القارة الآسيوية، ومنع استفحالها، عن طريق المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها (اليوان) والعمل بصورة غير مباشرة على تأمين وجود بيئة صالحة للتنمية الاجتماعية. وأكدت سنغافورة أيضا أهمية التعاون الدولي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بغرض الحيلولة دون وقوع الأزمات، مثل الأزمة الآسيوية التي قعدت بالتنمية الاجتماعية. وذكرت البرتغال وفنلندا أن من أهداف برنامج التعاون الإنمائي مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي عن طريق دعم جهود الإصلاح وتحرير السياسات الاقتصادية. وهي تفضل أيضا منح المزيد من الاهتمام لمسائل التجارة ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا، في اجتماعات منظمة التجارة العالمية. وتدعو بعض البلدان، داخل الاتحاد الأوروبي، إلى توسيع فرص وصول المنتجات من البلدان النامية إلى سوق الاتحاد، وفرص حصول بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي على منتجات أقل البلدان نموا. وأكدت الدانمرك أنه اذا أريد لتوسيع فرص الوصول إلى

الأسواق أن يفيد البلدان النامية فإنه يجب أن تصحبه مساعدة تقنية من أجل مساعدة هذه البلدان على استثمار هذه الفرص.

استنتاج

٣٧٩ -تستند التحليلات المضمنة في جزء من هذا التقرير إلى مدى تناول المساعدة الدولية في التقارير التي وردت، إلا أن ذلك لا يحول دون الخروج ببعض الاستنتاجات.

٣٨٠ -وعلى الرغم من إعادة تأكيد الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن عددا قليلا من البلدان هي التي اتخذت خطوات ملموسة لعكس هذا الاتجاه أو اعتمدت جداول زمنية للوفاء بالهدف المتفق عليه البالغ ٠,٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. ويمكن للجهود التي تبذلها بلدان مجموعة الـ ٨ الأكبر حجما والأكثر ثراء للوفاء بهذا الهدف، أن تحقق الاختلاف الأكبر في تحفيز قيام بيئة خارجية متمكنة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٣٨١ -وفي الوقت نفسه، فإن ربط المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الدين بالنتائج، يمكن أن يؤدي إلى خطر استبعاد وتهميش تلك البلدان التي لا تستطيع لسبب أو لآخر تحقيق الحد الأقصى الضروري للتأهل من أجل الحصول على هذه المساعدة أو الإغاثة مما لا يحقق أحد الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة للتعجيل بتنمية أفريقيا بوجه عام وأقل البلدان نموا بوجه خاص وإدماجها في الاقتصاد العالمي.

٣٨٢ -ومن المجالات التي تتطلب مزيدا من النظر العلاقة بين التدابير المباشرة وغير المباشرة لمعالجة الفقر في البلدان النامية والدور النسبي للتدابير العاجلة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر مثل توليد فرص العمالة وعرض السلع والخدمات في السوق بأسعار عادلة ومزيد من التدابير المتوسطة الأجل مثل التعليم الابتدائي والصحة الأساسية والتوازن السليم بين الاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاعات الاجتماعية.

٣٨٣ -وقد ساهمت مبادرة الـ ٢٠/٢٠ في تحسين رصد الأموال اللازمة للتنمية الاجتماعية، ولكن يجدر النظر إليها من منظور جهود البلد الشريك المتلقي وليس بوصفها مبادرة من المانحين حسبما يُنظر إليها حتى الآن. ويمكن للصعوبات التي يواجهها بعض البلدان في جمع الموارد المحلية وإعادة تخصيصها، في حالة وجود صلة قوية جدا، أن تؤثر على كمية الموارد المستثمرة في القطاع الاجتماعي الذي تعتمد فيه بعض البلدان بشدة على المساعدة الخارجية.

٣٨٤ -وهناك إمكانية في أن تحقق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرات المتعلقة بإتاحة الفرص التجارية لأفريقيا وأقل البلدان نموا انفراجة كبيرة في مشكلة الدين التي يعاني منها كثير من أفقر البلدان المثقلة بالدين. ولكن الكثير من البلدان النامية يرى أيضا أن هناك حاجة لتوسيع نطاق تلك المبادرات لتشمل فئات أخرى أيضا. ومع حدوث مبادرات بشأن تخفيف عبء الدين والمعونات وفرص الوصول إلى الأسواق التجارية والاستثمارات والتي تستهدف أفقر البلدان، وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والأسواق الناشئة. إلا أن هناك بلدان تقع بين هذا وذاك ما زالت تواجه بيئة غير مواتية للتنمية الاجتماعية.

٣٨٥ -وما زال يلزم الاستفادة أيضا على نحو أكمل من دور التعاون الإنمائي في زيادة الطاقات الإنتاجية للسكان في البلدان النامية وبناء قدرة القطاع الخاص على التنافس بمزيد من الفعالية في السوق العالمية ودور الائتمان الجزئي في خلق فرص العمالة لا سيما بالنسبة للمرأة.

٣٨٦ -وأخيرا، فإن زيادة الاهتمام بعوامل وسياسات الاقتصاد الكلي وزيادة فرص الوصول التجارية التفاضلية للبلدان النامية، يمكن أن يضاعف الدخول ويقلل الاعتماد على المعونات في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يمكن

النظر في فكرة ربط تخفيف عبء الدين بالإيرادات الآتية من الصادرات عن طريق تيسير فرص الوصول إلى الأسواق التجارية.

سادسا - بناء القدرة على التنمية الاجتماعية

ألف مقدمة

٣٨٧ - يعد بناء القدرة وسيلة هامة للتقدم الإنمائي والاجتماعي. ويمكن تحديده بوصفه وسيلة لخلق بيئة سياسية واجتماعية اقتصادية وقانونية على الصعيد الوطني تفضي إلى تحقيق الالتزامات التي وضعها مؤتمر القمة. واستنادا إلى هذا المفهوم، تقدم الأجزاء التالية تحليلا للتدابير المتعلقة بإنشاء وتعزيز إطار مؤسسي فضلا عن نظام إدارة حكومية ملائمة يستهدف تحديد هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٣٨٨ - وعند تحليل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن على الصعيد الوطني، وجد أن الحكومات لم تفرق دائما بين تنفيذ السياسات والخطط والمشاريع والمنجزات الفعلية الناتجة عن التنفيذ. وعلى سبيل المثال، أفاد كثير من الحكومات عن صياغة استراتيجية شاملة أو سياسة عامة دون أن يتناول بالتفاصيل نتائج أي خطة من هذه الخطط.

٣٨٩ - وقد نوقشت في الأفرع من الأول إلى الثالث من هذا التقرير التدابير المتخذة مباشرة لتحقيق أهداف والتزامات إعلان كوبنهاغن وجدول أعمال التنمية الاجتماعية، ومن ثم لن يتم تناولها بالتفصيل في هذا الفرع. وبدلا من ذلك، يركز هذا الفرع على وصف سردي لبعض الملامح الرئيسية التي ذكر أنها أسهمت بصورة كبيرة في نجاح تنفيذ تلك الأهداف.

٣٩٠ - وترد أدناه مناقشة للعناصر التالية لبناء القدرة: (أ) الاستراتيجيات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية؛ (ب) تقييمات للقدرة المؤسسية؛ (ج) الإجراء الذي اتخذته الهيئة التشريعية لخلق بيئة قادرة؛ (د) الشراكات مع المجتمع المدني؛ (هـ) اللامركزية والحكم المحلي؛ (و) المساءلة والشفافية (الحكم الرشيد)؛ (ز) تنفيذ السياسات والمشاريع؛ (ح) رصد المشاريع؛ (ط) تقييمات الأثر وتقييم البرامج المضطلع بها منذ عام ١٩٩٥.

٣٩١ - وينبغي أن تبدأ القدرة المؤسسية للحكومات على معالجة القضايا الاجتماعية بإجراء استعراض لأهداف واستراتيجيات التنمية في الأجل الطويل. ولكي تكون هذه التدابير فعالة، يلزم تحديد رؤية واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية بطريقة قائمة على المشاركة. وبموجب هذا المبدأ، يلزم أن تتخذ الحكومات جميع التدابير المطلوبة لتحقيق العدل الاجتماعي ولتوفير الحماية الاجتماعية لجميع مواطنيها والمحافظة عليها. وقد أفاد كثير من الحكومات أنه تبنى هذه النظرة وتلك الاستراتيجيات الطويلة الأجل ليس فحسب للإعداد لإعلان كوبنهاغن بل أيضا عند اعتماده. (انظر الفقرات ٣٩٥-٤١٨ أدناه).

٣٩٢ - ومنذ البداية يلزم تنظيم الحكومات وتجهيزها للقيام بالمهام المقبلة. ويتعين إجراء تقييم شامل للموارد المتاحة. ويمكن في وقت لاحق إدخال تحسينات في تلك المجالات. وترد أدناه أمثلة لذلك (انظر الفقرات ٤١٩-٤٧٨). ومن المفيد أيضا أن تتخذ الهيئة التشريعية إجراء لمعالجة القضايا الفعلية على وجه أفضل (انظر الفقرات ٤٢٩-٤٣٣ أدناه). والشراكات مع منظمات المجتمع المدني وأعضائها واللامركزية والحكم المحلي تشكل ترتيبات مؤسسية هامة مطروحة بوصفها محددات إيجابية لتنفيذ أهداف مؤتمر القمة (انظر الفقرات ٤٣٤-٤٤٨ أدناه). ويشكل الحكم الرشيد

والمساءلة والشفافية متطلبات أساسية هامة للتنفيذ (انظر الفقرات ٤٤٩-٤٥١).

٣٩٣ -ويقتضي إدارة البرامج بنجاح في مجال التنمية الاجتماعية تحديد الأولويات على النحو المناسب، ويمثل تنفيذ السياسات والمشاريع خطوات هامة نحو بلوغ هذا الهدف. ويرد أدناه وصف للخطوات التي اتخذها البلدان الأعضاء (انظر الفقرات ٤٥٢-٤٥٥). وأخيرا، يرد في الفقرات من ٤٥٦ إلى ٤٦٥ أدناه استعراض لتقارير البلدان الأعضاء عن الجهود التي بذلتها في مجال أنشطة رصد المشاريع وتقييم الأثر وتقييم البرامج، وجميعها خطوات لازمة لاكتمال دورة تخطيط المشاريع.

٣٩٤ -وترد أدناه مناقشة الخطط والاستراتيجيات والبرامج التي أبلغت عنها الحكومات الوطنية مصنفة حسب الالتزام الرئيسي أي القضاء على الفقر وتوفير فرص العمالة والاندماج الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن الاستنتاجات المقدمة هنا تستند إلى التقارير الرسمية للحكومات. والهدف من هذا الاستعراض هو تقديم نظرة متعمقة إلى حد ما لمختلف التدابير المتعلقة ببناء القدرة التي اتخذها الحكومات في سعيها من أجل تنفيذ أهداف والتزامات مؤتمر القمة.

باء الإجراءات التي اتخذها الحكومات في بناء القدرة على تنفيذ أهداف مؤتمر القمة

١ رؤية واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية

٣٩٥ -من الضروري، على الصعيد الوطني، وجود رؤية وخطة عمل طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية لنجاح تنفيذ توصيات مؤتمر القمة على الصعيد الوطني. وحسب المناقشة الواردة أدناه، أبلغت البلدان عن عدد من الأنشطة التي نظمتها في استجابة مباشرة لاستنتاجات مؤتمر القمة والرامية إلى إيجاد أو صقل أو صياغة رؤية مشتركة على الصعيد الوطني. وقد تم تسجيل هذه الأنشطة من قِبل الأمين العام في تغطيته السنوية لمتابعة أعمال مؤتمر القمة.

٣٩٦ -ويبدو من التقارير الوطنية المقدمة كل خمس سنوات بعد اعتماد إعلان كوبنهاغن أنه على الرغم من وضع خطط عمل وطنية بالفعل في كثير من البلدان والموافقة عليها كل على حدة، فإن مؤتمر القمة يشجع إجراء مناقشات على الصعيد الوطني لتبني نهج أكثر شمولا للتنمية الاجتماعية وإدماج القضايا الرئيسية الثلاث التي طرحها مؤتمر القمة واعتمادها في ظل الظروف المحددة على الصعيد الوطني. ويصور ذلك التجارب الوطنية المختارة الواردة أدناه.

٣٩٧ -كمتابعة مباشرة لمؤتمر القمة، نظمت حكومة السويد مؤتمرا وطنيا كبيرا في عام ١٩٩٦، أعيد فيه فحص أهداف وغايات السياسات الاجتماعية الحالية في هذا البلد. ولما كانت المسؤولية الرئيسية في السويد عن القضايا الاجتماعية الهامة تقع على عاتق المجالس المحلية ومجالس المقاطعات، فإن مشاركة هذه المجالس كان أمرا حاسما في نجاح هذا المؤتمر. وكانت نقطة الانطلاق في هذا المؤتمر أنه مع ضرورة تحقيق التوازن في الموارد المالية العامة، ينبغي الحفاظ على الرفاه العام وتطويره. وكان المؤتمر علامة بارزة رئيسية في إعادة توجيه السياسة الاجتماعية في السويد.

٣٩٨ -وفي اليابان، عُقد مؤتمر اتصال بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكان هذا المؤتمر حافزا رئيسيا لوضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية. وتعقد مرتين سنويا مشاورة بشأن تنفيذ مختلف المسائل المتصلة بالاندماج الاجتماعي.

٣٩٩ -وفي الصين، وافق مجلس الشعب في آذار/مارس ١٩٩٦ على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمتد لفترة تسع سنوات. وبالمقارنة مع الخطط السابقة، زادت

هذه الخطة الإنمائية الطويلة الأجل من التركيز على القضايا الاجتماعية.

٤٠٠ -وبذلت حكومة العراق جهودا مختلفة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع والأفراد فيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي تمشيا مع الأهداف العامة لمؤتمر القمة. لكنها أشارت في تقريرها إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) قد أعاق الجهود المبذولة.

٤٠١ -وذكرت كوبا في تقريرها الصعوبات التي حالت دون تحقيق أهداف مؤتمر القمة نتيجة التغييرات التي طرأت على بيئتها الخارجية في مطلع التسعينات. غير أن هذا البلد حافظ على قدرته على صياغة وتنفيذ ورصد برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرامية إلى ضمان الامتثال لجميع الالتزامات التي حددها مؤتمر القمة.

٤٠٢ -وأنشأت الجماهيرية العربية الليبية لجنة وطنية للتنمية الاجتماعية لمتابعة عمل مؤتمر القمة. واتخذت تدابير لتجنيب نسبة من عائدات النفط سنويا لتوزيعها على الأسر التي في حاجة إلى مساعدات مالية.

٤٠٣ -وفي المغرب، تم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تنظيم مؤتمر وطني عن العمالة بهدف إيجاد اتفاق بين العناصر الفاعلة الاجتماعية بشأن السياسات المشتركة لصالح خلق فرص للعمل. والتمس المؤتمر أيضا الحصول من الشركاء الاجتماعيين على الالتزام اللازم بتنفيذ تلك الحلول المشتركة. وذُكر أن الاستنتاجات الموافق عليها نتيجة هذا الحوار تتطابق مع أهداف مؤتمر القمة: وسيتم وضع سياسة اقتصادية مشتركة تهيئ بيئة مواتية لتوسيع فرص العمل؛ واعتماد سياسة للتدريب؛ وتحسين نوعية العمل؛ وأخيرا تحسين إمكانية دخول الفئات المحرومة سوق العمل. ويعتمد المغاربة على استراتيجية رئيسية للتنمية الاجتماعية أهم عنصرين فيها برنامج للرعاية الصحية الأساسية، وتوسيع نطاق التعليم ليشمل جميع أنحاء البلد.

٤٠٤ -وفي مجال القضاء على الفقر في الصين تم وضع برنامج طموح للقضاء على الفقر تعطيه الحكومة أولوية عليا. وسيوفر البرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر الطعام والكساء لما لا يقل عن ٨٠ مليون شخص في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلد.

٤٠٥ -وفي بنما، تم في عام ١٩٩٨ اعتماد برنامج معنون ''تركيز استراتيجية جديدة لمحاربة الفقر: ١٩٩٨-٢٠٠٣''، يرمي إلى تحسين كفاءة النفقات الاجتماعية لكي تتركز على أكثر الفئات احتياجا؛ وتشجيع قيام مشاركة مجتمعية منظمة؛ وتنفيذ نظم ملائمة لرصد التقدم المحرز ومتابعته وتقييمه.

٤٠٦ -وفي غامبيا، صاغت الحكومة في عام ١٩٩٥ وثيقة رئيسية في مجال السياسة العامة معنونة ''رؤية حتى عام ٢٠٢٠''، مشفوعة بورقة تتعلق بإطار السياسة العامة، للاسترشاد بها في تنفيذ برنامج معزز للتكيف الهيكلي. ويشمل البرنامج الإصلاح المؤسسي كعنصر أساسي لتحقيق هذه الرؤية.

٤٠٧ -وفي جامايكا، شملت الاستراتيجية المتبعة لتنفيذ البرامج مبدأ الشراكة والتعاون فيما بين الوكالات والمشاركة المجتمعية. وتضم الترتيبات المؤسسية أساسا مجموعة من اللجان والوحدات الإدارية المتخصصة لربط القطاع العام بالمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل الخارجية والطوائف على الصعيد الوطني وعلى مستوى الدائرة والمجتمع المحلي. أما الشراكة والنهج القائمة على المجتمعات المحلية لتنفيذ البرامج، فإنها تحظى بشعبية واسعة النطاق على جميع مستويات المجتمع. وهناك اتفاق بين راسمي السياسات العامة في الحكومة بأن هذا النهج الخاص بالتنمية الاجتماعية

يعد دون شك أحد الدروس الإيجابية المستفادة في جهود جامايكا حاليا لتنفيذ التزامات كوبنهاغن.

٤٠٨ -وأنشئت في رومانيا لجنة وطنية للوقاية من الفقر ومحاربته تتألف من ممثلين للوزارات والنقابات وشركات الأعمال والمجتمع المدني، بهدف وضع منهجية لتحديد الفقر وتقييمه، واستحداث استراتيجية وطنية بشأن الفقر؛ وبناء قدرة مؤسسية للقضاء على الفقر؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأنشطة الرامية إلى الوقاية من الفقر ومحاربته.

٤٠٩ -وفي ضوء الزيادة الكبيرة في عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر في أوكرانيا، تم، بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١١٦٦، الإعلان عن مبادئ توجيهية أساسية للسياسة الاجتماعية للفترة بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠. وبموجب هذه المبادئ التوجيهية تُقدم مساعدات تستهدف الأسر الفقيرة؛ على سبيل المثال، عن طريق إعانات الإسكان، وتم أيضا توسيع نطاق هذه المساعدات في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩. ويحصل حاليا نحو ٤,٥ مليون أسرة على الدعم الحكومي.

٤١٠ -واعتمدت مدغشقر عام ١٩٩٧ استراتيجية وطنية ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر. وأنشأت أيضا أمانة فنية داخل الحكومة للإشراف على تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج التي سيجري الاضطلاع بها بموجب هذه الاستراتيجية.

٤١١ -وفي بوليفيا، شجع استمرار الفقر وتجديد الالتزام، الدولة على العمل بالتعاون مع المجتمع المدني في تنظيم حوار وطني عام ١٩٩٧. ونتيجة لذلك، نفذت الحكومة خطة عمل تشغيلية تم ترتيبها في أربعة محاور رئيسية: إتاحة الفرصة، والحفاظ على كرامة البشر، وتحقيق المساواة وإضفاء الطابع المؤسسي.

٤١٢ -وعقب مؤتمر القمة أعدت بوركينا فاصو رسالة إعلان نوايا تتعلق بسياساتها العامة في مجال التنمية البشرية المستدامة. والهدف من ذلك هو ضمان أن تركز جهود التنمية الوطنية على الأمن الإنساني، بحيث يتمكن جميع مواطني بوركينا فاصو من التمتع بالأمن الاقتصادي (توفر فرص العمل المستقر والمربح) والأمن الصحي (توفر الرعاية الصحية الرخيصة التي تشمل الوقاية والعلاج على حد سواء) والأمن الغذائي (توفر الغذاء الأساسي، بما في ذلك ماء الشرب المأمون) والأمن البيئي (الحفاظ على بيئة سليمة) والأمن الشخصي والسياسي.

٤١٣ -وفي كمبوديا عكس عدد من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحكومية المتوسطة الأجل الموضوعة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ جدول أعمال واسعا يُقر الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة.

٤١٤ -وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التي تمر بفترة انتقالية، انخفض بشكل جذري دور الحكومة كموفِّر لفرص العمل. وفضلا عن ذلك أدى الكثير من الإصلاحات التي أجريت في اقتصادات تلك الدول، بدافع تحويلها إلى اقتصادات سوقية، إلى ارتفاع حاد في البطالة. وكما أعلنت أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وكرواتيا وغيرها، فإن السياسات الرامية إلى معالجة هذه المشاكل قد وُجهت بالدرجة الأولى نحو تخفيف حدة أقسى آثار الانتقال إلى الاقتصاد الحر، وإلى بناء القدرة على مراقبة ورصد حركة اليد العاملة، وتوفير الحماية القانونية للعمال، وسن وتطبيق قوانين جديدة (في معظم الدول) تحدد أجرا قانونيا أدنى وشروطا للعمل لا تتعلق بالمسائل النقدية، ومساعدة الباحثين عن العمل في الحصول على وظائف من خلال برامج للتدريب وإيجاد فرص للعمل.

٤١٥ - حددت النمسا لنفسها في برنامج عملها الوطني للعمالة، هدفا يتمثل في تخفيض معدل البطالة إلى ٣,٥ في المائة بحلول العام ٢٠٠٢. ومن أولويات الخطة خلق ''مجتمع لجميع الأجيال''. وتأخذ هذه الأهداف كذلك بعين الاعتبار التغيرات السكانية في المستقبل، وهي قائمة على اعتبار أن ارتفاع مستويات العجز في الميزانية لا يشكل أساسا سليما لسياسة فعالة في مجال العمالة.

٤١٦ - وتصوغ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سياسات توظيف مشتركة بشكل متزايد وتتمثل أربعة مبادئ رئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال التوظيف في تحسين فرص العمل وتطوير المشاريع الحرة وتعزيز قدرة الشركات والموظفين على التكيف وتدعيم السياسات الرامية إلى توفير فرص متساوية للجميع. ولحكومة سويسرا استراتيجية ثنائية تهدف إلى إعادة دمج العمال العاطلين عن العمل، مع ضمان دخل أدنى للجميع في نفس الوقت. وتهدف ميزانية حكومة السويد لعام ١٩٩٩ إلى زيادة نصيب السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٠ سنة من فرص العمل العادية من ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٤.

٤١٧ - وضعت الكويت برنامج عمل وطنيا للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ يهدف، في جملة أمور، إلى زيادة مشاركة الموظفين الكويتيين في شغل وظائف في القطاع غير الحكومي، وتحسين الصحة والسلامة في المهنة، ورعاية الأبحاث الرامية إلى تحديد الاحتياجات الجديدة لسوق العمالة.

٤١٨ - وأقرت السويد في عام ١٩٩٨ خطة عمل وطنية للسياسات المتعلقة بالمسنين، واستخدمت لذلك الغرض مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن باعتبارها مخططا أوليا لخطة العمل. (قرار الجمعية العامة ٤٦/٩١، المرفق).

٢ - تقييمات القدرة المؤسسية والتحسينات المدخلة عليها

٤١٩ - تتحمل كل من الحكومات، والوكالات الحكومية والوزارات ومقدمو الخدمات الاجتماعية المسؤولية الأولى عن وضع الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر وزيادة فرص العمل وتوفير فرص متساوية لجميع عناصر المجتمع. وتؤدي هذه المؤسسات وظائف تتمشى مع الولاية العامة المنوطة بها، ولذلك فهي تتعرض لضغط دائم لتوظيف ما لديها من مهارات ومعارف من أجل الاستجابة لذلك الضغط. ويمكن أن ينتج هذا الضغط عن النشاط السياسي الذي تمارسه مختلف الفئات في النظام الديمقراطي وفي المجتمع المدني، ويمكن كذلك أن يأتي الضغط من قوى خارجية (نتيجة التزام دولي أو من جانب وكالة دولية مقرضة أو مانحة). ويبدو أن التغيير المؤسسي في كثير من الدول موضوع المناقشة التالية ناجم عن الضغط الذي تمارسه هاتان الجهتان معا.

٤٢٠ - سعت هولندا في استراتيجيتها الطويلة الأجل الرامية إلى تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، إلى تحسين نوعية هذه الخدمات وإضفاء الصفة المهنية عليها. وتقدم الدعم أيضا إلى الحكومات المحلية في مجال وضع سياسات اجتماعية. وسعيا إلى ضمان توفير حد أدنى من الخدمات، التزمت حكومة لكسمبرغ بضمان أن تكون نسبة الاخصائيين الاجتماعيين واحدا لكل ٥٠٠ ١ نسمة.

٤٢١ - وفي أفريقيا بدأت مدغشقر وموريتانيا وإثيوبيا مشاريع تهدف إلى تحسين القدرة المؤسسية على مواجهة الفقر. وتم ذلك بواسطة إجراء مزيد من الأبحاث الاجتماعية وإصلاح الإدارة. ولكي توفّر المؤسسات المتخصصة خدمات اجتماعية للسكان المتضررين مباشرة من الفقر ونقص الموارد، بدأت حكومة ليتوانيا في عام ١٩٩٨ بتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات لتنمية الهياكل الأساسية لخدماتها

الاجتماعية. ويستهدف البرنامج كبار السن والأطفال والأسر التي تعاني من مشاكل اجتماعية والأشخاص الذين يتعرضون للاستبعاد الاجتماعي والمعاقين. ويوفر البرنامج منحا على أساس تنافسي لمشاريع محلية ومشاريع تنفذها منظمات غير حكومية في مجال الخدمات الاجتماعية بشرط أن تضمن الحصول على أموال مماثلة من الحكومة المحلية أو من مصادر في القطاع الخاص.

٤٢٢ -أنشأت استراليا في تموز/يوليه ١٩٩٧ وكالة اتحادية جديدة تسمى ''سنترلنك'' تستخدم كنقطة مركزية لإيصال الخدمات الحكومية، مما أدى إلى تحسن كبير في كفاءة وفعالية الخدمات التي تقدمها الحكومة. ويقدم القطاع الخاص خدمة موحدة على الصعيد الوطني لتسجيل الباحثين عن العمل، وإدارة مستحقات البطالة، وتقييم أهلية الباحثين عن العمل، للحصول على مساعدة من أجل الدخول في سوق العمالة وتنظيم عملية إحالة المتقدمين لطلب عمل إلى الجهات التي تساعدهم في سوق خدمات العمالة وإنفاذ شروط استحقاق المساعدة.

٤٢٣ -وقد اتخذت الصين تدابير جديدة لزيادة قدرة مؤسساتها على تنفيذ البرامج والسياسات لمتابعة مؤتمر القمة. ففي عام ١٩٩٨ أنهى مجلس الدولة عملية إصلاح هيكلي هامة، وذلك بتعزيز الإدارات التنفيذية التابعة للحكومة والعاملة في مجال التنمية الاجتماعية وبإنشاء وزارة جديدة معنية بالعمل والأمن الاجتماعي.

٤٢٤ -وفي بربادوس تم البدء بتنفيذ برنامج لإصلاح القطاع العام، يهدف إلى وضع الجمهور في قلب العمل الحكومي، وذلك بواسطة تحقيق مزيد من الفعالية وسرعة الاستجابة والكفاءة والقدرة على المنافسة فيما يتعلق بنوعية الخدمات التي تقدمها الخدمة المدنية. وقد دخل حيِّز التنفيذ برنامج خاص لتنظيم المعاملات مع الناس في الوكالات التي تتعامل يوميا مع الجمهور. وفي أيرلندا تم البدء بتنفيذ مبادرة مماثلة للإدارة الاستراتيجية لجعل الخدمة المدنية أكثر استجابة لاحتياجات الناس.

٤٢٥ -وخصصت حكومة بوتان في كل برنامج من برامجها القطاعية أموالا لتنمية الموارد البشرية بهدف تحسين خدماتها الرامية إلى تنفيذ وإنجاز البرامج التي تم وضع ميزانية لها لصالح الجمهور. وكان ذلك جزءا من خطة رئيسية تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات الحكومية.

٤٢٦ -وأنشئ في الحكومة البوليفية مجلس وطني للسياسات الاجتماعية يجمع بين الوزارات العاملة في القطاعات الاجتماعية. وتقوم هذه الهيئة بتحديد وإقرار السياسات وتقديم توصيات باعتماد أطر معيارية للقطاعات، وتساعدها على ذلك أمانة مسؤولة عن وضع تقييمات تقنية للمقترحات. وفي الأردن سعى عدد من الوزارات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية إلى تحسين قدرتها المؤسسية عن طريق عدد من البرامج التي كان لها أثر كبير في دعم وتعزيز السياسات الاجتماعية للحكومة.

٤٢٧ -وفي سنغافورة عهد إلى المجلس الوطني للخدمات الاجتماعية الذي أنشئ في أوائل التسعينات، أن يكمل جهود الحكومة الرامية إلى سد الاحتياجات في مجال الرعاية الاجتماعية عن طريق تنمية وتعزيز وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية التطوعية وتشجيع الأعمال التطوعية. ويعمل المجلس كقناة اتصال بين المنظمات التطوعية في المجتمع والحكومة، وتربطه صلات وثيقة بوزارة التنمية المجتمعية.

٤٢٨ -وقد تعرضت المؤسسات في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى لضغوط شديدة على قدرتها على إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأعلنت أرمينيا عن حدوث انخفاض شديد في قدرات الحكومة على إيصال الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة إلى

سكانها.وقد أدت هذه الحالة إلى إجراء إصلاحات مختلفة في قطاعي الصحة والتعليم بهدف تنويع مصادر التمويل من خارج القطاع العام؛ وتطبيق اللامركزية على النظام المالي والإداري للمستشفيات والمدارس، وإدخال نظم المعلومات والإدارة الحديثة؛ ومراجعة وتحديث معايير وبرامج التعليم.

٣ - الإجراءات التشريعية

٤٢٩ -السلطة التشريعية أساس أي إجراء حكومي في مجال التنمية الاجتماعية، ويزداد الاعتراف بها كوسيلة لا بد منها لتعزيز وتحسين الخدمات الحكومية. ولذلك فقد اتخذ عدد كبير من الدول تدابير تشريعية لزيادة قدراتها المؤسسية على معالجة القضايا التي تناولها مؤتمر القمة.

٤٣٠ -فمثلا، في مجال الإجراءات التي يتخذها البرلمان لمكافحة الفقر، وضعت حكومة البرتغال برنامجا مجانيا لمدفوعات الضمان الاجتماعي والدمج الاجتماعي لصالح الأفراد والأسر الذين يعيشون في أوضاع مالية غير آمنة ويتعرضون للاستبعاد الاجتماعي. ويتضمن هذا البرنامج توفير دخل أدنى مضمون، يشمل علاوة نقدية لسد الاحتياجات الأساسية وبرنامج للتدريب المهني يهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتعزيز الاستقلال المالي للمستفيدين.

٤٣١ -وفي الصين أصدرت الحكومة ونفذت قوانين جديدة في مجال العمل والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة العامة، وكذلك قوانين لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء وكبار السن والقُصَّر والمعوقين. وقد شكلت هذه القوانين الجديدة إطارا مؤسسيا لأنشطة حكومية أكثر فعالية في هذه المجالات.

٤٣٢ -ويجري التعاون على المستوى الإقليمي لوضع تشريعات مشتركة في مجال العمالة في بعض الدول. وبإقرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للميثاق الأوروبي للعمالة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، استكملت عمليات تنسيق استراتيجيات العمل والإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل وأسواق السلع والخدمات في الاتحاد الأوروبي، وجميعها اتفق عليها في وقت سابق، بمناقشات أجريت على مستوى الاقتصاد الكلي تناولت الأجور والسياسات النقدية والمتعلقة بالميزانيات والمالية الرامية إلى خلق فرص العمل وتوسيع نطاقها. وفي عام ١٩٩٨ أيضا، أنشئت لجنة أوروبية للتلاحم الاجتماعي وعهد إليها وضع استراتيجية للتلاحم الاجتماعي لمجلس أوروبا. وتشمل أنشطة هذه اللجنة ترويج الصكوك القانونية للمجلس، وتسهيل التمتع بالحقوق الاجتماعية (فرص العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة، الإسكان، التعليم)، ووضع السياسات الاجتماعية وإنشاء برنامج لصالح الأطفال.

٤٣٣ -وفي مجال التكامل الاجتماعي، وسعيا لتشجيع تشغيل الفئات المحرومة، مثل كبار السن، والشباب، والمعوقين، والعاطلين عن العمل لمدد طويلة، أعلنت بعض الدول استخدام صكوك لسياساتها المتعلقة بتنظيم سوق العمل كحوافز لتشجيع أصحاب العمل على توظيف هذه الفئات. فمثلا تقدم حكومتا ألمانيا وفرنسا حوافز ضريبية وإعانات على دفع الأجور وخفضت المساهمات في نظام الضمان الاجتماعي للأنشطة التجارية التي توظف أشخاصا ينتمون إلى الفئات المحرومة. وفي عام ١٩٩٨، بدأ سريان قانون (إعادة دمج) المعوقين في هولندا، مما سهل توظيف الشركات للأشخاص المعوقين وأدى إلى حماية الشركات التي تفعل ذلك من المخاطر المالية. واتخذت تدابير وقائية وفعالة مع تدابير أخرى في الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا والكويت والسويد والبرتغال ضد فصل العمال دون مبرر، ولإجبار أصحاب العمل على تخصيص عدد من الوظائف للأشخاص المعوقين. وفي موزامبيق شملت الاستراتيجية العمل الاجتماعي إعداد وإقرار سياسة للعمل الاجتماعي لصالح المعوقين والأطفال.

٤ - الشراكات مع المجتمع المدني

٤٣٤ -بدأت دول كثيرة منذ نهاية مؤتمر القمة، حوارا وطنيا بين ممثلي الحكومة المركزية والسلطات المحلية ونقابات العمال ومنظمات المستفيدين من الخدمات والكنائس والمنظمات الخيرية بشأن الطرق الفعالة لمعالجة الفقر ومنع الاستبعاد الاجتماعي.

٤٣٥ -ومثلا، في بلجيكا، يشجع الفقراء على المشاركة في شؤون المجتمع المحلي وفي السياسة المحلية عن طريق تقديم الإعانات للجمعيات التي يفصح فيها الفقراء عن آرائهم، مما يجعل المؤسسات الاجتماعية أقرب إلى متناول الفقراء ويمنع الاستبعاد الاجتماعي. وفي الأرجنتين، عالجت الحكومة تحديات الفقر المستمرة بتوفير الأموال عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية التي تساعد الفقراء، وخاصة في المناطق النائية التي تتمتع فيها هذه المنظمات بمزايا في توفير الخدمات الاجتماعية بالمقارنة مع الحكومة.

٤٣٦ -وفي ألمانيا أنشئ في عام ١٩٩٨ تحالف مشترك من أجل العمل والتدريب والقدرة على المنافسة، يتألف من ممثلي الحكومة والصناعة ونقابات العمال، وتام الاتفاق على مبادئ وأهداف مشتركة من أجل زيادة فرص العمل. وتحافظ هولندا على نموذج مبني على توافق الآراء، تجري فيه المفاوضات المتعلقة بالعمل على مستوى لا مركزي. وتلتقي منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال والحكومة مرتين في العام للتوصل إلى اتفاقات طوعية وغير رسمية بشأن قضايا العمل الأساسية، مثل الأجور والتعويضات، والإنتاجية وخلق فرص عمل، والجمع بين العمل ومسؤوليات الرعاية، وغير ذلك من القضايا، وبذلك يتحقق توازن بين المرونة والأمن في علاقات العمل. وفي فنلندا أبرمت في عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨ اتفاقات ثلاثية الأطراف حول سياسات الدخل، على أن تواصل الحكومة العمل لوضع استراتيجية مشتركة مع شركائها الاجتماعيين من أجل النمو وتوفير فرص العمل. وفي البرتغال شكلت اتفاقات ثلاثية الأطراف تم التوصل إليها في عام ١٩٩٦ عنصرا أساسيا في التقييم الذي أجري مجددا لاستراتيجيات العمل الوطنية، وإصلاح سوق العمل واستمرار الضمان الاجتماعي والنظم الضريبية. وقد أعلنت ترينيداد وتوباغو إجراء مناقشات مماثلة. وأعلنت ألمانيا وفنلندا والسويد والبرتغال عن القيام بمبادرات خاصة تهدف إلى الحيلولة دون ارتفاع نسب الشباب العاطلين عن العمل.

٤٣٧ -وأعلنت حكومة رومانيا كذلك عن عقد شراكات مع المجتمع المدني لتعزيز التكامل الاجتماعي، وقد تم اعتماد قانون جديد لتقديم الإعانات لوكالات المساعدة الاجتماعية وتوفير الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية سعيا إلى تحسين نوعية خدماتها الاجتماعية وبناء التضامن الاجتماعي عن طريق تعزيز الشراكة بين الإدارة العامة والمجتمع المدني. وفي الجمهورية العربية السورية يجري حاليا تنفيذ مشروع لإقامة معاهد ومؤسسات للمعوقين وللسماح لهم باكتساب مهارات تؤهلهم لشغل وظائف مربحة.

٤٣٨ -وفي الجمهورية التشيكية، يسهم عدد من الهيئات المشتركة بين الإدارات التابعة مباشرة للحكومة في تنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة وذلك بمعزل عن السياسات التي تنتهجها الحكومة وترمي إلى تحقيق الاندماج. ويمثل مجلس حقوق الإنسان إحدى هذه الهيئات، وهو هيئة استشارية حكومية يعنى بالمسائل التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي هي من اختصاص البلد. وفي مدغشقر، أصبح ممثلو المجتمع المدني قوة يزداد تأثيرها في إدارة المسائل الحكومية وبدأوا في المشاركة في مختلف الهيئات الرسمية. وفي أوزبكستان، كرس الدستور الحق في إنشاء منظمات غير حكومية.

٤٣٩ -وفي إسبانيا، تطرق التقرير إلى طريقتين مبتكرتين لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. ودشنت مشاريع أنشطة اجتماعية شاملة من خلال التوقيع على اتفاقات تعاون بين الحكومة والمناطق والكيانات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي. كذلك تلقت الرابطات والمؤسسات التي تعمل من أجل التنمية الاجتماعية دعما من خلال عروض المساعدات والمعونات المالية لتمويل البرامج وذلك باستخدام مخصصات من ميزانية ضريبة الدخل.

٤٤٠ -وفي ترينيداد وتوباغو، أعدت دراسة لتقييم احتياجات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية وذلك بغية توسيع نطاق مشاركة الحكومة. وبناء على هذه الدراسة ومن خلال إنشاء صندوق التنمية الأهلية، يجري توفير موارد بشرية ومالية من أجل تعزيز البنية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية الأهلية. ومن المتوقع أن يصبح لدى الوكالات المشاركة بنهاية هذا المشروع الريادي مهمة وأهداف ومقاصد واضحة وأن يتوفر لها قيادة قوية ونظم إدارة مناسبة من أجل تيسير إقامة شراكة بينها وبين الحكومة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المنبثقة عن مؤتمر القمة.

٤٤١ -وأخيرا، ذكرت استراليا وكندا في تقريريهما أن تكنولوجيات المعلومات الجديدة، مثل توفر الإنترنت، قد مكنت الحكومة من توفير أنواع جديدة من القدرات لإيصال المعلومات والخدمات إلى المجتمع المدني. وقد أقامت هيئات حكومية مواقع تفاعلية على الشبكة العالمية فوفرت في هذه المواقع لا مجرد أدوات للتعلم يستخدمها عامة الناس بل ساعدت الناس أيضا على التخطيط لاستراتيجيات التعلم التي تعنيهم ولطرق الحصول على الموارد المالية اللازمة.

٥ اللامركزية والحكم المحلي

٤٤٢ -يزداد إدراك الحكومات لإمكانية تقديم دعم نشيط للسلطات المحلية من أجل وضع ما يخصها من خطط لتحسين تنفيذ السياسات المتعلقة بتخفيف حدة الفقر وذلك من خلال وضع الأنظمة ونشر المعلومات وتوفير أموال إضافية. فإذا ما قامت السلطات المركزية بهذا مكنت الحكومات المحلية من تلبية احتياجات الشعب تلبية مباشرة.

٤٤٣ -وفي هولندا، قام العديد من السلطات المحلية الآن بوضع ما يخصها من سياسات تتعلق بالفقر؛ ولما كان الفقر يتركز في المدن الرئيسية، لذا فإنه تجدر الإشارة إلى الخبرة في مجال السياسة الحضرية في هذا السياق. فلقد ازداد انفاق الهيئات البلدية على السياسات المتعلقة بدعم الدخل ازديادا سريعا منذ عام ١٩٩٥. ومن خلال تركيز السياسات المتعلقة بالتكامل الاجتماعي على وضع نهج متكامل إزاء الجوانب المتعددة للمدن الرئيسية لذا فقد أصبحت بصورة متزايدة أحد الشواغل التي تعني الحكومة المحلية. وفي ألمانيا، تتحمل الولايات مسؤولية رصد الفقر وتقييمه. وفي بلجيكا، اختارت الحكومة نهجا شاملا منسقا متكاملا إزاء مسألة القضاء على الفقر على الصعيد الإقليمي وسياسة "حوافز" حضرية على المستوى المحلي وذلك من خلال صندوق التنمية الاجتماعية. وفي بوليفيا، جرى في الآونة الأخيرة في إطار تحقيق اللامركزية وتشجيع المشاركة الشعبية نقل تنفيذ السياسات والبرامج في الجانب الرئيسي منه إلى الولايات والهيئات البلدية. وبغية تحسين تنفيذ هذه السياسات والبرامج، فقد بذلت جهود لتعزيز القدرات المحلية.

٤٤٤ -وأسفر إنشاء وكالة وطنية للعمل والتدريب المهني في رومانيا عن اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج التوظيف وإعادة التدريب. فبات تنفيذ البرامج الآن يتم بالتعاون مع مقدمي خدمات خلق فرص العمل، بما في

ذلك الشركات الخاصة التي يقع عليها الاختيار عن طريق تقديم عطاءات. وتتوفر مجموعة خاصة من التدابير للأشخاص الذين سرحوا من أعمالهم نتيجة إعادة تنظيم الشركات العامة التي كانت تعاني من خسائر مالية.

٤٤٥ -وفتحت في سويسرا مكاتب عمل إقليمية في جميع أرجاء البلد بغية تشجيع إعادة إدماج الباحثين عن العمل في سوق العمل؛ وإدماج الخدمات العامة في مجالات العمالة؛ وزيادة كفاءة دائرة العمالة العامة؛ وتدريب موظفي دائرة العمل العامة؛ وتحسين الدعاية للخدمات التي تقدمها دائرة العمالة العامة؛ وزيادة الجهود المبذولة لمحاربة سوء الاستعمال.وفي اليابان، اتخذت تدابير لدعم العمالة في المناطق التي تقل فيها فرص العمل وذلك من خلال سن قانون ينص على تشجيع خلق فرص عمل محلية.

٤٤٦ -وفي الأرجنتين، تم في إطار برنامج شامل لتعزيز بنية المجتمع المدني القيام بمجموعة من الأنشطة تفضي إلى خلق ظروف تشجع الناس على القيام بالمبادرة والمشاركة. وينطلق البرنامج من فرضية أن جميع الأفراد يمتلكون معارف يتواصل على أساسها الواحد منهم مع الآخر، كالأسرة والمجتمع والجماعات والمنظمات والمؤسسات. وبناء على هذا المفهوم، فإن النشاط الرئيسي الذي يقوم به البرنامج يتألف من تأهيل وتدريب القادة والقادة المحتملين في المجتمع المحلي. وقد تم تدريب أكثر من ٠٠٠ ٦ قائد من قادة المناطق الأهلية خلال الأعوام الأربعة الماضية، وأفاد من ذلك نحو ٠٠٠ ٤ منطقة أهلية في جميع أرجاء البلد. وفي أيرلندا، تم إدخال مجالس التنمية الإقليمية والمدينية، بمشاركة واسعة من السلطات المحلية والشركاء الاجتماعيين والمنظمات الأهلية والتطوعية وذلك بغية تحسين تيسير الاستخدام الأكفأ للموارد المالية والبشرية المتاحة بغية تحقيق التكامل الاجتماعي.

٤٤٧ -والدور الذي تضطلع به الحكومة لتحسين الدعم المقدم لتنفيذ السياسات الاجتماعية قد أكد على الإصلاحات القانونية والمؤسسية في زامبيا. وفي إطار برنامج إصلاح القطاع العام، تحتل أيلولة السلطة إلى مستوى المنطقة مركز الصدارة في الجهود التي يبذلها البلد لتحقيق اللامركزية. إضافة إلى ذلك، يجري استعراض نظام إنشاء لجان برلمانية بغية رصد وتقييم الإنجازات التي تحققها برامج الحكومة. وأبلغت بوركينا فاصو عن عدد من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز المجتمعات المحلية، من أجل تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل بصورة رئيسية. وفي مالي، وفي إطار العمل من أجل القضاء على الفقر، تعتبر المجتمعات المحلية والمناطق الأهلية العمود الفقري لزيادة مشاركة المواطنين في الأنشطة وتعزيز القدرات على تكييف هذه الأنشطة مع بيئتهم.

٤٤٨ -وتجري عملية رئيسية لبناء القدرات في إثيوبيا في إطار برنامج بناء القدرات من أجل تطوير الموارد البشرية المستدامة والإفادة منها، ويهدف بصورة رئيسية إلى إلغاء مركزية تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ونقلها إلى الصعيد الإقليمي كما يهدف إلى تشجيع مشاركة الشعب في البرامج الحكومية. وأحد مؤشرات نجاح البرنامج يتمثل في المدى الذي وصلت إليه الهيئات الحكومية الإقليمية والمحلية في قدرتها الآن على تنفيذ البرامج التي اضطلعت بمسؤوليتها. وقد تبين أنه في حين أن السلطات الإقليمية لم تكن قادرة قبل بداية البرنامج على إدارة ثلث الميزانية الوطنية، فإنها باتت الآن قادرة على أن تدير بنجاح نحو نصف هذه الميزانية. وفي ليسوتو، سن قانون الحكم المحلي في عام ١٩٩٦ بهدف تحقيق التنمية المستدامة بتوجيه من الشعب وبإدارته، مما يكفل مشاركة المجتمعات الأهلية مشاركة كاملة وتحسين الجهود التعاونية والإنمائية، وتعزيز التكامل الاجتماعي. وفي بوروندي، يشكل تحقيق اللامركزية في عملية توفير الخدمات

والموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للحكومة جزءا من عملية تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة.

٦ - الحكم الرشيد، والمساءلة والشفافية

٤٤٩ -ساد اتجاه قوي في السنوات الأخيرة يميل إلى زيادة المساءلة عن النتائج المترتبة على الإنفاق العام. وقد زاد رصد قدرة المؤسسات على تلبية ما يطلب إليها وأن تلبي هذه الطلبات بأدنى حد من إنفاق الموارد. ولما كان المواطنون هم المستفيدين من البرامج التي تقوم بها الحكومة وبصفتهم دافعي ضرائب، فقد زادوا من مطالبتهم للحكومات بأن تتقيد بمعايير مناسبة في أدائها لمهامها، وأن تكون عرضة للمساءلة وألا تقوم بأعمالها في الخفاء.

٤٥٠ -وفي فنلندا، يتمتع وزير العدل التابع لمجلس الدولة بمركز يضمنه له الدستور كمشرف مستقل على الجوانب القانونية فضلا عن تمتعه بأعلى صلاحيات الادعاء في البلد. ويستطيع وزير العدل أن يجري تحقيقات بناء على شكاوى يقدمها عامة الناس. ويتولى أمين مظالم برلماني الإشراف على النظام الإداري، وأنشئت أيضا وكالات إشراف أكثر تخصصا. وتطرقت كندا في تقريرها إلى مبادرات مشابهة.

٤٥١ -وفي كمبوديا، وضع برنامج وطني لإصلاح النظام الإداري بغية تحديد الاستراتيجيات والطرائق التنفيذية لما يبذل من مساع من أجل التصدي للمشاكل التي تواجه في أثناء تحسين نوعية الخدمة المدنية وإدارتها. وفي ليسوتو، نفذ برنامج لإصلاح الخدمة المدنية.

٧ - تنفيذ السياسات والمشاريع

٤٥٢ -رغم أن القدرة على تنفيذ السياسات والمشاريع تحتل مكان الصدارة في عملية بناء القدرات المؤسسية، فإنها تشكل أحد جوانب السياسة الاجتماعية الذي يتعرض للتجاهل عادة. إذ لا يمكن لأي تدابير أن تكون فعالة من غير تنفيذ صحيح. وفيما يلي بعض الأمثلة عن هذه المشاريع.

٤٥٣ -تقوم ألمانيا بعدد من المشاريع النموذجية التي تهدف إلى إدماج المعوقين في ميدان العمل. واضطلعت السويد وسويسرا وهولندا وفنلندا بأعمال من أجل إدماج العمال الأجانب وأسرهم في المجتمع، وتوفير خدمات التوجيه الاجتماعي، وإقامة مراكز لتعليم اللغة والتدريب المهني للأجانب، ودعمت مبادرات تهدف إلى تحسين العلاقة بين المجموعات الثقافية في المجتمعات المحلية.

٤٥٤ -ووضعت حكومة السويد مجموعة من السياسات تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل. واستضافت أيضا مؤتمرا دوليا يدعو إلى مناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال واعتمدت عددا من السياسات الوقائية. كما بذلت السويد جهودا للدعاية لقواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين ودعمت هذه القواعد (قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٨، المرفق). وأحد التدابير التي اتخذتها لدعم هذه القواعد هو تحسين إمكانية الوصول إلى المباني العامة وتحسين البيئة.

٤٥٥ -واتخذت حكومة فنلندا عدة مبادرات ترمي إلى تخفيف حدة الفصل بين الفقراء والأثرياء في المجتمع الفنلندي، وذلك من خلال سياسات الإفادة من الأراضي وتنظيم المدن.

٨ - رصد المشاريع

٤٥٦ -إن أي خطة وطنية ترمي إلى تخفيف حدة الفقر وخلق فرص للعمل وتحقيق التكامل الاجتماعي تستلزم عنصرا يهدف إلى رصد ما أحرز من تقدم في تنفيذ هذه الخطة. بيد أنه تجدر الملاحظة أن عددا قليلا من البلدان أبلغ صراحة عن هذه الأنشطة في تقاريره الوطنية عن تنفيذ نتائج

مؤتمر القمة، مما يدل على أن رصد المشاريع يشكل عنصرا طبيعيا يتم تجاهله غالبا في دورة تخطيط المشاريع.

٤٥٧ -والحكومة ليست دوما في أفضل موقع يسمح لها برصد ما أحرزته من تقدم. فمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في العديد من البلدان هي التي، بفضل استقلالها ونظرا إلى أنها تمثل تمثيلا مباشرا الفئات صاحبة المصلحة، في أفضل موقع للقيام برصد موضوعي للنتائج التي تحققها البرامج الحكومية. لذا يمكن تفسير العدد المحدود نسبيا للتقارير عن الرصد الوطني للأهداف المتعلقة بمؤتمر القمة من منطلق أن المنظمات غير الحكومية هي التي تقوم غالبا بعملية الرصد.

٤٥٨ -ووضعت اليابان إطار عمل مؤسسي لإقامة تعاون بين الوزارات ولعقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني بغية رصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأغراض التنمية الاجتماعية. كما تعقد هذه المشاورات المنتظمة على الصعيد المحلي.

٤٥٩ -وفي كندا، كان الموضوع الرئيسي في عملية الإصلاح الإداري كفالة فعالية التدابير الحكومية. وانطوى هذا التحول في السياسة على التأكيد بشدة على قياس النتائج، وتحديد فيما إذا كانت سياسات الحكومة تحقق على ما يبدو أهدافها ("ما الذي ينجح") وتطبيق أفضل الممارسات. وتم تطبيق دور الرصد المذكور في كندا في مجال رصد وتقييم اتفاقات سوق العمل الثلاثية وتوفير خدمات الصحة العامة.

٤٦٠ -وبغية القيام برصد فعال لما أحرز من تقدم في مجال التصدي لمشكلة الفقر، تقوم لجنة مستقلة في هولندا بنشر تقرير سنوي عن الفقر والعزل الاجتماعي منذ عام ١٩٩٥. كما تقوم حكومة ألمانيا سنويا بوضع بيانات مصنفة عن التنمية المجتمعية والسياسة الاجتماعية. وفي أوكرانيا، صدر مرسوم رئاسي في عام ١٩٩٦ ينص على إجراء رصد مستمر للأنشطة المتعلقة بتنفيذ مؤتمر القمة؛ وفي كل ستة أشهر، تقوم الوزارات والإدارات المعنية بإعداد وإرسال تقارير الحكومة عن تنفيذ هذا المرسوم. وفي الاتحاد الروسي، يجري تطوير مؤشري الفقر والعمالة على الصعيدين المحلي والإقليمي كجزء من نظام مكثف على نطاق البلد، يستخدم منهجية موحدة للمؤشرات شارك في وضعها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ولجنة الإحصاء الحكومية. وفي كازاخستان، استحدثت قاعدة بيانات آلية أيضا من أجل رصد التطورات في سوق العمل.

٤٦١ -وفي الفلبين، أنشئت في عام ١٩٩٦ لجنة متعددة القطاعات للقطاعين الحكومي وغير الحكومي وذلك للقيام برصد الالتزامات التي أعلنت لا في مؤتمر القمة فحسب بل وفي مؤتمرات دولية أخرى عقدت برعاية الأمم المتحدة في منتصف التسعينات لبحث قضايا السكان والتنمية والمرأة والمأوى والمستوطنات البشرية. وفي سورينام، وضعت استراتيجية وخطة عمل طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر بحيث يمكن التوسع فيهما. واستكمالا لهذه الجهود، أقيم مشروع لبناء القدرات من أجل قياس مدى انتشار الفقر ورصده.

٤٦٢ -وتطرق تقريرا الكويت والإمارات العربية المتحدة إلى مشاريع ترمي إلى زيادة المشاركة في فرص العمل من خلال تدريب القوى العاملة المحلية.

٩ - تقييم الأثر وتقييم البرامج

٤٦٣ - مثلما هو الحال فيما يتعلق برصد المشاريع، لم تبلغ بلدان كثيرة عن وجود أنشطة في مجال تقييم الأثر وتقييم البرامج. ويمكن تفسير ذلك بالقصر النسبي للفترة التي انقضت منذ اعتماد إعلان كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. فكثير من البلدان التي شرعت في برامج وسياسات ومشاريع منذ

ذلك الحين قد لا تكون قد بلغت حتى الآن سوى السنة الثالثة أو الرابعة من التنفيذ. ويتضمن الجزء الثالث من هذا التقرير محاولة لتقييم الانجازات التي تحققت حتى الآن تقييما موضوعيا. وترد أدناه ثلاث صيغ ممكنة تم اتباعها في هذا التقييم الذاتي على الصعيد الوطني.

٤٦٤ -فقد أجرت حكومة السويد تقييما للسياسات التي اعتمدت في عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بالمسنين. وقد أظهر هذا التقييم فيما أظهره من نتائج أن حجم الرعاية التي قدمت في المنازل يفوق ما قدم في المستشفيات. وفي نيبال، تجتمع لجنة للعمل من أجل التنمية الوطنية كل أربعة أشهر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع مشاريع التنمية. وعلى الصعيد الوزاري، تجتمع بصفة منتظمة هيئات مماثلة معنية بالاستعراض والتقييم.

٤٦٥ -وفي ماليزيا، يمثل تقييم الأثر الاجتماعي جزءا هاما من عملية تخطيط التنمية وتقييمها، لا يمكن دونه قياس أي أثر سلبي يترتب فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية على عملية التصنيع والتحضر السريعة التي تجري في هذا البلد. كما يشكل هذا التقييم آلية هامة لتحقيق التنمية المستدامة.

جيم - استنتاجات

٤٦٦ -يسعى الفرع السادس إلى استخلاص عدد من التجارب التي جرت على الصعيد القطري بهدف زيادة قدرة الحكومات ووكالاتها على تنفيذ أهداف مؤتمر القمة. ويجري هذا عن طريق استعراض كل من الترتيبات المؤسسية التي اتخذتها البلدان التي قدمت تقارير، والتدابير الرامية إلى تحسين إدارة البرامج على الصعيد الوطني. وفي إطار كل من هاتين الفئتين، يسلط الضوء في هذا الفرع على بعض الإجراءات الرئيسية المتخذة. وترد أدناه بعض الاستنتاجات العامة التي تم استخلاصها استنادا إلى كل من هذه الإجراءات.

٤٦٧ -أولا أبلغت تقريبا جميع البلدان التي أرسلت ردا على المذكرة الشفوية للأمين العام عن اتخاذ نوع من التدابير الرامية إلى تحسين القدرة المؤسسية على تحقيق التنمية الاجتماعية. واتخذت هذه التدابير في بعض الأحيان شكل إعادة تنظيم المهام الوزارية، وتوحيد جميع الإدارات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور في وكالة واحدة. وفي حالات أخرى، شملت هذه التدابير إنشاء مجالس أو هيئات للتعاون داخل الحكومة. كما جرت الإشارة في أحيان كثيرة إلى تحسين نظم المعلومات وتدريب الموظفين الحكوميين على مختلف المهارات.

٤٦٨ -ثانيا أشير كثيرا في سياق تعزيز القدرة على معالجة القضايا الاجتماعية داخل الحكومات إلى الإجراءات التي اتخذت عن طريق التشريع. ولكن بناء على الأمثلة الواردة في النص، ينبغي ملاحظة أن التشريع وحده ليس كافيا للمساهمة بصورة فعالة في قدرة الحكومات. فرغم أنه بالتأكيد يدعم سلطة الحكومة فيما يتصل باتخاذ الإجراءات، فإن ثمة ظروف أخرى لا بد من إيجادها من أجل وضع البرامج والسياسات الاجتماعية على نحو فعال.

٤٦٩ -ثالثا، من الأمثلة الأخرى على هذه الإجراءات السعي نحو إيجاد شراكات نشطة مع المجتمع المدني. وتوفر التقارير التي تمت مناقشتها دلائل قوية على وجود علاقة متينة بين قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات في المجتمع تنفيذا فعالا وسلسا ومباشرا وبين قابليتها للاستجابة للجهات الفاعلة في المجتمع الذي تخدمه. ومن الجدير أيضا بالملاحظة أن معظم هذه الشراكات الناجحة الرامية إلى بلوغ الأهداف الثلاثة قد أقيمت على الصعد المحلية.

٤٧٠ -ويؤدي هذا إلى استنتاج رابع، وهو أن الحكم المحلي الفعال يمكن أن يكون أداة قيمة تكفل وجود حكومات رشيدة وبناء القدرات على نحو فعال. وتبين التجارب

المختلفة التي تم استعراضها أعلاه أن أي برنامج للتنمية الاجتماعية يتمتع بصلات مؤسسية قوية تربطه بالمجتمعات المحلية التي يهدف إلى خدمتها يحقق نتائج جيدة.

٤٧١ -خامسا، كما أن دواعي توفير الشفافية والمساءلة والممارسة السليمة تستدعي مباشرة من الحكومة أن تتوخى مزيدا من الكفاءة والفعالية في أداء مهامها، فإن الحكم الرشيد له أثر مباشر على بناء القدرات. فالحكم الرشيد يستلزم مجتمعا مدنيا قويا له الحرية في تقييم أداء الحكومات دون عوائق تقييما نزيها ودقيقا، ويمكن له بذلك أن يسهم مساهمة كبيرة في تنفيذ أهداف التنمية الاجتماعية.

٤٧٢ -ويمكن أن يستخلص من النص عدد آخر من الاستنتاجات. في مجال إدارة البرامج من أجل إحراز النجاح في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة. ويتمثل الاستنتاج السادس في وجوب أن يكون إرساء رؤية واستراتيجية للتنمية الاجتماعية على المدى الطويل هو المبدأ التوجيهي الرئيسي لبناء القدرات، إذ أنه يحدد الأهداف والإنجازات التي يتعين تحقيقها ضمن إطار زمني معين.

٤٧٣ -أما الاستنتاج السابع الذي يفيد بأهمية التنفيذ المناسب والسريع لبرامج التنمية الاجتماعية وسياساتها ومشاريعها، فيبدو بديهيا. بيد أن الرؤى الطويلة الأجل لا تتحول دائما إلى إجراءات مباشرة؛ فقد أبلغت بعض البلدان عن وجود حلقات مفقودة بين الاستراتيجية والسياسة، رغم أن النص لا يشير إلى هذا أعلاه. ومن ثم، ينبغي لتدابير بناء القدرات أن تتثبت من تحويل هذه الرؤى إلى إجراءات.

٤٧٤ -وختاما، فإن لمنظمات المجتمع الدولي دورا واضحا في رصد التقدم الذي تحرزه الحكومات في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وقياسه وتقييمه. وحسبما أشير إليه أعلاه فإن استقلال الناخبين ومنظمات المجتمع المدني، وتمثيل هذه الفئات لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتصل بأنشطة التنمية الاجتماعية أمر يستلزم منها أن تنقل النتائج التي تخلص إليها إلى الحكومة بالسبل المناسبة والصريحة. وقد نوقشت أعلاه بعض الآليات اللازمة لذلك.

الجزء الثاني

التعاون الإقليمي والدولي من أجل التنمية الاجتماعية

سابعا – التنفيذ المتعدد الأطراف

ألف مقدمة

٤٧٥ – يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير عرضا عاما للتعاون الإقليمي والدولي من أجل التنمية الاجتماعية. ومن بين المبادرات الإقليمية والدولية الرئيسية التي وردت في التقارير أنشطة، إما تتصل صراحة بالآليات المؤسسية لمتابعة مؤتمر القمة، أو تتصل بميادين العمل المتعلقة بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، رغم أنها لا تشير إليهما تحديدا. ويذهب التقرير إلى أبعد من مجرد تسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي ورد كثير منها في تقارير أخرى (انظر A/AC.253/9/Add.1-10 ؛ و A/CN.5/1999/4؛ و A/AC.253/7). ويتناول التقرير أيضا إمكانية توسيع نطاق التعاون واستحداث طرائق جديدة له من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة، كما يتناول الجهود المبذولة لتعزيز الترتيبات المؤسسية الدولية.

٤٧٦ – وينظر التقرير في التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي (الذي يشمل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، واللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية) فضلا عن التعاون الذي تشترك فيه منظومة الأمم المتحدة برمتها، أي الأمانة العامة للأمم التحدة، بما في ذلك لجانها الإقليمية، وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها، والوكالات المتخصصة، والمنظمات ذات الصلة. وتجري مناقشة بعض الطرائق الجديدة للتعاون الدولي، مع التركيز على مجالات التعاون المشترك بين الكيانات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المجالات التي أدى فيها مؤتمر القمة دورا حافزا للمبادرات المشتركة الرئيسية الجديدة الرامية إلى إيجاد آليات مبتكرة للتعاون.

باء التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي

١ – الجمعية العامة

٤٧٧ – منذ عقد مؤتمر القمة في آذار/ مارس ١٩٩٥، تنظر الجمعية العامة كل عام في البند المعنون ''تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية''، استنادا إلى التقارير السنوية المقدمة من الأمين العام. وقد اتخذت أيضا الجمعية العامة قرارات أكدت فيها من جديد أهداف مؤتمر القمة وقامت بتوجيه عملية المتابعة. فبموجب القرار ١٦١/٥٠، قررت الجمعية العامة عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات للوفاء بالالتزامات الصادرة في كوبنهاغن. وفي هذا القرار أيضا، طلبت الجمعية العامة إلى لجنة التنمية الاجتماعية مراجعة واستكمال طرق عملها وتقديم توصيات بشأن مسألة تكوين عضويتها وتواتر انعقاد دوراتها. وبموجب القرار ٢٥/٥٢، أنشأت الجمعية العامة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية لتنظر وتبت في العملية التي يتعين اتباعها من أجل تحقيق الغرض من الدورة الاستثنائية. وفي القرار ٢٨/٥٣ رحبت الجمعية بالعرض الذي تقدمت به حكومة سويسرا لعقد الدورة الاستثنائية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وقررت عقد الدورة الاستثنائية هناك في الفترة من ٢٦ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ودعت أيضا الجمعية العامة الحكومات إلى الاشتراك في الدورة الاستثنائية على أرفع مستوى سياسي ممكن.

٢ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٧٨ - بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ مبادرة رئيسية لإعداد استجابة متساوقة ومحكمة التنسيق من جانب الأمم المتحدة لجدول الأعمال العالمي المنبثق من المؤتمرات الرئيسية التي عقدت في التسعينات. واتفق المجلس على وجوب استناد هذه الاستجابة إلى مجموعة متكاملة من المواضيع والأهداف الناشئة عن محصلة هذه المؤتمرات. واعتمد المجلس استنتاجات اتفق عليها في هذا الشأن توفر مجموعة من المبادئ التوجيهية لإعداد استجابة منسقة على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات.

٤٧٩ - ونظر المجلس خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ في موضوع "تنسيق الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر". واعتمد الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ لتحسين تصميم وتنفيذ الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة دعما للجهود الحكومية الرامية إلى القضاء على الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة للقضاء على الفقر.

٤٨٠ - وتناول المجلس، خلال الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، موضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة" واعتمد استنتاجات متفقا عليها بشأن الموضوع مما وفر إطارا للتعاون الدولي والسياسات الوطنية ودور منظومة الأمم المتحدة. وهيأت هذه المناقشة المجال أمام الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٨، الذي كرس لمناقشة وزارية بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق واعتمد المجلس بشأنها بيانا وزاريا يدعو إلى تحسين تدابير معالجة الآثار الضارة الناجمة عن تقلب التدفقات الدولية في النظام التجاري الدولي وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية.

٤٨١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٨، كرس المجلس دورة خاصة للمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة، بوصفها أول دورة من نوعها تكرس لموضوع من الموضوعات. وصبت الدورة مناقشتها على ستة مجالات واسعة النطاق: القضايا الشاملة لعدة قطاعات؛ الدور التنسيقي والتنظيمي الذي يضطلع به المجلس، لا سيما في مقابل لجانه الفنية والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج؛ والتنسيق المشترك بين الوكالات؛ والمتابعة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ووضع مجموعة من المؤشرات؛ وعملية الرصد. واتخذ المجلس القرار ٤٤/١٩٩٨ الذي قدم فيه التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة بغرض تحسين التكامل فيما تقوم به من جهود لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية. وأجرى المجلس أيضا استعراضا للجان الفنية المسند إليها مسؤوليات خاصة في مجال متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة.

٤٨٢ - وكان موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٩ "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: التمكين للمرأة والنهوض بها". وأوصى البيان الوزاري المعتمد بشأن هذا الموضوع خلال الدورة باتخاذ إجراءات دعما للجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، مع إيلاء اهتمام خاص لإيجاد فرص العمالة، والعمل، والتمكين للمرأة والنهوض بها. واتخذ المجلس أيضا القرار ٥٥/١٩٩٩، الذي تناول فيه الطرق الكفيلة بتعزيز المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة؛ وقضية المؤشرات الرئيسية اللازمة لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات؛ وطرائق استعراض المجلس في عام ٢٠٠٠ للتقدم المحرز في

تشجيع التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ومتابعة هذه النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش القسم الرفيع المستوى من الجزء المتعلق بالتنفيذ موضوع القضاء على الفقر وبناء القدرات.

٣ - لجنة التنمية الاجتماعية

٤٨٣ -عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الرابعة والثلاثين في نيسان/أبريل ١٩٩٥، عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مباشرة، وركزت على الترتيبات اللازمة لتنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وخلال هذه الدورة، اتخذت اللجنة قرارا بشأن متابعة مؤتمر القمة، لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أسفر عن قيام المجلس باستعراض للولاية المسندة إلى اللجنة وجدول أعمالها وتكوينها.

٤٨٤ -وعقب القرارات التي اتخذها المجلس والجمعية العامة في عام ١٩٩٥، اجتمعت اللجنة في دورة استثنائية خلال أيار/مايو ١٩٦٦ لاستعراض ولايتها، وصلاحياتها، وتكوين عضويتها، ونطاق عملها، ومدى التواتر في عقد دوراتها، ووضعت برنامج عمل متعدد السنوات. وأجرت اللجنة أيضا مداولات بشأن استراتيجيات القضاء على الفقر، حيث أكدت على ثلاثة مواضيع فرعية: صياغة استراتيجيات متكاملة؛ والوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع؛ وتشجيع الاعتماد على الذات والمبادرات المجتمعية. وعقدت ثلاثة اجتماعات لأفرقة خبراء وأجرت حوارا مع رئيسي فرقتي عمل تابعتين للجنة التنسيق الإدارية هما فرقتا العمل المشتركتان بين الوكالات والمعنيتان بمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وبالقضايا المتصلة بالقضاء على الفقر.

٤٨٥ -وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقراره ١٩٩٦/٧، أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة نتائج مؤتمر القمة واستعراض تنفيذها، وقرر أيضا زيادة عضوية اللجنة من ٣٢ عضوا إلى ٤٦ عضوا وأن تعقد اجتماعاتها بصفة سنوية. ووافق المجلس أيضا على برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، مع اعتبار موضوع ''متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية'' بندها الموضوعي، وبناء عليه، تناولت اللجنة في دوراتها للأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ مواضيع ''العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة''، و ''تشجيع التكامل الاجتماعي بمشاركة جميع السكان، بمن فيهم المحرومون والضعفاء من الفئات والأشخاص'' و ''توفير الخدمات الاجتماعية للجميع''.

٤٨٦ -وانصبت مناقشة عام ١٩٩٧ بشأن العمالة على: (أ) محورية العمالة في صياغة السياسات، بما في ذلك إدراك الاعتراف على نطاق أوسع بقيمة العمل والعمالة؛ (ب) تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمرافق الأساسية؛ (ج) تحسين جودة العمل والعمالة. وأفضت المناقشة إلى اتخاذ قرار اللجنة ٢/٣٥، الذي أجملت فيه اللجنة الإجراءات والسياسات الملموسة التي من شأنها الإسهام في توسيع نطاق العمالة الإنتاجية. واشتملت الاستنتاجات المتفق عليها التي أسفرت عنها مناقشات عام ١٩٩٨ على مجموعة من التوصيات لتشجيع التكامل الاجتماعي من خلال تجارب الحكومة، والمشاركة التامة في المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح، والمساواة والعدالة الاجتماعية؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من الضعف، وتعزيز فرص العمالة أمام الفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛ والعنف والجريمة ومشكلة المخدرات غير المشروعة بوصفها عوامل تسهم في الانحلال الاجتماعي. ونظمت الأمانة العامة بغرض الإسهام في هذه المناقشة حلقتي عمل بمشاركة خبراء دوليين مستقلين بشأن موضوعات المشاركة والعدالة الاجتماعية والحد من الضعف. وختاما، نظمت الأمانة العامة، بغرض مساعدة اللجنة في

دورتها لعام ١٩٩٨، حلقتي عمل بمشاركة خبراء دوليين مستقلين عن مواضيع ''كفالة إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية للسكان المفتقرين إلى الخدمات الكافية'' و ''الابتكار في تقديم الخدمات الاجتماعية وتمويلها''. وخلال تلك الدورة، قدم المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمديرة التنفيذية لليونيسيف بيانين خاصين بشأن موضوع ''توفير التعليم للجميع''.

٤٨٧ -وفيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية الثانية في دورة عام ١٩٩٨، ''بدء استعراض عام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية''، اتخذت اللجنة القرار ٣/٣٧ الذي دعت فيه الحكومات إلى تقديم مدخلات إضافية، وبوجه خاص مقترحات بشأن إمكانية اتخاذ المزيد من المبادرات، إلى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية.

٤ - اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية

٤٨٨ -اجتمعت الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، وأجرت مناقشة عامة بشأن التحضير للدورة الاستثنائية، ومناقشتين لفريقين بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، جرت إحداهما مع التركيز بوجه خاص على الإسهام المقدم من منظومة الأمم المتحدة. واتخذت الدورة مقررات فيما يتصل بأهداف الدورة الاستثنائية؛ والقضايا التي سيجري تناولها في الدورات القادمة التي ستعقدها اللجنة التحضيرية؛ والتنسيق مع لجنة التنمية الاجتماعية؛ ودور منظومة الأمم المتحدة؛ وتعبئة موارد التبرعات، ومشاركة المنظمات غير الحكومية، والترتيبات اللازمة للدورات القادمة (انظر A/53/45).

٤٨٩ -وخلال الدورة الموضوعية الأولى التي عقدتها اللجنة التحضيرية في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، ثم استؤنفت بعد ذلك يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، أجرت اللجنة استعراضا وتقييما أولين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة ونظرت في اتخاذ مبادرات إضافية ترمي إلى تحقيق الالتزامات المعقودة خلال مؤتمر القمة. واتخذت اللجنة مقررات بشأن الترتيبات اللازمة للدورة الاستثنائية؛ وعنوان الدورة الاستثنائية، واعتماد وثائق التفويض وطرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية؛ ودور منظومة الأمم المتحدة؛ والأعمال التحضيرية الإضافية للدورة الاستثنائية. ويتضمن المقرر المتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة ٢٤ فقرة منطوقية، تدعو إلى إعداد سلسلة من التقارير الموضوعية لمساعدة اللجنة التحضيرية على القيام، خلال دورتها الموضوعية الثانية، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بالنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات. وطلبت اللجنة التحضيرية أيضا إلى الأمين العام أن يرتب لعقد جولتي مشاورات غير رسمية للجنة مفتوحة فيما بين الدورات.

٤٩٠ -وعقدت الجولة الأولى للمشاورات المفتوحة المقرر عقدها بين الدورات في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، جرى خلالها النظر في مشروع النص المتعلق بالعمل المقدم من رئيس اللجنة التحضيرية الذي يتناول النتائج المقترحة للدورة الاستثنائية. أما الجولة الثانية للمشاورات غير الرسمية المفتوحة المقرر عقدها بين الدورات فستعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٤٩١ -واتخذت اللجنة التحضيرية خلال دورتها المستأنفة التي عقدت يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مقررا (انظر A/54/45/Add.1) فيما يتعلق باعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة الاستثنائية.

جيم – التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة

١ – لجنة التنسيق الإدارية

٤٩٢ – شجعت لجنة التنسيق الإدارية، خلال السنوات القليلة الماضية، على إجراء عملية متابعة متكاملة ومنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية، بما فيها مؤتمر القمة. وأنشأت لجنة التنسيق الإدارية ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات مخصوصة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥: فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي يرأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة، التي ترأسها منظمة العمل الدولية، وفرقة العمل المعنية بالبيئة التمكينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يرأسها البنك الدولي. وطلب إلى فرق العمل هذه تقديم التوجيه والدعم للممثلين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والأفرقة على المستوى القطري لترجمة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة إلى سياسات وبرامج وطنية ملموسة. وفي عام ١٩٩٦، أنشأت اللجنة أيضا اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لتضطلع بمسؤولية القيام على نطاق المنظومة بمعالجة جميع جوانب تنفيذ منهاج عمل بيجين والتوصيات المتصلة بالجنسين المنبثقة عن المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الأخرى.

٤٩٣ – وأعدت فرق العمل مجموعة متنوعة من النواتج بشأن طائفة واسعة النطاق من القضايا المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك مذكرة توجيهية ترمي إلى تنسيق المتابعة على الصعيد القطري، وتم توزيعها على نطاق واسع على المنظمات والممثلين الميدانيين والمنسقين المقيمين. وقامت أيضا مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز،بتوزيع ما أعدته فرق العمل من نواتج ومبادئ توجيهية وحالات قطرية. وأدرجت هذه المؤسسات أيضا في برامج عملها ما خلصت إليه فرق العمل من نتائج. فعلى سبيل المثال، يتجلى في خطة الإصلاح الخاصة بالبنك الدولي النتائج التي خلصت إليها فرق العمل بشأن قضايا من قبيل الفقر، والتنمية الاجتماعية، والتعاون الإنمائي الدولي، وشؤون الحكم.

٤٩٤ – وبإتمام لعملها فرق العمل لعملها في عام ١٩٩٨، جرى تفويض المسؤولية الرئيسية عن تنسيق متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة إلى لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها، وخاصة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية مذكرة توجيهية ثانية بشأن متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة، أرسلت إلى جميع الممثلين الميدانيين وإلى جميع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. وأوضحت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أنها ستواصل تزويد نظام المنسقين المقيمين بالتوجيه على نطاق المنظومة بشأن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات وأنها ستجري تحليلا سنويا للتقارير السنوية الصادرة عن المنسقين المقيمين، وستقيم مدى تنفيذ وفائدة نواتج فرق العمل الثلاث.

٢ – الأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة

٤٩٥ – تقوم شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور مركز التنسيق لمتابعة مؤتمر القمة والعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية. كما تقوم الشعبة أيضا بدور مركز التنسيق للأعمال التحضيرية المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).

٤٩٦ – وفي هذا الإطار، تشمل الأنشطة الرئيسية للشعبة تشجيع متابعة نتائج مؤتمر القمة ودعمها وتنسيقها وتنفيذها عن طريق الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص،

ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. واتخذت الشعبة أيضا سلسلة من المبادرات لمتابعة مؤتمر القمة فضلا عن التحضير للدورة الاستثنائية، تشمل تنظيم ورعاية اجتماعات أفرقة الخبراء، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل؛ وتشجيع تقديم التقارير الوطنية وتقييم هذه التقارير، ودعم مشاريع البحوث، ورصد وتقييم الاتجاهات الوطنية والعالمية؛ وإعداد وثائق المعلومات الأساسية عن القضايا المتصلة بالدورة الاستثنائية؛ والعمل مع المنظمات غير الحكومية، وغيرها من ممثلي المجتمع المدني.

٤٩٧ -وفي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، نظمت الشعبة اجتماعات خبراء، وندوات، وحلقات دراسية بشأن المواضيع التالية: إشراك المجتمع المدني (موهونك، نيويورك، حزيران/يونيه ١٩٩٥)، و ''المشاركة والعدالة الاجتماعية'' (لندن، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)؛ و ''طرق ووسائل تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من الضعف'' (مقر الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، و ''الابتكارات في تقديم الخدمات الاجتماعية وتمويلها'' (مقر الأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، و ''كفالة حصول السكان المفتقرين إلى الخدمات الكافية على الخدمات الاجتماعية (بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)؛ و ''العولمة والعمالة'' (مقر الأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛ و ''الدولة والأسواق والتقدم الاجتماعي: دور وتعاون القطاعين العام والخاص'' (بيجين، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛ و ''النفقات الاجتماعية وسياسات تعبئة الموارد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية'' (مقر الأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛ و ''التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية'' (عشق أباد، تركمانستان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد في باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ حلقة دراسية عن موضوع ''القيم واقتصادات السوق''. وتم أيضا تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن المواضيع المتصلة بمؤتمر القمة والدورة الاستثنائية بالمقر، بالمشاركة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

اللجان الإقليمية

٤٩٨ -يدعو الالتزام ١٠ الوارد في إعلان كوبنهاغن إلى أن تشارك اللجان الإقليمية بروح من التعاون الوطيد تحقيقا للتنمية الاجتماعية على كل من الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. وقد دعيت اللجان الإقليمية لمساعدة البلدان في اتخاذ التدابير الملائمة واعتماد الآليات اللازمة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة ورصدها. ودعيت هذه اللجان أيضا إلى أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمصارف، بعقد اجتماعات على مستوى سياسي رفيع كل سنتين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة وتبادل وجهات النظر بشأن خبرات كل منها. واستجابة لدعوة مؤتمر القمة إلى زيادة التعاون على جميع الصعد، ويتوقع من اللجان الإقليمية أن تضطلع بدور رئيسي في دعم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بغرض القيام بوجه خاص بمساعدة البلدان النامية، وأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويشمل هذا الدعم، من بين ما يشمل، تعبئة الموارد، وتوجيه برامج التكيف الهيكلي نحو التنمية الاجتماعية، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطوير المعرفة والمؤشرات بشأن تنفيذ مؤتمر القمة، والمشاركة المقدمة من المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٩٩ -تشدد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في توجهاتها البرنامجية، على السياسة الاجتماعية وتحليل الفقر، كجزء

متمم لمتابعة أعمال مؤتمر القمة. وتسعى اللجنة إلى تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء بشأن أثر سياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق الإنصاف والنمو، ودراسة الروابط بين الفقر ونوع الجنس والعرق؛ وكفالة توجيه الإنفاق العام لصالح الفقراء في أفريقيا؛ وبناء القدرات لتحليل الفقر ورصده. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرت اللجنة عددا من الدراسات التحليلية بشأن العوامل الرئيسية التي تعوق النمو الاقتصادي؛ وأجرت بحوثا عن أشكال الفقر؛ والصلة بين التعليم والتخفيف من الفقر؛ وعن الفقر وتوزيع الدخل وأسواق العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وبشأن وضع المؤشرات الملائمة، بما في ذلك تحديد خطوط الفقر ورسم خرائطه. ويحدد ''التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ١٩٩٩: تحديات التخفيف من الفقر والاستدامة'' الصادر عن اللجنة، مجموعة مؤشرات لتقييم الاستدامة استنادا إلى الأداء الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق هدف تخفيض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٥٠٠ -وفي عام ١٩٩٩، عقدت اللجنة ثلاثة مؤتمرات على الصعيد دون الإقليمي لمتابعة مؤتمر القمة. فعقدت مؤتمرا لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس، ومؤتمرا لمنطقة شمال أفريقيا في مراكش في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/ مارس، ومؤتمرا لمنطقة غربي ووسط أفريقيا في أواغادوغو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. واستهدفت هذه الاجتماعات رصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، مع التشديد خاصة على تقييم التقدم المحرز في مجال الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية. واعتمد كل من هذه الاجتماعات إعلانا خاصا به، ومنها إعلان أواغادوغو الذي تضمّن توصيات بشأن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية؛ وتعزيز الحوار والتعاون بين جميع الشركاء من أجل التخفيف من الفقر؛ ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، وتنفيذ سياسات لتهيئة فرص العمل؛ وترسيخ مبادئ الحكم السليم؛ ودعوة شركاء التنمية إلى دعم الجهود من أجل تقليص عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٥٠١ -وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ نظمت اللجنة أيضا، في أديس أبابا، بالتعاون مع اليونيسيف والبنك الدولي، منتدى بشأن تقاسم التكاليف في القطاعات الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأقر المنتدى مجموعة من المبادئ يمكن بموجبها المساهمة في تمويل التغطية الشاملة وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية عن طريق تقاسم التكاليف وتشمل هذه المبادئ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مجانا، وصياغة استراتيجيات شاملة للقطاعات الاجتماعية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وحماية الفئات المحرومة من خلال توفير شبكات الأمان. وتشمل أنشطة المتابعة التحليل السياسي للنظم الضريبية الأفريقية، ومخصصات الميزانية والمعونة المقدمة للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتقييم الأثر الناجم عن الترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف.

٥٠٢ -وفي إطار أنشطتها في مجال المساعدة التقنية، نظمت اللجنة، بالتعاون مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، حلقتين تدريبيتين انصبّتا على موضوع ''الفقر والسياسة العامة في أفريقيا'' وعُقدتا في أديس أبابا في عام ١٩٩٧ وفي غوهانسبورغ في عام ١٩٩٨. وأصدرت الحلقتان نماذج تدريبية عن قياس مستوى الفقر، والإنفاق العام والفقراء، وتحويلات الدخل. واستهدفت هاتان الحلقتان التدريبيتان المعنيتان بالفقر تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على وضع السياسات المناسبة لتخفيف الفقر، وتقليل اعتمادها على المساعدة الأجنبية في مجال توجيه السياسات.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٠٣ -نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار متابعتها لأعمال مؤتمر القمة، حلقتي عمل في عام ١٩٩٦. وتناولت

حلقة العمل الأولى إدارة الآثار الاجتماعية للتغير الهيكلي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أما حلقة العمل الثانية التي عُنيت بمسألة الفقر في أوساط الشيوخ، فقد نظمت في إطار السنة الدولية للقضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، استضافت حكومة النمسا في شباط/فبراير ١٩٩٨ في إطار أنشطة المتابعة لأعمال مؤتمر القمة، اجتماعا دوليا للخبراء بشأن المبادرات المبتكرة في مجال العمالة في منطقة اللجنة.

٥٠٤ -ويساهم برنامج اللجنة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة الحجم في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تهيئة فرص العمل، ويمكن من ثم اعتباره أداة رئيسية لمكافحة الفقر. وتوفر اللجنة في إطار هذا البرنامج المساعدة التقنية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة الحجم على الصعيد الوطني، وتضع تشريعات لتعزيز الأعمال الحرة، وتوفر بيانات إحصائية وغيرها من المواد الإعلامية وتقوم بنشرها، وتنظم حلقات عمل بشأن المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة الحجم.

٥٠٥ -وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم اللجنة المساعدة إلى المكاتب الإحصائية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحسين المناهج المعتمدة وأساليب جمع البيانات في مجال الإحصائيات الديمغرافية والاجتماعية. وفي عام ١٩٩٩ نظمت الشعبة الإحصائية التابعة للجنة حلقة عمل في ليتوانيا عن قياس الفقر كجزء من مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشارك اللجنة أيضا في المشروع المشترك بين اللجان الاقليمية بشأن العولمة وشبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك أثرها في تخفيف الفقر في الأسر المعيشية. وفي حين ترى اللجنة أنه لا ولاية لها على المسائل الاجتماعية، فإن أنشطتها الجارية في مجال العمالة وشبكات الأمان، وفي مجال السكان والشيخوخة تُحدث بلا شك آثارا اجتماعية مباشرة.وعلاوة على ذلك، فإن قضايا الفقر والاستبعاد أصبحت تكتسي أهمية متزايدة لأنها ترتبط ارتباطا عضويا بالسياسات الاقتصادية في المنطقة. ومن المأمول فيه لذلك أن تعمل اللجنة على تعزيز مشاركتها ومساهمتها في أعمال الدورة الاستثنائية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٠٦ -واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار متابعة أعمال مؤتمر القمة، تركيز أعمالها التحليلية على مسألتي القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية. وكانت اللجنة بصدد إجراء دراسات بشأن قضايا ناشئة هامة من قبيل النمو والعدالة الاجتماعية، ودور السياسة الاجتماعية؛ وإصلاح التعليم لأغراض التنمية المقرونة بالعدالة الاجتماعية؛ والتكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وحللت الدراسة المعنونة ''فجوة العدالة: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر القمة الاجتماعي'' ظروف الفقر السائدة والعمالة والاندماج الاجتماعي، واقترحت مبادئ توجيهية إضافية بشأن تنفيذ التزامات مؤتمر القمة. وعقدت اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في ساوباولو بالبرازيل أول مؤتمر إقليمي لمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لغرض استعراض التقدم المحرز وتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وباعتماد ''توافق ساوباولو''، جددت حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزامها بالمضي قدما في تحقيق الأهداف المحددة خلال مؤتمر القمة.

٥٠٧ -وعرضت ''الدراسة الاجتماعية الشاملة لأمريكا اللاتينية لعام ١٩٩٧'' تقييما لأهم جوانب التطور

الاجتماعي في المنطقة مع التشديد بوجه خاص على مسألة العدالة. وحللت طبعة عام ١٩٩٨ لهذه الدراسة الاجتماعية الشاملة اتجاهات الفقر في المنطقة خلال التسعينيات، والتغيرات في توزيع الدخل، والعمالة، والإنفاق الاجتماعي والتقدم المحرز في تحقيق العدالة الاجتماعية. واستعرضت أيضا الاتجاهات في مجالي العمالة والبطالة، والصلة بين الإنفاق على التعليم وأجور المعلمين، والصلة بين العنف وانعدام الأمن العام.

٥٠٨ -وعُقد في عام ١٩٩٦ اجتماع وزاري بشأن القضاء على الفقر في بورت أوف سبين بترينيداد وتوباغو، اعتمد خطة عمل توجيهية للقضاء على الفقر في منطقة البحر الكاريبي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ نظمت اللجنة بسانتياغو حلقة عمل عن موضوع ''الإطار المؤسسي الاجتماعي للتغلب على الفقر وتحقيق العدالة''، بالتشارك مع منظمة الدول الأمريكية ووزارة التخطيط والتعاون في شيلي. وأجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في بورت أوف سبين الاستعراض دون الإقليمي الذي يتناول أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وحالة المسنين. وكان هذا الاجتماع فرصة للحكومات لتقاسم المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والبرامج، والممارسات المثلى، والقيود التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن، وتحديد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها. وستتمحور أعمال الدورة المقبلة التي ستعقدها اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بمكسيكو على موضوعي العدالة الاجتماعية والسياسة العامة. وستشكل الدورة مؤتمرا إقليميا استثنائيا لمتابعة مؤتمر القمة وستوفر نواتج لبحثها في أثناء الدورة الاستثنائية.

٥٠٩ -وفي مجال التعاون التقني، تم توفير أنشطة تدريبية في الدورات والحلقات التدريبية الدولية التي ينظمها معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ميدان التنمية المحلية والإقليمية وإصلاحات السياسة العامة وإدارة المشاريع لصالح المهنيين من المنطقة ومن سائر البلدان النامية. ووفرت اللجنة المساعدة التقنية للدول الأعضاء، سواء في مجال جمع البيانات لإعداد التقارير القطرية أو في دعم المبادرات الحكومية لصياغة خطط العمل الوطنية للقضاء على الفقر. وبالتشارك مع مصرف التنمية الكاريبي يجري عقد مشاورات وطنية في عدد من البلدان، لتحديد المبادرات الكفيلة بالتخفيف من الفقر.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥١٠ -تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إيلاء الاهتمام للتحديات الناشئة، ولا سيما لأسباب الأزمة الاقتصادية والمالية الآسيوية ونتائجها وآثارها على السياسات فضلا عن عواقبها الاجتماعية؛ ولتحديات العولمة والتحرير والفرص الناشئة عنهما؛ وتكنولوجيا المعلومات والتنمية؛ والعدالة والنمو. وقد نشرت هذه التحليلات في طبعتي دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ واقترح فيها الأخذ بطائفة واسعة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتشمل التوصيات الأساسية المتعلقة بالسياسات في مجال التنمية الاجتماعية زيادة مخصصات الميزانية في مجال الخدمات الاجتماعية؛ وإنشاء صندوق اجتماعي للقطاع الرسمي؛ والعمل من أجل تنفيذ تدابير مرتبطة بتهيئة فرص العمل؛ وفي مجال التحويلات النقدية؛ وتوفير السلع الأساسية بشكل مجاني أو معان، وتقديم الخدمات والتسهيلات الائتمانية على المدى القصير؛ والعمل بنظم فعالة للتأمين ضد البطالة؛ وتنقيح الاستراتيجيات الإنمائية للإقلال إلى أدنى حد من التعرض للأزمات في المستقبل.

٥١١ -وعقدت اللجنة، في إطار متابعة أعمال مؤتمر القمة، المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية الاجتماعية الذي استضافته حكومة الفلبين بمانيلا في تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. واستعرض المؤتمر التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل بشأن التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة، وسبل تعزيز التعاون الإقليمي في إطار برنامج عمل كوبنهاغن. ويتضمن إعلان مانيلا بشأن الإسراع في تنفيذ برنامج عمل التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي اعتمده المؤتمر توصيات لبلوغ الأهداف المترابطة التي تتمثل في القضاء على الفقر وزيادة فرص العمل وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أوليت أهمية خاصة للنهج المتكامل ولتعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنفيذ برامج وأنشطة اللجنة في ميدان التنمية الاجتماعية. وعقدت اللجنة في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في بانكوك اجتماعا لكبار الموظفين تناول برنامج عمل التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة. وأجرى الاجتماع استعراضا شاملا لتنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية الإقليمي، مع التشديد بصورة خاصة على القضايا الأساسية الثلاث المطروحة في مؤتمر القمة. وتناول الاجتماع المنظور الإقليمي من خلال تقارير عن إجراءات الدعم الإقليمية لمؤتمر القمة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

٥١٢ -وأعدت اللجنة كموضوع لدورتها الرابعة والخمسين دراسة شاملة بعنوان ''آسيا والمحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين: آفاق التنمية الاجتماعية''. واستعرضت هذه الدراسة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مانيلا وإعلان كوبنهاغن، وحددت القضايا ذات الأولوية التي تتطلب المزيد من الاهتمام. وفي مجال التعاون التقني، قدمت اللجنة مساعدة إلى حكومات المنطقة في صياغة سياسات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات تهدف إلى إدماج الفئات الضعيفة والمحرومة، بما في ذلك الفقراء. وعقدت اللجنة حلقات دراسية وطنية وإقليمية وحلقات عمل تدريبية بشأن تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية الإقليمي، وأجرت دراسات لتعزيز القدرات الوطنية والدعم المؤسسي اللازمين لتنفيذ البرامج، ولا سيما البرامج التي تستهدف الفقراء والفئات الضعيفة. وتولي اللجنة أهمية لنشر أفضل التجارب والممارسات ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية. وقد شملت جهودها في هذا المجال إصدار منشورات بشأن السبل الفعالة لتحقيق التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال أنشطة التنمية الاجتماعية وإقامة المشاريع لمضاعفة استفادة المعوقين والمسنين من الخدمات وزيادة اندماجهم الاجتماعي.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٥١٣ -ركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أعمالها التحليلية، في إطار متابعة مؤتمر التنمية الاجتماعية، على المجالات ذات الأولوية التالية: الأثر الاجتماعي للعولمة مع الإشارة خاصة إلى سوق العمل والعمالة، والأثر الاجتماعي للعولمة على وسائل التخفيف من الفقر؛ الأثر الاجتماعي والبيئي للتنمية الحضرية؛ الأثر الاجتماعي والديمغرافي للهجرة الدولية؛ وأدوار الجنسين والشراكة على صعيد الأسرة، بما في ذلك الشباب؛ والحكم؛ ومؤسسات المجتمع المدني.

٥١٤ -ويرد تحليل للتطورات الرئيسية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة في الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٦-١٩٩٧. وفي مجال القضاء على الفقر، تشمل أنشطة اللجنة ثلاث مراحل مترابطة هي: قياس الفقر وخصائصه ومحدداته؛ وسياسات القضاء على الفقر؛ ووسائل القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، تم إجراء عدد من الدراسات عن أبعاد الفقر

وخصائصه في المنطقة. وعُقد اجتماع بشأن تحسين مستويات معيشة السكان في بلدان المشرق العربي في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لوضع الخطوط العريضة لما ينبغي القيام به في مجال صياغة السياسات والبرامج للقضاء على الفقر في المنطقة. ونتيجة لهذا الاجتماع، تم إيلاء اهتمام خاص لقضايا الفقر والشباب، ودور الأنشطة المولّدة للدخل في القضاء على الفقر، وتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات المحلية. وخلال المرحلة الثالثة من أعمال اللجنة في مجال الفقر، تم التشديد على الاقتراحات المتعلقة بالسياسات التنفيذية للقضاء على الفقر في المنطقة.

٥١٥ - واعتمدت اللجنة مسألة متابعة المؤتمرات العالمية، بما في ذلك مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية، موضوعا للاجتماع الأول للجنة التنمية الاجتماعية التابعة لها الذي انعقد في عمان في آذار/مارس ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة اجتماعا إقليميا لمتابعة مؤتمر القمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في بيروت بالتشارك مع جامعة الدول العربية. وشدد الاجتماع على تبادل الخبرات؛ وإبرام اتفاقات بين المنظمات والهيئات ذات الصلة النشطة على الصعيد الإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية؛ وتعزيز القدرات الوطنية وتوحيد عملية إعداد التقارير الوطنية؛ وإنشاء شبكات العمل وتعزيز دورها.

٥١٦ - وأولي اهتمام خاص لوضع قاعدة بيانات تراعي الفوارق بين الجنسين في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، والمرأة والتنمية، والإحصاءات الاجتماعية وإحصاءات العمالة، وسيجري توسيع نطاق هذا العمل ليشمل وضع مؤشرات لرصد المؤتمرات العالمية ومتابعتها. وعُقد في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اجتماع لفريق خبراء لدراسة تأثيرات مؤتمرات الأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية. وتشدد اللجنة، في مجال الحكم، على دور منظمات المجتمع المدني في متابعة مؤتمر القمة.

صناديق وبرامج الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥١٧ - يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة مؤتمر القمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تركيزه الرئيسي على الصعيد القطري على مجالات من قبيل القضاء على الفقر، وتوفير سبل العيش المستدامة للفقراء، والنهوض بالمرأة والتمكين لها، وأساليب الحكم الرشيد، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. وعلى صعيد السياسات العامة، يشدد البرنامج الإنمائي بصفة خاصة على الربط بين القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد، وعلى الأثر الذي تتركه عملية العولمة على مسألة الفقر وتوزيع الموارد. وقد استعرض ''تقرير الفقر لعام ١٩٩٨: التغلب على فقر البشر''، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر منذ انعقاد مؤتمر القمة ، ولا سيما الطريقة التي يمكن أن تُترجم بها النُهج المتعددة الأبعاد في التعامل مع مسألة الفقر إلى سياسات وبرامج أفضل. وتعالج هذه البرامج مجمل العوامل التي تسهم في الفقر، وتسعى إلى توليد فرص العمالة وسبل العيش المستدامة؛ فضلا عن التمكين للنساء والرجال من خلال توفير فرص الوصول إلى الأصول والموارد الإنتاجية؛ وزيادة الأمن الغذائي؛ وتحسين توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية ونوعيتها؛ وتمكين الناس من المشاركة في عملية التنمية.

٥١٨ - وضمن إطار متابعة مؤتمر القمة، شرع البرنامج الإنمائي في مبادرة استراتيجية مكافحة الفقر، وهي برنامج يضم العديد من المانحين لمساعدة البلدان فيما تبذله من جهود للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر القمة، وذلك من خلال دعم صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لمكافحة الفقر. وتم رصد اعتمادات مالية لمشاريع في

أكثر من ١٠٠ بلد، اكتمل ثلثها بالفعل. وقد تركز الجانب الأعظم من الأنشطة البرنامجية على التقييمات النوعية وعلى إعداد صور موجزة لحالات الفقر ولفئات الفقر المحددة؛ وعلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وخرائط الفقر؛ واستراتيجيات وبرامج الحد من وطأة الفقر؛ وتحليلات اتجاهات الإنفاق الاجتماعي وتدفقات المعونات على الخدمات الأساسية؛ والتقارير الوطنية للتنمية البشرية؛ وتنمية القدرات في مجال التخطيط للقضاء على الفقر؛ والتعبئة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال شبكة مكاتبه الميدانية التي تنسق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مؤهل للمساهمة في الجهود التي تبذلها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لوضع استراتيجياتها وخططها الوطنية موضع التنفيذ.

٥١٩ -ومشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الموضوع الرئيسي الثاني من مواضيع مؤتمر القمة، وهو موضوع العمالة، تشمل المشاركة في أعمال فرقة العمل المشتركة بين االوكالات المعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وقد قاد البرنامج الإنمائي عمليتين من عمليات الاستعراض القطرية السبع، وقدم مذكرة عن إعمال مفهوم سبل العيش المستدامة. وفي إطار الموضوع الرئيسي الثالث، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمشروع اضطلع به المعهد الدولي لدراسات العمل عن الاستبعاد الاجتماعي، وهو المشروع الذي تناول بالتحليل العمليات الرئيسية التي تسهم في استبعاد من يعيشون في حالة الفقر من الوصول إلى الأسواق والموارد والخدمات الاجتماعية والاستحقاقات والحقوق، والسياسات اللازمة للحيلولة دون تهميشهم وتشجيع الاندماج الاجتماعي للفئات المستبعدة (انظر E/1998/45). كما أن مكتب الدراسات الإنمائية التابع للبرنامج الإنمائي قد قام بجهود واسعة في مجالي البحوث والدعوة فيما يتعلق بموضوع السلع العامة العالمية، وهي القضية التي انعكست في التحضير للدورة الاستثنائية.

٥٢٠ -كما شارك البرنامج الإنمائي بنشاط في تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠. واستخدمت موارد مبادرة استراتيجية مكافحة الفقر في توفير الدعم لإعداد ونشر استعراضات نفقات القطاع الاجتماعي في عدد من البلدان الأفريقية.

متطوعو الأمم المتحدة

٥٢١ -يُعد العمل التطوعي عنصرا محوريا من عناصر التكامل الاجتماعي والمشاركة. فهو يوجه الدعم الذي تشتد إليه الحاجة إلى الفئات الضعيفة والمحرومة. ويدعو إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إلى سلسلة من الاستجابات التي تعزز معا سبل وقدرات الناس المنتمين إلى العديد من الفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة على المشاركة في البرامج الاجتماعية والاقتصادية. وهناك طائفة واسعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتعزيز البيئة التي يتسنى من خلالها للمواطنين التطوع بوقتهم لمساعدة الآخرين. وتوفر سنة ٢٠٠١، وهي السنة الدولية للمتطوعين، فرصة فريدة لاتخاذ خطوات نحو تحقيق هذه الغاية. وقد عُقد اجتماع لفريق خبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ للمساعدة في إعداد هذا التقرير. وقد دعي متطوعو الأمم المتحدة، باعتبارهم مركز تنسيق السنة الدولية للمتطوعين ٢٠٠١، إلى تقديم تقرير عن دور العمل التطوعي في تعزيز التنمية الاجتماعية وإبداء مقترحات بهذا الشأن إلى اللجنة التحضيرية أثناء نظرها في المبادرات الأخرى التي ستقترحها على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٢٢ -يجري تناول عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات الموارد الطبيعية والإدارة البيئية والأمن الغذائي من

منظور الحد من وطأة الفقر والعدالة والإنصاف بين الجنسين والمشاركة ذات القاعدة الواسعة في عملية التنمية، بما يربط عمل البرنامج بالمواضيع المحورية لمؤتمر القمة. وكان الشاغل الرئيسي لبرنامج البيئة في عملية المتابعة، على سبيل المثال من خلال مشاركته في اجتماعات المتابعة الإقليمية التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يتمثل في تشجيع تبني نهج متكامل إزاء تنفيذ برامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في ميداني التنمية الاجتماعية والبيئة.

٥٢٣ -وقد اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في عقد حلقة عمل دولية، في غلاند بسويسرا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عن الروابط المشتركة بين قضايا السكان والفقر والبيئة. ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة توسيع التعاون بينهما في هذا المجال لتوفير المعلومات والتحليلات والمساعدات اللازمة لوضع السياسات والبرامج. وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المنتدى العالمي لسياسات التنمية الإقليمية المعقود في ناغويا باليابان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ورقة سياسة عامة بعنوان ''الفقر والإدارة البيئية والتنمية الإقليمية''. وسلطت الورقة، والمؤتمر نفسه، الضوء على أهمية سياسات وأدوات التنمية الاجتماعية على الصعيد المحلي، حيث تتضح كأقصى ما يكون العلاقات المتبادلة بين البيئة والفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي. وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية في مجالات الحد من وطأة الفقر والموارد الطبيعية والإدارة البيئية في المناطق الجغرافية على الصعيد دون المحلي. وقد أجريت مؤخرا دراسة تجريبية عن وضع مؤشرات منتقاة للتنمية البشرية في غرب أفريقيا، استنادا إلى نظم المعلومات الجغرافية. وأخيرا، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة وثيقة مع سائر وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ المبادرة الخاصة بأفريقيا (انظر A/AC.253/9/Add.1).

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٥٢٤ -أيد برنامج عمل كوبنهاغن الأهداف العالمية للطفولة والتنمية التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. والاستراتيجية التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تعزيز تعميم فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية تسترشد باتفاقية حقوق الطفل وبالأهداف الرئيسية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وتواصل اليونيسيف دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية والتغذية والتعليم الأساسي والمياه والمرافق الصحية وحماية الأطفال. وللتعجيل بالتقدم في هذه المجالات، أعلنت اليونيسيف الأولويات البرنامجية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، التي أكدت على أربعة أهداف رئيسية عامة: خفض معدلات الوفاة والمرض بين صغار الأطفال والوقاية من حالات الإعاقة بين الأطفال؛ وخفض معدلات الوفيات والإعاقة والمرض بين الأمهات؛ وتحسين فرص وصول الأطفال إلى التعليم والارتقاء بنوعيته؛ والحد من حالات استغلال الأطفال والاعتداء عليهم وإيذائهم. وتجرى استعراضات دورية للتقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف من خلال المشاورات الوزارية الإقليمية المعنية بالطفولة. فإعلان بانكوك (١٩٩٨) واتفاق ليما (١٩٩٨)، على سبيل المثال، يحددان استراتيجيات واضحة ويركزان على توفير التوجيه للإجراءات التي ستتخذ في السنوات المتبقية. والطبعات السنوية من تقرير ''تقدم الأمم''، الذي تصدره اليونيسيف، ترصد صور التقدم العالمية نحو تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وتساعد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات

غير الحكومية على أن تركز أولوياتها بصورة أكثر فاعلية على القضايا الحيوية التي تؤثر على الأطفال. وتتعاون اليونيسيف مع غيرها من الشركاء في توفير الدعم إلى البلدان، وهو الدعم الذي لا يقتصر على أدوات جمع البيانات على أعلى المستويات، وإنما يمتد أيضا إلى تقديم المساعدة المباشرة في مجالات تحليل البيانات والمشورة المتعلقة بالسياسات العامة والتدخلات البرنامجية.

٥٢٥ -وقد شاركت اليونيسيف في أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية، كما تنشط في العمل في إطار المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، وفي إعداد الدراسات القطرية عن تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في كثير من البلدان (انظر الفقرات ٥٦٣ إلى ٥٨٠ أدناه).

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٢٦ -تولى صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، التي يتضمن عملها أبعادا شاملة مشتركة من قبيل اختيار المؤشرات واستخدامها؛ والمنظور الذي يراعي الفروق بين الجنسين؛ وتعبئة الموارد؛ وتوجيه البرامج إلى فئات مستهدفة بعينها؛ وإشراك مؤسسات المجتمع المدني. وكانت النواتج الرئيسية التي حققتها فرقة العمل تتضمن وضع مبادئ توجيهية ومؤشرات؛ وإعداد خريطة حائطية عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛ وتقريرا عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛ وبطاقة للاستخدام في أنشطة الدعوة؛ وموجزا للالتزامات الدولية المتصلة بالقضاء على الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي (انظر DP/FDA/1999/5). وتهدف هذه النواتج إلى تشجيع التنفيذ المتكامل لقرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، يستخدم المنسقون المقيمون المؤشرات التي وضعتها فرقة العمل من أجل التعاون مع البلدان في وضع المبادرة ٢٠/٢٠ موضع التنفيذ.

برنامج الأغذية العالمي

٥٢٧ -يدعم برنامج الأغذية العالمي التزامات وبرنامج عمل مؤتمر القمة من خلال تركيز عملياته على أكثر المناطق فقرا وتهميشا في العالم، وبخاصة أفريقيا. والولاية المزدوجة المسندة إلى برنامج الأغذية العالمي، والمتمثلة في توفير الإغاثة والمساعدة الإنمائية على حد سواء، تتيح له بصفة خاصة أن يقوم بالتعاون مع شركائه بتوفير المساعدة في فترات الانتقال من حالات الأزمات إلى أوضاع الانتعاش، وفي تعزيز التكامل الاجتماعي في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، وهو الموضوع الذي تنظر فيه حاليا اللجنة التحضيرية لتحديد إمكانية القيام بمبادرات إضافية فيه. وقد أظهرت الخبرات الواسعة في حالات الطوارئ الممتدة أو المعقدة أن استجابات الإغاثة التقليدية التي تقتصر على تناول الأزمات كأحداث غير طبيعية قصيرة الأجل لا علاقة لها بعملية التنمية تقصر في أغلب الأحوال عن معالجة الاحتياجات الحقيقية للناس الذين يسعون إلى تحقيق الاستقرار والأمان لحياتهم المعيشية في حالات الصراع. وفي عام ١٩٩٨، استحدث برنامج الأغذية العالمي مبادئ توجيهية جديدة بشأن عمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة تشمل: توفير فرص العمالة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل؛ وتوفير الدعم لاستعادة القدرة على الإنتاج وزيادة إنتاج الغذاء على مستوى الأسر المعيشية؛ وبرامج التغذية التكميلية؛ وتوفير الدعم المتعلق بالأسواق من خلال مشتريات الغذاء المحلية؛ وإشراك القطاع الخاص في نقل الأغذية وتوصيلها؛ والأنشطة المحلية مثل تنمية المشاريع الصغيرة؛ وتمكين الناس من المشاركة في التعليم واكتساب المهارات؛ والاحتفاظ بقدرة

على الاستجابة في حالات الطوارئ؛ والأنشطة الرامية إلى الحد من أثر الكوارث الطبيعية أثناء فترات الصراع.

٥٢٨ -وعلاوة على ذلك، فإن النساء، فضلا عن كونهن المستفيدات الرئيسيات من المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، يُدعين أيضا إلى المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام موارد البرنامج. وتظهر التجربة أن تقديم المساعدات الغذائية المباشرة إلى النساء ينطوي على فوائد عديدة لتغذية الأسرة المعيشية وأمنها الغذائي، وبخاصة فيما يتعلق بصغار الأطفال. كما أن برامج التغذية في المدارس تدعم الهدف الذي أيده مؤتمر القمة والمتعلق بتوفير التعليم للجميع، من خلال تحسين معدلات الالتحاق بالدراسة، ولا سيما بالنسبة للبنات.

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٥٢٩ -يدعو برنامج عمل كوبنهاغن إلى وضع استراتيجيات وطنية فعالة وسليمة بيئيا لمنع زراعة المحاصيل المستخدمة في تجارة المخدرات غير المشروعة أو الحد منها بدرجة كبيرة، مع الاهتمام بصفة خاصة بتهيئة بدائل اقتصادية قابلة للاستمرار. وبالتالي، فإن التنمية البديلة هي الأداة الرئيسية التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في استراتيجيته للحد من المعروض من المخدرات في العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. ويوفر البرنامج خدمات استشارية ومساعدة تقنية لدعم الحكومات فيما تبذله من جهود لتطوير شبكات معلومات إقليمية لإنفاذ القوانين، واتخاذ تدابير محددة للتعاون عبر الحدود، وتعزيز مراقبة الحدود البرية والموانئ البحرية، وتحسين تنفيذ تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع في المركّبات الأولية. ولتعزيز الاندماج التام للفئات الاجتماعية المتورطة في هذه الأنشطة، يعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مع مركز منع الجريمة الدولية على توفير المساعدة التقنية لعدد من الحكومات التي تطلبها فيما يتعلق ببرامج التأهيل، وتعزيز السياسات الرامية إلى إضفاء بعد إنساني على القانون الجنائي، وتشجيع إصلاح السجون، ودراسة الأساليب المواتية لإدماج المجرمين في المجتمعات المحلية.

٥٣٠ -وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية مكرسة لموضوع مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار فيها وتوزيعها بصورة غير مشروعة وما يتصل بذلك من أنشطة. وفي تلك الدورة الاستثنائية، اعتمدت الجمعية العامة إعلانا سياسيا عن المبادئ التوجيهية للحد من الطلب على المخدرات وخطط عمل قطاعية بهذا الشأن. ووُضعت أطر زمنية تستمر خمس سنوات وعشر سنوات تلزم الدول بإنجاز أهداف أو أنشطة محددة، مثل اعتماد تشريعات وبرامج وطنية لمكافحة غسل الأموال بحلول عام ٢٠٠٣، وتحديد عام ٢٠٠٣ كموعد مستهدف للاستراتيجيات والبرامج الجديدة والمعززة للحد من الطلب على المخدرات، وتحقيق نتائج يُعتد بها ويمكن قياسها في مجال الحد من الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨، والقضاء على الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا ونبات القنب وخشخاش الأفيون أو الحد منها بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٠٨.

٣ - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية

٥٣١ -أفرد برنامج عمل كوبنهاغن لمنظمة العمل الدولية دورا خاصا في ميدان العمالة والتنمية الاجتماعية، وذلك نظرا لولايتها وهياكلها الثلاثية وما تمتلكه من خبرة. وعقب مؤتمر القمة على الفور، شرع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في إجراء مناقشات بشأن ما سيُتخذ من إجراءات

لتنفيذ هذه الولاية، وأتيحت له منذ ذلك الحين فرص عديدة لمناقشة هذه القضية، وبخاصة في لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية التابعة للمنظمة. كما نُظم أثناء مؤتمر المنظمة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ اجتماع ثلاثي غير رسمي على المستوى الوزاري لبحث دور المنظمة في متابعة مؤتمر القمة.

٥٣٢ -وتولت منظمة العمل الدولية رئاسة فرقة العمل المعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وهي إحدى فرق العمل الثلاث التي شكلتها لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة مؤتمر القمة. وأشرفت فرقة العمل هذه على تنفيذ ستة استعراضات لسياسات العمالة القطرية، ضمت شركاء من الأطراف الاجتماعية ووكالات مختلفة من داخل منظومة الأمم المتحدة لتقييم الاستراتيجيات ووضع مقترحات لخلق فرص العمالة والحماية الاجتماعية. ونتيجة لهذا الجهد، أصبحت الآن استعراضات سياسات العمالة القطرية ملمحا أساسيا من ملامح وسائل عمل منظمة العمل الدولية والخدمات الاستشارية التي تقدمها إلى الدول الأعضاء والشركاء من الأطراف الاجتماعية. وتم الانتهاء من ١١ استعراضا من هذه الاستعراضات الإضافية، أو لا يزال العمل مستمرا فيها.

٥٣٣ -كما وفر إعلان كوبنهاغن التوجيه للإجراءات المتخذة في الحملة التي شرعت فيها منظمة العمل الدولية من أجل التصديق على معايير العمل الأساسية. وكان اعتماد مؤتمر العمل الدولي، في دورته السادسة والثمانين المعقودة عام ١٩٩٨، لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بمثابة خطوة كبرى نحو الاستجابة للدعوة التي وجهها مؤتمر القمة من أجل تعزيز وتأمين الحقوق الأساسية للعمال ومصالحهم. وقامت المنظمة أيضا بحشد الموارد وتقديم المساعدة التقنية من أجل القضاء على عمالة الأطفال، من خلال البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال. كما أن اعتماد مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لاتفاقية جديدة مشفوعة بتوصية بحظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها يُعد علامة بارزة أخرى على طريق تنفيذ التزامات كوبنهاغن في ميدان حقوق العمل.

٥٣٤ -ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، أعادت منظمة العمل الدولية تركيز أنشطتها حول أربعة أهداف استراتيجية مستوحاة بوجه عام من إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن: العمالة؛ والحماية الاجتماعية؛ والمبادئ والحقوق الأساسية والعمل؛ والحوار الاجتماعي. وتمشيا مع روح مؤتمر القمة، دخلت منظمة العمل الدولية كذلك في حوار استراتيجي عن قضايا العمالة داخل منظومة الأمم المتحدة ومع مؤسسات بريتون وودز. فعقب الأزمة المالية التي حدثت في شرق وجنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، تعاونت المنظمة مع المجتمع الدولي في رفع مستوى الوعي بالآثار الاجتماعية لمثل هذه الأزمات، واقترحت تدابير جديدة لوضع نظم للحماية الاجتماعية ولكفالة معالجة السياسات الاجتماعية والاقتصادية بصورة متكاملة. وعلاوة على ذلك، تعمل المنظمة على تعزيز قدرتها على ربط الخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات بالأنشطة التنفيذية التي تبين كيف يمكن وضع هذه السياسات موضع التنفيذ. ومجالات النشاط التنفيذي المعززة التي تتصل بصفة خاصة بمؤتمر القمة تشمل توفير الحماية الاجتماعية للقطاع غير الرسمي؛ وسياسات الاستثمار ومشاريع تنمية البنية الأساسية التي تتسم بكثافة العمالة؛ وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتدريب وتنمية المهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعارف؛ ومبادرات العمالة المحلية والحضرية؛ ودور العمالة في تحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمعات المتضررة من الصراعات.

٥٣٥ -وفي عام ١٩٩٩، نظمت منظمة العمل الدولية سلسلة من الاجتماعات الإقليمية الثلاثية لرصد التقدم المحرز

في تنفيذ الالتزامات التي تدخل ضمن نطاق ولاية المنظمة، وبخاصة ما يتعلق بالالتزام ٣ الخاص بالعمالة. وعقب هذه المشاورات الإقليمية، نُظمت مشاورة دولية عن متابعة مؤتمر القمة في مقر المنظمة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ونظرت هذه المشاورة في ورقة معلومات أساسية حددت مختلف المجالات المقترحة التي يمكن القيام فيها بمبادرات إضافية، بما في ذلك ما يتعلق بقدرات ومهارات العمال؛ وخلق فرص العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي؛ ومرونة سوق العمل، وحماية وأمن العمالة؛ وتحديد الأجور؛ والمشاريع العامة التي تتسم بكثافة العمالة؛ وعمالة الشباب؛ والبرامج التي تستهدف فئات بعينها، ورصد حالة الفئات الضعيفة؛ والتوفيق بين مقتضيات العمل والحياة الأسرية. ودعت المشاورة الدولية منظمة العمل الدولية إلى التعاون مع الشركاء الثلاثيين ووكالات منظومة الأمم المتحدة في تطوير مبادرات تنفيذية جديدة لتحسين تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وأوصى الاجتماع كذلك بأن تُنفذ هذه الأنشطة في إطار استراتيجية للعمالة ذات أبعاد عالمية ووطنية، وأن تُحشد الموارد اللازمة لها من الموارد الداخلية والخارجة عن الميزانية.

٥٣٦ -واتباعا لتوصيات المشاورة، تعكف منظمة العمل الدولية على وضع مقترحات بشأن إجراءات ومبادرات إضافية لتنفيذ التزامات مؤتمر القمة. وتأتي صياغة هذه المقترحات في سياق عملية العولمة، حيث تبرز محورية عالم العمل في نقاط التقاء الأسواق والمجتمعات، وتدرك التفاعل بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية التي يتعامل معها المجتمع الدولي حاليا بصورة منفصلة وفي إطار هيئات مختلفة. ومقترحات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمبادرات الإضافية تتركز على التدابير اللازمة لتحقيق هدف توفير العمل اللائق، بمعنى أن تتوفر للنساء والرجال فرص الحصول على عمل منتج في أوضاع تكفل التمتع بالحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٥٣٧ -إن التكامل بين أهداف وأنشطة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأهداف وأنشطة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هو تكامل يضرب بجذوره في الارتباط القوي بين قضايا الفقر في الريف والجوع والأمن الغذائي. وفي عام ١٩٩٤، بدأت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) البرنامج الخاص للأمن الغذائي، الذي يهدف إلى مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من العجز الغذائي على تحسين أوضاع الأمن الغذائي فيها من خلال تحقيق زيادات سريعة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة بيئيا وعادلة اجتماعيا، وبخاصة من خلال التركيز على صغار المزارعين الذين غالبا ما يندرجون ضمن أفقر قطاعات السكان.

٥٣٨ وتهدف البرامج الأخرى إلى تعزيز الحصول على الأرض و/أو أمن حيازتها، فضلا عن تطوير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين الأراضي عن طريق الري والحصول على الائتمان، والتسويق، والتجهيز وتنمية مرافق الخزن. ومن أجل معالجة مشكلة الفقر، يتم أيضا السعي إلى توسيع فرص العمل من خلال تشجيع المشاريع الريفية القائمة على العمالة المكثفة.

٥٣٩ - وخطة عمل الفاو لدور المرأة في التنمية تستجيب لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية، فضلا عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن طريق إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج مستجيبة للمنظور الجنساني تسهم في تقليص أو إزالة العراقيل التشريعية والإدارية والاقتصادية الاجتماعية التي تحول دون حصول المرأة الريفية على الموارد الإنتاجية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تقدم الفاو للدول الأعضاء خدمات الدعم التقني والمشورة في مجال السياسة العامة، وذلك يشمل مجموعة عريضة من الأنشطة الرامية إلى دمج الاهتمامات والمناظير الجنسانية في أنشطة وضع السياسات والتخطيط.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٥٤٠ - يدعو إعلان كوبنهاغن اليونسكو بصورة محددة إلى التركيز بشكل أكبر على الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمالة المنتجة ودعم التكامل الاجتماعي. ومنذ عقد مؤتمر القمة، قامت اليونسكو باتخاذ عدد من التدابير لتنفيذ المبادئ والوفاء بالالتزامات التي ينص عليهما إعلان كوبنهاغن، وبخاصة تلك الواردة في الالتزام ٦، الذي يعني اليونسكو على نحو خاص. وقد ركزت هذه التدابير على بناء القدرات المحلية وتنمية الموارد البشرية، عن طريق التعليم في جميع مستوياته؛ والحكم الديمقراطي والقائم على المشاركة؛ وإدماج العوامل الثقافية في صلب استراتيجيات التنمية؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما فيها تكنولوجيات الاتصال.

٥٤١ - إن مؤتمر تلبية احتياجات التعليم الأساسية الهام المنعقد في جومتيان بتايلند عام ١٩٩٠ قد اعتمد مفهوم ''التعليم للجميع'' وركز اهتمام المجتمع العالمي على الحاجة الماسة إلى توفير التعليم الأساسي للأطفال والشباب والكبار كافة. وستكتمل في عام ٢٠٠٠ عملية تقييم التعليم للجميع لسنة ٢٠٠٠، التي شُرع فيها عام ١٩٩٨، بعد سنتين من تشخيص حالة التعليم الأساسي في العالم في منتهى التسعينات ومستهل القرن الجديد. وسيكون قد تم إدراج المشاكل والاحتمالات التعليمية لكل بلد في صورة إقليمية أكثر إجمالا بمناسبة عقد ستة مؤتمرات إقليمية للتعليم للجميع في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وسيتم بعدئذ إجراء تقييم عالمي في منتدى التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠، يحصي بالتفصيل جهود المجتمع الدولي المتعلقة بتخطيط مبادرات السياسة في المستقبل، ويتناول التقدم المحرز والتحديات المصادفة في مجال التعليم في مراحل الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتحصيل التعليمي، ومحو الأمية، والمهارات الأساسية وتحقيق حياة أفضل. وسيتم نشر نتائج منتدى التعليم للجميع على نطاق واسع بجميع اللغات وتوزيعها على جميع الحكومات وتبليغها إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، فضلا عن دوراتها الاستثنائية المتعلقة بالمؤتمرات العالمية الرئيسية الأخرى.

٥٤٢ - ويسهم مشروع ثقافة السلام لليونسكو في تعزيز بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، فضلا عن الحالات التي يمكن فيها للتدابير الوقائية أن تحول دون نشوب صراع وشيك. وتستند أهمية هذا البرنامج بالنسبة للتنمية الاجتماعية إلى كون أن التنمية الناقصة والفقر وأوجه التفاوت الاجتماعي تشكل مصادر لنشوب الصراع، بينما هناك ترابط قوي بين التنمية والسلام.

٥٤٣ - ويمثل بناء القدرات المحلية عن طريق التعليم والتدريب أساسا لتنمية الموارد البشرية الإنتاجية في المجتمع الجديد المبني على المعرفة. ولن تتحقق التنمية إلا بجعل المعرفة في متناول الجميع. وقد استحدثت اليونسكو نهجا مبتكرة لتوفير التعليم الأساسي في المدرسة، وذلك عن طريق سلسلة من الكتيبات المصورة، على سبيل المثال. وفي ميدان التعليم العالي، أنشأت اليونسكو شبكات فيما بين الجامعات وركزت على مساهمة المشاركة الفعلية وتعليم الكبار في التنمية الاجتماعية. كما تقوم اليونسكو كل سنتين بنشر تقرير التعليم في العالم، وهو تقرير يرصد اتجاهات التعليم ويدرسها دراسة استقصائية، معتمدا في ذلك على العمل

الذي تنهض به اليونسكو في مجال جمع بيانات التعليم وتحليلها ونشرها.

٥٤٤ -ويعد الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والتسامح وحرية الصحافة عوامل أساسية في كبح التوترات، ومن ثم فهي ضرورية لقيام التنمية الاجتماعية. ولذلك فاليونسكو تنفذ برامج لدعم التدفق الحر للمعلومات في العالم. كذلك فإنه نظرا لأن الحكم الديمقراطي الحق يمثل أفضل سبيل إلى القضاء على التمييز والاستبعاد الاجتماعي وتعزيز التلاحم الاجتماعي، فقد وضعت اليونسكو برنامجا هاما لحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام. وتقوم بإعداد سياسات وخطط عمل تعليمية وطنية لتنمية المواقف والقيم التي تعزز روح المسؤولية والتضامن وتقوي بنية المجتمع المدني.

٥٤٥ -ولبلوغ التنمية الاجتماعية، يجب كفالة مشاركة جميع السكان بحرية وطواعية، ولا سيما منهم الفقراء والعاطلون والمعوقون والسكان الأصليون والمهاجرون والنساء. وتعمل اليونسكو على دعم هذه الفئات من خلال توفير التعليم والتدريب في مجال إدارة شؤونها ومواردها المالية ومرافقها التقنية. وترتبط المشاركة أيضا بإتاحة إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصالات والمعلومات ومدى انتشار الأنشطة والخدمات التي تقوم بها تلك الوسائل وتنشط اليونسكو في بناء قدرات الاتصال والمعلومات وتعزيزها من خلال برامج عدة.

٥٤٦ -وأخيرا، تشكل العوامل الثقافية أيضا جزءا لا يتجزأ من استراتيجية إنمائية متوازنة. وتعطي اليونسكو أولوية عالية لحماية التراث الثقافي والمعرفة الأصلية للثقافات التقليدية.

منظمة الصحة العالمية

٥٤٧ -يُلزم إعلان كوبنهاغن الدول الأعضاء بتعجيل الجهود من أجل تحقيق أهداف استراتيجيات ''الصحة للجميع'' الوطنية. وفي سنة ١٩٩٨، أيدت جمعية الصحة العالمية السياسة الصحية العالمية الجديدة المعنون ''الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين''، التي تهدف إلى التصدي للتحديات الكبرى في مجال الصحة خلال العقود المقبلة. ومن خلال اعترافها بمساهمة الصحة في التنمية، تعكس سياسة الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥٤٨ -وتشمل أهداف ''الصحة للجميع'' تحقيق زيادة في متوسط العمر المتوقع والارتقاء بنوعية الحياة للجميع؛ وتحسين المساواة في الصحة فيما بين البلدان وداخلها؛ وجعل النظم والخدمات الصحية المستدامة في متناول الجميع. كما تشمل سياسة ''الصحة للجميع'' تعزيز الدعم لقيم أربعة أساسية هي حقوق الإنسان والمساواة والأخلاقيات ومراعاة المنظور الجنساني. وقد تم وضع أهداف صحية عالمية محددة زمنيا لتحقيق المساواة في الصحة والبقاء (معدلات وفيات الأمهات ومعدلات وفيات الأطفال)، واستئصال عدد من الأمراض والتخلص منها؛ وعكس الاتجاهات العالمية للأوبئة الرئيسية؛ وتحسين الوصول إلى المياه وشبكات الصرف الصحي والغذاء والمأوى؛ واستحداث نظم عالمية ووطنية للمراقبة وتنفيذها؛ وتعزيز نظم المعلومات الصحية؛ ودعم البحث في مجال الصحة. وستتبع مؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ تلك الأهداف. ويتوخى أيضا تحقيق الأهداف الإقليمية والوطنية في إطار السياسة العالمية.

٥٤٩ -إن تفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي ونمو أعداد الفقراء جدا منذ انعقاد مؤتمر القمة قد خلقا تحديا يتمثل في إيجاد سبل أكثر فعالية لحماية صحة الفقراء والضعفاء وتعزيزها. وعلاوة على ذلك، فإن تنامي الوعي بإمكانية مساهمة الصحة في تحقيق أهداف إنمائية أوسع أظهر الحاجة إلى إجراء مزيد من البحث في الكيفية التي تساهم بها الصحة

في تحقيق الرفاه الاقتصادي والحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين؛ واستدامة البيئة.

٥٥٠ -وتستجيب منظمة الصحة العالمية لذلك من خلال وضع استراتيجية جديدة تعالج بوضوح الصلات بين الصحة والتنمية البشرية. وتتمثل عناصرها الرئيسية فيما يلي: دمج الأهداف الصحية في السياسة الإنمائية؛ وتعزيز نهج الصحة العامة الرامية إلى تقليص المخاطر الصحية والتصدي للمشاكل الصحية التي تضر بالفقراء على غير متناسب؛ وكفالة خدمة النظم الصحية للفقراء بفعالية أكبر.

٥٥١ -ولقد دعت منظمة الصحة العالمية من خلال مشاركتها في مختلف المنتديات إلى إيجاد نهج متكامل إزاء التنمية، نهج يمكن لقطاع الصحة عن طريقه أن يساهم في استراتيجيات الحد من الفقر. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي حماية صحة الفقراء والنهوض بها دورا مهما في تشجيع زيادة إنتاجية العمال والحماية الاجتماعية وفرص العمل.

٥٥٢ -إن المشاورة الدولية المتعلقة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، التي نظمتها منظمة الصحة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، مثلا، والتي سلمت بأهمية الصحة عموما فضلا عن السلامة والصحة في أماكن العمل، دعت إلى سن سياسات في المستقبل لتشجيع العمالة الكاملة تشمل أحكاما محددة لحماية الصحة وتحسينها.

٥٥٣ -ولقد أدى الاختلال البالغ في نمط الاستثمار في مجال البحث الصحي في العالم إلى التعجيل باتخاذ تدابير دولية لجلب مزيد من التمويل إلى البحوث الرامية إلى مكافحة المشاكل الصحية الرئيسية التي يعاني منها الفقراء. وتشمل تلك التدابير مبادرة لإقامة شراكات أفضل بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، فقد اعتبرت شركات المستحضرات الصيدلانية ضعف الإمكانات التجارية لاستحداث بعض الأدوية، كالأدوية المضادة للملاريا، عقبة أمام البحث. وفي هذا السياق، فإنه عندما يكون هناك إخفاق سوقي واضح، يصبح من الحتمي خلق شراكات جديدة في مجال البحث والتنمية تنطوي على توفير الأموال من مصادر مختلفة وهي تمثل خطوة عملية نحو التغلب على التهديدات العالمية المقلقة في مجال الصحة العامة التي تشكلها الأمراض السارية، وتحقيق أهداف مثل خفض معدلات الوفاة بسبب الملاريا والإصابة بها بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل مقارنة بمستويات عام ١٩٩٥ في ٧٥ في المائة على الأقل من البلدان المتضررة، كما هو مؤكد في برنامج عمل كوبنهاغن.

البنك الدولي

٥٥٤- استنادا إلى الزخم الذي انطوى عليه مؤتمر القمة، نفذ البنك الدولي مجموعة من التغييرات التنظيمية ركزت أنشطته على خفض حدة الفقر وتقديم دعم مجدد للتنمية الاجتماعية. ووافق المجلس التنفيذي للبنك، في إطار ''مبادرة الاتفاق الاستراتيجي''، على تخصيص الموارد لتعزيز التحليل الاجتماعي واتباع نُهج قائمة على المشاركة إزاء أعمال التنمية. وفي أعمال البنك المتعلقة بالاقتصاد الكلي، أصبح تخفيف حدة الفقر عنصرا من العناصر الدالة على سلامة السياسات. ويولى مزيد من الاهتمام لحماية الفقراء خلال عملية التكييف وذلك من خلال إصلاح نمط النفقات العامة بحيث يخصص مزيد من الموارد للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وخفض الاختلالات التي تؤذي الفقراء بصورة خاصة؛ وإنشاء شبكات الأمان وغيرها من البرامج المستهدفة؛ والمساعدة في وضع سياسات خفض حدة الفقر؛ والتشجيع على رصد حالة الفقر. وسيركز تقرير البنك عن التنمية في العالم للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ على مسألة الفقر وسيشدد على عدد من جوانب التنمية الاجتماعية، بما فيها

تمكين الفقراء من خلال زيادة فرصهم في التعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرارات؛ والتصدي لتعاظم حالات اللامساواة؛ وتوفير الأمان إزاء الصدمات والحماية لمن تجاوزهم التغيير السريع؛ وإيجاد الفرص أمام الفقراء من خلال تهيئة الظروف المواتية للتوسع الاقتصادي المستدام.

٥٥٥- وأنشئ فريق قطاعي للحماية الاجتماعية لتجميع أعمال البنك مع البلدان المستفيدة في مجال استحداث شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة، والبرامج المتعلقة بسوق العمل ونظم الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق تلك الأعمال. وتوضع أهداف الحماية الاجتماعية ووسائلها ضمن إطار إدارة المخاطر الاجتماعية، وهي تشتمل على التدابير العامة التي تهدف إلى مساعدة الأفراد، والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في إدارة المخاطر التي تتهدد الدخل بغية خفض مستوى الضعف وتعزيز الإنصاف.

٥٥٦- وفي عام ١٩٩٧، أنشئت أسرة التنمية الاجتماعية التابعة للبنك الدولي للمساعدة في تعزيز التنمية المستدامة اجتماعيا. واشتملت أنشطتها على(أ) إدخال التقييمات الاجتماعية كعملية تؤدي إلى دمج التحليل والمشاركة الاجتماعيين ضمن الأعمال التنفيذية والتحليل الاجتماعي الاقتصادي؛ و (ب) معالجة المسائل الاجتماعية الرئيسية بحسب البلد والمنطقة داخل إطار استراتيجيات المساعدة القطرية؛ و (ج) التشجيع على مزيد من التعاون والحوار على المستوى التنفيذي مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ و (د) إنشاء وحدة لما بعد الصراع من أجل تقديم الدعم التنفيذي والتوجيه للسياسات البالغَين الأهمية لمعالجة المسائل ذات الصلة بالصراع؛ (هـ) وضع برامج ترتكز على الثقافة المحلية لتعزيز التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، وسِّع نطاق الأبحاث الطويلة الأجل في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال المتعلقة برأس المال والمشاركة الاجتماعيين. (للاطلاع على عدد من المبادرات المبتكرة الأخرى التي يعمل فيها البنك الدولي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، انظر الفقرات ٥٦٣ إلى ٥٨٠ أدناه).

صندوق النقد الدولي

٥٥٧- عقب مؤتمر القمة، أفاد صندوق النقد الدولي أنه واصل تعزيز النهج الذي يتبعه في دعم الجهود التي تبذلها البلدان للتسريع بمسيرة التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وسعى إلى إدراج التوصية الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في صلب أنشطته المتعلقة بالسياسات. وإن ما يقدمه صندوق النقد الدولي من مشورة ومساعدة في مجال السياسات لمساعدة البلدان في توطيد استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المرتفع المستدام، يشكل محور الدعم الذي يقدمه في سبيل التنمية الاجتماعية والبشرية. ويجري إيلاء اهتمام متزايد للإصلاحات التي ترمي إلى تحقيق نمو رفيع المستوى يسهم في رفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر، لا سيما عن طريق تحسين نوعية التكييف المالي، والإدارة العامة وإصلاح أسواق العمل.

٥٥٨- كما ينشد صندوق النقد الدولي في أنشطته تحسين كيفية صرف الأموال العامة عن طريق توجيه المشورة إلى الحكومات بتحويل وجهة مواردها من مجالات الإنفاق غير المنتجة، مثل النفقات العسكرية المتنامية، إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والبرامج الهادفة لتخفيف حدة الفقر. ويتم التشديد على رصد النفقات الاجتماعية ومؤشرات النتائج الاجتماعية في إطار أنشطة المراقبة التي يضطلع بها الصندوق والدعم الذي يقدمه لبرامج التكيف في البلدان. كما أن الصندوق يزيد تركيزه باطراد على دمج شبكات الأمان الفعالة التكاليف والصالحة اجتماعيا ضمن برامج الإصلاح في البلدان. ويتعاون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار استعراضات الإنفاق العام، وثمة تدابير تُتخذ

حاليا لتحسين دمج إصلاحات القطاع الاجتماعي ضمن إعداد برامج البلدان للتكيف والإصلاح فضلا عن تنسيق المساعدات التقنية والمشورة المقدمة في مجال السياسات.

٥٥٩- ويهتم صندوق النقد الدولي بمسائل توزيع الدخل، وقد استضاف مؤتمرا عن السياسة الاقتصادية والإنصاف لبحث المسائل التنفيذية التي تواجهها الحكومات التي تسعى إلى صوغ سياسات منصفة وتنفيذها. وتمثل الإدارة السليمة مجالا آخر من مجالات الأنشطة التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي، وهو يسعى من خلال ما يقدمه من مشورة ومساعدات تقنية إلى تحسين الإدارة العامة عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة في إعداد وتنفيذ جميع أوجه السياسة الاقتصادية (انظر كذلك الفقرات ٥٦٣ إلى ٥٨٠ أدناه).

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥٦٠- تتمثل مهمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. فالنمو الصناعي يساعد على حفز التنمية الاقتصادية؛ والتنمية الاقتصادية تحسِّن الإيرادات الضريبية وتمكِّن الحكومات من إحراز التقدم الاجتماعي الدائم وتخفيف حدة الفقر. ويمثل الاقتصاد التنافسي والبيئة السليمة والعمالة المنتجة المنارات الثلاث التي تهتدي بها اليونيدو في النهج الذي تتبعه في التعامل مع أسواقها، والمتعاملين معها والمستفيدين منها، لا سيما في ضوء القلق الدولي المتنامي إزاء ما ينجم عن التصنيع من عواقب اجتماعية وبيئية.

٥٦١- وتتفاوت الخدمات الشاملة التي تقدمها اليونيدو بين الرأي والمشورة البسيطين، وتوفير المهندسين لتنفيذ الاتفاقات الشاملة المتعلقة بخفض انبعاث غازات الدفيئة والتلوث الصناعي؛ وبين مساعدة الخيَّاطات في أفريقيا في إنشاء تعاونيات المنسوجات، ونقل التكنولوجيا المناسبة من بلد إلى آخر. وساعد إخصائيو اليونيدو البلدان على بناء قدراتها المحلية على صيانة صناعتها بنفسها، وحل المشاكل الحساسة المتمثلة في إدارة النفايات وخلق وظائف مفيدة.

٥٦٢- إن الالتزام ٧ من إعلان كوبنهاغن والمتعلق بتنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وأقل البلدان نموا ذو صلة وثيقة بصفة خاصة بأعمال اليونيدو. إذ أن إحدى أولوياتها الرئيسية تتمثل في العمل لإحداث أثر إيجابي في نمو الصناعة وتنميتها في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وبصورة خاصة في أفريقيا. ويتجاوز عدد المشاريع الجارية التي تنفذها اليونيدو في أي وقت ما ١ ٠٠٠ مشروع، وبصورة خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وهي تتضمن وضع الاستراتيجيات الصناعية؛ ونقل التكنولوجيا لتعزيز التنافسية؛ ومساعدة أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحسين نوعية إنتاجهم؛ وتجميع المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحقيق الكفاءة؛ وتزويد الصناعات المحلية بالخدمات المتكاملة.

دال -الطرائق الجديدة في التعاون والشراكة الدوليين

٥٦٣- عززت وكالات منظومة الأمم المتحدة أثناء السنوات القليلة الماضية أعمالها القائمة على التعاون والاشتراك في وضع البرامج، وذلك دعما منها لأهداف التنمية التي حددتها المؤتمرات العالمية الرئيسية، ومن بينها مؤتمر القمة. والمقصود من هذه الطرائق الجديدة للتعاون الدولي والإقليمي ليس مجرد توثيق التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بل أيضا توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن المجتمع المدني. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، أضحى القضاء على الفقر موضوعا مركزيا، وفَّر التنسيق وحشد التعاون التنفيذي على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٥٦٤- وتؤكد لجنة التنسيق الإدارية بشكل دائب على أن القضاء على الفقر هدف مركزي لمنظومة الأمم المتحدة يتطلب منها بذل جهود دؤوبة ومنسقة. وعلاوة على ذلك، أصدرت لجنة التنسيق الإدارية بيان التزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر وذلك في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٨، التي اتفق فيها الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على العمل معا لتحديد مجالات العمل المشترك وبناء الشراكات بين المنظمات المعنية للعمل على تحقيق الأهداف المشتركة في مثل هذه المجالات (انظر E/1998/73).

٥٦٥- وشكلت فرق العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية التي أنشئت في عام ١٩٩٥ جهدا غير مسبوق بُذل على نطاق المنظومة لتزويد الحكومات بالدعم المتكامل والمنسق والمثمر في متابعة ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية. وساهمت فرق العمل في تعميم فهم أوضح داخل منظومة الأمم المتحدة لإطار السياسة العامة وخطة التنمية على الصعيد القطري وأبرزت الحاجة إلى مواصلة الحوار بين الوكالات والحكومات (انظر E/1998/19 و E/1999/65).

٥٦٦- وعلى غرار ذلك، فإن ما حث على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز كان إلى حد بعيد الرغبة في زيادة التنسيق التنفيذي في مجال متابعة مؤتمر القمة، وبصورة خاصة الهدف الغالب المتمثل في القضاء على الفقر. وعقب استعراض استكشافي مشترك للتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بدأ في عام ١٩٩٨ عقْد اجتماعات رفيعة المستوى خاصة بين مؤسسات بريتون وودز والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد بحث الاجتماع الرفيع المستوى الثاني من هذا النوع، الذي عقد في نيويورك في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، موضوع ''أداء الأسواق الدولية واستقرار التمويل المخصص لأغراض التنمية''. وركز النقاش على مسائل رئيسية ست وهي: التدابير اللازمة لتعزيز الانتعاش والتنمية الاقتصادية المستدامة؛ والهيكل المالي والتدفقات المالية لأغراض التنمية؛ وزيادة المشاركة والتنسيق بين القطاعات؛ والسياسة الدولية المتعلقة بالديون الخارجية؛ والأزمة الاقتصادية ومبادرات السياسة الاجتماعية؛ وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وعقد مدراء صندوق النقد الدولي التنفيذيون أول اجتماع لهم قط مع المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تركزت فيه المباحثات على القضاء على الفقر، والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. كما أجريت مباحثات مشتركة مثيلة بين المجلس التنفيذي للبنك والمجلس في شباط/فبراير ١٩٩٩.

٥٦٧- كما تعاون البنك الدولي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وضع مؤشرات التنمية. وعقد بشأن هذا الموضوع اجتماع لفريق خبراء في مقر الأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٩. وعقب اجتماع فريق الخبراء هذا، أعدت الأمم المتحدة تقريرا عن الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والوطنية ذات الصلة من أجل وضع مؤشرات أساسية لقياس التقدم الذي أحرز في تنفيذ المتابعة المتكاملة والمنسقة لجميع جوانب ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية. وكان هذا التقرير موضوع اجتماع غير رسمي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن مؤشرات التنمية.

٥٦٨- وثمة مثال آخر للابتكار في مجال التعاون الدولي يتعلق بمبادرة ٢٠/٢٠، التي لأجلها، تقوم اليونيسيف، بوصفها الوكالة الرائدة، بالتعاون مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين. وبالتعاون بينها

وبين البرنامج الإنمائي، قدمت اليونيسيف الدعم لدراسات متعلقة بمبادرة ٢٠/٢٠ وذلك في زهاء ٣٠ بلدا سعيا منها إلى تحسين رصد هذه البلدان لمستوى ومدى إنصاف وفعالية الإنفاق العام والمساعدات المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية. ونظمت حلقات دراسية إقليمية في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، وذلك لاستعراض النتائج والترويج لإنشاء الشبكات الحكومية الدولية للخبراء ومقرري السياسات (انظر E/ICEF/1999/4 (Part I)). كما قدمت الحلقات الدراسية الإقليمية الدعم للأعمال التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي بشأن تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، الذي عقد في هانوي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، وجدد فيه عدد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الالتزام بزيادة الاعتمادات المرصودة للخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز الإنصاف والكفاءة في استخدامها. وطُلب من فريق تابع للأمم المتحدة ومنظمات دولية ترأسه اليونيسيف تقديم مقترحات بشأن مختلف أبعاد مبادرة ٢٠/٢٠ في ضوء تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية كيما تنظر فيها اللجنة التحضيرية لاحتمال القيام بمزيد من المبادرات.

٥٦٩- ويدعو الالتزام ٦ من إعلان كوبنهاغن إلى بذل الجهود، على الصعيدين الوطني والدولي، للتخفيف على نحو فعال من الأثر الخطير الذي يتركه على المجتمع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمثل تشكيل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٩٦ طريقة جديدة هامة من طرائق التعاون. وانضم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في نيسان/ أبريل ١٩٩٩ إلى المشتركين الأصليين الستة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وهم اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

٥٧٠- ويزود برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز البلدان بالدعم في مجال الدعوة والدعم الفني اللازمَين لتنفيذ أفضل الممارسات، وبخاصة فيما يتعلق بالنُّهج الوقائية المثيرة للجدل أو الحساسة سياسيا، وللجهود التي تستدعي تعبئة اجتماعية واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، تساعد منظومة الأمم المتحدة البلدان على تعبئة العديد من مختلف القطاعات والشركاء لرفع شأن المرأة بحيث تتمتع بمزيد من الاستقلالية الاقتصادية وبمزيد من السيطرة على مدى التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتشتمل أمثلة أخرى على التثقيف في مضمار الإيدز، وبرامج تبادل الحقن بالنسبة لمتعاطي المخدرات عن طريق الوريد، وتعليم المهارات الحياتية في المدارس لمساعدة اليافعين على تجنب الإصابة بالوباء. ومن العناصر الكثيرة التي اشتمل عليها تصدي القطاع الخاص للوباء إنشاء مجلس الأعمال العالمي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ساعد برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز في إطلاقه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٥٧١- ومن أفضل الوسائل في مقاومة عملية إنكار الإصابة منح الإيدز ''وجها إنسانيا'' عن طريق ما يُدعى ''زيادة إشراك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز''، وهو مبدأ يؤيده بشدة برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. وكانت زامبيا وملاوي أول من شارك من بلدان العالم في مشروع متعلق بهذا المبدأ بدأ تنفيذه برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومتطوعو الأمم المتحدة.

٥٧٢- وببدء أول حملة عالمية للإيدز في عام ١٩٩٧، سلَّط برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وشركاؤه الاهتمام الدولي على الأطفال المصابين، وعلى المعرضين للإصابة الذين قضى ذووهم بسبب الإيدز أو الذين يعيشون ضمن أسر مصابة به. وسعيا منه إلى إقامة تحالفات عالمية، يلتزم برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بإقامة علاقات تستند إلى الاحترام المتبادل مع المؤسسات الدينية التي في وسعِها التأثير في رد

فعل الأفراد والدول إزاء الإيدز. كما تكرس اليونيسيف مزيدا من الاهتمام لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال، وهي تعمل على نحو وثيق مع منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي وغيرهما من الشركاء على تنفيذ المبادرة العالمية للقاحات. ويجري تنفيذ برامج لتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على العناية بالأيتام وغيرهم من الأطفال المصابين بالإيدز. وعلاوة على ذلك، يتعاون البنك الدولي مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز في مجال مبادرة اللقاحات المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخصص موارد لما يربو على ٦٠ مشروعا في أنحاء العالم كافة ترمي إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتهما.

٥٧٣- وفي إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا، ثمة برنامج تعليمي مشترك وضعته اليونسكو والبنك الدولي، يساعد البلدان على صوغ خططها المتعلقة بتطوير قطاع التعليم من أجل توفير التعليم الأساسي للجميع. واستهدف البنك عددا من البلدان لوضع أنشطة تؤدي إلى تضييق الهوة الموجودة في معدلات تسجيل البنات والبنين في المدارس الابتدائية، وتخصيص الموارد لزيادة تسجيل البنات.

٥٧٤- وإضافة إلى الإجراءات المشتركة التي تُتخذ في مضمار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضِع عدد من البرامج التعاونية الأخرى في مجالات الصحة التي تؤثر مباشرة في التنمية الاجتماعية. وأطلقت منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف والبنك الدولي معا حملة ''مكافحة الملاريا'' لتخفيض حجم ما تتسبب فيه الملاريا من وفيات وإصابات. ويُتنبَّأ أن يشكل استهلاك التبغ في القرن القادم أحد الأسباب الرئيسية المسببة للأمراض. ووضعت منظمة الصحة العالمية مشروعا، وهو مبادرة وقف استهلاك التبغ، لتنسيق استراتيجية عالمية لمواجهة استهلاك التبغ بوصفه مسألة صحية هامة. والمهمة الطويلة الأجل لمكافحة التبغ العالمية هي الحد من التدخين واستهلاك التبغ في جميع البلدان. وتعمل منظمة الصحة العالمية مع البنك الدولي، واليونيسيف وغيرهما من الشركاء على تعزيز المكافحة والسياسات الضريبية وفرض حظر على الإعلانات.

٥٧٥- وثمة مجال جديد للتعاون وهو وضع مبادئ وممارسات سليمة في السياسات الاجتماعية لكفالة ملاءمة السياسات المالية لسياسة اجتماعية سليمة، وحماية الفئات السكانية الضعيفة وزيادة مشاركتها في وضع السياسات. وفي الاجتماعات التي عقدتها لجنة التنمية في ربيع ١٩٩٩ (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق)، قدم البنك الدولي مذكرة بشأن المبادئ والممارسات السليمة في السياسات الاجتماعية، استخلصت مجموعة من المبادئ من إعلانات وافقت عليها الأمم المتحدة، وبخاصة من مؤتمر القمة، وذلك في أربعة مجالات هي: تيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛ تمكين جميع الرجال والنساء من أن تتوافر لهم سُبل رزق مضمونة ومستدامة وظروف عمل كريمة؛ وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز التكامل الاجتماعي. وفي ضوء النقاش الذي استتبعته هذه المذكرة، أعد البنك تقرير متابعة بعنوان ''إدارة الأبعاد الاجتماعية للأزمات: الممارسة السليمة في السياسة الاجتماعية''. وبتركيزها على ''الممارسة السليمة''، تعكس هذه الورقة رأي البنك بأن أفضل طريقة للاستفادة من خبرته هي توجيهها صوب العمل مع شركائه لتنفيذ المبادئ في الميدان الاجتماعي التي يتفق عليها جماعيا عن طريق المحافل المتعددة الوكالات أو الحكومات. وعقب الاجتماع الذي عقدته لجنة التنمية في نيسان/أبريل ١٩٩٩، دعت اللجنة الأمم المتحدة إلى تأدية دور الريادة، بدعم شديد يقدمه البنك، في مواصلة وضع مبادئ للسياسة الاجتماعية، وهذا موضوع يخضع حاليا لمفاوضات داخل اللجنة التحضيرية.

٥٧٦- ويشكل العمل على تحقيق مستويات رفيعة من العمالة عنصرا هاما من عناصر ولاية صندوق النقد الدولي، وهو يدعم معايير العمل الأساسية التي تدعو إليها منظمة العمل الدولية؛ ويعمل الصندوق والمنظمة على نحو وثيق في مجال سوق العمل وإصلاحات السياسة الاجتماعية ذات الصلة. وأضحت الاتصالات بين الموظفين على المستوى القطري، لا سيما عن طريق الممثلين المقيمين، تجري بصورة منتظمة؛ واختيرت بلدان رائدة لتعزيز التعاون فيها؛ وزيد التفاعل بشأن مسائل السياسة العامة، وتجسَّد ذلك في الفترة الأخيرة في سياق الأزمة الآسيوية. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، نظم صندوق النقد الدولي حلقة دراسية مع منظمة العمل الدولية لزيادة فهم الموظفين لمعايير العمل الأساسية ودور منظمة العمل الدولية في تحديد هذه المعايير ورصدها (انظر A/AC.243/9/Add.2). كما تجري حاليا مناقشات غير رسمية بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد الدولي بشأن المسائل ذات الصلة بالنُّهج البديلة في مجال دمج السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

٥٧٧- ويتعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في البرامج التي يدعمها مرفق التكييف الهيكلي الموسع، وبدأ في ستة بلدان تنفيذ برنامج تجريبي. ويتضمن هذا البرنامج التجريبي التركيز بشكل محدد على مسائل القطاع الاجتماعي. ومن المتوخى أن البنك الدولي لن يحدد التدابير الآيلة إلى تخفيف الآثار الضارة على الفقراء والضعفاء فحسب، بل سيقيم أيضا ما يخلِّفه وضع البرامج من أثر اجتماعي على نحو أوسع نطاقا[٢] . ومؤخرا، استبدل مرفق جديد بمرفق التكييف الهيكلي الموسَّع هو مرفق الحد من الفقر وللنمو، ويرمي إلى جعل الجهود المبذولة لخفض حدة الفقر في البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل عنصرا رئيسيا من استراتيجية اقتصادية موجهة نحو تحقيق النمو متجددة. ويشتمل النهج الجديد على إعداد كل بلد من البلدان ورقة شاملة عن استراتيجية القضاء على الفقر. وستولى أولوية عالية لتدابير الإصلاح التي لا بد منها لتحقيق الحكومات أهدافها الاجتماعية.

٥٧٨- ويمضي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التعاون بشأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لخفض الديون الخارجية لأفقر البلدان وأشدها مديونية بحيث تبلغ مستويات يمكن تحملها. واشترك موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إجراء استعراض للمبادرة، تضمَّن اقتراحات لتمتين الصلة بين الإعفاء من الديون وتخفيف حدة الفقر. ورحبت لجنة التنمية للبنك والصندوق، في الاجتماع الذي عقدته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بالدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني في وضع الاقتراحات المخصصة لجعل الإعفاء من الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عملية أكثر عمقا وشمولا وسرعة. كما أيد الوزراء الإطار المقترح لتمتين الصلة بين الإعفاء من الديون وتخفيف حدة الفقر، مع الإقرار بأن الإعفاء من الديون وحده لا يكفي لتحقيق هذا الهدف.

٥٧٩- ويتزايد بناء منظومة الأمم المتحدة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال المسائل ذات الصلة بالمؤتمرات العالمية، بما فيها مؤتمر القمة. وتشارك المنظمات غير الحكومية بفعالية في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة ومتابعتها. وشاركت في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية وأفرقة الخبراء. وقامت بدور هام في توعية الرأي العام بأنشطة المتابعة والمبادرات المتعلقة بها. وفي هذا الصدد، عقدت منظمات غير حكومية رئيسية مؤتمرات، وندوات وحلقات دراسية بشأن المواضيع ذات الصلة بمؤتمر القمة.

٥٨٠- وفي المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد عام ١٩٩٩ في دافوس، سويسرا، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة إبرام اتفاق عالمي بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص

لتنفيذ القيم العالمية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتحسين ظروف العمل وحماية البيئة. ويرمي الاتفاق إلى تعبئة القيادات، الجماعية والفردية، داخل أوساط الأعمال التجارية، للمساعدة في توفير الأساس اللازم لتجديد الالتزام بفتح الأسواق مع تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات في الوقت ذاته. وكان ثمة مثال آخر على الطرائق المبتكرة لتمتين العلاقات مع القطاع الخاص وهو ''منتديا المشاريع الصغيرة'' اللذان نظمتهما منظمة العمل الدولية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. وقد شهد المنتدى الذي عقد مؤخرا جدا، وهو منتدى المشاريع الصغيرة لعام ١٩٩٩، مشاركة كبار رجال الأعمال ورؤساء النقابات، فضلا عن الحكومات، وركز على الاستراتيجيات التنافسية القائمة على الموارد البشرية، والجنسية المشتركة والمبادرات الاجتماعية، وإمكانيات الشركات التجارية الصغيرة في مجال العمل.

هاء – خاتمة

٥٨١ - لا يمكن أن يفترض في هذا التقرير أن يغطي كامل نطاق الأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرز في التعاون الدولي والإقليمي. فهناك عدد من المجالات الأخرى للعمل الدولي والمؤسسات المتصلة بها مما يستحق الاهتمام. وقد دعا برنامج عمل كوبنهاغن منظمة التجارة العالمية إلى النظر في كيفية المساهمة في تنفيذه، وخاصة من خلال الأنشطة التي تضطلع بها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وأكد الاجتماع الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في سياتل (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) الأهمية التي يتسم بها إدراك الجمهور للصلات الوثيقة بين المسائل التجارية والمسائل الاجتماعية ورغبة الكثيرين في أن يتسم النظام التجاري الدولي بمزيد من الانفتاح والمشاركة. وسيصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقريرا كبيرا عن الفقر في المناطق الريفية، سيوفر معلومات قيمة يستفاد بها في تحليل التقدم المحرز في تنفيذ الالتزام المتعلق بالقضاء على الفقر في برنامج عمل كوبنهاغن. ويعيد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تركيز أنشطته حاليا لكي يتمكن من التركيز بصورة أوضح على الفقر في الحضر، مع العمل على نحو وثيق مع المدن لتحقيق هذا الهدف. وقد بدأ المركز مؤخرا حملتين عالميتين رئيسيتين إحداهما بشأن كفالة الحيازة والأخرى بشأن الإدارة الحضرية، وتتصلان اتصالا مباشرا بالأهداف العليا الثلاثة لمؤتمر القمة. وكان لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إسهام نشط في عملية متابعة مؤتمر القمة، سواء من خلال أعماله الفنية في المجالات التي تتسم بأهمية مركزية لأهداف مؤتمر القمة أو من خلال موقعه على شبكة الإنترنت، الذي أصبح أداة لتبادل الآراء. ومما لا شك فيه أنه سيجري توجيه انتباه لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة التحضيرية إلى تلك المبادرات وغيرها مما لم يذكر صراحة في التقرير.

٥٨٢ -غير أن ما هو أهم من وصف كل مبادرة رئيسية في مجال التعاون الدولي والإقليمي يبين هذا التقرير وجود تصميم جديد وروح جديدة للتعاون تتجلى عبر الحدود الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية. وتقوم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة حاليا بتركيز أنشطتها بصورة أفضل في إطار ولاية كل منها، مع التسليم في الوقت نفسه بأن كثيرا من حلول المشاكل التي تواجهها وهي تضطلع بالمهام الموكولة إليها ستجدها خارج نطاق خبرتها.

٥٨٣ -وفيما يلي بضعة أمثلة فقط على ذلك. فهناك صلات وثيقة تربط بين الصحة والتعليم والعمالة، وهو أمر له نتائج قوية على الطرائق المؤسسية المتبعة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ولعل الأمر الأهم من ذلك هو تلك المبادرات والطرائق الجديدة للتعاون الجاري وضعها بين

منظمات كان ينظر إليها في السابق على أنها ذات ولاية اجتماعية صرفة أو ولاية اقتصادية صرفة. وإن الروح الجديدة للتشاور والتعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبين مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الـ ٧ ومجموعة الـ ١٥ يؤكدها التسليم المتزايد بأن السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية ليست مترابطة فحسب، بل إنها جزء من كيان واحد.

الجزء الثالث

عمليات التقييم الإقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: التقدم المحرز والمعوقات المصادفة والدروس المستفادة

٥٨٤ - يسعى الجزآن الثالث والرابع من هذا التقرير إلى عدم التطرق إلى بعض المعلومات التفصيلية التي وردت في التقريرين السابقين اللذين يتناولان تقديم التقارير الوطنية والتعاون الإقليمي والدولي. ويوفر الجزء الثالث، الذي يستند بصورة كبيرة إلى التقارير الوطنية وأيضا إلى معلومات واردة في تقارير الأمم المتحدة ومصادر أخرى، تحليلا للاتجاهات السائدة في مناطق مختلفة من العالم فضلا عن الاتجاهات السائدة على الصعيد العالمي. وهو مسعى طموح جدا. فأولا وقبل كل شيء، يتمثل الهدف من التحليل في تزويد لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة التحضيرية بالمعلومات اللازمة لتقييم التقدم المحرز والعقبات المصادفة والدروس المستفادة بصدد الوفاء بالالتزامات التي وضعها مؤتمر القمة.

٥٨٥ - وبالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها كل منطقة عن المناطق الأخرى، فقد جرى تقسيم الجزء الثالث إلى فروع، فرع لكل منطقة رئيسية أو تجمع رئيسي للبلدان. ويقدم كل استعراض عام للمناطق تقييما للتقدم المحرز في سبيل تحقيق كل هدف من الأهداف الثلاثة العليا لمؤتمر القمة، وهي القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي. ويحلل بعد ذلك العقبات المصادفة والدروس المستفادة في تنفيذ الالتزامات التي وضعها مؤتمر القمة.

٥٨٦ - ويرد في الجزء الرابع، الذي يشكل خلاصة للتقرير بأكمله، استعراض تحليلي يحدد ١١ مسألة من المسائل التي تتسم بطابع شامل، استنادا إلى ما ورد في بقية التقرير. فأولا وقبل كل شيء، تخص هذه المسائل مناطق مختلفة من العالم، وبلدانا يتفاوت مستوى نموها، وبالتالي يمكن القول بأن لها انطباقا عالميا. وسيتفاوت مدى انطباق هذه المسائل، بطبيعة الحال، من منطقة إلى أخرى. فمثلا، في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد تعني مسألة إضفاء طابع غير رسمي على العمالة نمو أشكال العمل غير العادية ووجود عقود عمل قصيرة المدة وغير مضمونة، بينما تشير هذه المسألة في البلدان النامية إلى النمو المستمر للقطاع غير الرسمي، سواء باعتباره مصدرا إيجابيا لفرص العمل الجديدة أو استراتيجية للبقاء. وتتصف هذه المسائل بالشمولية أيضا لأنها لا تنحصر في نطاق أحد الأهداف العليا الثلاثة لمؤتمر القمة، ولكنها تبين الترابط الوثيق بين قضايا الفقر والعمالة والاستبعاد الاجتماعي وتشير إلى ضرورة إيجاد حلول متكاملة. وأخيرا، من المأمول فيه أن تهيئ المسائل المثارة في العرض العام التحليلي أساسا طيبا للمناقشات المتعلقة بمبادرات إضافية ممكنة للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف التي جرى تحديدها في كوبنهاغن.

ثامنا جنوب آسيا

ألف مقدمة

٥٨٧ - يرد أدناه استعراض لتجربة بلدان جنوب آسيا في الوفاء بالالتزامات الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة. وسجل هذه البلدان هو في عمومه مزيج من النجاح والفشل، وإن كانت هناك بعض التطورات الإيجابية التي يتعين تسليط الضوء عليها. فقد تمكنت بعض البلدان من إحراز تقدم متوسط في

الحد من الفقر وزيادة فرص العمل منذ عام ١٩٩٥. بيد أن بضعة بلدان كبيرة أخرى في المنطقة لم تتمكن من تحقيق ذلك لعدم إحرازها نموا اقتصاديا كافيا يقوم على المساواة. وتم إحراز تقدم في تعزيز التكامل الاجتماعي، حيث أحرزت جميع البلدان بعض التقدم صوب الأخذ باللامركزية وإرساء الديمقراطية. وكانت العقبات التي تعوق تنفيذ التزامات مؤتمر القمة تتمثل أساسا في ارتفاع النمو السكاني، ووجود مشاكل في توفير التعليم للجميع، وقصور السياسة الاقتصادية، وعدم كفاءة الحكم وعدم ديمقراطيته. ويمكن أن تكون بعض الدروس المستفادة من تجارب جنوب آسيا في الحد من الفقر وزيادة فرص العمل وتعزيز التكامل الاجتماعي ذات قيمة كبيرة لدى معالجة عقبات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم

باء التقدم المحرز

١ - التخفيف من وطأة الفقر

٥٨٨ -ليست أهداف مؤتمر القمة أبعد منالا في أي منطقة أخرى في العالم منها في منطقة جنوب آسيا. فهي تضم ما يربو كثيرا عن ٥٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وفي حين أن هذه المنطقة يعيش بها ٢٩ في المائة من سكان العالم، فإنها تضم ما لا يقل عن ٤٣ في المائة من فقرائه.

٥٨٩ -بيد أنه يتضح من النظر في أحوال منطقة جنوب آسيا على مدى العقود الأربعة الماضية أن بلدانها قد أحرزت تقدما في القضاء على الفقر. فقد حدت الهند من الفقر بأن قللت نسبة الفقراء إلى السكان من أكثر من النصف إلى نحو ٤٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٤. وقللت نسبة فقر الدخل في باكستان من أكثر من ٥٠ في المائة في الستينات إلى أقل قليلا من ربع السكان بحلول عام ١٩٨٤. ونجحت بنغلاديش في فترة السنوات العشر ١٩٧٧-١٩٨٦[٣] فأصبح يعاني منه أقل من نصف سكانها بعد أن كان يعاني منه ثلثا السكان. ومن ثم فإن سجل منطقة جنوب آسيا في مكافحة الفقر قبل انعقاد مؤتمر القمة هو سجل إيجابي إلى حد معقول.

٥٩٠ -أما فيما يتعلق بالمنجزات التي تحققت بعد عام ١٩٩٥، تجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بالفقر منذ عام ١٩٩٥ قليلة للغاية، وعليه فإن أي بيان عن اتجاهات الفقر منذ ذلك العام ينبغي أن يأخذ في الاعتبار، أداء النمو الاقتصادي، وبرامج الحد من الفقر ذات الأهداف المحددة، والاستقرار السياسي، وفي بعض الأحيان، الكوارث الطبيعية. ويرد أدناه استعراض لتجارب البلدان.

٥٩١ -ويبدو أن الهند قد أحرزت بعض التقدم في الحد من الفقر منذ عام ١٩٩٥. وفي حين أن النسبة العامة للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد وطنيا كانت قد تقلصت فعلا بصورة مطردة من ٥٣ في المائة في عام ١٩٧٠[٤] إلى نحو ٤١ في المائة في عام ١٩٩٢، فقد تقلصت هذه النسبة مرة أخرى إلى نحو ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٧[٥][٦] وذلك نتيجة للبرامج الكثيرة لتخفيف حدة الفقر التي وضعت خصيصا للفئات الفقيرة في المجتمع الهندي والنمو الاقتصادي المرتفع إلى حد ما والتوزيع المتكافئ نسبيا لتلك الثروة الجديدة. ومن الأسباب الأخرى للنجاح الذي يبدو أن الهند قد أحرزته في الحد من انتشار الفقر اتباع نهج كلي في مكافحة الفقر، يتضمن سياسات ذات أهداف محددة (تستهدف ضمان تحسن التنمية البشرية) وسياسات اقتصاد كلي تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. وقد أعلنت الحكومة أنها تعتزم من خلال خطتها الاقتصادية التاسعة الحالية مواصلة تقليل النسبة العامة للفقر إلى ١٨ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢ وإلى أقل من ٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٢[٧].

٥٩٢ -وكان نجاح بنغلاديش في الحد من الفقر متفاوتا. فاستنادا إلى البيانات المتاحة الصادرة عن البنك الدولي والمتعلقة بفقر الدخل، يمكن القول إن نسبة الفقر في بنغلاديش قد قلت فعلا من المستوى المبلغ عنه للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ وهو ٤٣ في المائة إلى ٣٦ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦[٨] . بيد أنه رغم أن الفقر المدقع قد تقلص في المناطق الريفية والحضرية على السواء، فإن نسبة الفقر في المناطق الريفية لا تزال أعلى من نسبته في المناطق الحضرية لبنغلاديش. وما برح الحد من الفقر الذي يعانيه المعدمون في المناطق الريفية، الذين كانوا لا يزالون يمثلون ٤٠ في المائة من السكان الريفيين في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، يشكل تحديا هائلا. والتجربة الأقرب عهدا في تقليل نسبة الفقر في بنغلاديش لا تبدو مشجعة. فقد تعرقل النمو الاقتصادي المطرد اللازم للحد من الفقر بسبب عدم الاستقرار السياسي وفيضانات عام ١٩٩٨ التي كانت أسوأ فيضانات أصابت البلد طيلة قرن كامل[٩] . وقد ذهب البعض أيضا إلى أن سجل النمو الاقتصادي المعقول الذي أحرزه البلد في التسعينات لم تترتب عليه آثار في مجال توزيع الدخل تكفي للحد من الفقر بدرجة كبيرة. وتبعا للمقياس المستعمل في قياس الفقر، يقدر أن خمس أو ثلث مقدار الانخفاض المحتمل في نسبة الفقر نتيجة للنمو قد فقد بسبب ازدياد التفاوت[١٠].

٥٩٣ -وقد وفرت البحوث الحديثة إطلالات ثاقبة جديدة على ديناميات الفقر في باكستان منذ أوائل السبعينات[١١] . فقد خفض فقر الدخل من نحو ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠. بيد أنه بسبب التناقص الحاد في تحويلات العاملين في الخارج في منطقة الشرق الأوسط وضعف النمو الاقتصادي، ارتفع مستوى الفقر مرة أخرى حسب ما نقلته التقارير إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٥. ويبدو أن سجل الحد من الفقر في باكستان بعد انعقاد مؤتمر القمة سجل سلبي. فنتيجة لاستمرار تناقص التحويلات، وانشغال الحكومة باتخاذ تدابير مالية واقتصادية وسياسية لحالات الطوارئ، والانكماش الشديد للنمو الاقتصادي، تشير الأدلة إلى أن نسبة فقر الدخل قد ارتفعت مرة أخرى لتتجاوز مستواها في عام ١٩٩٥ وهو ٣٠ في المائة[١٢] .

٥٩٤ -وفي نيبال تتسم التقديرات المتعلقة بالفقر بالتناقض في بعض الأحيان، بيد أنه لا يوجد دليل على أن الفقر قد قل بدرجة كبيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وذكر أن فقر الدخل قد ارتفعت نسبته من ٣٦ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٤٥ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦[١٣] . وتذهب تقديرات أخرى أن الفترة ذاتها شهدت نسبة فقر شبه مطابقة[١٤] . ومن المرجح فيما يبدو أن الفقر لم يطرأ عليه تناقص منذ تلك الفترة، بالنظر إلى أن الفترة التي تلت عام ١٩٩٥ قد شهدت معدلات نمو اقتصادي منخفضة وتناقصا فعليا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨[١٥] .

٥٩٥ -وفي سري لانكا كانت نسبة الفقر أقل من نسبته في البلدان المجاورة الأكبر حجما في المنطقة. وقد قلت هذه النسبة إلى ما يزيد قليلا عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦[١٦] . بيد أن المعدل المطرد للحد من الفقر قد تباطأ فيما يبدو في النصف الثاني من التسعينات. ولم يكن النمو الاقتصادي كافيا للقضاء على الفقر، وخاصة في المناطق الريفية رغم أن معدله كان مرضيا إذ تراوح بين ٤ و ٥ في المائة سنويا. كما كان استمرار القتال في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد مستنزفا للموارد التي لولاه لكانت قد أتيحت لأغراض الحد من الفقر[١٧] .

٥٩٦ -ولا يعرف إلا القليل عن نسبة الفقر وشدته في أفغانستان. فلا يرد للبلد أي ذكر في أي من البيانات المتعلقة بالفقر التي وفرها البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي. وبسبب الحرب والدمار طيلة عشرات السنين، أصبحت أغلبية السكان بلا مصادر مستديمة للدخل و لم تعد تستطيع الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم.

٥٩٧ -وفي إيران جرى الحد من الفقر بصورة كبيرة في الثمانينات. كما أحرز تقدم كبير في توفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع. ففيما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٦ قلت نسبة السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في المناطق الريفية والحضرية في إيران من ٤٨ في المائة إلى نحو ٢٦ في المائة بالنسبة لسكان المناطق الريفية ومن ٤٧ في المائة إلى نحو ١٢,٢ في المائة بالنسبة لسكان المناطق الحضرية. وارتفع ترتيب البلد حسب مؤشرات التنمية البشرية بمقدار ٣٣ درجة منذ عام ١٩٩٣. ويقدر أن نحو ١٨ في المائة من السكان يعيشون حاليا تحت خط الفقر المحدد وطنيا، وهي نسبة تجدر الإشارة إلى أنها تدل على مستوى معيشة أعلى منه في جميع بلدان جنوب آسيا تقريبا[١٨] .

٥٩٨ -ولا توجد بيانات أكيدة تبين اتجاهات الفقر منذ عام ١٩٩٥ في بوتان وملديف. وفي ملديف، يبدو أن النمو الكبير المطرد الذي جرى إحرازه، وبخاصة في مجالي السياحة ومصائد الأسماك، قد أثر تأثيرا حقيقيا على الحالة الاقتصادية العامة في البلد، وربما كان له أثر إيجابي على السكان كافة في مجال توزيع الدخل. وفي بوتان، يبدو أن الجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومة والدوائر المانحة الدولية في إتاحة وتحسين سبل حصول أغلبية السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية على الرعاية الصحية والتعليم واضطلاعهم بأنشطة مدرة للدخل قد آتت أكلها كما تركت أثرا إيجابيا على المستويات المعيشية العامة في البلد[١٩] .

٥٩٩ -وتلخيصا للتحليل القطري الوارد أعلاه، يمكن القول بأنه يبدو أن تفشي الفقر (معبرا عنه بنسب الفقراء إلى بقية السكان) قد تناقص منذ اعتماد إعلان كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ في أربعة من البلدان التسعة (إيران وبوتان وملديف والهند) وأنه زاد في البلدان الخمسة الأخرى (أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا ونيبال).

٢ - العمالة الكاملة

٦٠٠ -يتصف أغلب سكان جنوب آسيا بأنهم نشطون اقتصاديا على نحو أو آخر؛ وتعتبر البطالة الواضحة والمستمرة ظاهرة نادرة بينهم. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال تسجيل التغييرات في سوق العمل ورصدها في المنطقة محدود النطاق. وتقتصر البيانات الرسمية المقارنة عن الاتجاهات في مجال العمالة في الفترة التي أعقبت مؤتمر القمة على أرقام عام ١٩٩٦ وبالنسبة لثلاثة بلدان فقط[٢٠] .

٦٠١ -ورغم ذلك يبدو أن هناك دلائل على أن اقتصادات جنوب آسيا نجت إلى حد كبير من الأزمة المالية والاقتصادية التي أصابت شرق وجنوب آسيا. فمعدلات النمو الاقتصادي ظلت إيجابية في المنطقة وبنسب عالية في أغلب البلدان. غير أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت معدلات النمو التي تراوح متوسطها بين ٤ و ٥ في المائة في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية ستحدث أثرا إيجابيا مناسبا في تهيئة مزيد من فرص العمالة في القطاع غير الرسمي الذي يتسم بصغره النسبي[٢١] .

٦٠٢ -ويبدو أن بعض الخصائص الهيكلية للعمل والعمالة في جنوب آسيا أصبحت تثير قلقا متزايدا خلال السنوات الخمس الماضية. وهي تشمل ارتباط الفقر على نحو مباشر ومستمر بالعمالة في جنوب آسيا؛ والتغييرات الهيكلية في التوزيع القطاعي للعمل؛ وتأثير العولمة على أسواق العمل؛ وعمالة الأطفال.

٦٠٣ -وليس ثمة لبس في ارتباط الفقر بالعمالة في جنوب آسيا، ففي الهند على سبيل المثال، حيث يعمل ٩٠ في المائة أو أكثر من القوى العاملة في القطاع غير النظامي أو غير

الرسمي، يتسم انتشار البطالة والعمالة الناقصة بانخفاضه النسبي. ولذلك فإن السبب الرئيسي للفقر يرتبط أكثر بانخفاض الأجور وتدني الانتاجية. ومن المهم إدراك هذه الحالة لأنها تؤثر على توجيه السياسات. فالأجور في المناطق الريفية محددات حاسمة في رصد الحكومات وتقييمها لاتجاهات الفقر والعمالة في جنوب آسيا، وهما ظاهرتان تتركزان إلى حد كبير في المناطق الريفية.

٦٠٤ - بيد أنه ينبغي ألا يجري التسليم كأمر مفروغ منه بوجود رابطة بين النمو الاقتصادي والفقر مثلما يتضح من تجربة باكستان. ففي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥ لم ينخفض معدل النمو الاقتصادي عن ٤,٣ في المائة وهو رقم مُرض بأغلب المعايير، غير أن قوة العمل حققت في الفترة نفسها نموا بمعدل ٢,٢ في المائة بينما حققت العمالة نموا لم يتجاوز ١,٩ في المائة. ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة من ٤,٧ في المائة إلى ٥,٤ في المائة؛ وترتب على ذلك انخفاض الأجور بنسبة لا تقل عن ٥,٧ في المائة. وبذلك ضاع كثير من الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر[٢٢].

٦٠٥ - أما الملاحظة الثانية المتعلقة بتوسيع نطاق العمالة المنتجة فتتعلق بالتغيرات الهيكلية المستمرة التي تحدث في اقتصادات جنوب آسيا. ويبين استعراض التوزيع القطاعي لقوة العمل في جنوب آسيا خلال السنوات العشرين الماضية هذه العمليات التحتية بأقصى قدر من الوضوح. ومن أهم الظواهر اللافتة للانتباه استمرار الاعتماد على القطاع الأولي في نيبال وبوتان، حيث لم يطرأ فيهما تغيير على قوة العمل في القطاع الزراعي الذي يستوعب ما لا يقل عن ٩٤ في المائة من مجموع السكان العاملين. وتتعارض هذه الظاهرة مع ما يحدث في بنغلاديش والهند وباكستان حيث انخفضت مستويات العمل في القطاع الزراعي من ٧٣ و ٧٠ و ٦٣ في المائة في مطلع الثمانينات إلى ٦٠ و ٦٠ و ٤٦ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٧. وبينما استوعبت الصناعة في بنغلاديش كل فائض العمالة في القطاع الزراعي وتوزع استيعاب أو اجتذاب هذا الفائض في الهند وباكستان بصورة أكثر تعادلا بين القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. وحدثت في ملديف أسرع التحولات الهيكلية في مجال العمل في هذه المجموعة: فتقلصت قوة العمل في القطاع الزراعي من ٥٠ إلى ٢٠ في المائة، واتجه أغلبها إلى قطاع الخدمات الذي حقق نموا من ٢١ إلى ٤٨ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٧[٢٣].

٦٠٦ - وترتبط التغيرات في تكوين القوة العاملة حسب القطاعات ارتباطا مباشرة بخصيصة ثالثة من خصائص العمالة في جنوب آسيا وهي ازدياد تأثير العولمة على أسواق العمل. فكثير من بلدان جنوب آسيا يعتمد على نحو متزايد لاستراتيجيات اقتصادية أكثر انفتاحا نحو الخارج؛ وهي ظاهرة تتضح من مثال ملديف المذكور أعلاه، ومن المكانة البارزة لصناعات البرامجيات الموجهة للتصدير في الهند، وصناعات إنتاج الملبوسات في بنغلاديش وبعض أجزاء الهند.

٦٠٧ - ومع استمرار تفشي الفقر وتدني الإنتاجية في القطاع غير الرسمي، باتت عمالة الأطفال في جنوب آسيا تحظى باهتمام دولي متزايد بعد أن ظلّت ظاهرة مهملة حتى وقت قريب. ويعتقد أن نسبة العاملين بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة في آسيا تقدر بنحو ٢٢ في المائة في المتوسط في وقت كان ينبغي أن يكونوا فيه في المدارس. وقد يكون الرقم في جنوب آسيا أعلى من ذلك المتوسط بكثير. وقد اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ اتفاقية جديدة لمنظمة العمل الدولية تتعلق بالقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال مثل استرقاق الأطفال واستغلالهم جنسيا واستخدامهم في أعمال خطرة بما في ذلك تجنيد الأطفال قسرا واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وتحظى آسيا بأعلى حصة من عمالة الأطفال في البلدان النامية ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة وعددهم ٢٥٠

مليون طفلا؛ إذ تبلغ هذه الحصة ٦١ في المائة من المجموع الكلي[٢٤] وقد أدت هذه المشكلة إلى استجابات متزايدة من قبل الحكومات والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال أبرمت منظمة العمل الدولية ورابطة صانعي ومصدر السجاد في باكستان اتفاقا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، يقضي باستبعاد جميع العاملين الأطفال دون سن الرابعة عشرة من العمل في صناعة السجاد في ذلك البلد[٢٥] .

٣ - الاندماج الاجتماعي

٦٠٨ -تتسم بلدان جنوب آسيا بتعدديتها واختلافها، كما تسود مجتمعاتها تقاليد راسخة للتسامح المتبادل والمسؤولية واحترام سيادة القانون والديمقراطية. ومع ذلك تنم الفترة قيد الاستعراض عن تهيؤ زخم جديد، وإن كان هشا، لتحقيق المزيد من الديمقراطية واللامركزية. وقد اتخذت في كثير من البلدان موضوع الدراسة عدة مبادرات لزيادة إشراك المجتمع المدني. وغالبا ما تنبع المبادرات الرامية إلى إعادة النظر في المؤسسات الديمقراطية من جانب حكومات المنطقة نفسها. وفي بعض الحالات الأخرى، فرضت الحركات الجماهيرية الشعبية إحداث تغييرات ثقافية وسياسية.

٦٠٩ -وجرت في كثير من بلدان المنطقة إصلاحات دستورية وعمليات لإحلال الديمقراطية. فدستور ملديف الجديد الذي أصبح نافذا ابتداء من عام ١٩٩٨ يشكل أساسا لتدعيم الديمقراطية[٢٦] . وفي عام ١٩٩٨ أيضا أدخلت بوتان تغييرات شاملة في نظامها القانوني ونقلت السلطات إلى الجمعية الوطنية[١٩]. وشهدت نيبال تغييرات سياسية شاملة خلال ما يقرب من عشرة أعوام منذ أن تحولت إلى مملكة دستورية في عام ١٩٩٠.

٦١٠ -وفي مجال اللامركزية أيضا تحفل المنطقة بأمثلة كثيرة على تطورات حدثت في الآونة الأخيرة. ففي الهند أصبح نظام بانتشاياتي راج، الذي تنقل بمقتضاه بعض السلطات من الحكومة المركزية وحكومات الولايات إلى جمعيات القرى المنتخبة نافذا منذ عام ١٩٩٣، وتم تطبيقه بعد ذلك بقليل. وفي باكستان ذات التقليد الراسخ في تمتع حكوماتها الإقليمية بقدر واسع من الحكم الذاتي، يتزايد زخم التوسع في تطبيق قدر أكبر من اللامركزية. وفي جمهورية إيران الإسلامية أجريت لأول مرة انتخابات محلية في مطلع عام ١٩٩٩.

٦١١ -بيد أن الصراعات المسلحة لا تزال دائرة في سري لانكا وأفغانستان وتتسبب في إيقاع الموت والدمار على نطاق واسع. كما يبدو أن بعض التغييرات الديمقراطية كانت إلى حد ما ذات أثر سلبي على الاستقرار السياسي. فالحكومات المنتخبة في بنغلاديش ونيبال وباكستان والهند تتغير عادة قبل انتهاء مدة ولايتها، ومن دواعي الأسف أن ذلك لم يحدث دائما من خلال الانتخابات، مما أدى إلى إضعاف فعالية وتأثير حكومات بعض البلدان في مجالات الحد من الفقر وزيادة فرص العمل وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

٦١٢ -إن استعراض التوجهات في مجال إدماج الفئات المحرومة والضعيفة في جنوب آسيا مهمة تكتنفها الصعاب. ففي منطقة يعاني فيها أكثر من نصف بليون شخص من الفقر، لن يتحقق إدماج الفقراء في مجتمع غير الفقراء إلا بتخفيف وطأة الفقر. بيد أنه ينبغي الاعتراف بوجود اختلافات كبيرة بين الفئات الاجتماعية على مستوى البلد فيما يتعلق بفرص استفادتها، في مجالات المشاركة ومجالات الصحة والتعليم والدخل، وبالأحرى في عملية اتخاذ القرار.

٦١٣ -وطوال سنوات اتخذت بعض الحكومات خطوات واضحة لمواجهة عدم إمكانية الاستفادة من الفرص. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الهند منذ وقت وجيز حكما دستوريا ينص على تخصيص ٢٢,٥ في المائة من جميع الوظائف الحكومية للفئات المهمشة والمحرومة والأفراد المعرضين

للتمييز. واعتمدت بلدان أخرى استراتيجيات مماثلة للعمل التصحيحي الرامي إلى دعم الفئات الضعيفة وتمكينها وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وتشمل هذه الفئات اللاجئين والمسنين والمعوقين والسكان الأصليين والأعداد المتزايدة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (ولا سيما في الهند ونيبال) والنساء بصفة خاصة.

جيم – العقبات المصادفة

٦١٤ –يشيع النظر إلى التنمية الاجتماعية في جنوب آسيا على خلفية مزدوجة ومتناقضة في كثير من الأحيان تجمع بين استشراء الفقر وثراء الثقافات وتنوعها. ومن المرجح ألا تتغير هذه الصورة في أي وقت قريب. غير أنه ينبغي معالجة بعض المسائل البالغة الأهمية إذا أرادت المنطقة أن تحقق في هذا القرن الأهداف الأساسية الثلاثة لمؤتمر القمة.

٦١٥ –وسيظل التحدي الرئيسي الأول الذي يواجه شعوب جنوب آسيا وحكوماتها هو تخفيض معدل نمو السكان المرتفع. ففي الوقت الحالي يبلغ سكان المنطقة ١,٥ بليون شخص على وجه التقريب، وحيث يفوق سكان الهند بليون نسمة. وباستثناء سري لانكا، ظل معدل نمو السكان على ارتفاعه. فمعدل باكستان الذي يبلغ ٥ يختلف عن المعدلات البالغة ٣,١ في بنغلاديش و ٣,٦ في الهند و ٢,١ فقط في سري لانكا[٢٧] . ولأن أغلب نمو السكان يحدث في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، فإن زيادة السكان تضيف أعدادا ضخمة إلى عدد الفقراء الكبير أصلا. بيد أن الحالة تتجاوز هذه العمليات الحسابية: فضغط السكان على قاعدة الموارد الطبيعية في بلدان جنوب آسيا أدى إلى تقليص رقعة الغابات وتدهور المراعي وانخفاض منسوب المياه الجوفية؛ ومع أن حصاد الهند من الحبوب زاد ثلاثة أمثاله منذ الاستقلال، فإن إنتاج الغذاء في جنوب آسيا قلّما يواكب نمو السكان. وبالإضافة إلى ذلك تتباطأ زيادة إنتاجية الأراضي في كثير من بلدان جنوب آسيا ويشكل استمرار تناقص نسبة الأراضي الزراعية للفرد تهديدا للأمن الغذائي في المنطقة.

٦١٦ –وثانيا، حققت جنوب آسيا في مجال التعليم تقدما عاما في توفير التعليم لأطفالها. وانخفضت نسبة الأمية بين الكبار من ٤٩ إلى ٣٢ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥. بيد أن الطريق أمام المنطقة لا يزال طويلا لتحقق ما حققته مناطق نامية أخرى في العالم. فمنذ مطلع السبعينات، حققت منطقة شرق آسيا تقريبا هدف تعليم القراءة والكتابة للجميع، بينما اقتربت أفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية من مضاعفة معدلاتها في مجال تعليم الكبار. ومن هذا المنظور، تخلفت جنوب آسيا عن الركب. كما تفاوت بين مختلف بلدان المنطقة التقدم المحرز في مجال التعليم. فبينما اقتربت سري لانكا وملديف من تحقيق التعليم لجميع الكبار، زادت نسبة التعليم في نيبال من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ في المائة فقط في عام ١٩٩٥.

٦١٧ –لكن احصاءات التعليم في جنوب آسيا الأشد إثارة للقلق يتمثل في استمرار الفجوة الحادة في فرص التعليم بين الذكور والإناث. وتبلغ الفجوة في التعليم بين الإناث والذكور ٢٨ في المائة؛ فبينما يصل معدل تعليم الإناث إلى ٣٨ في المائة فقط، تبلغ هذه النسبة بين الذكور ٦٦ في المائة. ويمكن إرجاء هذه الفروق إلى المعاملة التمييزية التي كانت تتلقاها الفتيات في الماضي فيما يتعلق بإتاحة فرص الحصول على الخدمات. وتوجد في جنوب آسيا ٩٣ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل، بالمقارنة مع النسبة العالمية البالغة ١٠٦ امرأة لكل ١٠٠ رجل، وهي نسبة تعبِّر عن سوء وضع المرأة وتبرز مدى معاناتها، وحيث تؤدي أشكال التمييز العديدة التي تواجهها المرأة إلى تقليص الفرص المتاحة لها بصورة جسيمة.

٦١٨ –وحقق أغلب بلدان جنوب آسيا تقدما ملموسا في إلحاق الشباب بالمدارس. بيد أن الأمر يستدعي بذل المزيد

من الجهود. وتتمثل التحديات التعليمية الأخرى في جنوب آسيا في إلحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية وتحسين نوعية التعليم وزيادة جدواه وتوفير عدد أكبر وأكفأ من المعلمين وبناء القدرات التقنية المناسبة وتعبئة الموارد المالية الكافية.

٦١٩ -وتمثل بعض السياسات الاقتصادية المتبعة مجالا ثالثا مثيرا للقلق فيما يتعلق بتحقيق أهداف القمة. وكما ورد سابقا، يمكن إرجاع النجاح المحدود الذي حققته الهند في تقليص الفقر إلى الالتزام السياسي إزاء قضية الفقر المقرون باتباع سياسات اقتصادية تشجع النمو. واهتمت البرامج بتخفيف الفقر في المناطق الريفية التي تضم أشد الفئات المستعصية بين السكان الفقراء وركزت على برامج العمل الحر والعمالة بأجر. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل النمو الاقتصادي في الهند في الفترة التي أعقبت مؤتمر القمة، أعلى منه في أي مرحلة سابقة من تاريخ الهند. ولذلك أصبح انحسار الفقر ممكنا.

٦٢٠ -غير أن النتائج المتحققة في البلدان الأخرى لم تكن إيجابية بهذا القدر. فالسياسات الاقتصادية عجزت عن إحداث نمو اقتصادي كاف، وفي الحالات التي تمكنت فيها من تعزيز النمو لم ينتقل أثر التقدم الاقتصادي إلى أسفل بالقدر الذي يحد من الفقر بدرجة كبيرة. وقد يعزى ارتفاع مستوى الفقر في باكستان إلى انخفاض النمو الاقتصادي وعجز هذا البلد عن توزيع النمو بطريقة تحقق صالح الفقراء. ففي الوقت الحالي يجري تحويل ٠,٢٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي إلى الفقراء من خلال وسيلة الزكاة التقليدية[٢٨] ، ويخصص أقل من ٣ في المائة للتعليم و ١ في المائة للخدمات الصحية. غير أن المبادرات الوطنية الرامية إلى إصلاح هذا الوضع، مثل مواصلة برنامج العمل الاجتماعي وصندوق تخفيف وطأة الفقر وغير ذلك من المبادرات ربما تؤتي ثمارها في نهاية المطاف[٢٩] .

٦٢١ -ولم تحقق جهود بنغلاديش ونيبال الرامية للحد من الفقر نجاحا كبيرا أيضا، ويعزى ذلك من جهة إلى انخفاض نمو الاقتصاد، وعدم الاستقرار السياسي في نيبال، ومن جهة أخرى إلى حدوث فيضانات كبيرة في سنوات متتالية في بنغلاديش. ومع ذلك، يجدر ملاحظة أن بنغلاديش اتخذت خطوات أساسية، حتى في سياق النمو الاقتصادي المنخفض، لإنشاء قاعدة واسعة من الموارد البشرية. وفي عام ١٩٩٨/١٩٩٩ بلغت جملة الاعتمادات المخصصة لتنمية القطاع الاجتماعي ١٨ في المائة من النفقات الحكومية. وتساهم المنظمات غير الحكومية في توفير موارد إضافية من أجل التركيز على القطاع الاجتماعي. وأخيرا، تعزى ظاهرة انخفاض الفقر في سري لانكا في المقام الأول إلى التزام الحكومة الراسخ بتطوير القطاع الاجتماعي وإقامة البنى الأساسية للخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى. ومن المقبول عموما القول بأن سري لانكا كان يمكن أن تحقق تقدما أسرع لولا الحرب الأهلية المندلعة فيها الآن.

٦٢٢ -وأخيرا، فإن عمليات إحلال الديمقراطية المفضية إلى الحكم السليم قطعت خطوات واسعة في بلدان المنطقة وعززت الاندماج الاجتماعي فيها على نحو ما ورد ذكره من قبل. غير أن الحكومات الائتلافية الضعيفة في الهند وسري لانكا ونيبال والاضطراب السياسي في بنغلاديش والانقلاب العسكري في باكستان لا تزال تهدد أُفق التنمية المحتمل لأنها تصرف قدرا كبيرا من الاهتمام عن معالجة المسائل الأساسية الثلاث للتنمية الاجتماعية. وفضلا عن ذلك يعكس التفاوت الواسع في الدخل حالة يعجز فيها الحكم عن تحقيق نجاح كبير في تحويل مكاسب النمو الاقتصادي إلى الفقراء. ويعد تعزيز المجتمع المدني شرطا أساسيا لتقوية الروابط بين السكان والحكومات.

دال – الدروس المستفادة

٦٢٣ –يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من تجربة جنوب آسيا في معالجة الالتزامات الرئيسية الثلاثة لمؤتمر القمة.

٦٢٤ –أولا، لا يزال النمو السكاني السريع يشكل عبئا ثقيلا في كثير من بلدان جنوب آسيا. وما لم يتحقق انخفاض متتال في معدل الخصوبة، فمن المرجح ألا تتمكن هذه البلدان من تحقيق التنمية التي تصبو إليها. ثانيا، تشير تجربة جنوب آسيا إلى أن التنمية الاقتصادية العادلة ذات القاعدة الواسعة التي تشمل مجموعات الدخل المختلفة شرط لازم للحد من الفقر على نحو مستدام. فالاستثمارات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستثمارات في مجال التقدم الاجتماعي متعاضدة وينبغي أن تنفذ في آن واحد.

٦٢٥ –ثالثا، وبما أن الظروف التي تُسبب الفقر تختلف في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، فمن اللازم وضع استراتيجيات منفصلة لهما. غير أن القضاء على الفقر في الريف يقتضي توسيعا كبيرا للاستثمارات الريفية وبرامج دعم الزراعة لأن أكثر من ٨٠ في المائة من الفقراء في جنوب آسيا يعيشون في المناطق الريفية. وبما أن تجارب واضعي السياسات في مجال الحد من الفقر غير متشابهة سيكون من المهم الاستفادة من حالات النجاح ونشرها.

٦٢٦ –رابعا، ثمة حاجة ملحة إلى زيادة الموارد المخصصة للتعليم. فالمنطقة تضم ٣٩٥ مليون أميا، ٦٠ في المائة منهم من النساء. و٥٠ مليون طفلا هجروا المدارس، يضاف إليهم ٢,٢ مليون طفل كل عام بسبب نمو السكان. وتشير التقديرات إلى ضرورة إنشاء منشآت لاستيعاب ١٦٥ مليون طفل إضافي إذا أريد توفير التعليم الابتدائي للجميع. ويعد الاستثمار الهائل في الموارد البشرية عاملا أساسيا في نجاح الاقتصاد في شرق آسيا، وهو نجاح يمكن تكراره في جنوب آسيا.

٦٢٧ –خامسا، سيكون تعزيز المجتمع المدني عاملا أساسيا لسد الفجوة بين الدولة والمواطنين وتيسير عملية تمكين السكان من إدارة دفة حياتهم وتشجيع الحكومات للعمل معهم بطرق أكثر فعالية. سادسا، ان السلام شرط لازم لتنمية جنوب آسيا. فالاعتمادات المخصصة للدفاع في المنطقة في الوقت الراهن تحرم التنمية من موارد كثيرة. ومع أن المنطقة تضم ٤٠ في المائة من فقراء العالم، فإن إنفاقها على الدفاع يبلغ ١٢ بليون دولار. ولا بد من إيجاد السبل لإقامة سلام تعود عوائده بالنفع على تخفيف الفقر.

٦٢٨ –وفي الختام، ونظرا للروابط الثقافية والتاريخية بين بلدان جنوب آسيا، فإن فرص التعاون الإقليمي بين هذه البلدان فرص هائلة. ومع وجود عدد من المستهلكين المحتملين يقارب ١,٥ بليون نسمة في المنطقة، ووجود طبقة متوسطة كبيرة ومفعمة بالنشاط وعمالة رخيصة، هناك فرص واسعة النطاق لإطلاق القدرات الاقتصادية والاجتماعية الخلاقة الكامنة في هذه المجتمعات. وفي عصر العولمة يكتسي التعاون الإقليمي المتزايد أهمية حاسمة في زيادة الازدهار والرفاه.

تاسعا – شرق آسيا والمحيط الهادئ

ألف – مقدمة

٦٢٩ –حققت معظم البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تقدما ملحوظا في الحد من الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية خلال العقود القليلة الماضية. وقد كان أداء المنطقة من حيث النمو الاقتصادي أفضل من أداء معظم البلدان النامية الأخرى، إذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل حاليا سبعة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٦٠ وثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٨٠[٣٠] .

٦٣٠ -وقد ازداد النمو بفضل الاستثمارات المرتفعة في مجال رأس المال البشري عبر المنطقة. وتحققت انجازات كبرى في مجال توفير التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات لسكان المنطقة. وتحسن مركز المرأة كثيرا. ويعود الفضل في هذه الإنجازات إلى النمو الاقتصادي المرتفع وإلى كثرة المدخرات المحلية والزيادات في الإنفاق الحكومي في المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

٦٣١ -ومن المهم التأكيد على التنوع في المنطقة. فلئن حققت منطقة شرقي آسيا نجاحا كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن بلدانا أخرى لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال مكافحة الفقر. وما فتئت البلدان الجزرية في المحيط الهادئ التي تختلف سماتها الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية اختلافا كبيرا عن مثيلاتها في البلدان المجاورة في آسيا، تواجه مشاكل تتعلق بعزلتها النسبية وافتقارها إلى النمو المستدام.

٦٣٢ -وبالرغم من هذا النجاح، فإن بعض البلدان التي حققت إنجازات ملحوظة تعرضت لنكسات كبيرة منذ بدء الأزمة المالية الآسيوية في منتصف عام ١٩٩٧. وعمدت تايلند وإندونيسيا وجمهورية كوريا إلى ترشيد الإنفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية في الوقت الذي نجم فيه التراجع الاقتصادي عن تجدد الفقر والبطالة وقابلية السكان للتأثر بالصدمات الخارجية. وبالرغم من ظهور بوادر الانتعاش في معظم البلدان المعنية، فإن الأزمة كشفت النقاب عن كثير من القضايا الهيكلية التي يتعين معالجتها من أجل استئناف السير على درب بناء مجتمعات تتمتع بالعمالة الكاملة ولا تعاني من الفقر.

باء - التقدم المحرز

١ - التخفيف من وطأة الفقر

٦٣٣ -إن الانكماش الاقتصادي في شرقي آسيا الذي تسبب فيه تخفيض قيمة الباهت التايلندي في تموز/يوليه ١٩٩٧ كان سريعا ومفاجئا. فقد تراجعت، في عام ١٩٩٨، معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة بشكل غير عادي التي شهدتها المنطقة في بداية التسعينات. وسُجل، في عام ١٩٩٨، ارتداد اقتصادي في جميع البلدان الكثيرة السكان، تقريبا، في جنوب شرقي آسيا. غير أن الوضع في عام ١٩٩٩ يبدو أحسن بكثير. ومن المتوقع أن تصل معدلات النمو في الصين وجمهورية كوريا إلى ٧ أو ٨ في المائة، بينما يُتوقع أن تتراوح في البلدان الأخرى بين ٢ و ٣ في المائة[٣١].

٦٣٤ -فماذا كانت آثار هذا الأداء الاقتصادي الجيد على الفقر في المنطقة؟ قبل الأزمة تقلص عدد الفقراء تقلصا كبيرا بفضل النمو الاقتصادي السريع. فقد انخفض عدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، في شرقي آسيا، بنسبة تناهز النصف خلال العشرين سنة التي انقضت منذ عام ١٩٧٥. وإذا استخدمنا العتبة التي حددها البنك الدولي وهي دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض من ٧٢٠ مليونا في عام ١٩٧٥ إلى ٣٤٥ مليونا في عام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، كانت وتيرة الحد من الفقر في المنطقة أسرع منها في أي منطقة نامية أخرى. وإذا كان ستة من بين كل عشرة أشخاص في المنطقة يعيشون في فقر مدقع في منتصف السبعينات فإن عددهم لم يعد يتجاوز شخصين من بين كل عشرة في منتصف التسعينات. وقد أتاح التخفيض الكبير في عدد الفقراء، والقضاء على الفقر في بعض الحالات، لدول المنطقة تحويل أولوياتها في مجال مكافحة الفقر إلى تلبية احتياجات الفقراء المهمشين.

٦٣٥ -وينبغي، لدى القيام بأي عملية تقييم لاتجاهات الفقر في شرق آسيا منذ عام ١٩٩٥، البدء بالصين التي كانت تضم ٧٨ في المائة من فقراء تلك المنطقة في عام ١٩٩٥. وللصين سجل حافل في مجال التخفيف من وطأة الفقر. فقد

نجحت في تخفيض عدد فقراء الريف من ٢٨٠ مليونا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ مليون في عام ١٩٩٥ ثم إلى ١٢٤ مليونا في عام ١٩٩٧ وذلك على أساس المعيار المتعارف عليه والذي حدده البنك الدولي بدولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وقُدر أن إجمالي فقراء الريف في الصين انخفض في عام ١٩٩٩ إلى ٧٥ مليونا، مما يمثل بدون شك إنجازا كبيرا[٣٢] . وإذا استعملنا المعايير الأخرى، فإن البيانات الرسمية تبين أن عدد فقراء الريف بلغ ٤٢ مليون شخص في نهاية عام ١٩٩٩[٣٣] ، وحيث إن البلد قد نجح لحد الآن في التقليل إلى الحد الأدنى من التأثر من الأزمة الدائرة في البلدان المجاورة لها، فقد تمكن من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع نسبيا شكل محركا في مجال الحد من الفقر في الريف.

٦٣٦ -وكان لإندونيسيا سجل حافل في مجال التخفيف من وطأة الفقر قبل حلول الأزمة. فقد انخفض عدد الفقراء في إندونيسيا من ٨٨ مليونا في عام ١٩٧٠ إلى ٢٢ مليونا فقط في عام ١٩٩٥. لكن يبدو أن ما خلفته الأزمة من آثار في مجال الفقر كان الأقسى في إندونيسيا مقارنة بجيرانها. فمنذ نشوب الأزمة في عام ١٩٩٧، تضاعفت تقريبا نسبة الفقراء في إندونيسيا، إذا استخدمنا عتبة الفقر المحددة وطنيا، حيث ارتفعت هذه النسبة من ١١ في المائة إلى ١٩,٩ في المائة (حوالي ٣٦ مليون شخص) وذلك في ذروة الأزمة الظاهرية في نهاية عام ١٩٩٨[٣٤] . لكن يبدو أن هناك بوادر انتعاش، كما هو الشأن في البلدان الأخرى في المنطقة. وقد خلصت دراسة استقصائية عن الأسر المعيشية أجرتها اليونيسيف واستشهد بها البنك الدولي إلى أن نسبة الأسر المعيشية التي تعيش تحت عتبة الفقر انخفضت بنقطتين مئويتين وثمانية أعشار في عام ١٩٩٨ وهو ما يكفي لتعويض نسبة ٤٠ في المائة من الارتفاع الذي شهده عدد الفقراء بسبب الأزمة. غير أن هذه البيانات أولية وينبغي تفسيرها بحذر. فالفقر في الأرخبيل الإندونيسي اتسم تقليديا بالاختلافات الكبيرة فيما بين المناطق كما أن أثر الأزمة لم يكن متشابها من الناحية الجغرافية؛ حيث أن المناطق الحضرية هي الأكثر تأثرا على ما يبدو بالأزمة كما أن بعض الجزر تأثرت أكثر من غيرها.

٦٣٧ -وفي جمهورية كوريا، تضاعفت نسبة الفقراء كذلك حيث ارتفعت من ٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٩,٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وشهدت نسبة الفقر في الحضر، التي سجلت انخفاضا مطردا من نسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٥، زيادة حيث ارتفعت من ٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ذروتها البالغة ٢٣ في المائة في الربع الثالث من عام ١٩٩٨. وفي أعقاب الأزمة أُبلغ أن هذه النسبة عادت إلى ١٦ في المائة في بداية عام ١٩٩٩[٣٥] .وقد ذكرت الزيادة الحادة والمفاجئة في نسبة البطالة والفقر على نحو مؤلم بضرورة إنشاء نظم شاملة للضمان الاجتماعي كان يعتقد حتى الآن أنها غير ضرورية[٣٦] .

٧٣٨ -وفي تايلند التي تمثل أحد الأمثلة للنجاح الباهر في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سجلت نسبة الفقراء ارتفاعا طفيفا من ١١,٤ في المائة في بداية الأزمة في عام ١٩٩٧ إلى ١٢,٩ في نهاية عام ١٩٩٨[٣٧] .غير أن أقسى آثار الأزمة سجلت في منطقة الشمال الشرقي الأفقر في البلد، حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩ إلى ٢٣ في المائة في تلك الفترة. ولا يعرف تماما الأثر الاجتماعي الذي خلفته الأزمة في تايلند. وتوحي آخر الدلائل أن الأسر والبرامج الحكومية قد نجحا في التخفيف من آثار الأزمة في مجالي الصحة والتعليم. وقد تحقق ذلك بطرق مختلفة ثلاث. أولها إنفاق الأسر مبالغ كبيرة من ميزانياتها على الأمور الضرورية مثل الغذاء والسكن والتعليم واللوازم الطبية كرد فعل منها على تقلص الميزانيات؛ وثانيها زيادة الإنفاق الحكومي إلى حد كبير على قطاعي الصحة والتعليم؛ وثالثها زيادة الانتفاع من تلك المخصصات الحكومية في الصحة والتعليم

(بمعنى ارتفاع عدد المسجلين في المدارس العامة وعدد زيارات المرضى الخارجيين للمستشفيات الحكومية)[٣٨]. كما شكل الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي عاملا مساهما في الجهود المبذولة من أجل إنعاش الاقتصاد التايلندي والتخفيف من الأثر السلبي للأزمة[٣٩].

٦٣٩ -وفي ماليزيا التي كانت نسبة الفقراء فيها دون ١٠ في المائة خلال الجزء الأكبر من التسعينات، لم يُبلغ سوى عن زيادة طفيفة في الفقر. وتم تخفيض الفقر في الفلبين بثلاث نقاط مئوية و ٤ أعشار حيث انخفضت من نسبة ٣٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٢,١ في المائة في عام ١٩٩٧[٤٠]. لكن من المحتمل أن يؤدي انخفاض معدل النمو، الناجم عن الأزمة إلى بطء وتيرة التقدم العام في مجال الحد من الفقر، بعد تلك السنة. وإذا استخدمنا مقاييس أخرى، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في الفلبين تدنت من ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٧[٤١]. ولا يزال انتشار الفقر بكثرة في الريف، الذي ظلت نسبته مستقرة عند ٥١ في المائة خلال تلك الفترة، يشكل مصدر قلق رئيسي لحكومة الفلبين.

٦٤٠ -وتختلف حالة الفقر اختلافا جوهريا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرقي آسيا، التي أصبحت أعضاء جددا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد كان معدل الفقر مرتفعا لعدة عقود في فييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وكانت فييت نام التي سجلت ارتفاعا قصير الأمد وإن كان مذهلا في الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ قد شهدت بطئا في هذا المجال قبل الأزمة. أما البلدان الأخرى فإنها لم تشهد قط ذاك النمو الاقتصادي السريع الذي كان المحرك وراء إحراز التقدم في مجال الحد من الفقر. ومع ذلك، فقط كان للأزمة أثر سلبي على نمط النمو الاقتصادي لتلك البلدان، ومن ثم على حالة الفقر بدون شك.

٦٤١ -وخلاصة القول، يبدو أنه بالرغم من النكسات التي خلّفتها الأزمة الاقتصادية الراهنة في بعض البلدان في المنطقة فقد تم إحراز بعض التقدم في مجال التخفيف من حدة الفقر على مدى السنوات الخمس الماضية مثلما حدث في السنوات السابقة لها. وكانت أبرز حالات تخفيف حدة الفقر سواء من حيث حجم الفقر الكلي أو العدد الإجمالي للفقراء قد شهدتها الصين. وأن الأثر المترتب على الأزمة الاقتصادية وإن كان لم يقدر حجمه ويفهم على النحو الكامل بعد فهو يقتصر على عدد محدود من بلدان المنطقة وهو في تلك البلدان يُظهر دلائل على التراجع.

٢ العمالة الكاملة

٦٤٢ -كان النمو الاقتصادي قد حفّز كثيرا من البلدان في المنطقة على تحقيق عمالة شبه كاملة على مدى العقدين الماضيين حتى حدوث الأزمة المالية. ففي عام ١٩٩٦ كانت معدلات البطالة في تايلند وجمهورية كوريا وماليزيا وسنغافورة تقل في المعتاد عن ٣ في المائة.

٦٤٣ -وانعكس الارتفاع في معدل الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواق العمل المرنة في زيادة التوسع في الوظائف وارتفاع الأجور الفعلية. وزادت الأجور إلى أربعة أمثال في جمهورية كوريا وإلى ثلاثة أمثال في سنغافورة وبلغت الضعف في إندونيسيا وماليزيا منذ عام ١٩٨٠. وارتفعت الأجور في القطاع الرسمي وارتفعت العمالة بمعدل أسرع في القطاع الخاص مما شهده أي جزء آخر في العالم. وتحوّل هيكل العمالة من الزراعة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية في مجالي الصناعة والخدمات ونتج عن ذلك نقص عام في حجم العمل في الاقتصادات الصغيرة في المنطقة وساهم الاعتماد على صادرات المنتجات الصناعية الكثيفة

الاستخدام للأيدي العاملة في ارتفاع معدلات نمو العمالة. وفي الوقت ذاته توسع القطاع الزراعي في بعض البلدان وكثّف من أنشطته وأصبح ينحو باتجاه التصدير وتبعت الأجور الزراعية بالتالي الاتجاه التصاعدي العام في الاقتصاد بأسره. وكما نوقش سابقا فإن المكاسب العائدة من زيادة النمو الاقتصادي وانتشار العمالة قد ساعدت في انتشال قطاعات كبيرة من السكان من حالة الفقر.

٦٤٤ -ولقد تغير كل ذلك ببداية الأزمة المالية في منتصف عام ١٩٩٧. فنتج عن تخفيض قيمة العملات هروب تدفقات ضخمة من رأس المال إلى الخارج. وخرج أكثر من ٣٠ بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨[٤٢] وتلا ذلك هبوط حاد في النشاط الاقتصادي. وبعد أن كان متوسط النمو يصل إلى ٤ في المائة في عام ١٩٩٧ انكمش بنحو ٧ في المائة في المنطقة بعد سنة واحدة من ذلك التاريخ. وكان الأثر الاجتماعي المباشر للأزمة هو الزيادة الحادة في معدل البطالة. ويقال إن أكثر من ٢٠ مليون عامل قد فقدوا وظائفهم في تلك البلدان[٤٣].

٦٤٥ -وأدت الأزمة الاقتصادية على نطاق المنطقة إلى هجرة العمال بأعداد ضخمة إلى الخارج في المراحل الأولى للأزمة. وفي منتصف عام ١٩٩٨ انخفض العدد الإجمالي للعمال المهاجرين في تايلند وجمهورية كوريا وماليزيا بنحو مليون شخص تقريبا وهو عدد ضخم إذا وضعنا في الاعتبار أن العدد الإجمالي للعمال المهاجرين كان يقارب ٦,٥ ملايين شخص في المنطقة. وتسببت الأزمة أيضا في هجرات داخلية كثيفة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية كما يتضح ذلك بجلاء من حالتي تايلند وإندونيسيا. ولم يقدر حتى الآن حجم تلك الهجرة المعاكسة ولكنها ربما اشتملت على عشرات الملايين من السكان على نطاق البلدان المتأثرة بالأزمة. وفي كلتا الحالتين أجبر العمال من ذوي المهارات الضعيفة ومن لا تتوافر لهم وثائق للعمل على ترك وظائفهم أولا. وكان العمال من ذوي المهارات الضعيفة يتركزون في الأنشطة الأكثر تأثرا بالأزمة كنشاطي التشييد والصناعة وكانت التجربة القطرية لشرقي آسيا تجربة متفاوتة إلى حد كبير.

٦٤٦ -وتواصل الصين منذ بداية التسعينات اتجاهها نحو توسيع العمالة من خلال اقتصادها المتنامي بسرعة. وتواصل سياساتها لإصلاح الاقتصاد الكلي وزيادة المرونة في القوانين المنظمة لسوق العمل. إلا أنه كانت هنالك حاجة لإيجاد فرص عمل بديلة صالحة للعمال الزائدين الذين يتم تسريحهم مؤقتا من المشاريع المملوكة للدولة المعاد تشكيلها. وقد شرعت الحكومة من أجل هذه الغاية في تنفيذ برنامج تدريبي طموح لأولئك العمال يهدف إلى تدريب عشرة ملايين من العمال على مدى ثلاث سنوات وإعادة توظيفهم. كما أن الضغوط على سوق العمل بسبب الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية ظلت تشكل تحديا كبيرا. وبلغ معدل البطالة ٣ في المائة في منتصف عام ١٩٩٨ إضافة إلى ما يقدر بنسبة ٥ في المائة من السكان في سن العمل المسرحين من مشاريع الدولة[٤٣].

٦٤٧ -نشبت الأزمة في إندونيسيا في وقت كان الاقتصاد يعاني من آثار جفاف لم يسبق له مثيل. فقد تم إلغاء وظيفة واحدة من كل خمس وظائف في القطاع الرسمي في عام ١٩٩٨ مما ترك خمسة ملايين عامل من العمال الحضريين أساسا يواجهون مستقبلا قاتما فيما يتعلق بدخولهم. وكان معدل البطالة يُقدر بنحو ١٥ إلى ٢٠ في المائة بنهاية عام ١٩٩٨. ومثلما ذُكر آنفا فقد استطاع القطاع الريفي استيعاب بعض العاطلين الحضريين من خلال العلاقات الأسرية القوية للعمال الحضريين. ولكن العمال الذين لم يستطيعوا تأمين فرص للعمل واجهوا فجأة هبوطا حادا في الأجور الفعلية بسبب ارتفاع معدل التضخم.

٦٤٨ -وفي جمهورية كوريا تم الاستغناء عن عامل واحد من كل ٢٠ عاملا نتيجة للأزمة. وارتفع معدل البطالة إلى الذروة من ٢,٣ في المائة إلى ٨,٧ في المائة في شباط/فبراير ١٩٩٩. وأوضحت الأرقام المتوافرة عن أيار/مايو ١٩٩٩ انخفاضا في معدل البطالة إلى ٦,٥ في المائة. وفضلا عن ذلك فقد بدأ الاقتصاد يستعيد قوته بعض الشيء وارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٩,٨ في المائة في الربع الثاني من عام ١٩٩٩ ويتوقع أن يبلغ نسبة ٨ في المائة في نهاية السنة[٤٤]. إلا أن ذلك الرقم لا يشمل ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من العاطلين الذين يعملون في مشاريع الأشغال العامة المؤقتة. وكانت برامج الأشغال العامة المؤقتة قد أنشئت لتوفير فرص عمل مؤقتة على الأقل. وبدأت الحكومة أيضا في تنفيذ برامج مالية لتوفير الائتمان وتشجيع الأعمال التجارية الحرة ونفذت مجموعة شاملة من الاستحقاقات في حالة البطالة[٤٥]. وأثرت البطالة في جمهورية كوريا بشكل أكبر على العمال من ذوي المهارات الضعيفة.

٦٤٩ -وفي تايلند زادت معدلات البطالة الصريحة بأكثر من الضعف وارتفعت من ٢,٣ في المائة في شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى ٥,٤ في المائة في شباط/فبراير ١٩٩٩. ويتبين من الدلائل الأولية على الهجرة الداخلية في تايلند أن القطاع الريفي ربما يكون قد ساعد في استيعاب بعض العاطلين بمن فيهم عمال البناء وعمال المصانع في تايلند الذين عادوا إلى ديارهم في المناطق الريفية. إلا أنه لما كان كثير من الأسر الريفية الفقيرة الموسعة يعتمد على هذه العائدات من العمال المهاجرين فقد كانت تلك الأسر من الفئات الأكثر تأثرا بالأزمة. ويتضح ذلك من الزيادة الكبيرة في مستوى الفقر في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد الذي تم وصفه أعلاه. وتم التعويض عن البطالة الواسعة في نشاطي مصائد الأسماك وقطاع البناء بصفة خاصة بعودة نصف مليون من العمال المهاجرين تقريبا معظمهم عاد من ميانمار ولكن أيضا من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٦٥٠ -أما في ماليزيا فقد تم التخفيف من حدة البطالة أساسا بخروج نحو ٤٠٠ ٠٠٠ عامل من العمال المهاجرين. وارتفع معدل البطالة من ٢,٥ في المائة إلى ٣,٩ في المائة في أوائل عام ١٩٩٩[٤٦]. وانخفضت معدلات البطالة في الفلبين وكانت تزيد تقليديا عن معدلات البطالة في البلدان الأخرى في المنطقة إلى ٩ في المائة في الربع الأول من عام ١٩٩٩ مما يزيد عن ١٠ في المائة في أواخر عام ١٩٩٨. وأفادت سنغافورة، بالرغم من عدم تأثرها بدرجة خطيرة بالأزمة مثلما تأثرت بها البلدان المجاورة، أنها فقدت رغم ذلك ٢٠ ٠٠٠ وظيفة في عام ١٩٩٨ مقابل زيادة ١٢٠ ٠٠٠ وظيفة في السنة السابقة[٤٧]. وفي هونغ كونغ بالصين ارتفع معدل البطالة من ٢ في المائة إلى أكثر من ٥ في المائة بنهاية عام ١٩٩٨. وفي فييت نام تم تسريح عدد متزايد من العمال كما حدث في الصين بسبب إعادة تشكيل وإغلاق المشاريع المملوكة للحكومة. وارتفع معدل البطالة في المناطق الحضرية بسبب الخسائر في الصادرات والاستثمار الأجنبي إلى نحو ٧ في المائة تقريبا في أوائل عام ١٩٩٩[٤٨] أما في البلدان التقليدية الأخرى في جنوب شرقي آسيا مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فقد شرعت الحكومات أيضا في تنفيذ برامج للأشغال العامة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة لمواجهة الارتفاع في معدلات البطالة الناتجة عن الكساد الاقتصادي في البلدان المجاورة والتي ضاعف منها عودة العمال ولا سيما من تايلند وماليزيا[٤٩].

٦٥١ -وفي البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لا يزال التفاوت الكبير في الأداء الاقتصادي والتعرض للتطورات الخارجية يهيمن على ضعف القطاع المنظم الصغير. بيد أن أثر ذلك الأداء الاقتصادي على التوسع في العمالة الإنتاجية يبدو سلبيا على الأرجح. ويشهد كثير من البلدان نموا اقتصاديا متباطئا

وتوسعا في العمل حتى قبل بدء الأزمة. وفي ساموا هبط معدل النمو من ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ وإلى ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٨، أما في فيجي فقد هبط الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ بسبب عوامل لا علاقة لها في الغالب بالأزمة الاقتصادية في آسيا. أما بابوا غينيا الجديدة فقد استطاعت تحقيق نمو قوي بالرغم من هبوط أسعار السلع والأزمة الآسيوية.

٦٥٢ -وخلاصة القول، كان هناك أثر سلبي قوي للأزمة الاقتصادية على حالة العمل في معظم بلدان شرقي آسيا. وبالاستثناء المحتمل للصين التي كانت تدير مجموعة مختلفة من ديناميات سوق العمل فإن عددا كبيرا من العمال قد تم تسريحهم كنتيجة لهبوط حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي وانعدام الطلب على المنتجات المحلية. بيد أنه بدأت تظهر بوادر للانفراج في بعض البلدان بمنتصف عام ١٩٩٩. وبصرف النظر عن أي صدمات خارجية أخرى قد تواجهها اقتصاديات المنطقة فمن المعقول توقع زيادة توطين العمالة في المنطقة في القريب العاجل.

٣ - الاندماج الاجتماعي

٦٥٣ -يشكل إدماج فئات الفقراء والمحرومين والضعفاء في عملية التنمية أحد الاهتمامات الرئيسية لحكومات المنطقة ولا سيما منذ بدء الأزمة. وقد أعاق الانكماش المفاجئ لقاعدة الموارد بدرجة أكبر اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة.

٦٥٤ -وساعدت الأزمة على تسليط الضوء على تسليط الضوء على عملية التحول إلى الديمقراطية واللامركزية وأدت في بعض الحالات إلى زيادة الطلب الجماهيري على مزيد من الانفتاح والإنصاف والمساواة في إدارة الحكم. وفي بعض البلدان تزامنت الأزمة الاقتصادية مع وقوع اضطرابات اجتماعية ومطالبات بإحداث تغيير أساس في المجتمع فأفضت في بعض الأحيان إلى تمزيق خطير للترابط الاجتماعي والاستقرار الطويل الأجل.

٦٥٥ -إن من الصعب تقييم الأثر المترتب على الأزمة الاقتصادية في شرقي آسيا بالنسبة للاندماج في المجتمع في شكل بيانات ملموسة. ولا يتوفر حتى الآن سوى دليل عملي طفيف عن تأثر الفئات المحرومة في المجتمعات في المنطقة. وقد تضررت بلا شك الجهود المبذولة لتشجيع إدماج هذه المجموعات في المجتمع في المراحل الأولية من الأزمة على الأقل بسبب محدودية الموارد وتحول السياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى اتخاذ تدابير طارئة للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة. وبالرغم من تلك الملاحظة العامة ترد فيما يلي لمحة عامة عن بعض التطورات الظاهرة ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي في مجتمعات المنطقة.

٦٥٦ -أولا، ما هو أثر الأزمة على توزيع الدخل والتفاوت في الدخل؟ قبل بداية الأزمة كان نمو آسيا الاقتصادي المثير للإعجاب ذا طابع متساو في معظم البلدان على الأقل. ويبين البحث أن معاملات جيني (وهي مقياس للتفاوت) قد أظهرت انخفاضا كبيرا (أي في التفاوت) في جمهورية كوريا وإندونيسيا وماليزيا في الثمانينات. بيد أن تايلند شهدت زيادة في التفاوت على مدى العقدين الماضيين مثلما شهدت ماليزيا في التسعينات[٥٠]. ونتيجة للهبوط الجزئي لدخول الشرائح العالية في القطاع الحضري في تلك البلدان الأربعة يبدو أن التفاوت قد انخفض على المدى القصير كنتيجة للأزمة. ومن جهة أخرى ربما يكون كبر عدد العمال غير المهرة المنخفضي الأجور المسرحين قد ساعد في تخفيف ذلك الاتجاه.

٦٥٧ -كان التطور الثاني ذو الصلة هو تجديد الدعوة إلى نظم الحماية الاجتماعية التقليدية للتخفيف من أثر الأزمة. ففي السنوات السابقة للأزمة كان الافهيار البطيء لنظم

الضمان التقليدية المتعلقة بمعالجة الفاقد في الوظائف وحالات العجز والشيخوخة مثار اهتمام لبعض البلدان في المنطقة. ولم يكن لكثير من البلدان سوى نظم محدودة لضمان العمل أو لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء واعتمادات ضئيلة لاستحقاقات التقاعد بسبب كبر السن. وفي حين كان التقدم يفضي إلى تضعضع النظم التقليدية للروابط الأسرية وتقديم الدعم من المجتمع المحلي فإن الآليات الرسمية لتوفير الحماية الاجتماعية أو التدخلات المتعلقة بالسياسة بشأن الرفاه الأسري أو بشأن القدرة المؤسسية على معالجة حالات التسريح الجماعي لم تستطع أن تحل محلها بشكل كاف. وبدلا من ذلك كان هنالك اعتماد افتراضي على النمو السريع وعلى العمل مدى الحياة لتوفير الضمان الاجتماعي. وكانت لبلدان قليلة فقط في المنطقة مشاريع رسمية وإن لم تشمل سوى فئات قليلة من السكان.

٦٥٨ - والعامل الثالث المتصل بهذا الموضوع هو أن القطاع الريفي قد لعب دورا مهما في التخفيف من الأثر الاجتماعي السلبي للأزمة. وعملت الزراعة كنظام غير رسمي للضمان الاجتماعي باستيعابها العمال المسرحين من القطاع الحضري في النشاط الزراعي القائم على الأسرة. وكان ذلك مهما في تخفيف الآثار السلبية للأزمة في بلدان جنوب شرقي آسيا (تايلند وإندونيسيا وبدرجة أقل أيضا في ماليزيا والفلبين). أما في جمهورية كوريا فقد اختفى القطاع الريفي تماما بعد ثلاثين عام من التصنيع. وأصبحت نظم الضمان الاجتماعي الرسمية التي تطورت في البلاد على مدى تلك الفترة حصرية في طابعها وما كانت تستطيع توفير إنعاش كاف عندما حلت الأزمة.

٦٥٩ - رابعا، كانت النساء في المقدمة فيما يبذل من الجهود للتخفيف من الأثر الاجتماعي للأزمة داخل وخارج الأسرة بطرق مختلفة وعديدة بوصفهن كاسبات للرزق وعاملات. وكان الأثر معقدا ومتنوعا وربما تفاوت حسب المنطقة والعمر في داخل البلدان. ففي تايلند أصبح الرجال العاطلون أكثر من النساء بسبب الأزمة، أما في إندونيسيا فلم يُلاحظ فارق بين الجنسين[٥١] . وهبطت مشاركة المرأة في قوة العمل بمعدلات أكثر حدة من معدلات مشاركة الرجال في جمهورية كوريا، ومن جهة أخرى دخل كثير من النساء إلى القطاع غير الرسمي لدعم الدخول الأسرية. وكانت حالات الاستغناء عن العمال في بعض الحالات أكثر حدة في القطاعات التي يعمل فيها نساء أكثر من الرجال في إندونيسيا. ولجأت صناعة المنسوجات ومعظم عمالها من النساء إلى تسريح نصف مليون عاملة في آذار/مارس ١٩٩٨. أما في مجال التعليم فلا يبين التحليل المفصّل للتسجيل في المدارس أي اختلاف كبير في المعدلات المتعلقة بترك الدراسة أو التسجيل بين البنات والبنين في تايلند. وبالنسبة للبلدان الأخرى المتأثرة بالأزمة لم تكن تلك الاختلافات معروفة أصلا.

٦٦٠ - خامسا، يبدو أن أثر الأزمة كان يتفاوت بين الفئات العمرية. ففي تايلند ذُكر أن الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما كانوا أكثر المتأثرين بالأزمة. وتغيّرت بدرجة كبيرة فرص الدخول إلى سوق العمل بالنسبة للشباب في آسيا. ففي حين كان العمل مضمونا لهم تقريبا في السابق لم يعد هناك ضمان للشباب بوجود عمل يتيح لهم الاستقرار والمشاركة بشكل كامل في المجتمع. وكانت مجموعات الشباب هي العناصر الرئيسية في التغيير الاجتماعي والعمل السياسي الناجم عن الأزمة على نطاق المنطقة. وفيما يتعلق بالأطفال كانت التقارير الأولية المتعلقة بزيادة عمل الأطفال في تايلند تعارضها نتائج دراسة استقصائية أجرتها الحكومة مؤخرا لقوة العمل لا تشير إلى زيادة ملحوظة في عمل الأطفال كنتيجة للأزمة. ولا يوجد دليل مباشر على زيادة عمل الأطفال في إندونيسيا أو الفلبين. وربما أدى الارتفاع الإجمالي في معدل البطالة إلى خفض الحوافز المقدمة للآباء

لسحب أطفالهم من النظام الدراسي أو لترك الأطفال للدراسة بشكل طوعي. وتأثر المسنون أيضا بالأزمة حيث اضطر بعضهم إلى العودة إلى ممارسة النشاط الاقتصادي في سن متقدمة لدعم الدخل الأسري. وفي بعض الحالات القليلة حيث تتوفر أحكام تتعلق بكبار السن مثل جمهورية كوريا أدى التضخم إلى تآكل قيمة معاشاتهم التقاعدية. وكانت الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين تواجه ضغطا ماليا ضاعفت منه الأزمة.

٦٦١ -سادسا، يبدو أن هناك زيادة في حدوث أعمال العنف والجريمة والجنوح بسبب الأزمة، ففي بعض البلدان تزامن حدوث الأزمة الاقتصادية مع اضطرابات اجتماعية وتغيرات أساسية في المجتمع وأدى الاضطراب الاجتماعي إلى حدوث تمزق خطير في النسيج الاجتماعي والاستقرار الطويل الأجل. وربما أدى انعدام الثقة والتنافس على البقاء والضغط لمواكبة الأزمة إلى زيادة العنف في الأسرة وفي المجتمع المحلي.

جيم - العقبات المصادفة

٦٦٢ -وغالبا ما اعتبرت المعجزة الاقتصادية التي حصلت في شرقي آسيا نتيجة للاستثمار المتواصل والهام في تنمية الموارد البشرية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تتطلع إلى الخارج. وهيأ ذلك الانفتاح الكبير للبلدان فرصا كبيرة للنمو الاقتصادي وللرفاه الاجتماعي. وانتهزت معظم البلدان هذه الفرص وحققت نجاحا هائلا من ناحية أخرى، وكشف الانفتاح في نهاية المطاف مواطن ضعف كامنة في نظم الحكم والعمالة والحماية الاجتماعية عندما استفحلت الأزمة. وبالتالي، فإن العقبات التي تمت مواجهتها غالبا ما ارتبطت بهشاشة نظمها الاقتصادية التي كانت مصدر نجاح بالغ للكثير من هذه البلدان.

٦٦٣ -ولهذا، فإن العقبات التي ظهرت في فترة ما قبل الأزمة، تعلقت في المقام الأول بالتوجه العام للسياسة الاجتماعية في بيئة تحقق فيها الاستثمار الاقتصادي الأجنبي والنمو الاقتصادي على نحو غير مسبوق. واعتقد بأن مشاكل الفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي ستختفي في نهاية المطاف إذا أمكن ببساطة المحافظة على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، وبناء على هذا الاعتقاد بعدم التدخل في تلبية متطلبات السوق، نما شعور بالكره إزاء النظم الشاملة لتأمين العمالة، فقد حُسب أن جزءا يسيرا من مرتبات الموظفين في بلدان شرقي آسيا منذ عام ١٩٩١ كان يمكن أن يكون كافيا لتزويد جميع هؤلاء الذين فقدوا عملهم منذ تلك الفترة، بما في ذلك فترة الأزمة الحالية، بمبلغ يسدد في حده الأقصى مستحقات العام بأكمله[٥٢]. وعندما حدثت الأزمة، اتضح أن نظم الحماية الاجتماعية لم تكن كافية لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين. ولم توفر السياسات والبرامج الاجتماعية في إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا الحماية إلا لعمال القطاع الرسمي وكانت تغطيتها لهم على الأغلب محدودة جدا. وإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى هذه البلدان سوى القليل من القدرات المؤسسية بما لا يكفي لمعالجة حالات الاستغناء الواسعة النطاق بطريقة ملائمة وسوى القليل من الآليات الرسمية بما لا يكفي لحماية الأشخاص من فقدان عملهم ومن الآثار التي تترتب على ذلك[٥٣].

٦٦٤ -واختلفت العقبات الأخرى التي ظهرت في فترة ما قبل الأزمة بحسب البلد والمرحلة التي قطعها ذلك البلد من التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، واجهت بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة، مثل الصين وفييت نام، زيادة في عدد العاملين الذين يتم خفضهم لضغط النفقات في المؤسسات الحكومية. وتعين على بلدان أخرى أن تجد حلا لمشكلة التدفقات المفاجئة من العمال العائدين من الخارج، مثل إندونيسيا وميانمار. وفقدت حكومتا كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قدرا هائلا من مكانتهما عندما باغتتهما مشكلة انخفاض قيمة عملتيهما المرتبطتين ارتباطا قويا بالباهت التايلندي.

دال – الدروس المستفادة

٦٦٥ –يمكن استخلاص دروس عديدة من التجربة الأخيرة لبلدان شرقي آسيا، ولا سيما تلك التي مرت بمرحلة من ازدياد البطالة والفقر والتمزق الاجتماعي بعدما شهدت فترة من النمو الاقتصادي المرتفع.

٦٦٦ –ويتمثل الدرس الأول الذي يمكن استخلاصه من النمو المذهل الذي تحقق في بعض الأحيان وأثره الإيجابي على الفقر والعمالة في أن الآثار الناجمة لم تكن دائما حصيلة تدخل متعمد من جانب الحكومة، وإنما كان بفعل الأسر المعيشية والأسر المدفوعة بازدياد الطلب والمصممة على رفع مستويات معيشتها. وفي الوقت ذاته، تعزى عوامل التخفيف من وطأة الآثار السلبية للأزمة على الصحة والتعليم إلى المرونة التي تحلت بها الأسر الآسيوية في اختيارها إنفاق نسب أعلى من ميزانيات أسرها المعيشية على الصحة والتعليم، ولا تعزى إلى إكراه الحكومات لهذه الأسر على القيام بذلك. وبالطبع، فإنه لا بد من الإشادة بالدور الهام الذي تقوم به الحكومات لتمكين الأسر المعيشية من اتخاذ مثل هذه القرارات.

٦٦٧ –والدرس الثاني هو أن استجابة سياسات البلدان للأزمة تمثلت بحق في ألا تتصدى لقوى العولمة وإنما تقلل من هشاشتها المتأتية عن الانفتاح المتزايد وأن تعالج قضايا الاقتصاد الكلي التي جعلتها ضعيفة منذ بداية الأزمة، مثل الحكم وسياسات أسعار صرف العملات، والديون العامة والخاصة وإعادة تشكيل الشركات.

٦٦٨ –ويتمثل الدرس الثالث الذي يتضح من تجربة شرقي آسيا الأخيرة في ضرورة تحقيق استجابة سريعة للسياسات العامة خلال الفترات التي تحدث فيها صدمة خارجية. فلقد بات من الواضح أن من الضروري إدماج سياسة الإغاثة الاجتماعية، التي ترمي مباشرة إلى تخفيف أثر الصدمة الخارجية على نظم العمالة والصحة والتعليم المدرسي، في استراتيجية التصدي للأزمة منذ بدايتها. ويتطلب ذلك من الحكومات بالطبع أن تسخر قدرات كبيرة لكي تراقب عن كثب تلك الآثار الاجتماعية. وتوضيحا لهذه النقطة الأخيرة، فإنه لا يوجد، بعد انقضاء ثلاث سنوات تقريبا على بداية الأزمة، إلا النذر اليسير من الأدلة على أثر الأزمة على دخل الأسر المعيشية في إندونيسيا وحتى بقدر أقل على أنماط العمالة. ولا يوجد أدلة تجريبية تذكر بشأن الأثر السلبي المتصور للأزمة على الإجرام والجنوح وتعاطي المخدرات.

٦٦٩ –ويظهر درس رابع من خلال استجابة جمهورية كوريا لأزمة العمالة: فقد ظهر في عام ١٩٩٧ بإمكان مشاريع الأشغال العامة الكبيرة أن تعمل بصورة مؤقتة كعوامل لتخفيف العبء عن العمال المستغنى عنهم. فما نجح في بداية الثلاثينيات، فيما يتعلق بآثار الكساد الاقتصادي الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أنه نجح ثانية بعد انقضاء ٧٠ عاما في آسيا. فقد زادت تلك المشاريع على ما يبدو من الطلب المحلي، في وقت حدت فيه لفترة ما من مشكلة البطالة. وقد أشير آنفا إلى أن جمهورية كوريا افتقرت إلى قاعدة ريفية متينة تعمل على استيعاب الزيادة في اليد العاملة من المدن، كما كانت عليه الحال في تايلند وإندونيسيا وفي بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا. إلا أنه ينبغي لمشاريع الأشغال العامة لكي تحقق النجاح ألا تزيد من الفائض الكبير من القدرات الموجودة حاليا في قطاعات صناعية كثيرة في آسيا؛ إذ ينبغي أن تقام على أساس مبادئ اقتصادية سليمة وأن تقدم إلى المجتمع منافع اقتصادية واجتماعية واضحة وينبغي ألا تصمم بغرض الإبقاء على الشركات الخاصة الضعيفة الإدارة والممولة من القطاع العام.

٦٧٠ –ويتمثل الدرس الأخير المستفاد من تجربة جنوب شرق آسيا من بعد الأزمة وحتى الآن في أن إيلاء الاهتمام المتواصل لتنمية الموارد البشرية هو عامل حاسم في أي مجموعة إجراءات ترمي للإصلاح والإغاثة. وشكلت الاستثمارات في الصحة والتعليم جزءا من قصة النجاح الآسيوي قبل حدوث الأزمة. وقد شكل توفير خدمات

التعليم الأساسي والصحة على نطاق واسع عاملا هاما من عوامل استراتيجية المنطقة للموارد البشرية. وأحرز تقدم هام في معدلات العمر المتوقع وحدثت هناك حالات انخفاض في معدل وفيات الرضع. ووصل متوسط العمر المتوقع في المنطقة ما يقارب ٧٠ عاما. وبالمثل، فإن إنجازاتها في ميدان التعليم يثير الإعجاب، فقد حققت المنطقة معدلات صافية للتسجيل في المدارس تضاهي معدلات البلدان الصناعية. وتكاد بلدان عديدة تحقق تعليما ابتدائيا شاملا، واتسع نطاق التسجيل في المدارس الثانوية بقدر كبير. وإضافة إلى ذلك، وخلافا لما هي عليه الحال في جنوب آسيا، تم تقريبا سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالتسجيل في المدارس الابتدائية.

عاشرا أوروبا الشرقية ودول البلطيق ورابطة الدول المستقلة

ألف مقدمة

٦٧١ - كان إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الثلاثة لمؤتمر القمة أمرا بالغ الصعوبة في أوروبا الشرقية ودول البلطيق وبلدان رابطة الدول المستقلة. فلقد بدأت هذه البلدان مسيرة الانتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى الاقتصادات السوقية دون أن تتوفر لديها خطة إرشادية يمكنها الاعتماد عليها وعلى غير ما هو متوقع، وثبت أن إنشاء هياكل أساسية مؤسسية، هو أمر على قدر أكبر من الصعوبة وأكثر استغراقا للوقت بكثير من عملية إعادة تعمير عاصمة ألمانيا مثلا بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية. ولا تزال التحولات العميقة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الأفراد والأسر والجماعات العرقية والأمم ماضية في مسيرتها ولا تزال الطاقات الإبداعية تسعى جاهدة لأن تلغي تدريجيا الهياكل التي ربطت بين المجتمعات قبل سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩. ولقد غير انهيار النظام السابق أوجه العلاقة بين كل من الدولة والشركات، والدولة والمجتمع، وبين الدولة والأفراد. وباتت المؤسسة الخاصة ومساءلة المجتمع للحكومة واحترام حقوق الإنسان تشكل جميعا خصائص تحدد النظام الجديد. وتطلب ذلك كله إيجاد مؤسسات جديدة تماما لم تكن على الأغلب مألوفة في تلك المجتمعات خلال السنوات التي سبقت مباشرة عام ١٩٨٩.

٦٧٢ - وتفاوت التقدم المحرز في بناء المؤسسات الجديدة فيما بين البلدان. وتأتي مجموعة من البلدان، تتألف من بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا وهنغاريا، في المقدمة، فاقتصاداتها هي أقرب لأن تكون اقتصادات موجهة تماما نحو السوق، ومستويات الناتج فيها عادت إلى ما كانت عليه في عام ١٩٨٩ أو أوشكت على ذلك. وكان التحول في الميدان السياسي نحو الديمقراطيات التي تقوم على المشاركة تحولا سريعا. وفي بلغاريا ورومانيا ودول البلطيق، كان التحول بطيئا في البداية لكنه ما لبث أن أسرع في السنوات الأخيرة. وكان الإصلاح في بلدان رابطة الدول المستقلة بطيئا بل توقف. ويعد مجموع الناتج الآن في بعض هذه البلدان نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٩ وهبطت مستويات المعيشة فيها. وحتى في عام ١٩٩٨، انخفض مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة رابطة الدول المستقلة بنسبة مئوية قدرها ٣.٤ متأثرا بالأزمة المالية التي أصابت الاتحاد الروسي ذلك العام[٥٤]

٦٧٣ - وأحدث اعتماد تدابير تتعلق بالسياسة الاجتماعية جرى وضعها مؤخرا مزيدا من التعقيدات بسبب ضرورة الأخذ بها خلال فترة ركود انتقالية وتدهور مستمر في مستويات المعيشة. ففي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٧، انخفضت الأجور الحقيقية في جميع البلدان ما عدا الجمهورية التشيكية؛ وتراوح الانخفاض ما بين نسبة قدرها ٧٧ في المائة من النقاط مقارنة مع فترة ما قبل الانتقال في أذربيجان إلى ٧ في المائة في سلوفينيا، وازداد التفاوت في توزيع الدخل، الذي يقاس وفقا لنسب جيني، في جميع البلدان بنسبة تتراوح بين ٥ و ٢٥ في المائة، باستثناء الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. وازداد التباين في الأجور في جميع البلدان وتحدد وفقا لمستويات التعليم، ولمستويات المهارة وأنواعها، ولنوع

رب العمل (سواء كان من القطاع الخاص أو العام)، ولقطاع الصناعة وموقعه، ولسن الموظفين وجنسهم[٥٥] .

٦٧٤ -ولقد قلل الانخفاض في الناتج بشكل طبيعي من حجم الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. وباتت القدرة على تحمل تكاليف البرامج الاجتماعية تشكل مسألة هامة. وقد تعين على الكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في معرض تجنبها تقديم الإعانات المالية إلى المؤسسات التي تتكبد الخسائر، أن تواجه مشكلة الإعانات المالية ''الضمنية''، مثل تحمل المتأخرات الضريبية. ففي معظم البلدان لم تكن التخفيضات الكبيرة في الإعانات المالية إلا تمهيدا لتقليص كبير في النفقات الحكومية ولتخفيضات هامة في الأموال الحكومية التي تتاح للبرامج الاجتماعية. وكانت التخفيضات التي شملت الإنفاق الاجتماعي حادة إلى حد بعيد في بلدان رابطة الدول المستقلة. ومع ذلك ثبت أن إلغاء الإعانات المالية المقدمة للمستهلكين في معظم البلدان شكّل إجراء صعبا ومؤلما لهم. ولم تكن عملية تحصيل الضرائب المتأخرة وزيادة الإيرادات أقل صعوبة. فلم يكن بالإمكان الإبقاء على مستوى الإنفاق الاجتماعي بالقيمة المطلقة، مع انخفاض الناتج في تلك الاقتصادات، رغم أن العديد من الحكومات قد بذلت جهودا دؤوبة للاحتفاظ بحصتها النسبية في الميزانية.

٦٧٥ -وأوجد التباين الأكثر حدة في الدخول طبقات جديدة من الفقراء والأغنياء في مجتمعات لا يُعد فيها الاستقطاب الاجتماعي أمرا مألوفا على الإطلاق. وما زال يتعين بعد الاستعاضة عن الآليات المدمرة لتوفير الخدمات الاجتماعية في الفترة الاشتراكية بآليات جديدة يمكن لها القيام بتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأغراض. وقد زاد ظهور اقتصاد موازٍ واسع النطاق من صعوبة أداء تلك المهام. وقد أدى إخفاقٌ الحكومة المتواصل في زيادة جمع الإيرادات الضريبية تنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية في تلك البلدان أمرا صعبا بوجه خاص.

٦٧٦ -وكانت الاستجابات لهذه المشاكل ذات جوانب ثلاثة يتمثل الجانب الأول في تحقيق المزيد من الانتقائية في تقديم المساعدة الاجتماعية الموجهة نحو أشد الفئات فقرا، مثل الأطفال والمسنين والعاطلين عن العمل وأقل العاملين أجرا، بينما يتمثل الجانب الثاني في تنويع مصادر التمويل كالقيام مثلا بوضع برامج لشبكة الأمان الاجتماعي في المؤسسات الصناعية والمصرفية التي جرى إصلاحها، ويتمثل الجانب الأخير في رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد في التنمية الاجتماعية. ولقد أجريت دراسات عن ظروف ومشاكل الفئات الضعيفة وأثر السياسات الجديدة على الفقراء والعاطلين عن العمل.

باء التقدم المحرز